العز بن عبد السلام

(٥٧٨ - ٦٦٠ هـ)

حياته وآثاره ومنهجه في التفسير

تأليف

دكتور عبد الله بن إبراهيم الوهيبي





العز بن عبد السلام

(٥٧٨ - ٦٦٠ هـ)

حياته وآثاره ومنهجه في التفسير

تأليف
دكتور عبد الله بن ابراهيم الوهيبي
الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين بالرياض
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الثانية
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

العز بن عبد السلام

(٥٧٨ - ٦٦٠ هـ)

حياته وآثاره ومنهجه في التفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدى باكورة إنتاجى العلمى إلى شيخى المشرف على رسالتى للدكتوراه فضيلة الدكتور أحمد السيد الكومى أستاذ التفسير بجامعة الأزهر. الذى فتح لى قلبه وبيته ، فكنت أتردد عليه كثيراً ، وأنهل من علمه الغزير ، وأستعين به فى حل مشكلات البحث ، فأجد عنده التوجيه والنصح ، فكان يجود لى بوقته وراحته ، كما هى عادته مع طلابه .

وإننى لعاجز عن شكره ، ورد الجميل إليه ، فلا يسعنى فى هذا إلا أن أدعو الله الكريم له بالسلامة وطول العمر ، وأن يبقيه الله ذخراً للعلم وطلابه .

المقدمة

الحمد لله حمداً موافياً لنعمه ، مكافئاً لمزيده ، والصلاة والسلام على خاتم رسله الذى أرسله للعالمين بشيراً ونذيراً ، ونزل عليه القرآن منجماً بحسب المصالح ليخرج الناس من الظلمات إلى النور ، ويهديهم إلى الصراط المستقيم . أنزله معجزة ناطقة خالدة إلى يوم الدين ، وتكفل بحفظه ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ ، [الحجر : ٩] وتيسيره للدارسين الذاكرين ﴿ ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر ﴾ ، [القمر : ١٧] .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، وأستعين بالله وأستغفره من شرور نفسى وسيئات أعمالى ، وأسأله التوفيق والهداية وحسن الخاتمة وبعد :

فالعز بن عبد السلام علم من أعلام الإسلام ، ومن كبار المفكرين فى القرن السابع الهجرى ، وأحد سلاطين العلماء الذين حاربوا الظلم والطغيان ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر وغيروه ، وهانت عليهم أنفسهم فى سبيل إعزاز الدين ونصرة المظلومين ، فهو القائل :

« ينبغى لكل عالم إذا أذل الحق وأخمل الصواب أن يبذل جهده فى نصرهما ، وأن يجعل نفسه بالذل والخمول أولى منهما ، وإن عز الحق فظهر الصواب أن يستظل بظلها وأن يتكفى باليسير من رشاش غيرهما (١) » .

وقد اشتهر العز عند الباحثين بذلك ، كما اشتهر بأنه فقيه مجتهد ، أما كونه مُفَسِراً فغير مشهور مع أن له تفسيرين :

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤٥) .

أحدهما : اختصار تفسير الماوردى « النكت والعيون » .

والآخر : ألفه ابتداء فى تفسير القرآن الكريم .

ولم يشتهر بذلك لأن تفسيريه مكدسان فى خزائن المخطوطات فلم يحظيا بالنشر والدراسة .

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب حيث درس الجانب التفسيرى من حياة العز ، فبين منهجه فى تفسيره المختصر ، وقارنه بتفسيره الذى ألفه ابتداء ، وقوّمه بذكر ما له وما عليه .

ويمتاز هذا الكتاب بما يلى :

١ – أنه أحاط بجميع الدراسات العادية والمتخصصة التى كتِبت عن العز ، وبعضها لم ينشر بعد ، فجاء الكتاب مشتملا على خلاصة ما فيها ، كما أنه تعقبها فيما وقعت فيه من أوهام أو أخطاء سواء فى الكلام عن سيرته أو مؤلفاته .

٢ – أنه حصر جميع آثار العز العلمية المطبوع منها والمخطوط ، وقدم لها وصفاً تفصيلياً ، وبين أماكن وجودها فى مكتبات العالم واطلع على غالبها ، وقدم لها دراسة مختصرة مقرونة بنصوص من هذه المؤلفات لإيضاح منهج العز فى التأليف ومعالجة المواضيع التى كتب فيها .

٣ – أنه عقد فصلا مستقلا للحديث عن الكتب التى نسبت إلى العز خطأ بسبب اتفاق جزء من اسمه مع اسم مؤلف آخر .

٤ – أنه أبرز الجانب المغمور من حياة العز والماوردى – وهو التفسير – فذكر مصادر تفسير الماوردى وتأثُّر المفسرين به ومنهجه فى التفسير مقارناً بتفسير العز ؛ لأن أحد تفسيرى العز اختصار له .

فالكتاب يقدم لك دراسة مقارنة بين منهج الماوردى والعز فى التفسير ، كما أنه يكشف الجانب المغمور من حياة هذين العالمين الكبيرين ، وهو التفسير ؛ لأن المشهور عند الباحثين أنهما فقيهان مجتهدان ، أما كونهما مفسرين فغير مشهور ، لأن تفسيريهما مكدسان فى خزائن المخطوطات بدون نشر .



وقد انتهت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية :

(ا) أن تفسير العز المختصر يمتاز بما يلى :

١ — جمع أقوال السلف والخلف التى قيلت فى تفسير ما خفى من آيات القرآن الكريم ، فهو يركز على الخفى من الآيات ، أما الواضح الجلى فيتركه لفهم القارئ .

٢ — تحليلاته اللغوية الدقيقة لمعانى كلمات الآية ، وتوضيحها بالأمثلة التى تجعل المعنى فى صورة المحس بعبارة موجزة مفيدة واضحة .

٣ — توجيهه لبعض القراءات المخالفة للغة المشهورة . وقد يعقب بالرد على بعض المطاعن الموجهة إليها .

٤ — اختصاره لأسباب النزول التى أطال فيها الماوردى .

٥ — عنايته بآيات الأحكام مع عدم استطراده فى الفروع الفقهية

٦ — عدم إكثاره من الأخبار الإسرائيلية ، وقد يعقب على بعضها بالرد .

٧ — تنبيهه على الآيات المكية والمدنية فى أول كل سورة .

٨ — أنه نزه تفسيره من أحاديث فضائل السور الموضوعة التى تورط فيها بعض المفسرين كالثعلبى والواحدى والزمخشرى .

(ب) يؤخذ عليه ما يلى :

١ — قلة عنايته بالقراءة .

٢ — عدم تخريجه للأحاديث .

٣ — ذِكْره لأحاديث وأسباب نزول ضعيفة ولا ينبه على ذلك .

٤ — أنه يذكر حوادث مدنية أسباباً لنزول آيات مكية .

٥ — ذِكْره لأخبار إسرائيلية بدون تعقيب غالباً .

٦ — أنه لم تبرز شخصيته فى هذا المختصر ؛ لأنه يسرد الأقوال بدون مناقشة أو ترجيح ، إلا فى حالات قليلة .



٧ – ذكره لأقوال اعتزالية بدون تعقيب ، وحذف نسبة كثير من الأقوال إلى قائليها .

وأستطيع بعد هذه الدراسة أن أضع هذا التفسير فى مجموعة « **التفسير الأثرى اللغوى** » .

وهذه الدراسة هى **القسم الأول** من رسالتى للدكتوراه فى التفسير وعلومه ، وقد حصلت فيها على مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات ، والحمد لله رب العالمين .

أما **القاسم الثانى** فهو تحقيق اختصار تفسير الماوردى للعز بن عبد السلام ، **وهو تحت الطبع ، وسيصدر قريباً إن شاء الله .**

وقد تناولت هذه الدراسة ، عصر العز ونسبه ومولده ، وطلبه للعلم ، وحياته العملية فى دمشق ومصر ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته فى مقدمة ، وبابين ، وخاتمة .

الباب الأول : حياة العز وآثاره

يتكون من خمسة فصول

الفصل الأول : عصره

بينت فى هذا الفصل الأوضاع السياسية المضطربة فى هذا العصر بسبب الحروب الصليبية والغزو المغولى لبلاد الإسلام ، والحروب والفتن الداخلية التى كانت تثور بين حكام المسلمين .

ثم بينت الطبقات الاجتماعية فى هذا العصر ، وأوصافها التى تميزها ووظائفها التى تختص بها ، والدور الهام الذى تقوم به فى بناء المجتمع .

ثم بينت أن العلم ترعرع فى هذا العصر ، ووجد طبقة من جهابذة العلماء ، وذكرت أهم هؤلاء العلماء وأهم مؤلفاتهم ، كما بينت أن المختصرات قد كثرت وأصبحت سمة من سمات هذا العصر ؛ لأن العلوم قد كملت ونضجت وأفعمت بمؤلفات السابقين ، وبجانب هذه المختصرات مؤلفات قائمة بنفسها . وقد



استفاد العز من هذه الحركة العلمية النشطة فى طلب العلم ونشره . فانصقلت مواهبه وتكونت شخصيته الجامعة بين الفقه والأصول واللغة والتفسير والتصوف .

الفصل الثانى

نسبه ومولده وطلبه للعلم وأعماله

بينت فى هذا الفصل اسم العز الكامل ، وأنه ولد فى دمشق ، وخلاف الباحثين فى سنة ولادته بين عام (٥٧٧ هـ) و (٥٧٨ هـ) وبينت أن هذا الخلاف لا يترتب عليه كبير فائدة .

ثم ذكرت أن العز نشأ فى أسرة فقيرة مغمورة ، وأنه لم يطلب العلم إلا على كبر ، وقد تردد على كبار شيوخ عصره ، ولم يكتف بعلماء بلده بل سافر إلى بغداد لطلب العلم ، ولم يمكث بها طويلا . وبعد أن تعلم العز ونضج بدأ يزاول حياته العملية فى التدريس والإفتاء والقضاء والخطابة ، وقد زاول هذه الأعمال بدمشق التى قضى فيها الشطر الأكبر من حياته ، ثم عزله الملك الصالح اسماعيل عن الخطابة واعتقله لإنكاره عليه تحالفه مع الصليبيين ضد ابن أخيه نجم الدين أيوب حاكم مصر ، ثم أفرج عنه فرحل إلى مصر فرحب به حاكمها نجم الدين أيوب ، وولاه الخطابة بجامع عمرو ابن العاص والقضاء . وقد قام العز بعمله على أحسن وجه آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، كما اتسم فى قضائه بالعدل بين الناس والصرامة فى تطبيق الشرع والتسوية بين القوى والضعيف . وبسبب ذلك لاقى صعوبات جعلته يعزل نفسه عن القضاء مرتين ، ثم تفرغ بعد ذلك للتدريس والإفتاء والتأليف حتى اختاره الله لجواره سنة (٦٦٠ هـ) .



الفصل الثالث : اتجاهاته الفكرية

بينت أن العز نبغ فى علوم الشريعة واللغة العربية ، وترك فيها مؤلفات كثيرة غالبها رسائل صغيرة ، فهو من الذين قيل فيهم : علمهم أكثر من تصانيفهم ، كما ذكرت نقولا عن علماء معاصرين له ، وعلماء ترجموا له أشادوا بعلمه ونبوغه ، وقال أكثرهم : إنه بلغ رتبة الاجتهاد . ثم أبرزت اتجاهاته الفكرية فى العلوم التى ألف فيها فى المباحث الآتية :

١ ــ اتجاهاته الفكرية فى التفسير وعلومه .

٢ ــ اتجاهاته الفكرية فى الحديث .

٣ ــ اتجاهاته الفكرية فى العقيدة .

٤ ــ اتجاهاته الفكرية فى الفقه وأصوله .

٥ ــ اتجاهاته الفكرية فى التصوف .

الفصل الرابع : التعريف بشيوخه وتلاميذه

عرفت بأهم شيوخ العز وذكرت أثرهم فيه ، كما عرفت بالماوردى الذى تأثر العز بكتبه فاختصر تفسيره ، وجمع بين كتابه « الحاوى » وكتاب « النهاية » لإمام الحرمين الجوينى . كما عرفت بأهم تلاميذ العز ، وذكرت أثره فيهم .

الفصل الخامس : مؤلفاته وما نسب إليه

ذكرت فى هذا الفصل مؤلفاته على سبيل الإجمال حيث بلغت (٣٨) مؤلفاً غالبها رسائل صغيرة ، ثم ذكرتها على سبيل التفصيل ، فعرفت بها وبينت المطبوع منها والمخطوط ومكان وجوده . وقمت بدراسة مختصرة لغالبها ؛ كما تحدثت عن الكتب التى نسبت إليه خطأ .



الباب الثانى

منهج العز فى التفسير

يتكون من تمهيد وثلاثة فصول :

فى التمهيد عرفت بتفسير الماوردى (النكت والعيون) لأن تفسير العز اختصار له ، ثم عرفت باختصار العز مقارناً ذلك بتفسير الماوردى ، كما ذكرت سبب اختصار العز له .

الفصل الأول

مصادر تفسير الماوردى وتأثر المفسرين به

بينت فى هذا الفصل مصادر الماوردى التى استمد منها تفسيره ، وهى مصادر تفسير العز — أيضاً — لأنه اختصار لتفسير الماوردى ، فالعز نقل عنها بواسطته ، لذا كان من الضرورى بيانها باعتبارها مقدمة لابد منها لدراسة المنهج الذى سار عليه العز فى تفسيره .

وقد ذكرت أهم هذه المصادر ، وبينت طريقة استفادة الماوردى منها بالأمثلة مقارناً ذلك باختصار العز .

ثم ذكرت اتهام ابن الصلاح للماوردى بالاعتزال ؛ لأنه ينقل فى تفسيره تفسير أهل السنة والمعتزلة ، ويوافقهم فى مسألة القدر ، وأن تفسيره عظيم الضرر ، وقد وافقت ابن الصلاح فى أن الماوردى ينقل أقوال المعتزلة ، وتعقبته فى قوله : إن تفسيره عظيم الضرر ، كما تعقبت الدكتور عدنان زرزور الذى عدّ تفسير الماوردى من تفاسير المعتزلة ، وفندت الأدلة التى استدل بها . كما بينت موقف العز من أقوال المعتزلة التى أوردها الماوردى .

ثم ذكرت مفسرَين من الذين تأثروا بتفسير الماوردى .



أحدهما : ابن الجوزى فى تفسيره « زاد المسير فى علم التفسير » حيث تأثر بمنهج الماوردى فى حصر الأقوال ثم تفصيلها ، ونقل كثيراً من أقواله وترجيحاته .

والثانى : القرطبى فى تفسيره « الجامع لأحكام القرآن »

فقد نقل بعض أقوال الماوردى وترجيحاته ، وشرح بعضها . وقد ذكرت أمثلة على ذلك .

الفصل الثانى

منهج العز فى تفسيره المختصر

أقام العز منهجه فى تفسيره على بحث الموضوعات الآتية :

١ ــ القراءة .
٢ ــ تفسير القرآن بالقرآن أو بالسنة .
٣ ــ أسباب النزول .
٤ ــ اللغة والنحو .
٥ ــ الأحكام الفقهية .
٦ ــ الإسرائيليات .
٧ ــ الترجيح والتوجيه .

وقد أفردت كل موضوع بمبحث ، بينت فيه منهج العز فى عرضه وبيانه موضحاً ذلك بالأمثلة .

الفصل الثالث

مقارنة بين تفسيرى العز

ذكرت أن للعز تفسيرين ، **أحدهما : اختصار تفسير الماوردى** وهو موضوع الدراسة السابقة ، **والآخر من تأليفه ابتداء** ، وهو تفسير مختصر من حيث المادة العلمية ، ولكنه أطول من تفسيره المختصر ، وقد عقدت مقارنة سريعة بينهما اشتملت على نماذج من سور متعددة من تفسيرى العز ،



هى سورة البقرة وآل عمران ومريم والحج والشعراء ، وخلصت من هذه المقارنة إلى أن التفسيرين يتفقان فى أمور ويختلفان فى أمور أخرى ثم ذكرتها .

وفى الخاتمة قمت بتقويم اختصار العز لتفسير الماوردى بذكر ما امتاز به ، وما أخذ عليه موضحاً ذلك بالأمثلة .

هذا هو المنهج الذى سرت عليه فى هذه الدراسة ، فما فيها من صواب فمن الله ، وأشكره على نعمه التى لا تحصى ، وما فيها من خطأ فمن نفسى ، وأسأل الله القدير ألا يكلنى إلى نفسى وحولى كما أرجو من القارئ الكريم أن يشعرنى بملاحظاته على هذه الدراسة حتى أتلافاها فى طبعة أخرى إن شاء الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وسلام على المرسلين .

القاهرة { الأربعاء ٢٥ رجب ١٣٩٩ هـ
الموافق ٢٠ يونيه ١٩٧٩ م }

عبد الله بن ابراهيم الوهيبى





الباب الأول

حيـــاة العز وآثاره

يتكون من خمسة فصول :

١ – عصره .

٢ – نسبه ومولده وطلبه للعلم وأعماله .

٣ – اتجاهاته الفكرية .

٤ – التعريف بشيوخه وتلاميذه .

٥ – مؤلفاته وما نسب إليه .

الفصل الأول

عصره

١ ـ الحالة السياسية فى عصره.

٢ ـ الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى عصره.

٣ ـ الحالة العلمية فى عصره.

الحالة السياسية فى عصره

عاصر العز الدولة الأيوبية وأوائل دولة المماليك ، وقد بسطت هاتان لدولتان نفوذهما على الشام التى ولد فيها العز سنة (٥٧٧ هـ) وقضى أكثر عمره بها ، ومصر التى قضى فيها بقية عمره ، وتوفى بها سنة (٦٦٠ هـ) .

وحيث أن العز عاصر هاتين الدولتين فسوف أتحدث عن أوضاعها السياسية — بإيجاز — تمهيداً لدراسة حياة العز . فأقول وبالله التوفيق :

الدولة الأيوبية

مؤسس الدولة الأيوبية القائد الإسلامى الكبير صلاح الدين يوسف ابن نجم الدين أيوب بن شادى بن مروان الكردى . كان أحد قواد نور الدين زنكى حاكم الشام . ولما استنجد الخليفة الفاطمى « العاضد » بنور الدين سنة (٥٦٤ هـ) ضد الفرنج الذين جاءوا إلى مصر بجيش كبير ، وحاصروا القاهرة — جهز نور الدين جيشاً بقيادة أسد الدين شيركوه بن شادى وابن أخيه صلاح الدين . فلما سمع الفرنج بوصولهم إلى القاهرة هربوا .

واستوزر « العاضد » أسد الدين ، فبقى فى الوزارة أكثر من شهرين ثم توفى ، فاستوزر العاضد صلاح الدين ، ولقبه بالملك الناصر . فلما توفى العاضد آخر الخلفاء الفاطميين فى المحرم سنة (٥٦٧ هـ) ، استقل صلاح الدين بحكم مصر نيابة عن نور الدين ، فأخذ فى إصلاح البلاد ، ورفع الظلم عن العباد ، فأبطل المكوس وأظهر العدل فأحبه الناس وضجوا له بالدعاء . (١)

---

(١) راجع : النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى (٦ : ٧ ، ٨) وحسن المحاضرة للسيوطى (٢ : ٤) .

ولما توفى نور الدين انفرد صلاح الدين بحكم مصر والشام [1] ، وكان خاضعاً إسمياً للخلافة العباسية ببغداد .

وواصل صلاح الدين الفتوحات التى بدأها نور الدين زنكى ، فانتصر على الصليبيين انتصاراً عظيما فى معركة حطين فى ربيع الآخر سنة (٥٨٣ هـ) ، كما انتصر عليهم فى معارك كثيرة ، واسترد منهم بيت المقدس فى رجب من هذه السنة بعد أن بقى فى أيدهم نيفاً وتسعين سنة ، كما استرد منهم مدن وقلاع كثيرة [2] .

وبعد هذه الانتصارات العظيمة التى أعزت الإسلام والمسلمين ، وخلدت اسمه فى التاريخ توفى فى صفر سنة (٥٨٩ هـ) [3] .

وبعد وفاته انفرد كل واحد من أبنائه وإخوانه بحكم البلاد التى كان والياً عليها .

فكان ابنه العزيز على مصر ، وابنه الأفضل على دمشق ، وابنه الظاهر غازى على حلب ، وأخوه العادل بالكرك والشوبك ، والبلاد الشرقية ، وأخوه سيف الإسلام طغتكين باليمن [4] .

وبهذا انقسمت دولة صلاح الدين إلى دويلات فأخذ كل حاكم يتربص بالآخر ليسقطه ويأخذ بلاده ، فنشبت بينهم الفتن والحروب حتى استقر الأمر لأخيه الملك العادل ، وكان قوياً مستقيما صبوراً سديد الرأى فاستطاع أن يبسط نفوذه على مصر والشام .

فلما استقر له الأمر قسم البلاد بين أولاده ، فأعطى المعظم عيسى دمشق ، وأعطى الأشرف موسى الشرق ، وأعطى الكامل محمد مصر ، وصار هو يتنقل فى ممالك أولاده ، والعمدة فى كل الممالك عليه إلى أن توفى فى جمادى

---

(١) راجع : بدائع الزهور لابن إياس (١ : ٢٤٠ ، ٢٤١) .
(٢) راجع : السلوك للمقريزى (١ : ٩٣ ، ٩٦) .
(٣) راجع : المصدر السابق (١ : ١١٢) .
(٤) راجع : المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء (٣ : ٨٧ ، ٩٣) .



الآخرة سنة (٦١٥ هـ) [١] فدب النزاع بين أولاده على الملك فتحاربوا كما تحارب أولاد صلاح الدين وإخوانه مما أضعفهم ، وأطمع فيهم أعداءهم من الصليبيين والتتار ، بل بلغ الأمر ببعضهم أنه يتحالف مع الصليبيين العدو المشترك ، ويستعين بهم على الآخر ، كما فعل الملك الكامل إذ أعطى ملك الفرنج « فردريك » القدس صلحاً سنة (٦٢٦ هـ) كي يجد الكامل فرصة لينتزع دمشق من ابن أخيه الملك داود بن المعظم عيسى [٢] .

وكما فعل حاكم دمشق إسماعيل بن العادل إذ أعطى مدينة صيدا وقلعة الشقيف للفرنج سنة (٦٣٨ هـ) ليساعدوه على حاكم مصر ابن أخيه نجم الدين أيوب . فأنكر عليه شيخنا العز ، وكان يومئذ خطيب جامع دمشق ، كما أنكر عليه أبو عمرو بن الحاجب المالكى ، فغضب عليهما ، وحبسهما بالقلعة ، ثم أفرج عنهما فذهبا إلى مصر . فاستقبل حاكمها نجم الدين أيوب — العز وأكرمه وولاه خطابة جامع عمرو بن العاص ، ثم ولاه قضاء القضاة [٣] .

وبلغ من نزاع بنى أيوب أن حاول بعضهم قتل الآخر ، وذلك أن العادل بن الكامل استقل بحكم مصر بعد موت أبيه ، فحاول قتل أخيه نجم الدين أيوب لئلا ينازعه على الحكم ، فلم يتمكن من ذلك . فلما ساء تصرفه ، وقسى على مماليكه قبضوا عليه وخلعوه فى شوال سنة (٦٣٧ هـ) ، واستدعوا أخاه نجم الدين ، وبايعوه ، فاعتقل أخاه العادل فى القلعة ، ثم قتله سنة (٦٤٥ هـ) .

وهكذا استمر الخلاف والنزاع بين ملوك بنى أيوب مما كان سبباً فى ضعفهم وذهاب دولتهم حيث انقض عليهم مماليكهم ، وانتزعوا الملك منهم [٤] ؛ وذلك أن الفرنج هجموا على دمياط ، واستولوا عليها بدون قتال حيث هرب أهلها ، وكان السلطان نجم الدين أيوب بالمنصورة وهى قريبة من دمياط ، فغضب وشنق من أعيانها خمسين نفساً ، ففزع العسكر من سطوته وخافوا فاندفعوا للقتال ، وكان مريضاً فتوفى فى شعبان سنة

---

(١) راجع : المختصر فى أخبار البشر (٣ : ١١٩) والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٢٧) وبدائع الزهور (١ : ٢٥٧) .

(٢) راجع : السلوك (١ : ٢٣٠) والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٧١) .

(٣) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٠) والنجوم الزاهرة (٦ : ٣٣٨).

(٤) راجع السلوك للمقريزى (١ : ٣٢٧) .

(٦٤٧ هـ) فأخفت زوجته شجرة الدر موته ، واستدعت ولده المعظم توران شاه من حصن كيفا بالموصل ، فلما وصل استولى على الحكم . وكانت الحرب قائمة فخاض غمارها وقاتل ببسالة ، وأبلى بلاء حسناً فى قتال الفرنج ، فانتصر عليهم ، وأسر قائدهم الفرنسيس ، وقتل منهم ثلاثين ألفاً ، وكان ذلك فى أول يوم من سنة (٦٤٨ هـ) .

وبعد أن استتب له الأمر أخذ يقرّب جماعة ممن حضروا معه من حصن كيفا ، ويوليهم المناصب العالية . وأساء معاملة زوجة أبيه التى احتفظت له بالملك ، وأبعد مماليك أبيه . فكان ذلك سبباً فى اتفاقهم مع زوجة أبيه على قتله ، فقتل فى الثامن والعشرين من محرم سنة (٦٤٨ هـ) ، وبذلك انتهت دولة بنى أيوب (١) .

دولة المماليك

لما قتل توران شاه اتفق المماليك على تولية شجرة الدر الحكم وعلى اشتراك الأمير أيبك التركمانى معها فى إدارة الحكم .

قال ابن إياس : « فلما وقع الاتفاق على سلطنتها حضر القاضى تاج الدين ابن بنت الأعز ، وبايعها بالسلطنة على كره منه . قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : لما تولت شجرة الدر على الديار المصرية ، عملت فى ذلك مقامه ، وذكرت فيها بماذا ابتلى الله به المسلمين بولاية امرأة عليهم . وكانت سلطنتها يوم الخميس ثانى صفر سنة ثمان وأربعين وستمائة (٢) » أهـ .

مما سبق يتضح أن القاضى تاج الدين ، والشيخ عز الدين بن عبد السلام قد عارضا تولية امرأة أمر المسلمين .

وفى هذا رد على الأخ الباحث على صافى حسين الذى زعم أن أحداً من علماء الدين لم يبدِ اعتراضاً على ذلك .

فلو أن الباحث كلف نفسه عناء البحث فى كتب التاريخ لما وقع فى هذا

---

(١) راجع بدائع الزهور لابن إياس (١ : ٢٧٨ – ٢٨٥) .

(٢) راجع : تاريخه « بدائع الزهور » (١ : ٢٨٦) .



الخطأ التاريخى نتيجة التعجل فى إصدار الحكم حيث قال : « وهى وإن كانت من المماليك إلا أن بعض المؤرخين يعدون مدة حكمها استمراراً لدولة الأيوبيين ، والبعض الآخر يعدها بداية عصر المماليك . وسواء كانت استمراراً للأيوبيين أو بداية للمماليك فإن الطريف فى ذلك هو أن امرأة كانت مملوكة حكمت المسلمين وتولت أمرهم مدة ثلاثة أشهر على وجه التقريب . وفى مصر من كان فيها من أئمة الدين وعلماء الفقه وحفاظ الحديث ، ولم يبد أحد منهم أى اعتراض على تولية شجرة الدر أمر المسلمين » (١) .

ولما علم الخليفة العباسى ببغداد المستعصم بالله بتولية امرأة حكم المسلمين أنكر ذلك غاية الإنكار ، فلما بلغ ذلك شجرة الدر خلعت نفسها ، وتولى الحكم مكانها الأمير أيبك التركمانى ، وتزوج بها ، ثم دبرت مؤامرة لقتله ، لأنه خطب بنت بدر الدين لؤلؤ حاكم الموصل . فقتل فى ربيع الأول سنة (٦٥٥ هـ) ، وتولى الحكم بعده ابنه على وتلقب بالملك المنصور (٢) .

وفى سنة (٦٥٦ هـ) استولى هولاكو على بغداد وقتل الخليفة العباسى المستعصم بالله ، فسقطت الخلافة العباسية ، وعاث هولاكو فى بغداد فساداً فسفك دماء آلاف الناس ، وأتلف الكتب الكثيرة التى كانت تملأ مكتبات بغداد ، وخرب البلاد . ثم زحف على الشام واستولى عليها وعاث فيها فساداً ثم أخذ يهدد مصر . فجمع نائب السلطنة قطز القضاة والعلماء فاستشارهم فى أخذ أموال من الشعب ليستعين بها على جهاد التتار .

قال ابن تَغْرِى بَرْدى : « فكان الاعتماد على ما يقوله ابن عبد السلام » (٣) فأفتى بأنه لا يجوز ذلك إلا بشرط أن يؤخذ ما عند الأمراء من الحوائص المذهبة والآلات النفيسة ، ويقتصر كل واحد على سلاحه ومركوبه ، فإذا لم يكف ذلك جاز أخذ أموال من الشعب بقدر الحاجة .

ونوقش فى هذا الاجتماع خلع الملك المنصور على ، لأنه لا يستطيع إدارة الحكم فى هذه الظروف الحرجة التى تتطلب حاكماً قوياً محنكاً ، فوقع

---

(١) انظر : كتابه « ابن دقيق العيد حياته وديوانه » ص ١٤ ، ١٥ .
(٢) راجع : بدائع الزهور (١ : ٢٨٧) .
(٣) راجع : تاريخه « النجوم الزاهرة » (٧ : ٧٢) وبدائع الزهور لابن إياس (١ : ٣٠١)



الاتفاق على تولية الأمير قطز الحكم ، فبايعوه ، وكان ذلك فى ذى القعدة سنة (٦٥٧ هـ) ولما تولى الحكم تلقب بالملك المظفر ، وأخذ يعد العدة لحرب التتار ، فجمع ما عند الأمراء من الذهب والآلات النفيسة كما أشار عليه شيخنا العز ، واستعان بها فى شراء السلاح وتدريب الجنود ، واستعان بالعلماء فى إلهاب حماس الجند وحثهم على الجهاد فى سبيل الله ، وقام العز بدور كبير فى ذلك ، فكون قطز جيشاً قوياً روحياً ومادياً ثم التقى بالتتار فى عين جالوت فقاتلهم ببسالة وأبلى بلاء حسناً ، فانتصر عليهم انتصاراً عظيما ، وقتل قائدهم « كتبغا » وكسر جيشهم الذى قيل عنه : إنه لا يغلب ، وكان ذلك فى رمضان سنة (٦٥٨ هـ) .

وتبع الأمير بيبرس فلولهم المنهزمة حتى أجلاهم من الشام .

ثم قدم المظفر قطز دمشق فرتب أمورها واستناب بها الأمير علم الدين سنجر الحلبى ، واستناب علاء الدين بن لؤلؤ بحلب ، وكان قد وعد بها الأمير بيبرس ، فاستاء لذلك ، واضمر فى نفسه الشر للمظفر .

فلما رجع المظفر إلى مصر ، وثب عليه الأمير بيبرس وجماعته فقتلوه فى طريق رجوعه ، واستولى بيبرس على الحكم ، وتلقب بالملك الظاهر ، ولم يبايعه شيخنا العز حتى جاء من شهد بعتقه ، لأن الشيخ كان يعرف أنه مملوك للبندقدارى (١) .

وفى عهده استقر حكم المماليك ، واكتسب الصبغة الشرعية بمبايعة الظاهر بيبرس الخليفة العباسى المستنصر بالله الذى جاء إلى مصر فى رجب سنة (٦٥٩ هـ) . فلما بويع بالخلافة بايع بيبرس بالسلطنة ، وفوض إليه شئون مصر والشام وما سيفتح على يديه من البلاد (٢) .

وليس للخليفة إلا الاسم والسلطة الفعلية كلها بيد بيبرس ، وهدفه من إقامة الخلافة كسب شرعية حكم البلاد ، ورضا الشعب عنه الذى يعتبر المماليك غاصبين للسلطة من بنى أيوب الذين يستمدون سلطتهم من الخليفة العباسى ببغداد . وكان الظاهر بيبرس يجل العز بن عبد السلام ، ويعرف

---

(١) راجع : فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى (١ : ٥٩٥) .
(٢) راجع : السلوك (١ : ٤٣٣ – ٤٣٦) .



فضله ، ويقف عند أقوله ، وفتاويه ، وأقام الخليفة بحضرته وإشارته [1] ولما توفى العز سنة (٦٦٠ هـ) حزن عليه كثيراً ، وقال : « لا إله إلا الله ما اتفقت وفاة الشيخ إلا فى دولتى » .

كان لهذه الأحداث السياسية المضطربة أثر كبير فى حياة شيخنا العز ، فلم يكن سلبياً اتجاهها ، بل كان إيجابياً متفاعلا معها ، متأثراً بها ، ومؤثراً فيها ، ومن تأثره بها أن كشفت عن معدنه الأصيل ، وأبرزت معالم شخصيته الفذة من التمسك بالعقيدة ، ونصرة الحق ، والشجاعة الأدبية ، والمخاطرة بالنفس فى سبيل إعزاز الدين .

وأثر فى هذه الأحداث بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وتغييره ، ويتجلى ذلك فى مواقفه من الحكام وغيرهم كإنكاره على الملك الصالح إسماعيل تحالفه مع الصليبيين وتسليمه لهم بعض حصون المسلمين .

ومما يدل على أثره فى أحداث السياسة كلمة الظاهر بيبرس لما توفى العز ، ومر به من تحت القلعة ورأى الجموع الغفيرة حول نعشه قال : (اليوم استقر أمرى لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس اخرجوا عليه لخرجوا) . [2] .

هذا وهناك مواقف أخرى سيأتى تفصيلها وكلها تدل على مكانة العز فى عصره ، وهيبة الحكام وتقديرهم له ، وتنفيذهم لأقواله فى إبطال المنكر ورفع الظلم عن الشعب ، لأنه رجل آثر آخرته على دنياه ، وهانت عليه نفسه فى سبيل الله فكان يقول : « ينبغى لكل عالم إذا أذل الحق وأخمل الصواب أن يبذل جهده فى نصرهما وأن يجعل نفسه بالذل والخمول أولى منهما ، وإن عز الحق فظهر الصواب أن يستظل بظلهما وأن يكتفى باليسير من رشاش غيرهما » [3] .

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤٥) .
(٢) راجع : طبقات الشافعية للأسنوى (٢ : ١٩٩) وبدائع الزهور (١ : ٣١٨)
(٣) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٢٨) .



الحالة الاجتماعية والاقتصادية فى عصره

عاش العز فى الشام ومصر ، وقد مرت هذه البلاد بظروف اجتماعية متشابهة ، ويتألف سكانها من أجناس مختلفة ، منهم العرب والأكراد ، وجماعات من الأتراك والجركس والإغريق والرومان والأرمن . كما يوجد بمصر جماعات من الأقباط .

وغالب السكان من المسلمين ، ويوجد بينهم أقليات مسيحية ويهودية .

من هذه الأجناس المختلفة يتكون مجتمع العز وهم طبقات لكل طبقة أوصاف تميزها ، ووظائف تختص بها ، ودور هام تقوم به . وسوف أتحدث عن كل طبقة باختصار كالآتى :

أولا : الحاكم وأعوانه :

تتكون هذه الطبقة من الحاكم والأمراء والوزراء ، وتقوم بإدارة البلاد ، ورسم سياستها الخارجية والداخلية . وتنظيم الجيش ، وإقامة المنشآت العامة كالمساجد والمدارس ، والمحافظة على أمن البلاد وجباية الزكاة ، وفرض الضرائب .

وتعيش فى بحبوحة من النعيم والترف والبذخ ، وتتمتع بالجاه والكلمة النافذة .

وتختلف مواقف هذه الطبقة من الدين ، فمنهم من ينتهك حرماته ، ولا يقف عند أحكامه وحدوده ، ومنهم من يحترم الدين وعلمائه ، ويقف عند أحكامه ، ويعمل بما يأمر به من إبطال المنكر ، ورفع الظلم عن الناس ، والعدل بينهم . كصلاح الدين الأيوبى مؤسس الدولة الأيوبية ، كان تقياً ورعاً فريداً فى أخلاقه وتصرفاته متواضعاً كثير الصدقات ، أنشأ المدارس الكثيرة فى مصر والشام . وقد سار فى الناس سيرة حسنة عادلة ، فأبطل المظالم والمكوس التى فرضها الحكام السابقون ، واكتفى بالزكوات المشروعة



والخراج عن الأرض . وأقام العدل بين الناس ، فكان يجلس فى مجلس عام فى يوم الإثنين والخميس من كل أسبوع ، ويحضر معه الفقهاء والقضاة والعلماء ، ويفتح الباب للمتخاصمين والمظلومين ، وينظر فى قضاياهم ، ويرفع الظلم عنهم . (وما استغاث إليه أحد إلا أجابه وكشف ظلامته ، واستغاث إليه زهير الدمشقى على تقى الدين عمر بن أخيه ، وقال : ما يحضر معه مجلس الشرع ، فأمر تقى الدين بالحضور معه) (١) .

وقد مات ، ولم يخلف فى خزائنه سوى سبعة وأربعين درهماً ، ولم يترك داراً ولا عقاراً (٢) .

وسار أخوه الملك العادل على طريقته ، فأبطل كثيراً من المظالم ، والمكوس ، وطهر بلاده من القمار والخمور والفواحش ، ولكنه لم يبلغ مبلغه فى التقى والورع ، وتدبير أمور البلاد ، فقد استوزر الصاحب صفى الدين عبد الله بن شكر الدميرى فتجبر وسطا ، وظلم الناس ، وصادر أموال أكابر كتاب الدولة واستصفاها لنفسه ، والعادل لا يعارضه فى شىء من هذا ، حتى غضب على العادل سنة (٦٠٩ هـ) وحلف أنه ما بقى يخدمه فأخرجه العادل من مصر إلى آمد ، فكان حمل أمواله وأمتعته على ثلاثين جملا (٣) .

وقد حدث فى عهد بعض أبنائهما ما عابه المؤرخون ، فذكروا عن حاكم دمشق الأفضل بن صلاح الدين أنه تارة يقبل على اللهو واللعب والشرب ، وتارة يتوب فيقبل على العبادة والطاعة ولبس الخشن ، وقد فوض أمور البلاد بأسرها إلى وزيره ضياء الدين بن الأثير الجزرى فاختلت به الأحوال ، وظلم الناس ، وكثر شاكوه ، والأفضل يسمع منه ولا يخالفه ، وقد أوقع بين الأفضل وأخيه العزيز حاكم مصر ، فحصلت بينهما وحشة ، فأخذ كل منهما يتربص بالآخر لينتزع البلاد منه . وقد جر النزاع بينهما البلاء على البلاد ، وقتل بسببه كثير من الأجناد (٤) .

---

(١) راجع : النجوم الزاهرة (٦ : ١٠) .

(٢ ، ٣) راجع : السلوك (١ : ١١٣ ، ١٩٢) .

(٤) راجع : السلوك (١ : ١١٨ ، ١٢٩) والنجوم الزاهرة (٦ : ١٢٢–١٢٥) .



وذكروا عن الأشرف بن العادل حاكم دمشق بعد الأفضل أن نوابه يرتكبون الزنا ، ويدمنون الخمر ، ويتفننون فى أخذ الضرائب ، وظلم الناس .

وقد نصح شيخنا العز — الأشرف بأن يبطل هذه المنكرات ، فأمر بإبطالها ، وقد باشر العز بنفسه إبطال بعضها ، ولكن المنية عاجلت الأشرف ، وكان نائبه أخاه الصالح إسماعيل فلم يمض تبطيل هذه المنكرات (١) .

وذكروا عن حاكم مصر نجم الدين أيوب بن الكامل بن العادل أنه مع عفته وكثرة حيائه كان جباراً متكبراً مستبداً برأيه لا يستطيع أحد أن يتكلم بين يديه إلا جواباً ، وما عرف عن أحد من خواصه أن تكلم فى مجلسه ابتداء ، ولا أنه جسر على شفاعة ، ولا مشورة ولا ذكر نصيحة ، ما لم يكن ذلك بابتداء من السلطان (٢) .

قال صاحب مرآة الزمان : « وكان مهيباً هيبته عظيمة ، جباراً أباد الأشرفية وغيرهم ، وقال جماعة من أمرائه : والله ما نقعد على بابه إلا ونقول من ها هنا نحمل إلى الحبوس ، وكان إذا حبس إنساناً نسيه ، ولا يتجاسر أحد أن يخاطبه فيه ، وكان يحلف أنه ما قتل نفساً بغير حق قال صاحب المرآة : وهذه مكابرة ظاهرة ، فإن خواص أصحابه حكوا أنه لا يمكن إحصاء من قتل من الأشرفية وغيرهم ، ولو لم يكن إلا قتله أخيه العادل لكفى » (٣) .

ومع هذا الجبروت والهيبة والاستبداد فقد أنكر عليه العز بن عبد السلام سكوته على وجود حانة تبيع الخمور ، وكان هذا الإنكار على مشهد من الناس ، حيث كان السلطان يحتفل بيوم العيد فى القلعة ، والعساكر مصطفة من حوله ، والأمراء تقبل الأرض بين يديه ، فناداه العز باسمه المجرد بقوله : « يا أيوب ما حجتك عند الله إذا قال لك : ألم أبوىء لك ملك مصر ثم تبيح الخمور ؟ فقال : هل جرى هذا ؟ فقال : نعم الحانة الفلانية يباع فيها الخمور وغيرها من المنكرات ، وأنت تتقلب فى نعمة هذه المملكة ، يناديه كذلك بأعلى صوته والعساكر واقفون ، فقال : يا سيدى هذا أنا ما عملته ،

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤١) .
(٢) راجع : السلوك (١ : ٣٤٠) .
(٣) راجع : النجوم الزاهرة نقلا عنه (٦ : ٣٣٣) .



هذا من زمان أبى ، فقال : أنت من الذين يقولون : ﴿ إنا وجدنا آباءنا على أمة ﴾ ، [الزخرف : ٢٣] فرسم السلطان بإبطال تلك الحانة » (١) .

قال الباجى – أحد تلاميذ العز – : « سألت الشيخ لما جاء من عند السلطان ، وقد شاع هذا الخبر : يا سيدى كيف الحال ؟ فقال : يا بنى رأيته فى تلك العظمة فأردت أن أهينه لئلا تكبر نفسه فتؤذيه ، فقلت : يا سيدى أما خفته فقال : والله يا بنى استحضرت هيبة الله تعالى فصار السلطان قدامى كالقط » (٢) .

وسار بعض حكام المماليك فى الناس سيرة حسنة عادلة ، فأبطل المكوس والمظالم ، ومنع الخمور وغيرها من المنكرات ، وكان بعضهم مع الشرع لا يقطع أمراً بغير رأى الفقهاء كالمظفر قطز – أحد حكامهم – كان يجل العلماء ويأخذ برأيهم ومشورتهم ، ولما أراد أن يأخذ من الشعب ما يستعين به على حرب التتار جمع العلماء والفقهاء فاستشارهم فى ذلك ، وكان من بينهم العز ، وكان الاعتماد على قوله (٣) .

وذكروا عن الظاهر بيبرس – أحد حكامهم – أن شخصاً ادعى عليه فى بئر عند القاضى تاج الدين بن بنت الأعز ، فطلبه القاضى برسول فحضر إلى المدرسة الصالحية ، ومثل بين يدى القاضى مع غريمه ، وكان للظاهر بيبرس بينة عادلة فحكم القاضى له بالبئر (٤) .

ثانياً – العلماء والفقهاء :

هذه الطبقة لها دور كبير وهام فى المجتمع ، وهى حلقة الوصل بين الحاكم والعامة ، ومحل ثقتهم واحترامهم . فالحاكم يعتمد عليها فى كسب تأيد العامة له ، وفى إثارة حماسهم للجهاد ، وترغيبهم فى الانفاق فى سبيل الله .

والعامة تنقاد لهذه الطبقة ، وتستجيب لما تقوله ، وتعمل بما توجه إليه .

---

(١) انظر : « طبقات الشافعية » لابن السبكى (٨ : ٢١١ ، ٢١٢) .
(٢) انظر : المصدر السابق .
(٣) راجع : النجوم الزاهرة (٧ : ٧٢) .
(٤) راجع : بدائع الزهور (١ : ٣١٢) .

والحاكم يختار منهم القضاة ورجال الحسبة والخطباء وأحياناً الوزراء .

وهم متفاوتون فى العلم والتقى والورع والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر.

فمنهم من يجامل الحاكم فلا يأمره بمعروف ولا ينهاه عن منكر .

ومنهم من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا يجامل أحداً حتى ولو كان الحاكم ، ويرفض القضاء زهداً وورعاً ، كفخر الدين بن عساكر — شيخ العز بن عبد السلام — فقد أنكر على حاكم دمشق المعظم عيسى تضمين المكوس والخمور .

وقد طلبه الملك العادل للقضاء فامتنع ، وقال الملك عين غيرك فعين له ابن الحَرَستانى (١) .

ومنهم من يقبل القضاء ، فيعدل بين الناس ، ويحكم بالحق ولو كان على السلطان ، كالقاضى عبد الصمد بن الحرستانى — شيخ العز بن عبد السلام — فقد قبل القضاء بعد أن ألحوا عليه ، وكان صارماً عادلا على طريقة السلف فى لباسه وعفته .

ومما يدل على صرامته فى الحق وعدله ، أنه تداعى إليه خصمان ، وجاء أحدهما بكتاب الملك العادل إلى القاضى يوصيه عليه ، فلم يفتحه ، وظهر الحق لخصم حامل الكتاب ، فقضى له عليه ، ثم فتح الكتاب ، وقرأه ورمى به إلى حامله ، وقال : كتاب الله قد حكم على هذا الكتّاب . فبلغ العادل قوله ، فقال : صدق ، كتاب الله أولى من كتابى (٢) .

ومن الذين أنكروا المنكر على الحكام العز بن عبد السلام ، فقد عينه الملك اسماعيل بن العادل خطيباً للجامع الأموى فأنكر عليه تحالفه مع الصليبيين ضد ابن أخيه نجم الدين أيوب حاكم مصر ، فعزله اسماعيل واعتقله ، ثم أفرج عنه ، فرحل إلى مصر فرحب به نجم الدين أيوب ، وولاه خطابة جامع عمرو بن العاص أكبر جامع فى مصر ثم ولاه قضاء القضاة بمصر والوجه القبلى . وكان العز عادلا عفيفاً صارماً فى تطبيق الحق ، ومما يدل على ذلك . حكمه ببيع المماليك الذين منهم نائب السلطنة — أى الرجل الثانى

(١ ، ٢) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ١٨٤ ، ١٩٧ ، ١٩٨) .



فى الدولة — وأمراء الجيش لأنهم مماليك لبيت مال المسلمين ، فلابد أن يباعوا ويرد ثمنهم لبيت مال المسلمين ، فأزعجهم ذلك وشكوه إلى نجم الدين أيوب فساءه تصرف العز وقال : هذا أمر لا يعنيه ، فلما علم العز بذلك عزل نفسه عن القضاء ، ورحل عن مصر فتبعه العلماء والصلحاء والنساء والصبيان ، فلما علم نجم الدين بذلك لحق به وأدركه فى الطريق ، وترضاه وطلب منه أن يعود ، فشرط عليه العز أن ينفذ حكم الله فى المماليك فأجابه إلى ذلك ، فرجع ونفذ بيعهم ، ورد ثمنهم إلى بيت مال المسلمين ليصرف فى وجوه الخير (١) .

فنى هذا دلالة على مكانته فى قلوب عامة الناس وحبهم وتقديرهم له حيث خرجوا معه فى موكب عظيم أشبه بمظاهرة ضد الحكومة ، مما جعل نجم الدين يخاف على ملكه ، فيلحق به .

ومن مواقف العز مع الحكام إنكاره على ابن شيخ الشيوخ وزير نجم الدين أيوب — بناء دار للهو والغناء على أحد مساجد مصر ، ولم يكتف بالإنكار بل قام بهدمها مع أولاده ، وأسقط عدالة الوزير ، وعزل نفسه عن القضاء . هذا ، وهناك مواقف أخرى سيأتى تفصيلها وكلها تدل على نزاهته وصرامته فى تطبيق الشرع وإقامة الحق وإنكار المنكر .

ومن القضاة العادلين شيخ الإسلام ابن دقيق العيد — تلميذ العز — فقد ولى قضاء القضاة بمصر بعد إباء شديد ، وكان عادلا فى قضائه متشدداً فى تطبيق الحق ولو كان على الحاكم ، لذا عزل نفسه عن القضاء أكثر من مرة ثم يعاد (٢) .

ومن الفقهاء من تولى الوزارة بجانب القضاء ، كتاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز ، ذكر ابن السبكى : أنه « ولى قضاء القضاة بالديار المصرية ، والوزارة ، والنظر وتدريس قبة الشافعى — رضى الله عنه — والصالحية ، والخطابة والمشيخة ، واجتمع له من المناصب ما لم يجتمع لغيره ، وكان يقال : إنه آخر قضاة العدل ، واتفق الناس على عدله وخيره .... ثم

(١) راجع : المصدر السابق (٨ : ٢١٧) .
(٢) راجع : المصدر السابق (٩ : ٢١٢) .

قال — : وكان الأمراء الكبار يشهدون عنده فلا يقبل شهادتهم » (١) .

وكذلك ابنه تقى الدين عبد الرحمن ، فقد جمع بين القضاء والوزارة ، والمشيخة ، وخطابة الجامع الأزهر ، والتدريس (٢) .

من هذا العرض الموجز والأمثلة القليلة نجد جملة من فقهاء هذا العصر كانوا على مستوى من الخلق العظيم ودرجة كبيرة من الزهد والورع والعفة ، قائمين بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والعدل بين الناس ، صارمين فى تطبيق الحق ، وكانوا يجهرون بكلمة الحق عند السلطان الجائر فيمنعونه من ظلم الشعب وبذلك اكتسبوا محبة الناس واعزازهم وثقتهم ، فكانوا زعماء مصلحين للشعب الذى انقاد لهم ، وكان رهن إشارتهم .

كما نلحظ فى هذا العرض أن العز تأثر بشيوخه فى شدته وصرامته فى تطبيق الحق ومواجهة السلطان ، بل زاد عليهم لأن موقفه من بيع المماليك لم يحصل لأحد قبله . كما أن تلاميذه تأثروا به .

ثالثاً — العامة :

هذه الطبقة تتكون من خليط من الناس تختلف أجناسها وطبائعها وأعمالها ووظائفها ، وهم تبع لمن ساد عليهم لا يفرقون بين الفاضل والمفضول ، فالسلاطين يتصارعون على الحكم فيما بينهم والعامة تشهد هذا الصراع ، ولا حول لهم ولا قوة ، ويخضعون للمنتصر ، فيدبر أمور البلاد والعباد دون أخذ رأيهم أو مشورتهم .

وعلى كاهل هذه الطبقة يقوم اقتصاد البلاد فتروج تجارتها ويزدهر عمرانها ، وتتقدم صناعتها ، ويكثر انتاجها الزراعى . فمنهم التجار الذين يقومون بالبيع والشراء ، والتصدير والاستيراد ، فيصدرون ما تنتجه البلاد من المنسوجات والزيوت والصابون والورق ، ويستوردون ما تحتاجه من الزجاج والمسك والعود والكافور (٣) .

(١ ، ٢) المصدر السابق (٨ : ٣١٨ ، ٣٢١ ، ١٧٢) .

(٣) راجع : المجتمع الإسلامى فى بلاد الشام للدكتور أحمد رمضان ص ١٠٧ .



وقد ازدهرت تجارة الرقيق فى هذا العصر بسبب الحروب الكثيرة وكانت التجارة رائجة فى الشام ومصر لتوسطهما بين الشرق والغرب .

ومنهم الصناع الذين يشتغلون بالصناعة ، وقد اشتهرت الشام ومصر بصناعة الزيوت والمنسوجات والورق والسكر ، وقد ازدهرت الصناعات الحربية بسبب الحروب التى قام بها الصليبيون والتتار ضد بلاد الإسلام .

ومنهم الزراع الذين يشتغلون بالحرث والزرع ، وكانت الزراعة ناجحة لخصوبة التربة وتوفر المياه بوجود الأنهار ففى الشام نهر بردى ، والفرات ، وفى مصر نهر النيل ثانى أنهار العالم . ومنهم المهندسون والعمال الذين يشتغلون فى البناء والعمارة وقد أهتم ملوك بنى أيوب وسلاطين المماليك ببناء المساجد والمدارس والقصور الأنيقة والجسور والقلاع .

ذكر المقريزى : أن الملك نجم الدين أيوب كان يحب العمارة ويباشر الأبنية بنفسه ، وعمر بمصر ما لم يعمره أحد من ملوك بنى أيوب ، فأنشأ قلعة الروضة ، وأنفق فيها أموالا كثيرة ، وكانت من أجل مبانى الملوك ، وأسكن بها ألف مملوك وقيل ثمانمائة . وأقام جسراً من مصر إلى الروضة وبنى على النيل من ناحية اللوق قصوراً جميلة ، وبنى قصراً عظيما على الجبل بجوار جامع ابن طولون سماه « الكبش » . وبنى قصراً بالقرب من العلاقة فى أرض السانح ، وجعل حوله مدينة سماها « الصالحية » فيها جامع وسوق لتكون مركزاً للعساكر (١) .

وهكذا نرى أن هذه الطبقة تكدح ، وتشق فى الحياة ليعم الرخاء وتكثر الخيرات ، ويزدهر العمران .

رابعاً — أهل الذمة :

هذه الطبقة تتكون من النصارى واليهود ، وهم فرق مختلفة ، وقد تقع بينهم وبين المسلمين فتن ، ولكن سرعان ما تنتهى ، كما حصل من المسيحيين لما احتل هولاكو دمشق فى ربيع الأول سنة (٦٥٨ هـ) فقد استطالوا على المسلمين ، حيث « أحضروا فرماناً من هولاكو بالاعتناء بأمرهم وإقامة دينهم — وكان يميل معهم لأن زوجته منهم — ، فتظاهروا بالخمر فى نهار

(١) راجع : كتابه « السلوك » (١ : ٣٤١) .



رمضان ، ورشوه على ثياب المسلمين فى الطرقات ، وصبوه على أبواب المساجد ، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم ، وأهانوا من امتنع من القيام للصليب .... [١] » الخ .

فلما انتصر المسلمون على التتار فى معركة عين جالوت فى رمضان من هذه السنة ، وطردوهم من الشام ، انتقم المسلمون من النصارى حيث « بادروا إلى دور النصارى فنهبوها ، وأخربوا ما قدروا على تخريبه ، وهدموا كنيسة اليعاقبة ، وكنيسة مريم ، وأحرقوهما حتى بقيتا كوماً ، وقتلوا عدة من النصارى ، واستتر باقيهم » [٢] .

وهذه الطبقة تشارك المسلمين فى دفع عجلة الحياة ، وتقدم البلاد ، فتشارك فى الصناعة ، والزراعة ، والحرف الأخرى ، ولها دور هام فى التجارة ، وقد كسبت منها أموالا كثيرة ، وأثرت ثراء كبيراً .

كما أنها تشارك فى أعمال الحكومة المالية ، وقد برزت كثيراً فى هذا الجانب ، كما نبغ منهم أدباء فى النحو واللغة العربية .

وكان ملوك بنى أيوب أدنى إلى التساهل معهم وربما كان الملك الكامل أعظمهم تساهلا فى ذلك . فقد أشركوهم فى الوظائف الحكومية ، وسمحوا لهم بإصلاح كنائسهم ، ويعتبر القرن السابع العصر الذهبى للآداب المسيحية .

أما سلاطين المماليك فقد قسى بعضهم على النصارى ، فذكر عن السلطان قلاوون : أنه حرم المسيحيين من الالتحاق بالوظائف العامة ، وكان ينزل بهم أقصى العقوبة [٣] .

وهكذا نرى أن أهل الذمة عاشوا مع المسلمين فى أمن وسلام عدا بعض الفتن التى تحصل بينهم من الجهال والغوغاء وسرعان ما تنتهى فيشترك الجميع فى دفع عجلة الحياة وتقدم البلاد ورخائها .

---

(١) راجع : السلوك للمقريزى (١ : ٤٢٥) .

(٢) المصدر السابق (١ : ٤٣٢) .

(٣) راجع : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة ص (٣٤٨ ، ٣٤٩) .



الحالة العلمية فى عصره

اتضح من مبحث الحالة السياسية فى عصر العز أنها كانت مضطربة بسبب الحروب الخارجية والفتن الداخلية ، ولم يؤثر ذلك على الحالة العلمية ، فقد كانت نشطة . وساعد على نشاطها أن حكام ذلك العصر كانوا على مستوى من الثقافة العالية وكانوا غيورين على الإسلام الذى يحاربه التتار فى الشرق ويقتلون علماءه ويتلفون كتبه ، كما كان يفعل به ذلك الصليبيون فى الغرب . فأحاط هؤلاء الحكام أنفسهم بطبقة من العلماء ، وشجعوا المشتغلين بالعلم ، وأجزلوا لهم المكافآت ، وأكثروا من بناء المدارس ، وخزائن الكتب الملحقة بها ومساكن الطلبة ووقفوا عليها الأوقاف الكبيرة .

فكان نور الدين زنكى ، وصلاح الدين يستدعيان العلماء إلى بلادهما ، ويجزلان لهم المكافآت ، ويعمران المدارس ، ويجريان عليها الأرزاق ومن مشاهير الفقهاء الذين وفدوا على نور الدين — قطب الدين النيسابورى (ت ٥٦٨ هـ) فسر نور الدين به وأنزله بحلب بمدرسة باب العراق ، وبنى له مدرسة كبيرة للشافعية (١) . كما بنى مدرسة كبيرة للحنفية فى دمشق (٢) ، وأخرى للحديث ، وتعتبر أول مدرسة تبنى للحديث (٣) . وكان نور الدين متبحراً فى العلم ، وقد ألف كتاباً فى الجهاد (٤) . وكان صلاح الدين فقيهاً ، ويحفظ القرآن الكريم ، وكتاب « التنبيه » فى الفقه الشافعى ، وديوان « الحماسة » (٥) ، ويحب مجالسة العلماء ، ويحضر حلقات العلم ، فقد رحل إلى الإسكندرية مصطحباً معه ابنيه الأفضل والعزيز لسماع المحدث الكبير

---

(١) راجع : الأدب فى العصر الأيوبى للدكتور محمد زغلول سلام ص ٧٩ .

(٢) راجع : الروضتين لأبى شامة (١ : ٣٢٩) .

(٣) راجع : حسن المحاضرة للسيوطى (٢ : ٢٦٢) .

(٤) راجع : الإسلام والحضارة العربية لمحمد كرد على (٢ : ٢٩٢) .

(٥) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٧ : ٣٤٠) .

الحافظ السلفى . « كما جعل له ميقاتاً لسماع الأحاديث النبوية بقراءة الإمام تاج الدين البندهى المسعودى » (١) .

وكان يولى العلماء والنابهين أمور المسلمين ، فكانت حاشيته تزدان بمثل القاضى الفاضل وزيراً ومدبراً ومشيراً ، والعماد الأصفهانى كاتباً وشاعراً ومؤرخاً وأديباً ، والقاضى بهاء الدين ابن شداد الذى لا يفارقه فى السلم أو الحرب (٢) ، وقد جمع سيرته فى كتاب « النوادر السلطانية » .

وقد اهتم صلاح الدين فى سياسته بأمرين :

الأول : نشر المذهب السنى عقيدة وعملا ، ومحاربة عقائد الاسماعيلية التى نشرها الفاطميون .

الثانى : إثارة الحماس الدينى لجهاد الصليبيين الذين احتلوا بعض بلاد المسلمين .

فاتخذ العلماء والفقهاء وأنشأ المدارس الكثيرة لتحقيق ذلك .

قال ابن خلكان : « فى سنة ثلاث وسبعين وخمسمائة شرع الملك الناصر صلاح الدين يوسف فى بناء خانقاه (٣) سعيد السعداء ، وهى أول خانقاه عمرت بالقاهرة ثم بنى المدرسة المعروفة بالسويفية ، وجعلها للحنفية ، ثم بنى المدرسة المعروفة بالقمحية ، وجعلها للمالكية ، ثم بنى المدرسة العظيمة التى بجوار الإمام الشافعى — رضى الله عنه — ، وجعلها للشافعية ، ثم بنى مدرسة عند دار الضرب ، وجعلها للحنابلة ، وأنشأ بجوارها مارستان (٤) ، ولم يكن بالقاهرة مارستان قبله غير الذى أنشأه أحمد بن طولون فى القطائع وبطل أمره ، وأنشأ مدرسة بالقدس الشريف ، وسماها الصلاحية » (٥)

---

(١) راجع : الروضتين (١ : ٢١٤) .

(٢) راجع : الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى للدكتور عبد اللطيف حمزة ص ١٥٠ .

(٣) خانقاه : أصلها فى الفارسية مركبة من كلمتين هما : « خان » ومعناها القراءة أو الذكر ، والكلمة الثانية : « قاه » ومعناها : المكان ، فعلى هذا معنى كلمة خانقاه مكان الذكر ، وعند المصريين تسمى الزاوية .

(٤) مارستان : كلمة فارسية معربة معناها : مستشفى . راجع : مختار الصحاح (مرس) .

(٥) راجع : تاريخ ابن إياس (١ : ٢٤٢ ، ٢٤٣) نقلا عنه .



وكان ينفق على مدارس القاهرة وحدها ألفي دينار كل شهر أى ما يوازى أربعة وعشرين ألف دينار كل سنة ، وكان لجامع عمرو بن العاص ، راتب يومى قدره ثلاثون ديناراً (١) .

وقد تأثر أبناؤه بهذا الرقى العلمى . فكان ابنه الملك الأفضل شاعراً وأديباً ، قرب إليه من الأدباء الكاتب المسترسل ضياء الدين بن الأثير صاحب كتاب « المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر » وقد لازمه زمن ولايته على دمشق ، وكانت بينهما مودة (٢) .

وسار على نهج صلاح الدين — أخوه الملك العادل فى حبه للعلم وتشجيعه ، وبناء المدارس ، وتوجيه أبنائه للعلم . فكان ابنه الملك الكامل محباً للحديث وأهله ، حريصاً على حفظه ونقله ، وله تعليقات على صحيح مسلم ، وقد أجازه الحافظ السلفى ، وبعض العلماء وخرج له أبو القاسم بن الصفراوى أربعين حديثاً سمعها من جماعة (٣) .

وكان يجمع العلماء ويطرح عليهم المشكلات ، وله ميل إلى فن الأدب ، ويطارح الشعراء (٤) .

وأنشأ بالقاهرة مدرسة للحديث سنة (٦٢١ هـ) سميت بالكاملية ، وهى ثانى مدرسة أنشئت للحديث فأول مدرسة أنشأها نور الدين زنكى بدمشق (٥) — كما سبق — وكان الملك المعظم عيسى بن العادل أديباً نحوياً حنفياً متعصباً ، وقد صنف « السهم المصيب فى الرد على الخطيب البغدادى فيما تكلم به فى حق أبى حنيفة فى تاريخ بغداد » وصنف فى العروض ، وله ديوان شعر (٦) ، وكان يحرض الفقراء على الاجتهاد والاشتغال بالعلم ، وحفظ الكتب ، فقد أثر عنه أنه كان يقول : من حفظ نص « الجامع الكبير » فى الفقه للكرمانى

---

(١) راجع : رحلة ابن جبير ص ٢٤ .
(٢) راجع : الأدب فى العصر الأيوبى ص ٨٠ .
(٣) راجع : النجوم الزاهرة (٦ : ٢٢٧ ، ٢٢٨) .
(٤) راجع : بدائع الزهور (١ : ٢٦٧) وحسن المحاضرة (٢ : ٣٤) .
(٥) راجع : حسن المحاضرة (٢ : ٢٦٢) .
(٦) راجع : النجوم الزاهرة (٦ : ٢٦٧) والسلوك للمقريزى (١ : ٢٢٤) .

أعطيته مائة دينار ، ومن حفظ « الإيضاح » لأبى على فى النحو أعطيته مائتى دينار ، فحفظ جماعة الكتابين ، ووفى لهم بما شرط [1] . وقد سماه أحد المؤرخين له فى عصرنا بـ « مأمون بنى أيوب » [2] وكان الملك المعظم توران شاه بن نجم الدين أيوب ، ماهراً فى العلوم ، عارفاً للخلاف والفقه والأصول ، وكان جده الملك الكامل يحبه لميله إلى العلم ، ويلقى عليه من صغره المسائل المشكلة ، ويأمره بعرضها وامتحان الفقهاء بها فى مجلسه [3] .

وهكذا كان ملوك بنى أيوب يحبون العلم والعلماء ويقربونهم ، وقد رأينا منهم المحدث والفقيه والأديب والشاعر ، وليس منهم أحد إلا وله باع فى العلم ، ولم يستثن منهم إلا نجم الدين أيوب بن الكامل ، فكان بطبعه يميل إلى العسكرية والفروسية ، ومع هذا كان يشجع العلم والعلماء ويقربهم ، وينشئ المدارس [4] وقد سبق فى مبحث الأحوال السياسية أنه رحب بالعز بن عبد السلام لما قدم إلى مصر ، وولاه القضاء والخطابة وما فعل هذا إلا حباً للعز وتقديراً لعلمه .

وشرع فى بناء مدرسة كبيرة بالقاهرة سنة (٦٣٩ هـ) أشبه بجامعة تضم أربع مدارس ، تدرس فيها المذاهب الأربعة ، وبعد تمامها عين العز بن عبد السلام بها مدرساً للمذهب الشافعى بعد استقالته من القضاء [5] كما سيأتى تفصيله .

وسار سلاطين المماليك على نهج ملوك بنى أيوب فى تشجيع العلم ، وحب العلماء وتقريبهم ، وإنشاء المدارس والخوانق . لذا كثرت المدارس التى تدرس فيها العلوم الشرعية واللغوية ، والمساجد والجوامع التى تقام فيها حلقات العلم والدرس ، ويفد إليها الطلاب من جميع الجهات .

ومن أهمها جامع عمرو بن العاص والجامع الأزهر وجامع ابن طولون بمصر ، وبيت المقدس والجامع الأموى بالشام .

---

(١) راجع : الأدب فى العصر الأيوبى ص ٨٠ .
(٢) راجع : كتاب « مأمون بنى أيوب » للدكتور أحمد أحمد بدوى .
(٣) راجع : السلوك (١ : ٣٥٣) .
(٤) راجع : مطالعات فى الشعر المملوكى والعثمانى ص ٥٥ .
(٥) راجع : حسن المحاضرة (٢ : ٢٦٣) .

ووقف الملوك والأمراء الأوقاف الكبيرة على طلبة العلم والمساجد والمدارس وما ألحق بها من خزائن الكتب مما شجع انتشار العلم بين أفراد الناس .

وفى ظل هذه الحركة العلمية النشطة ترعرع العلم ، ووجد طبقة من جهابذة العلماء كالحافظ أبى محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر ، وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن اسماعيل البغدادى والحافظ عبد العظيم المنذرى فى الحديث . وفخر الدين بن عساكر . والقاضى عبد الصمد بن محمد الحرستانى فى الفقه . وسيف الدين الآمدى فى الأصول . والشيخ شهاب الدين السهروردى ، وأبى الحسن الشاذلى ، وأبى العباس المرسى فى التصوف .

ومن هؤلاء العلماء الأجلاء وغيرهم استفاد العز وتكونت شخصيته المتميزة الجامعة بين الفقه والأصول والتصوف والتفسير واللغة ، وأفادته هذه الحركة العلمية فى نشر علمه واستفادة الناس منه .

والناظر فى مؤلفات هذا العصر يلحظ أن الاختصار والشرح كانا سمة هذا العصر ، فأكثر المؤلفات إما اختصار لكتب الأقدمين ، وإما شرح لها .

وقد تأثر العز بن عبد السلام بهذه الظاهرة ، لذا نجد قسما من مؤلفاته عبارة عن مختصرات .

فله اختصار تفسير الماوردى « النكت والعيون » الذى ستأتى دراسته وتحقيقه ، وله اختصار نهاية المطلب لإمام الحرمين الجوينى فى كتاب بعنوان « الغاية فى اختصار النهاية » فى خمسة مجلدات . وله شرح منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل لأبى عمرو ابن الحاجب المالكى . كما أن العز نفسه اختصر كتابه « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » فى كتاب بعنوان : « القواعد الصغرى » واختصر كتابه « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز » .

ومن مؤلفات هذا العصر « شرح جدل الشريف » للآمدى (ت ٦٣١ هـ) و « شرح مشكل الوسيط » فى فروع الشافعية لابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ)



و « شرح التنبيه » و « مختصر صحيح مسلم » (١) و « مختصر سنن أبي داود وحواشيه » للمنذرى (ت ٦٥٦ هـ) و « مختصر تاريخ دمشق » (٢) لأبى شامة المقدسى (ت ٦٦٥ هـ) تلميذ العز ، و « شرح صحيح مسلم » و « المجموع شرح المهذب » للنووى (ت ٦٧٦ هـ) و « شرح الورقات » (٣) و « الأقليد لدر التقليد شرح التنبيه » لتاج الدين الفركاح (ت ٦٩٠ هـ) ولم يتمه ، و« إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام » فى الحديث لابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) تاميذ العز ، و « التحرير مختصر المحرر » و « مختصر فى الأصول » و « مختصر فى المنطق » لأبى الحسن علاء الدين الباجى (ت ٧١٤ هـ) تلميذ العز وله مختصرات أخرى كثيرة حتى قيل ما من علم إلا وله فيه مختصر (٤) .

وسبب شيوع هذه المختصرات والشروح فى هذا العصر أن العلوم الشرعية واللغوية ، قد نضجت وأفعمت بمؤلفات السابقين ومصنفاتهم ، فلم يبق مجال لعلماء هذا العصر إلا الاختصار والشرح (٥) والتعليق ، وتبسيط هذه العلوم ، وصياغتها بلغة ذلك العصر .

ولا يعنى هذا أنه لم تظهر فى هذا العصر مؤلفات قائمة بذاتها ، وفيها تجديد ، بل وجد مؤلفات من هذا النوع . فللعز كتاب « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » و « الإشارة إلى الايجاز فى بعض أنواع المجاز » وهما من أجود ما ألف فى بابهما .

قال ابن السبكى : « وهذان الكتابان شاهدان بإمامته وعظيم منزلته فى علوم الشريعة » (٦) . وألف تفسيراً للقرآن الكريم غير تفسيره المختصر ، وسيأتى الكلام عن ذلك فى مؤلفاته . وللآمدى كتاب « الإحكام فى أصول

---

(١) يوجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة الفاتح باستنبول برقم (١١٤١) فى مجلد نسخ سنة (٧١٥ هـ) وخطه جميل .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر يقع فى (٨٠) مجلداً واختصره أبو شامة مرتين الأولى فى عشرين مجلداً .

(٣) الورقات لإمام الحرمين الجوينى .

(٤) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (١٠ : ٣٤١) .

(٥) راجع : د. على صافى فى كتابه « ابن دقيق العيد حياته وديوانه » ص ٥٣ .

(٦) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٧) .

الأحكام» وهو من أحسن ما ألف فى أصول الفقه فى هذا العصر وله «الأبكار» فى أصول الدين .

ولابن الصلاح كتاب « معرفة علوم الحديث » المشهور بمقدمة بن الصلاح من أجود ما ألف فى بابه .

وله – أيضاً – « معرفة المؤتلف والمختلف فى أسماء الرجال » .

ولأبى شامة « الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية » و « ذيله » فى تراجم رجال القرنين . وللنووى كتاب « تهذيب الأسماء واللغات » وهكذا نجد هذه المصنفات القائمة بذاتها بجانب المختصرات والشروح التى شاعت فى هذا العصر ، وأصبحت سمة من سماته .

الفصل الثانى

نسبه ومولده وطلبه للعلم وأعماله

١ – نسبه ومولده
٢ – نشأته وطلبه للعلم
٣ – أعماله ومواقفه
٤ – وفاته وعمره

نسبه ومولده

نسبه :

هو أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبى القاسم بن الحسن ابن محمد بن مهذب السلمى المغربى الأصل الدمشقى ثم المصرى الشافعى ، الملقب بسلطان العلماء ، وقد اشتهر بالعز بن عبد السلام (١) .

فهو « السلمى » بضم السين ، كما ورد على الورقة الأولى من تفسيره ، وقد ضبط بذلك فى المصادر التى ذكرته ، وهو منسوب إلى بنى سليم إحدى القبائل المشهورة من قبائل مضر . والمنسبون إليها كثير (٢) .

وهو المغربى الأصل فلعل أحد أجداده جاء من المغرب وسكن الشام وهو الدمشقى منسوب إلى دمشق لأنه ولد بها . ثم المصرى منسوب إلى مصر لأنه رحل إليها ، وقضى فيها بقية حياته وتوفى ودفن بها . وهو الشافعى نسبة إلى الإمام الشافعى لأنه شافعى المذهب ، وإن كان له آراء استقل بها حتى قال بعضهم : إنه بلغ رتبة الاجتهاد وسيأتى تفصيل ذلك .

واسمه عبد العزيز ولقب بعز الدين جرياً على عادة عصره الذى انتشرت فيه هذه الألقاب المنسوبة إلى الدين لسلطان الدين فى نفوس الناس وعنايتهم به ، ولقب بها الملوك والأمراء والعلماء ، مثل : صلاح الدين يوسف ، وركن الدين الظاهر بيبرس ، وتاج الدين عبد الوهاب بن بنت الأعز . الخ .

ولقبه تلميذه ابن دقيق العيد بـ « سلطان العلماء » ولعل وجه ذلك أنه أنكر على السلاطين المنكر وقارعهم بالحجة فغلبهم ، واشتهر بالعز بن عبد السلام ،

---

(١) راجع : الذيل على الروضتين لأبى شامة (ص ٢١٦) وفوات الوفيات (١ : ٥٩٤) وطبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٠٩) وطبقات الشافعية للأسنوى (٢ : ١٩٧) والمختصر لأبى الفداء (٣ : ٢١٥) والبداية والنهاية (١٣ : ٢٣٥) وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلى (٥ : ٣٠١) والنجوم الزاهرة (٧ : ٢٠٨) وحسن المحاضرة (٢ : ١٦١) وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٣٠٨) والأعلام للزركلى (٤ : ١٤٤) .

(٢) راجع : اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير (١ : ٥٥٣) .



وقد جعلت عنوان الكتاب بهذه الشهرة ، كما أننى إذا ذكرته فى أثناء البحث فأذكره بها .

مولده :

اتفقت المصادر التى ترجمت للعز أنه ولد بدمشق ، وترددت فى تحديد تاريخ مولده بين سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، أو ثمان وسبعين [1] .

كما اتفقت هذه المصادر على تاريخ وفاته وهو سنة ستين وستمائة ، ولكنها ترددت فى تحديد عمره بين ثلاث وثمانين سنة ، أو اثنتين وثمانين بناء على ترددهم فى تاريخ ميلاده .

وقد رجح الباحث رضوان الندوى أن مولده سنة سبع وسبعين وخمسمائة فقال : « وإذا صحت رواية السبكى التى نص على أنه عاش ثلاثاً وثمانين سنة ، والتى أيدها ابن تغرى بردى فى كتابه (النجوم الزاهرة) جاز لنا أن نقول إنه ولد سنة ٥٧٧ هـ فى حوالى ربيع الآخر منها » [2] .

وقد تابعه فى ذلك الباحث محمد حسن عبد الله [3] . ورواية ابن السبكى التى أشار إليها هى قوله : « وحكى أن شخصاً جاء إليه ، وقال له : رأيتك فى النوم تنشد :

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

فسكت ساعة ثم قال : أعيش من العمر ثلاثاً وثمانين سنة ، فإن هذا الشعر لكثير عزة ، ولا نسبة بينى وبينه غير السن ، أنا سنى وهو شيعى ، وأنا لست بقصير وهو قصير ، ولست بشاعر وهو شاعر ، وأنا سلمى وليس هو بسلمى ، لكنه عاش هذا القدر . قلت فكان الأمر كما قال رحمه الله » [4] .

---

(١) راجع : فوات الوفيات (١ : ٥٩٤) وطبقات ابن السبكى (٨ : ٢٠٩) والبداية والنهاية لابن كثير (١٣ : ٢٣٥) والنجوم الزاهرة (٧ : ٢٠٨) وحسن المحاضرة (١ : ٣١٤) وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٣٠٩) .

(٢) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٣٤ .

(٣) راجع : كتابه « عز الدين بن عبد السلام بائع الملوك » ص ٥٠ .

(٤) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٥ ، ٢٤٦) .

وقد تعقبهما الباحث عبد العظيم فودة فقال : « وبالرجوع إلى (طبقات السبكى) وإلى كتاب (النجوم الزاهرة) تبين لنا مدى الخطأ الذى وقع فيه هذان الباحثان — فالسبكى — تردد كغيره من المترجمين فى تحديد سنة ولادة عز الدين بين سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة كما هو واضح من النص السابق ، وهذا التردد يضعف إلى حد كبير ما ذكره بعد ذلك من تحديد عمره بثلاثة وثمانين عاماً بناء على رؤيا منامية رآها أحد الناس للعز ، وفسرها العز بذلك .

وكذلك (ابن تغرى بردى) فى كتابه (النجوم الزاهرة) تردد كغيره من المترجمين فى تحديد سنة ولادة العز ، حيث ذكر أن مولده سنة سبع أو ثمان وسبعين وخمسمائة فالترجيح الذى ذهب إليه الدكتور الندوى ، وتابعه فيه الأستاذ محمد حسن عبد الله ترجيح لا أساس له ، لأنه مبنى على رواية ضعيفة ، أو على نقل خاطئ من هذين المصدرين السابقين » . (١)

قلت : وقد رجعت إلى المصدرين المشار إليهما فتأكد لى صحة ما قال ، فما ذهب إليه هو الصواب ، لأن المصدرين قد ترددا فى تحديد مولده ، فتردد ابن السبكى يضعف الرواية التى ذكرها ، ويؤكد ذلك أنه ذكرها بصيغة التمريض والتضعيف فقال : « وحكى أن شخصاً جاء إليه .... » الخ .

هذا ، والخلاف فى تاريخ ميلاده لا يترتب عليه كبير فائدة .

---

(١) راجع : رسالته للماجستير « عز الدين بن عبد السلام وأثره فى الفقه والأصول » ص٦٢

نشأته وطلبه للعلم

نشأته :

يظهر من عدم ضبط كتب التاريخ لتاريخ مولد العز ، أنه نشأ فى أسرة فقيرة مغمورة ، لذا لم تسجل كتب التاريخ شيئاً عن نشأته الأولى ، أو عن آبائه وأجداده ، لأنه لم يكن لهذه الأسرة مجد أو سلطان أو علم .

وقد ذكر ابن السبكى أن العز كان فى أول أمره فقيراً جداً ، ولم يطلب العلم إلا على كبر ، وسبب ذلك أنه كان يبيت فى الكلاسة [1] من جامع دمشق ، فبات بها ليلة ذات برد شديد ، فاحتلم فقام مسرعاً ونزل فى بركة الكلاسة ، فحصل له ألم شديد من البرد ، وعاد فنام فاحتلم ثانياً ، فعاد إلى البركة ، لأن أبواب الجامع مغلقة وهو لا يمكنه الخروج ، فطلع فأغمى عليه من شدة البرد ، أنا أشك هل كان الشيخ الإمام يعنى والده يحكى أن هذا اتفق له ثلاث مرات تلك الليلة ، أو مرتين فقط ، ثم سمع النداء فى المرة الأخيرة يا ابن عبد السلام أتريد العلم أم العمل ؟ فقال الشيخ عز الدين : العلم ، لأنه يهدى إلى العمل ، فأصبح وأخذ « التنبيه » [2] فحفظه فى مدة يسيرة ، وأقبل على العلم فكان أعلم أهل زمانه ومن أعبد خلق الله تعالى » [3] اهـ

فابن السبكى ساق هذه الحادثة للدلالة على فقر العز ، وعلى أنه لم يطلب العلم إلا على كبر . ويرى محمد حسن عبد الله أن هذه الحادثة دليل على أن العز كان متعلما قبل ذلك ، ويوجه ذلك بقوله : « والذى أريد أن أؤكده هنا هو أن العز لم يشتغل بالعلم بطريقة فجائية ، لم تنبت أشجاره فى أرض جرداء ، وإنما هو — وإن لم ينقطع لطلب العلم قبل هذا النداء الداخلى — قد شغل به

---

(١) زاوية الباب الشمالى للجامع الأموى بدمشق .

(٢) التنبيه : متن متداول فى الفقه الشافعى .

(٣) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢١٢) .



كثيراً ، وفكر فيه طويلا ، وأدرك منه أطرافاً ووعى من مسائلة أشياء وأشياء يدل على ذلك هذا النص نفسه ، والذى يتخذ وسيلة لإثبات عكس ما نراه .

فالشاب الذى يتحرج من الاستسلام إلى دفء الفراش فى ليلة قارصة لا شك يعرف قيمة عمله هذا . إن مبادرته إلى التطهر عقب اكتشاف الأثر لدليل على وعى عميق وإدراك سليم لمعنى الصلة بالله [1] » اهـ .

قلت : والصواب ما ذهب إليه ابن السبكى ، لأن الشخص الذى يغتسل بالماء البارد فى ليلة شديدة البرودة ، قد عرض نفسه للهلاك ، والشارع لا يأمر بذلك بل رخص له فى التيمم ، وقد روى الإمام أحمد عن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته » [2] .

فلو كان العز متعلماً قبل ذلك كما يرى الباحث لما أقدم على ذلك كما فى تلك الحادثة .

وفى هذه الحادثة دلالة على ورعه وتقواه ، وصرامته وتحمله للشدائد ، وتعرضه للمخاطر فى سبيل رضا الله ، حيث ترك لذة النوم ودفء الفراش ، فاغتسل بماء شديد البرودة فى ليلة قارصة .

طلبه للعلم :

وحيث إن العز طلب العلم على كبر فقد جد واجتهد فى حفظ المتون ودراسة الكتب ، والتردد على كبار شيوخ عصره ، ليعوض ما فاته فى صغره . كما أن كبر سنه وذكائه أعاناه على تحصيل العلم الكثير وهضمه وإدراك مسائله العويصة ، روى عنه أنه كان يقول : « ما احتجت فى علم من العلوم إلى أن أكمله على الشيخ الذى أقرأ عليه ، وما توسطته على شيخ من المشايخ الذين كنت أقرأ عليهم إلا وقال لى الشيخ : قد استغنيت عنى فاشتغل مع نفسك ، ولم أقنع بذلك ، بل لا أبرح حتى أكمل الكتاب الذى أقروه فى ذلك العلم » [3].

---

(١) انظر : كتابه « عز الدين بن عبد السلام بائع الملوك » ص ٥٣ .
(٢) راجع : مسنده (٢ : ١٠٨) طبع الحلبى .
(٣) انظر : طبقات المفسرين للداودى (١ : ٣١٣) .



وكان يقول : مضت لى ثلاثون سنة لا أنام حتى أمر أبواب الأحكام على خاطرى [1] .

وكانت دمشق فى عصره منتجعاً للعلماء من الشرق والغرب نظراً لتوسطها، فاجتمع فيها جهابذة العلماء البارعين فى فنون العلم ، وقد تردد عليهم شيخنا العز بن عبد السلام فنهل من علمهم الصافى الفياض ، وتأثر بأخلاقهم الفاضلة وسلوكهم فى الحياة ، فانصقلت مواهبه ، وتميزت شخصيته الجامعة بين الفقه والأصول ، والتفسير واللغة والتصوف . فتفقه فى بداية تعلمه على القاضى عبد الصمد الحرستانى ، وكان من قضاة العدل الزاهدين الورعين ، وكان العز معجباً به معظماً له ، فكان يقول : « لم أر أفقه منه » .

ودرس الأصول على الشيخ سيف الدين الآمدى ، أحد أذكياء العالم البارع فى علم الأصول والمناظرة ، وتأثر به ، وكان معجباً بعلمه وقد أشاد بذلك بقوله : « ما سمعت أحداً يلقى الدرس أحسن منه » وقوله : « ما علمنا قواعد البحث إلا منه » .

وتلقى الحديث والفقه الشافعى على الإمام فخر الدين بن عساكر الورع الزاهد ، فتأثر به فى علمه وأخلاقه .

وكان لهؤلاء الشيوخ أكبر الأثر فى صقل مواهب العز وتوجيهه وسلوكه .

وقد تردد العز على شيوخ أخرين غيرهم ، ، فسمع الحديث من الحافظ أبى محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبى القاسم ابن عساكر ، وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن أبى سعد البغدادى ، وبركات بن إبراهيم الخشوعى وغيرهم .

ولم يكتف العز بعلماء بلده ، فكان يتطلع إلى بغداد عاصمة الخلافة العظمى ، وكعبة العلم ، فيمم شطره إليها فوصلها سنة (٥٩٧ هـ) ، فتردد على علمائها ، ونهل من علمهم واستفاد من تجاربهم ، فسمع الحديث من أبى حفص عمر بن طبر زد ، وحنبل بن عبد الله الرصافى . ولم يمكث بها طويلا .

قال ابن رافع السلامى : « وسمعت بعض المحدثين يقول : إنه دخل بغداد

---

(١) انظر : رفع الأصر عن قضاة مصر لابن حجر العسقلانى ص ٣٥٠ .



فى طلب العلم فوافق يوم دخوله موت الحافظ أبى الفرج بن الجوزى وذلك سنة ٥٩٧ هـ [١].

وهكذا نلاحظ أن العز تخرج على هؤلاء العلماء الكبار ، كما أنه استفاد من غيرهم . وكان يواصل التحصيل والتلقى من الشيوخ حتى بعد أن صار شيخاً كبيراً تهابه الملوك وتخشى مخالفته . فبعد أن رحل إلى مصر عام ٦٣٩ هـ كان يحضر مجلس الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى (ت ٦٥٦ هـ) فى الحديث وحلقات الشيخ أبى الحسن على بن عبد الله الشاذلى (ت ٦٥٦ هـ) المتصوف المعروف ويجله ويستفيد منه فى علم الحقيقة كما أن الشاذلى كان يوقر العز ويستفيد منه فى الفقه .

ويقول : قيل لى : « ما على وجه الأرض مجلس فى الفقه أبهى من مجلس الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وما على وجه الأرض مجلس فى الحديث أبهى من مجلس الشيخ زكى الدين عبد العظيم ، وما على وجه الأرض مجلس فى علم الحقائق أبهى من مجلسك » [٢] .

وهذا شأن العالم المخلص فإنه يواصل تحصيل العلم ولا يشغله عنه شاغل مهما كان ذلك . وسيأتى التعريف بشيوخه وأثرهم فيه فى فصل مستقل .

---

(١) راجع : العز بن عبد السلام لرضوان الندوى ص ٣٨

(٢) راجع : حسن المحاضرة (١ : ٣١٥) .

أعمـــاله ومواقفه

بعد أن تعلم العز ونضج ، بدأ يزاول حياته العملية فى التدريس والافتاء ، والقضاء ، والخطابة . وقد زاول هذه الأعمال فى دمشق التى قضى فيها الشطر الأكبر من حياته ، ثم فى مصر التى قضى فيها بقية حياته . وسوف أتحدث عن أعماله فى كل بلد على حدة ، وعن أهم مواقفه من حكام عصره .

أعماله فى دمشق

أولا – التدريس :

قام العز بالتدريس بعدة مدارس فى دمشق (١) ذكرت المصادر منها :

١ – المدرسة العزيزية :

كان للعز مجلس للتدريس بهذه المدرسة ، وكان يدرس بها – أيضاً – شيخه سيف الدين الآمدى وقد أخذت هذه المدرسة من الآمدى (ت ٦٣١ ﻫ) وهذا الخبر يدل على أن العز كان يدرس بهذه المدرسة قبل وفاة شيخه الآمدى (٢)

٢ – الزاوية الغزالية :

وهى مكان صغير تقام فيه العبادة والأذكار والتدريس وهى الزاوية الغربية للجامع الأموى ، ونسبت إلى الغزالى لكثرة اعتكافه فيها وتدريسه .

وقد قام بالتدريس فيها كبار علماء هذا العصر . وتولى العز التدريس بها من قبل الملك الكامل بعد وفاة الشيخ جمال الدين محمد الدولعى الذى كان يدرس بها فى جمادى الأولى سنة (٦٣٥ ﻫ) (٣) .

---

(١) راجع : البداية والنهاية (١٣ : ٢٣٥) .
(٢) راجع : مع القائد الروحى ص ٥٦ .
(٣) راجع : الذيل على الروضتين ص ١٦٦ ، وطبقات السبكى (٨ : ٢٤٢)



ثانياً — الإفتاء :

الإفتاء فى عصر العز ليس وظيفة رسمية يعين فيها المفتى من قبل الحكومة ، ويخصص له مرتب عليها ، وإنما هى مهمة يقوم بها العالم الفاضل الذى يرى فى نفسه أهلية ذلك ، ويتصف بالورع والتقوى ، فيقصده الناس يستفتونه فيما يشكل عليهم من أمور دينهم فيفتيهم حسبة لله .

وكان العز مفتى الشام (١) منذ عهد الملك الأشرف موسى بن العادل (ت ٦٣٥ هـ) ويدل على ذلك الفتيا التى أفتى بها الحنابلة فى مسألة كلام الله ، بأنه معنى قائم بذاته قديم أزلى ليس بحرف ولا صوت .

ومن قال : بأنه حرف وصوت فإنه مخطئ ومبتدع ، وكان الملك الأشرف يقول بذلك ، فأوصلوها إليه ، وكانوا يريدون من سؤال العز الإيقاع بينه وبين الأشرف ، وكان العز يعلم ذلك حيث قال : « هذه الفتيا كتبت امتحاناً لى ، والله لا كتبت فيها إلا ما هو الحق » (٢) .

فكتب عقيدته المشهورة بـ « ملحة الاعتقاد » فلما قرأها الأشرف غضب عليه ، وكتب إليه جواباً عنها ، فرد عليه العز ، فاشتد غضبه ، فأرسل وزيره الغرز خليلا إلى العز ليبلغه أنه اشترط عليه ثلاثة شروط ، أحدها : أنه لا يفتى ، والثانية : أنه لا يجتمع بأحد ، والثالثة : أنه يلزم بيته .

فقال العز : « يا غرز إن هذه الشروط من نعم الله الجزيلة على الموجبة للشكر لله — تعالى — على الدوام ، أما الفتيا فإنى كنت والله متبرماً بها وأكرهها ، وأعتقد أن المفتى على شفير جهنم ، ولولا أنى أعتقد أن الله أوجبها على لتعينها على فى هذا الزمان ، لما كنت تلوثت بها ، والآن فقد عذرنى الحق ، وسقط عنى الوجوب وتخلصت ذمتى ولله الحمد والمنة . يا غرز ، من سعادتى لزومى لبيتى ، وتفرغى لعبادة ربى والسعيد من لزم بيته وبكى على خطيئته ، واشتغل بطاعة الله — تعالى — ، وهذا تسليك من الحق ، وهدية من الله — تعالى — إلىّ أجراها على يد السلطان وهو غضبان وأنا بها فرحان ، والله يا غرز ،

---

(١) راجع : الذيل على الروضتين (ص ١٧٠) .
(٢) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ٢١٨) .



لو كانت عندى خلعة تصلح لك على هذه الرسالة المتضمنة لهذه البشارة لخلعت عليك ، ونحن على الفتوح ، خذ هذه السجادة صلِّ عليها ، فقَبِلها ، وقبَّلها ، وودعه وانصرف إلى السلطان ، وذكر له ما جرى بينه وبينه ، فقال لمن حضره : قولوا لى ما أفعل به ، هذا رجل يرى العقوبة نعمة ، اتركوه بيننا وبينه الله [1] » اه .

وبقى العز على تلك الحال ثلاثة أيام ، ثم إن الشيخ العلامة جمال الدين الحصيرى شيخ الحنفية فى زمانه ذهب إلى الأشرف فقال له : « إيش بينك وبين ابن عبد السلام ، وهذا رجل لو كان فى الهند أو فى أقصى الدنيا كان ينبغى للسلطان أن يسعى فى حلوله فى بلاده ، لتتم بركته عليه وعلى بلاده ، ويفتخر به على سائر الملوك .

قال السلطان : عندى خطه باعتقاده فى فتيا ، وخطه أيضاً فى رقعة جواب رقعة سيرتها إليه ، فيقف الشيخ عليهما ، ويكون الحكم بينى وبينه ، ثم أحضر السلطان الورقتين فوقف عليهما ، وقرأهما إلى آخرهما ، وقال : هذا اعتقاد المسلمين ، وشعار الصالحين ويقين المؤمنين ، وكل ما فيهما صحيح .

فقال السلطان رحمه الله : نحن نستغفر الله مما جرى ، ونستدرك الفارطة فى حقه ، والله لأجعلنه أغنى العلماء ، وأرسل إلى الشيخ واسترضاه وطلب محاللته ومخاللته » [2] .

فكان بعد ذلك يأخذ بفتواه ومشورته وقد طلبه فى مرض موته ، وسأله محاللته ونصحه . فنصحه العز بأن يحول عسكره الذين استعدوا لقتال أخيه الملك الكامل حاكم مصر إلى جهة العدو المشترك التتار ، وكانوا قد ظهروا فى شرق بلاد الإسلام فى ذلك الوقت ، فأمر الأشرف بذلك .

كما نصحه بإبطال المنكرات التى يرتكبها نوابه من الزنا وإدمان الخمور ،

(١، ٢) راجع : المصدر السابق .



وتمكيس المسلمين ، وظلم الناس . فأمر الأشرف بإبطال ذلك . كما باشر العز بنفسه تبطيل بعضها .

وبعد هذه النصيحة قال الأشرف : « جزاك الله عن دينك وعن نصائحك وعن المسلمين خيراً ، وجمع بيني وبينك فى الجنة بمنه وكرمه ، وأطلق له ألف دينار مصرية ، فردها عليه ، وقال : هذه اجتماعة لله لا أكدرها بشيء من الدنيا » .

ثم لم يمض أخوه الصالح إسماعيل تبطيل المنكرات ، وكان نائبه يومئذ ، ثم استقل بالملك بعد موته لأنه كان أعظم منه فى اعتقاد الحرف والصوت ، ثم لم يلبث إلا يسيراً حتى قدم أخوه الملك الكامل من الديار المصرية بجيوشه إلى دمشق وحاصر أخاه إسماعيل ، ثم اصطلح معه . وأكرم الكامل العز غاية الإكرام .

وقد اجتمع مع العز بحضور أخيه إسماعيل ، فقال الكامل : « إن هذا له غرام برمى البندق ، فهل يجوز له ذلك ؟

فقال الشيخ : بل يحرم عليه ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه ، وقال : إنه يفقئ العين ويكسر العظم » . (١)

فيلاحظ أن ملوك بنى أيوب كانوا يعزون الشيخ ويكرمونه غاية الإكرام ، ويحبون مجالسته ، والاستماع إلى نصحه ، والعمل بمشورته . فكان ينصحهم بما فيه خير الإسلام والمسلمين ، ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ولا يهابهم ولا يجاملهم .

وقد اشتهر العز بالإفتاء حتى أن الناس كانت ترد عليه من البلاد لتستفتيه ، كما أن شهرته بذلك قد وصلت إلى مصر قبل أن يذهب إليها بدليل أنه لما ذهب إليها سنة (٦٣٩ هـ) امتنع مفتيها الحافظ المنذرى من الفتيا وقال : « كنا نفتى قبل حضور الشيخ عز الدين ، وأما بعد حضوره فمنصب الفتيا متعين فيه » (٢) .

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤١ ، ٢٤٢) .

(٢) راجع : حسن المحاضرة (١ : ٣١٥) وبدائع الزهور (١ : ٣١٧) .



ثالثاً – القضاء والرسالة إلى الخليفة العباسى :

ذكر ابن السبكى عن رسالة ولد العز الشيخ عبد اللطيف فى أخبار والده : أن الملك الكامل لما حاصر دمشق واستولى عليها من أخيه الملك الصالح إسماعيل ولى والده الشيخ تدريس زاوية الغزالى بجامع دمشق ، وذكّر بها الناس ، ثم ولاه قضاء دمشق بعدما اشترط عليه الشيخ شروطاً كثيرة ، ودخل في شروطه ، ثم عينه للرسالة إلى الخلافة المعظمة ، ثم اختلسته المنية رحمه الله [١] فى ٢٢ رجب سنة ٦٣٥ هـ فكانت مدة ملكه دمشق شهرين ونصف تقريباً [٢] .

وذكر الداودى : أن الكامل ولّى الشيخ تدريس الزاوية الغزالية بجامع بنى أمية ، وعزم على ولايته قضاء دمشق ، وإرساله فى الرسالة إلى بغداد ، فمات دون إمضاء ذلك بدمشق [٣] .

فعبارة الداودى تفيد أن الشيخ لم يتول منصب القضاء ، ولم يقم بالرسالة ، لأن الكامل مات قبل تنفيذ ذلك الأمر .

بينما عبارة ولده تخالف ذلك حيث أفادت أنه تولى القضاء ، وليست قاطعة بذلك ، فهى محتملة أنه عينه ، ولم يباشر حيث مات الكامل بعد شهرين ونصف وجاء بعده أخوه الملك إسماعيل فلم ينفذ ذلك وهذا الاحتمال هو الراجح ويقويه نص عبارة الداودى .

ولو أن الدكتور رضوان اطلع على هذا النص لما قال : « ولعل عز الدين بقى فى منصب قضاء دمشق برهة من الزمن خلال هذه الفترة القصيرة من حكم الكامل لدمشق ، إذ حكم بعد أخوه الصالح إسماعيل ، ولم يكن يعجب بالشيخ ، ولا يرضى أن يبقيه فى القضاء ، وقد حرم عليه اللعب بالبندق . ولعل قصر فترة بقائه بهذا المنصب جعل أصحاب التراجم ، وابن طولون لا يذكرونه بين قضاة دمشق [٤] » .

---

(١) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ٢٤٢) .
(٢) راجع : ذيل الروضتين لأبى شامة ص ١٦٦ .
(٣) راجع : طبقات المفسرين للداودى (١ : ٣٢٢) .
(٤) راجع كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٤٢ .



رابعاً — الخطابة :

ذكر أبو شامة أن العز تولى الخطابة بالجامع الأموى من قبل الملك الصالح اسماعيل فى ربيع الأول سنة (٦٣٧ هـ) (١) . وقيل إنه تولى الخطابة بعد خطيبه جمال الدين محمد بن ياسين الدولعى (٢) المتوفى فى رابع عشر جمادى الأولى سنة (٦٣٥ هـ) وهذا القول مخالف للأول ، لأن الفاصل بينهما سنتان . وقول أبى شامة أصح ، لأن الذى تولى بعد الدولعى — كمال الدين ابن طلحة كما ذكره أبو شامة فى حوادث سنة خمس وثلاثين وستمائة ، وقوله أصح من غيره ، لأنه معاصر لهذه الحوادث ، وهو تلميذ العز ، فهو أعلم به من غيره .

وقد أزال العز كثيراً من البدع التى كان يفعلها الخطباء من دق السيف على المنبر ، ولبس السواد ، والسجع المتكلف ، والثناء على الملوك ، بل كان يدعو لهم . ومنع من صلاة الرغائب وصلاة النصف من شعبان به لأنهما بدعة . وقد وقع بينه وبين ابن الصلاح خلاف بسبب صلاة الرغائب (٣) لأن ابن الصلاح يجوزها ، وسيأتى بيان ذلك عند الحديث عن مؤلفاته .

وبقى العز خطيباً للجامع الأموى سنة تقريباً ، ثم عزله الملك الصالح إسماعيل لإنكاره عليه تحالفه مع الصليبيين وتسليمه لهم بعض حصون المسلمين ، وإليك نبذة عن ذلك :

تحالف الصالح إسماعيل مع الصليبيين ، وإنكار العز عليه :

خاف الصالح إسماعيل من ابن أخيه نجم الدين أيوب بن الكامل حاكم مصر — أن ينتزع منه دمشق ، فكاتب الفرنج ، واتفق معهم على أن يساعدوه ضد حاكم مصر فى نظير تسليمه لهم صيدا والشقيف وصفد وحصون أخرى ، وكان ذلك سنة (٦٣٨ هـ) (٤) .

---

(١) راجع كتابه « الذيل » ص ١٧٠ وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٣٢٢) .
(٢) راجع : فوات الوفيات للكتبى (١ : ٥٩٥) والبداية والنهاية لابن كثير (١٣ : ١٥٥) .
(٣) راجع : شذرات الذهب (٥ : ٣٠١) .
(٤) راجع : السلوك (١ : ٣٠٣) والنجوم الزاهرة (٦ : ٣٣٨) .



وسمح لهم بدخول دمشق وشراء الأسلحة منها ، فأخذوا يشترونها ويكدسونها استعداداً للحرب .

وقد استفتى الناس الذين يشتغلون فى تصنيع الأسلحة وبيعها — العز فى حكم بيع الأسلحة للصليبيين فأفتاهم بالمنع فقال : « يحرم عليكم مبايعتهم ، لأنكم تتحققون أنهم يشترونه ليقاتلوا به إخوانكم المسلمين » (١) . ولم يكتف بهذه الفتوى بل عرض بالصالح إسماعيل فى الخطبة ، فلم يدع له كالعادة ، وختم خطبته هذه المرة بقوله : « اللهم أبرم لهذه الأمة أمراً رشدا تعز فيه وليك ، وتذل به عدوك ، ويعمل فيه بطاعتك، وينهى فيه عن معصيتك »(٢) .

وواضح من هذا التعريض أنه يريد به الصالح إسماعيل فهو عدو الله لتحالفه مع أعداء الله ، وهو مرتكب معصية كبيرة لتسليمه لهم بعض حصون المسلمين . ولما علم الصالح إسماعيل بذلك وكان خارج دمشق أمر بعزل العز عن الخطابة واعتقاله ، ولما وصل إلى دمشق أفرج عنه بعد محاورات ومراجعات . فخرج العز إلى بيت المقدس متجهاً إلى مصر ، فالتقى به الملك الناصر داود فأخذه معه إلى نابلس وجرت له هناك خطوب لأن داود متحالف مع الصالح إسماعيل ضد حاكم مصر فذهاب العز إلى مصر يشكل خطراً عليهما ، وبعد فترة عاد العز إلى بيت المقدس فوافق ذلك وصول الصالح إسماعيل مع عساكره وحلفائه من الصليبيين إلى بيت المقدس فى طريقهم إلى مصر . فلما علم بالعز أرسل إليه بعض خواصه يطلب منه أن يصالحه « فلما اجتمع الرسول بالشيخ شرع فى مسايسته وملاينته ، ثم قال له : بينك وبين أن تعود إلى مناصبك وما كنت عليه وزيادة ، أن تنكسر للسلطان وتقبل يده لا غير ، فقال له : والله يا مسكين ، ما أرضاه أن يقبل يدى فضلا أن أقبل يده ، يا قوم أنتم فى واد وأنا فى واد ، والحمد لله الذى عافانى مما ابتلاكم به » (٣) ، فقال : إذن فقد أمر الملك باعتقالك ، فقال : « افعلوا ما بدا لكم » فاعتقله فى خيمة فى جانب خيمة الملك . فبقى العز فى الاعتقال

---

(١) راجع : طبقات الشافعية للسبكى (٨ : ٢٤٣) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق (٨ : ٢٤٤) .



راضياً بقضاء الله ، صابراً على ابتلائه محتسباً للأجر شاغلا وقته فى قراءة القرآن وذكر الله . وكان الملك يسمعه ، « فقال يوماً للفرنج : تسمعون هذا الشيخ الذى يقرأ القرآن ؟ قالوا : نعم . قال : هذا أكبر قسوس المسلمين ، وقد حبسته لإنكاره على تسليمى لكم حصون المسلمين ، وعزلته عن الخطابة بدمشق وعن مناصبه ثم أخرجته فجاء إلى القدس ، وقد جددت حبسه واعتقاله لأجلكم . فقالت له ملوك الفرنج : لو كان هذا قسيسنا لغسلنا رجليه وشربنا مرقتها » [1] .

وبقى العز فى الاعتقال حتى جاءت الجيوش المصرية والتقت مع عساكر الشام فمالوا جميعاً على عساكر الفرنج فهزموهم وأسروا منهم عدداً لا يحصى [2] ، ونجى الله العز من الاعتقال فاتجه إلى مصر [3] فوصلها سنة ٦٣٩ هـ [4] ، فرحب به الملك الصالح نجم الدين فولاه الخطابة والقضاء . فبدأ العز نشاطه فى مصر بإقامة السنة ومحاربة البدعة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ونشر العلم ، وسنفصل ذلك فى المبحث الآتى :

من هذا العرض الموجز لحياة العز فى دمشق يتضح أنه قد شغل عدة وظائف من تدريس وإفتاء وقضاء وسفارة وخطابة . وكان مخلصاً فى عمله يؤديه على أكمل وجه بما يرضى الله ، ويجهر بكلمة الحق ولا يخاف فى الله لومة لائم ، وقد عرضه ذلك لسخط بعض الملوك كما فى موقفه من الملك الأشرف فى مسألة الكلام ، وموقفه من الملك الصالح إسماعيل فى تحالفه مع الصليبيين . فقد صدع العز بالحق فى وجه هذين الملكين وخاطر بنفسه فامتحن بذلك فصبر واحتسب ، ثم نصره الله عليهما بظهور الحق وذهاب الباطل ، وأرضاهم عنه لأن العز قد أسخطهم لرضا الله ، « ومن أسخط الناس لرضا الله رضى عنه وأرضى عنه الناس ، ومن أسخط الله لرضا الناس سخط الله عليه ، وأسخط عليه الناس » .

---

(١) راجع : المصدر السابق .
(٢) راجع : السلوك (١ : ٣٠٥) .
(٣) راجع : المصدر السابق .
(٤) راجع : الذيل على الروضتين ص ١٧١ .

أعماله فى مصر

تولى العز فى مصر الخطابة والقضاء ، والإفتاء ، والتدريس . وسوف أعرض ذلك بشىء من التفصيل .

أولا — الخطابة والقضاء :

حينما قدم العز إلى مصر سنة ٦٣٩ هـ رحب به الملك نجم الدين أيوب وأكرمه ، وكان يعرف فضله وغزارة علمه ، وقوة إيمانه ، فولاه الخطابة بجامع عمرو بن العاص ، ووكل إليه عمارة المساجد المهجورة بمصر والقاهرة .

ثم أضاف إليه قضاء مصر والوجه القبلى فى يوم عرفة (١) من هذه السنة بعد وفاة قاضى القضاة شرف الدين بن معين الدولة .

فأصبح العز خطيب أكبر جامع فى مصر ، وقاضى القضاة بمصر والوجه القبلى .

وقد قام بعمله على أحسن وجه ، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر . كما اتسم فى قضائه بالعدل بين الناس ، والصرامة فى تطبيق الشرع ، والتسوية بين القوى والضعيف ، وبسبب ذلك لاقى صعوبات ، وتعرض للخطر ؛ فقد وقعت له حادثتان جعلته يعزل نفسه عن القضاء مرتين (٢) .

إحداهما : كانت على أثر حكمه بإسقاط عدالة معين الدين ابن شيخ

---

(١) راجع : الذيل على الروضتين ص ١٧٢ . والسلوك (١ : ٣٠٨) ، وقد نقل رضوان الندوى من هذين المصدرين أن ذلك كان فى (١٠ جمادى الأولى) فى كتابه عن العز ص ٤٤ ، وهذا خطأ فى النقل ، والصواب ما أثبته .

(٢) راجع : الذيل على الروضتين ص (١٧٢) .



الشيوخ (١) أستاذ دار (٢) الملك لبنائه طبلخانة (٣) على مسجد بمصر كما صرح بذلك ابن السبكى وغيره وهى المرة الأخيرة التى لم يعد العز بعدها إلى القضاء ، وكانت سنة (٦٤٠ هـ) (٤) .

أما المرة الأولى فلم يصرح أحد من المترجمين له متى كانت ، ولعلها كانت على أثر حكمه ببيع أمراء الدولة ، لأنه لما حكم عليهم بذلك غضب نجم الدين ، وقال : هذا ليس من اختصاصه ، فقرر العز الرحيل عن مصر إلى الشام فجهز أمتعته ، وسار فلحق به نجم الدين فى الطريق ، وترضاه وطلب منه أن يعود وينفذ ما حكم به ، فعاد ونفذ ما أراد (٥) .

وسأفصل القول فى هاتين الحادثتين لأن فيهما إبراز جانب عظيم من شخصية العز ، كما أن لهما أثراً كبيراً فى مجتمعه .

بيعه لأمراء المماليك :

حينما تولى العز القضاء بمصر لاحظ فيه أمراً مخالفاً للشرع ، وهو أن المماليك الذين اشتراهم الملك نجم الدين ودفع ثمنهم من بيت مال المسلمين ، واستعملهم فى خدمته وجيشه ، وتصريف أمور الدولة ، يتصرفون بالبيع والشراء ، وتصرفهم هذا باطل شرعاً لأن المملوك لا ينفذ تصرفه ، فأخذ

---

(١) راجع : السلوك (١ : ٣١٢) وفوات الوفيات للكتبى (١ : ٥٩٥) ، والنجوم الزاهرة (٦ : ٣٥٢) وقد ورد فى طبقات الشافعية للسبكى (٨ : ٢١٠) وبدائع الزهور (١ : ٢٧٣) « فخر الدين عثمان » وهو خطأ والصواب ما أثبته كما فى المصادر السابقة ، لأن فخر الدين كان نائباً للملك الكامل والد نجم الدين وكان ملازماً لداره بأمر من نجم الدين بعد إطلاق سراحه من الحبس .

راجع : العز بن عبد السلام لرضوان الندوى ص ١٤٦ .

(٢) أستاذ : كلمة فارسية معربة ، معناها الماهر بصنعته . راجع المعرب من الكلام الأعجمى للجواليقى . ووظيفة « أستاذ الدار » أو « الاستادار » . النظر إلى إدارة البيوت السلطانية كلها من المصالح والنفقات والكساوى وما يجرى مجرى ذلك وهو من أمراء المئين . راجع : حسن المحاضرة (٢ : ١٣١) .

(٣) طبلخانة : هى دار الغناء واللهو .

(٤) راجع : رضوان الندوى فى كتابه « العز بن عبد السلام » ص ١٤٦ .

(٥) راجع : العز بن عبد السلام لرضوان الندوى ص ٤٥ .



العز لا يمضى لهم بيعاً ولا شراء ، وقد ضايقهم ذلك وعطل مصالحهم ، فراجعوه فى ذلك ، فقال : لابد من إصلاح أمركم بأن يعقد لكم مجلس فتباعوا فيه ، ويرد ثمنكم إلى بيت مال المسلمين ثم يحصل عتقكم بطريق شرعى فينفذ تصرفكم . فلما سمعوا هذا الحكم ازدادوا غيظاً وقالوا : كيف يبيعنا هذا الشيخ ونحن ملوك الأرض ، ورفعوا الأمر للملك فغضب وقال : هذا ليس من اختصاص الشيخ ولا شأن له به .

فلما علم العز بذلك عزل نفسه عن القضاء وقرر الرحيل من مصر لأنها لا يطبق فيها شرع الله . فحمل أمتعته على حمار ، وأهله على حمار آخر فاتجه إلى الشام فتبعه العلماء والصلحاء والتجار والنساء والصبيان ، فصار الأمر أشبه بمظاهرة ضد الحكومة ، وجاء من همس فى أذن الملك الصالح نجم الدين أيوب قائلا : « متى راح الشيخ ذهب ملكك » فخرج الملك مسرعاً ولحق بالعز وأدركه فى الطريق وترضاه ، وطلب منه أن يعود وينفذ حكم الله . فلما رجع العز تيقن المماليك أن العز سوف ينفذ فيهم حكم البيع لا محالة ، وفى هذا فضيحة وعار عليهم كيف يباعون وهم ملوك الأرض .

فحاول نائب السلطنة ، وهو الرجل الثانى فى الدولة أن يترضى الشيخ لعله يتراجع عن رأيه ، ولكن الشيخ أصر على تنفيذ حكم الشرع ، فازداد الأمراء غضباً ، واتفقوا على التخلص من الشيخ بالقتل ، فذهب إليه نائب السلطنة مع جماعة من الأمراء ، فطرق بابه ، ففتح الباب ابنه عبد اللطيف ، فراعه منظر نائب السلطنة إذ رأى سيفه مسلولا ، والغضب يتطاير من وجهه ، فدخل على والده ، وقال : انج بنفسك إنه القتل فرد عليه الشيخ بقوله : هدئ نفسك فأبوك أقل من أن يقتل فى سبيل الله . (ثم خرج كأنه قضاء الله قد نزل على نائب السلطنة ، فحين وقع بصره على النائب يبست يد النائب ، وسقط السيف منها ، وأرعدت مفاصله ، فبكى وسأل الشيخ أن يدعو له ، وقال : يا سيدى خبر أيش تعمل ؟ قال أنادى عليكم وأبيعكم ، قال ففيم تصرف ثمننا ؟ قال : فى مصالح المسلمين . قال : من يقبضه ؟ قال : أنا . فتم له ما أراد ونادى على الأمراء واحداً واحداً ، وغالى فى ثمنهم ، وقبضه



وصرفه فى وجوه الخير . وهذا ما لم يسمع بمثله عن أحد رحمه الله تعالى ورضى عنه [1]) .

فهذا الموقف العظيم قد خلد ذكر العز ، وأقام مناراً للحق ، وأخضع الملك والأمراء المتكبرين على الشعب لحكم الله ، وحقق المساواة بين الناس ، حيث يقف الحاكم والمحكوم سوياً عند شرع الله ، كما أنه درس لكل قاض فى أن يقف موقفاً حاسماً أمام الباطل الذى يمنع تطبيق شرع الله .

حكمه على أستاذ دار الملك :

هذه هى الحادثة الثانية التى واجهت العز فى القضاء ، وهى أن معين الدين بن شيخ الشيوخ أستاذ دار الملك نجم الدين ، أى وزيره ، وكان له نفوذ وسلطة فى الدولة ، قد أمر غلمانه ببناء طبلخانة أى دار للهو والغناء على أحد المساجد بمصر ، فلما علم العز بذلك ساءه هذا الأمر ، وغضب لله ، لأن فى هذا إهانة لبيت من بيوت الله التى أذن أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، كما أن فيه تشويش على المصلين والدارسين فيه .

فذهب بنفسه وأولاده إلى هذا البناء ، وهدمه وأسقط عدالة الوزير وعزل نفسه عن القضاء لأنه علم أن الملك والوزير يغضبان لذلك .

وكان لإسقاط عدالة الوزير صداه فى العالم الإسلامى ، حيث إن الملك نجم الدين كلف وزيره معين الدين بأن يبلغ رسالة إلى الخليفة العباسى ببغداد ، فأرسل الوزير رسولا ليبلغها ، فلما بلغها للخليفة سأله من أخبرك بها ؟ قال : معين الدين ، قال الخليفة : لا نقبلها لأن ابن عبد السلام قد أسقط عدالة هذا الوزير ، فرجع الرسول وسمع الرسالة من الملك نجم الدين مشافهة ثم نقلها إلى الخليفة .

ففى هذا دليل على مكانة العز فى قلوب الناس ، وتقديرهم له ، واعتمادهم لأقواله ، لأنه رجل آثر آخرته على دنياه ، وقدم رضا الله على رضا الناس ،

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٧)

كما أن فى موقفه هذا من معين الدين وزير الملك وموضع ثقته ، وأحد الشخصيات البارزة فى الدولة — جرأة عظيمة على الوزير ، وتحد للملك الذى سكت عن وزيره يفعل مثل هذا المنكر ، ولم يمنعه ، كما أن فيه تغيير للمنكر باليد الذى لا يقوى عليه إلا أصحاب السلطان والقوة ، ولا شك أن العز بتقواه وزهده وورعه صار له من السلطان والقوة والمهابة ما يستطيع به أن يغير المنكر بيده ، ويجابه الملوك بقول الحق ، ولا يخاف فى الله لومة لائم ، لذا نجد تلميذه ابن دقيق العيد قال عنه : « إنه أحد سلاطين العلماء » .

ثانياً — التدريس والإفتاء :

وحينما عزل العز نفسه عن القضاء عظم ذلك على الملك نجم الدين فتلطف به وحاول فيه أن يعود ، ولكن العز كره العود ، وهذه هى المرة الأخيرة التى لم يعد بعدها إلى القضاء وكانت سنة (٦٤٠ هـ) وقد قيل للملك اعزله عن الخطابة وإلا يشنع عليك كما شنع على الملك الصالح إسماعيل ، فعزله عن الخطابة ، وولاه تدريس المذهب الشافعى بالمدرسة الصالحية (١) التى تم بناؤها فى هذه الفترة ، وكانت مدرسة كبيرة ، قد خصص فيها مكان لتدريس كل مذهب من المذاهب الأربعة . وظل يدرس بها إلى أن توفى . قال الكتبى : « وأرسل له السلطان ، (الظاهر بيبرس) لما مرض ، وقال عين مناصبك لمن تريد من أولادك فقال : ما فيهم من يصلح ، وهذه المدرسة الصالحية تصلح للقاضى تاج الدين ففوضت إليه » (٢) .

ويدل هذا على نزاهته فى الحكم وعدالته وإيثاره لقول الحق على مصلحة أولاده .

وكان يقوم بالإفتاء من حين قدومه إلى مصر حيث امتنع مفتيها ، وزاهدها الحافظ زكى الدين المنذرى عن الفتيا ، وقال : « كنا نفتى قبل حضور الشيخ عز الدين ، وأما بعد حضوره فمنصب الفتيا متعين فيه » (٣) .

(١ ، ٢) انظر : « فوات الوفيات » (١ : ٥٩٥) .

(٣) راجع : بدائع الزهور (١ : ٣١٧) وحسن المحاضرة للسيوطى (١ : ٣١٥) .



وهذا دليل على غزارة علم العز وجدارته بذلك وفضله . ولم يكن للإفتاء منصب رسمى ، وإنما يتفرغ له من يرى فى نفسه أهلية له أداء لرسالة العلم وخدمة للجمهور .

وقد اشتهر بالفتاوى السديدة فى البلاد ، وقصد « بالفتاوى من الآفاق » ويدل على ذلك كتابه « الفتاوى الموصلية » ، وهى أجوبة على تسعين سؤالا تقدم بها خطيب الموصل شمس الدين عبد الرحيم الطوسى .

وتفرغ العز فى هذه الفترة للإفتاء والتدريس . وقد نبغ فى علوم متعددة ، وبرز واشتهر بالفقه وأصوله ، وفاق أقرانه حتى قال أكثر مترجميه : إنه بلغ رتبة الاجتهاد ، وقال جمال الدين بن الحاجب – أحد أقرانه – : « ابن عبد السلام أفقه من الغزالى » (١) .

وقد تخرج به طلاب كثيرون من الصعب حصرهم .

منهم شيخ الإسلام ابن دقيق العيد مجدد القرن الثامن ، وتأثر بالعز فى فى علمه وسلوكه ، وكان معجباً به ، وقد لقبه بـ « سلطان العلماء » .

ومنهم جلال الدين الدشناوى ، وكان زاهداً ورعاً وقد انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعى بقوص – أحد مدن صعيد مصر – وكان العز معجباً به مع ابن دقيق العيد ، وقد أشاد بهما فقال : « ما أظن فى المدينتين مثل هذين الشابين » .

ومن تلاميذه ابنه الشيخ عبد اللطيف ، وكان ملازماً له ، ويعرف مصنفاته معرفة حسنة ، وقد سجل كثيراً من أخباره .

ومن تلاميذه شرف الدين أبو محمد الدمياطى الفقيه المحدث ، وقد خرج للعز أربعين حديثاً عوالى .

ومن تلاميذه شهاب الدين أبو شامة المقدسى المؤرخ الكبير الجامع بين فنون العلم المتعددة ، وقد لازم العز كثيراً ، وسافر معه ، كما أنه سجل كثيراً من أخباره . ومنهم الإمام علاء الدين أبو الحسن الباجى ، كان إماماً فى

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٤) .



الأصلين والمنطق ، وهو أعلم الناس بمذهب الأشعرى . ومنهم العلامة بهاء الدين هبة الله القفطى ، وقد برع فى الفقه ، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعى بقوص .

هؤلاء من أهم تلاميذ العز الذين تخرجوا عليه وتأثروا بعلمه وسلوكه ، وصاروا أئمة يؤتم بهم ، وسيأتى التعريف بهم ، وبيان أثر العز فيهم فى فصل مستقل .

وفى هذه الفترة — أيضاً — قام العز بتأليف غالب مؤلفاته ، لأنه قد استقر بينما فى الفترة السابقة كان كثير التنقل مشغولا بوظائف الدولة ، وقد اعترضته صعوبات اشغلته حيناً ، كما أنه فى هذه السن قد اكتمل علمه ونضج واتسع أفقه ، واجتمعت له تجارب كثيرة وقد تفرغ للتدريس ، وهو أكبر عون على التأليف .

وانقضى ملك بنى أيوب ، وجاء بعدهم سلاطين المماليك فأكرموا العز وأحسنوا معاملته ، وكانوا يستشيرونه فى الملمات ، ويأخذون بمشورته . فكان الظاهر بيبرس لا يخرج عن نصحه . وأقام الخليفة العباسى بمصر بحضرته ومشورته (١) . وتوفى العز فى عهده .

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤٥) .



وفاته وعمره

وفاته :

بعد عمر مديد ، وحياة حافلة بالأمجاد والتضحيات ، والجهاد فى سبيل نصرة الإسلام توفى العز بن عبد السلام فى عشرة جمادى الأولى سنة ستين وستمائة هجرية .

وقد ذكر ابن السبكى عن ولد العز أن وفاة والده فى تاسع جمادى الأولى (١) وذكر فى رواية أخرى أنها كانت فى عشرة جمادى الأولى (٢) ، وهى ما عليه عامة المؤرخين .

وهناك رواية ثالثة عن أبى رافع السلامى عن تلميذ العز الحافظ الدمياطى فيها توفيق بين الروايتين وهى قوله : « وتوفى يوم السبت تاسع جمادى الأولى (٦٦٠ هـ) ودفن من الغد بسفح المقطم حضرت ذلك » وهى أدق الروايات وأضبطها إذ توافق رواية ولد العز من جهة ثم تفوقها فى التفصيل ، وقد اشتهر اليوم العاشر لأنه يوم دفن ، وهو يوم مشهود ، وقد يخفى وقت الوفاة بالضبط على عامة الناس (٣) .

عمره :

وقد اختلف فى عمره على روايتين إحداهما أن عمره : اثنتان وثمانون سنة ، والأخرى : ثلاث وثمانون . وهذا الاختلاف راجع إلى الخلاف فى ولادته فمن قال : إنه ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة جعل عمره ثلاثاً وثمانين سنة ، ومن قال : إنه ولد سنة ثمان وسبعين جعل عمره اثنتين وثمانين سنة .

(١ ، ٢) راجع : المصدر السابق (٨ : ٢٤٥ ، ٢٤٨) .

(٣) راجع : العز بن عبد السلام لرضوان الندوى ص ٥١ .



أما ما ذكره المقريزى من أن عمره اثنتان وستون سنة (١) فهو مخالف لما ذكره عامة المؤرخين ، ولعله خطأ ، أو تحريف من النساخ والله أعلم .

وقد دفن فى آخر القرافة على سفح جبل المقطم من ناحية البركة (٢) وقد شهد جنازته ملك مصر والشام الظاهر بيبرس وأجناده ، وقد شارك فى الصلاة عليه وحمل نعشه ودفنه ، كما شهدها خلق كثير من الناس حتى أن الظاهر بيبرس لما رأى كثرتهم قال لبعض خواصه : ما استقر ملكى إلا الآن لأن هذا الشيخ لو كان يقول للناس اخرجوا عليه لانتزع الملك منى (٣) . كما أنه حزن عليه كثيراً وقال : « لا إله إلا الله ما اتفقت وفاة الشيخ إلا فى دولتى » (٤) .

ولما سمع بموته أهل دمشق حزنوا عليه كثيراً فقد كان شيخهم ومفتيهم ، فأخذوا يترحمون عليه ، ويدعون له ، وصلى عليه فى الجامع الأموى ، وجوامع دمشق الأخرى ، وعمل عزاؤه بجامع العقيبة .

يقول أبو شامة : « وعمل عزاؤه بجامع العقيبة (٥) يوم الإثنين ٢٥ جمادى الأولى سنة (٦٦٠هـ) ونادى النصير المؤذن بعد الفراغ من صلاة الجمعة : الصلاة على الفقيه الإمام شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام » (٦) .

رحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جناته ، وجمعنا به فى دار الخلود .

---

(١) راجع : تاريخه « السلوك » (١ : ٤٧٦) .
(٢) راجع : الذيل على الروضتين ص ٢١٦ .
(٣) راجع : بدائع الزهور (١ : ٣١٨) .
(٤) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٤٥) .
(٥) وقد ورد فى بعض المراجع « بجامع التوبة » والعقيبة : اسمه القديم .
(٦) راجع : الذيل على الروضتين ص ٢١٦ .

الفصل الثالث

اتجـــاهاته الفكرية

لقد نبغ العز فى علوم متعددة ، فترك فيها مؤلفات كثيرة غالبها رسائل صغيرة كما سيأتى بيانه فى مؤلفاته . ولكن علمه أكثر من تصانيفه كما قال اليافعى اليمنى : « وهو من الذين قيل فيهم : علمهم أكثر من تصانيفهم ، لا من الذين عبارتهم دون درايتهم . ومرتبته فى العلوم الظاهرة مع السابقين فى الرعيل الأول » (١) .

وقال الذهبى : « وقرأ الأصول والعربية ودرس وأفتى وصنف ، وبرع فى المذهب ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، وقصده الطلبة من الآفاق ، وتخرج به أئمة وله التصانيف المفيدة والفتاوى السديدة » (٢) .

وقال ابن العماد الحنبلى ، « وبرع فى الفقه والأصول والعربية ، وفاق الأقران والأضراب ، وجمع بين فنون العلم من التفسير والحديث والفقه ، واختلاف أقوال الناس ومآخذهم ، وبلغ رتبة الاجتهاد ، ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد » (٣) .

وكان يعرف قدر نفسه وسعة علمه ، لذا لما وقع الخلاف بينه وبين الملك الصالح إسماعيل ، فرحل عن دمشق ، ومر بالكرك تلقاه سلطانها وسأله الإقامة عنده ، فقال : هذه قليلة على علمى ، وقصدى نشره (٤) .

وقال ابن السبكى هو « شيخ الإسلام والمسلمين ، وأحد الأئمة الأعلام ، سلطان العلماء ، إمام عصره بلا مدافعة ، القائم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى زمانه ، المطلع على حقائق الشريعة وغوامضها ، العارف بمقاصدها ،

---

(١) راجع : العز بن عبد السلام للدكتور الندوى ص ٥٨ .

(٢) راجع : النجوم الزاهرة (٧ : ٢٠٨) .

(٣) راجع : كتابه « شذرات الذهب » (٥ : ٣٠١) .

(٤) راجع : طبقات الأسنوى (٢ : ١٩٨) وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٣١٠).



لم ير مثل نفسه ولا رأى من رآه مثله علما وورعاً وقياماً فى الحق وشجاعة وقوة جنان وسلاطة لسان » [1] .

هذا بعض ما قيل فى علمه وفضله ونبوغه .

وسوف يبرز هذا الفصل اتجاهاته الفكرية فى العلوم التى ألف فيها لبيان مكانته العلمية ، ومدى نبوغه وإدراكه وبعد نظره كالآتى :

١ ــ اتجاهاته الفكرية فى التفسير وعلومه .

٢ ــ اتجاهاته الفكرية فى الحديث .

٣ ــ اتجاهاته الفكرية فى العقيدة .

٤ ــ اتجاهاته الفكرية فى الفقه وأصوله .

٥ ــ اتجاهاته الفكرية فى التصوف .

---

(١) راجع كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٠٩) .

اتجاهاته الفكرية فى التفسير وعلومه

ذكرت كتب التراجم أنه أول من ألقى التفسير دروساً فى مصر (١) . فيظهر من هذا أن تدريس التفسير توقف فترة من الزمن بمصر واقتصر فيه على التأليف ، فأعاد العز تدريسه ، فكان أول من ألقاه دروساً بجانب العلوم الأخرى .

وقد ترك لنا العز ثروة عظيمة فى التفسير احتوتها مؤلفاته المتنوعة فى التفسير وعلومه . فله تفسير كامل للقرآن الكريم . كما قام باختصار تفسير الماوردى : « النكت والعيون » وألف فى مجاز القرآن كتابه « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز » أبرز فيه ما اشتمل عليه كتاب الله من فنون البيان والمعانى ، وحقق ما فيه من إعجاز لم يستطع العرب الفصحاء أن يأتوا بمثله رغم ما كانوا يجيدون من فنون القول .

كما ألف فى متشابه القرآن كتابه « فوائد فى مشكل القرآن » أجاب فيه على إشكالات قد ترد على بعض الآيات . وجلُّ هذه الاستشكالات لغوية أو نحوية أو بلاغية .

والدارس لمؤلفات العز فى التفسير وعلومه يلحظ تضلعه فى اللغة وتمكنه من علم المعانى والبيان وسعة علمه بذلك لذا عنى بالمعانى البيانية واللغوية ، وقد يستطرد فيذكر أصول الكلمات اللغوية ، ويستشهد عليها بالشعر . فهو يرى أن تفسير القرآن يتوقف على معرفة اللغة ، وقد أوضح ذلك فى كتابه « الإشارة إلى الإيجاز » فقال (ص ٢٧٩) : « وتتوقف معرفة القرآن على معرفة اللغة والإعراب .

قال ابن عباس : إذا أشكل عليكم شىء من القرآن فالتمسوه فى الشعر

---

(١) راجع : حسن المحاضرة للسيوطى (١ : ٣١٥) وطبقات الأسنوى (٢ : ١٩٩) .



فإنه ديوان العرب ، فما كان موجباً للعمل جاز أن يستدل عليه بالآحاد والبيت والبيتين من الشعر ، وما كان موجباً للعلم فلا يستدل عليه بمثل ذلك » .

ويرى أن فهم معنى اللفظ ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، قال فى المصدر السابق ص ٢٧٦ : « واعلم أن للتفسير أحكاماً وضروباً ، فمن ذلك فهم معنى اللفظ ، وهو منقسم إلى ثلاثة أقسام . أحدها : ما يعرفه العامة والخاصة كالأرض والسماء والجبال والرجال والأشجار والأمطار . القسم الثانى : ما يعرفه معظم الخاصة كالمعاد والملاذ . القسم الثالث : ما يعرفه القليل من الخاصة كالرفرف والصفصف » .

ويرى أن اللفظ الذى يتردد بين محملين له حالات فيحمل على أحد محمليه باعتبار هذه الحالات . وقد فصل القول فى ذلك فى المصدر السابق فقال : « ومن ضروب التفسير ما يتردد بين محملين أحدهما أظهر عند النزول فيرجع إلى الصحابة والتابعين ويحمل على ظاهره حينئذ ، ومنه ما يحمل على أخفى محمليه لدليل يقوم عليه . ومنه ما يتساوى فيه الأمران ، فيخص أحدهما بالسبب الذى نزل لأجله . ومنه ما يتساوى من غير ترجيح عندنا ، وهو راجح فى نفس الأمر ، لأن الرسول عليه السلام قد بين للناس ما نزل إليهم ، فبعض المتأخرين يحمله على جميع محامله ، والوقف أولى به » اهـ .

وإذا تردد اللفظ بين محامل كثيرة فيرى أن أولاها ما دل عليه الكتاب فى موضع آخر ، أو السنة أو سياق الكلام . فقال فى بيان ذلك فى المصدر السابق ص ٢٧٧ : « وقد يتردد بين محامل كثيرة يتساوى بعضها مع بعض (١) ويترجح بعضها على بعض ، وأولى الأقوال ما دل عليه الكتاب فى موضع آخر ، أو السنة أو إجماع الأمة أو سياق الكلام وإذا احتمل الكلام معنيين وكان حمله على أحدهما أوضح وأشد موافقة للسياق كان الحمل عليه أولى . وقد يقدر بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو لكن يمنع منه أدلة شرعية فيترك ذلك التقدير ، ويقدر تقدير آخر يليق بالشرع . وقد يعبر النحاة والمفسرون وغيرهم بالعام ويريدون به الخاص فيجهله كثير من الناس » .

---

(١) لعل « الواو » بمعنى « أو » أو لعله يريد أن التساوى فى نفس الأمر والترجيح ببعض المرجحات الخارجية .



ثم قال : « وعلى الجملة فالقاعدة فى ذلك أن يحمل القرآن على أصح المعانى وأفصح الأقوال ، فلا يحمل على معنى ضعيف ولا على لفظ ركيك ، وكذلك لا يقدر فيه من المحذوفات إلا أحسنها وأشدها موافقة وملائمة للسياق .

وإذا كان للاسم الواحد معانى ، كالعزيز بمعنى القاهر ، وبمعنى الممتنع ، وبمعنى الذى لا نظير له حمل فى كل موضع على ما يقتضيه ذلك السياق ، كيلا يتبتر الكلام وينخرم النظام » .

وقال فى اتحاد معنى القراءتين أو اختلافه : « وإذا اتحد معنى القراءتين كالسراط والصراط فهذا ظاهر . وإن اختلف معناهما وجب القطع بأنهما مرادتان مثال ذلك قوله : ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يَكْـذِبون ﴾ و ﴿ يُكذِّبون ﴾ ، [البقرة : ١٠] أخبر بأنهم يعذبون بالتكذيب والكذب ، وهذا اختصار فى صورة الخط دون اللفظ » .

وذكر ضروباً أخرى من ضروب التفسير وأحكامه فقال فى المصدر السابق ص ٢٧٧ : « ومن ضروب التفسير وأحكامه بيان كون اللفظ حقيقة أو مجازاً . ومنه بيان رجحان إحدى الحقيقتين على الأخرى . ومنه بيان رجحان أحد المجازين على الآخر . ومنه بيان ترجيح الحقيقة على المجاز ومنه بيان ترجيح ما يناسب الكلام ويطابقه على ما ليس كذلك . ومنه ترجيح بعض الأعراب على بعض . ومنه بيان التقديم والتأخير ، ومنه بيان مظان الإطالة ومته بيان مظان الاختصار ...... الخ .

ويرى أن من محاسن التفسير بيان صلة الآيات بما قبلها إلا إن وقعت على أسباب مختلفة . فقال فى تفصيل ذلك فى المصدر السابق ص ٢٧٨ : « واعلم أن من الفوائد أن من محاسن الكلام أن يرتبط بعضه ببعض ، ويتشبث بعضه ببعض لئلا يكون مقطعاً متبرا . وهذا بشرط أن يقع الكلام فى أمر متحد فيرتبط أوله بآخره ، فإن وقع على أسباب مختلفة لم يشترط فيه ارتباط أحد الكلامين بالآخر ، ومن ربط ذلك فهو متكلف لما لم يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الحديث فضلا عن أحسنه ، فإن القرآن نزل على الرسول — عليه السلام — فى نيف وعشرين سنة فى أحكام مختلفة



شرعت لأسباب مختلفة غير مؤتلفة ، وما كان كذلك لا يتأتى ربط بعضه ببعض إذ ليس يحسن أن يرتبط تصرف الإله فى خلقه وأحكامه بعضه ببعض مع اختلاف العلل والأسباب ، ولذلك أمثلة . أحدها : أن الملوك يتصرفون فى مدة ملكهم بتصرفات مختلفة متضادة ، وليس لأحد أن يربط بعض ذلك ببعض .

ثم ذكر ثلاثة أمثلة أخرى لتقرير ما ذهب إليه .

وفى قوله هذا نظر فإن ترتيب الآيات فى سورها مع اختلاف زمن النزول وأسبابه هو من أسرار إعجاز القرآن لأن الذى رتبه قد أحاط بكل شىء علما ، وجعل من الحكم والأسرار فى هذا الترتيب ما يؤدى إلى تناسق الآيات وانسجامها وإن خفيت الحكمة فى بعض الأحيان فليس معنى هذا عدم وجودها .

أما تمثيله بتصرف الملوك بحسب اختلاف الظروف والعلل فهذا تمثيل مع الفارق لقصور علمهم وتجدد جزئيات العلم بحسب ما يجد من المصالح ، أما القرآن فهو تنزيل من الذى يعلم السر وأخفى (أملاه شيخى فضيلة الدكتور أحمد السيد الكومى) .

هذا وهناك ضروب أخرى للتفسير ، وقواعد للترجيح ذكرها فى الفصول التى ختم بها كتابه « الإشارة إلى الإيجاز » من ص (٢٥٩) إلى آخر الكتاب . تركت إيرادها خشية الإطالة . وكلها تدل على سعة علم العز بالتفسير وتمكنه منه وبعد نظره فيه . والذى أعانه على ذلك تمكنه من اللغة وعلم المعانى والأصول .

ولكن يلاحظ عليه أنه لم يطبق قواعد الترجيح التى سبق ذكرها فى تفسيره . فاكتفى بسرد أقوال المفسرين ، وبيان المعانى التى يحتملها اللفظ دون ترجيح إلا فى حالات قليلة كما سيأتى تفصيله فى الباب الخاص بدراسة تفسيره .



اتجاهاته الفكرية فى الحديث

سبق فى الكلام عن طلبه للعلم أنه سمع الحديث من الحافظ أبى محمد القاسم ابن عساكر وشيخ الشيوخ عبد اللطيف بن إسماعيل بن أبى سعد البغدادى ، وأنه سافر إلى بغداد لسماع الحديث عن أبى حفص عمر بن طبرزد وحنبل الرصافى ، ولم يمكث بها طويلا .

وذكر ابن السبكى – نقلا عن والده – أن العز كان يسمع الحديث قليلا بدمشق فلما دخل القاهرة بطل ذلك وصار يحضر مجلس الشيخ الحافظ زكى الدين عبد العظيم المنذرى ويسمع عليه فى جملة من يَسمع ولا يُسْمِع .

و أن الشيخ زكى الدين – أيضاً – ترك الفتيا ، وقال : حيث دخل الشيخ عز الدين لا حاجة بالناس إلى (١) . فهو يرى أن العز أولى منه بالإفتاء ، كما أن العز ترك أسماع الحديث لأنه يرى أن الشيخ زكى الدين أولى منه بذلك .

فهو لم يبرز فى الحديث كما برز فى الفقه وأصوله ولم يترك آثاراً فى الحديث اللهم إلا ما ذكره ابن السبكى من أن له « اختصار صحيح مسلم » ، ولم يشر أحد من المترجمين له إلى مكان وجوده فى مكتبات العالم ، ولعله من الكتب التى نسبت إليه . ومما يؤنس به فى هذا الصدد أنى اطلعت فى مكتبة الفاتح باستنبول على رسالة صغيرة للعز فى شرح حديث أم زرع الذى روته أم المؤمنين عائشة – رضى الله عنها – مضافة إلى آخر « اختصار صحيح مسلم » للحافظ المنذرى المعاصر للعز . فلعل ابن السبكى اطلع على هذه الرسالة ضمن هذا المجلد فاشتبه عليه الأمر فنسبه كله إلى العز والله أعلم .

وللعز رسالة أخرى فى شرح حديث « لا ضرر ولا ضرار » وهاتان الرسالتان تدلان على تمكنه من اللغة لا الحديث (٢) .

---

(١) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ٢١١ ، ٢٦١) .

(٢) راجع : النص الذى نقلته من رسالته فى شرح حديث أم زرع فى مؤلفاته فى الحديث .



لذا نجده يذكر أحاديث ضعيفة أو موضوعة فى تفسيره ولا ينبه على ذلك ، ويرفع أحاديث موقفه ، ويعكس ذلك أيضاً ، ولا يعزو الأحاديث إلى من أخرجها كما سيأتى بيانه فى دراسة تفسيره . بينما فى كتابه « قواعد الأحكام » عزا بعض الأحاديث التى استدل بها إلى من أخرجها ، وترك بعضها بدون عزو وسيأتى أمثلة على ذلك فى الدراسة المختصرة لهذا الكتاب . وفى رسالته الترغيب عن صلاة الرغائب – رد الحديث الوارد فيها وقال : إنه موضوع . وقد خرج له تلميذه الحافظ الدمياطى أربعين حديثاً عوالى [1] .

مما سبق يتضح أن العز ليس فى مصاف المحدثين الذين لهم دراية واسعة بعلم الجرح والتعديل ، ولهم خبرة بالأسانيد فيذكرون سند الحديث ويتكلمون عن رجاله واحداً واحداً ، ويذكرون ما قيل فيهم من الجرح والتعديل .

---

(١) راجع : فوات الوفيات (١ : ٥٩٤) .

اتجاهاته الفكرية فى العقيدة

العز على مذهب أبى الحسن الأشعرى فى الاعتقاد ، وقد أبان ذلك فى عقيدته المسماة « ملحة الاعتقاد » التى أرسلها إلى الملك الأشرف حينما وقع الخلاف بينهما فى مسألة كلام الله تعالى .

وقد ذكرها ابن السبكى فى طبقاته (٨ : ٢١٩ – ٢٣٥) فى ترجمة العز نقلا عن ولده الشيخ عبد اللطيف .

وسأذكر منها بعض المسائل لإيضاح اتجاه العز الفكرى فى العقيدة كالآتى :

قال فى أولها : « الحمد لله ذى العزة والجلال ، والقدرة والكمال ، والإنعام والإفضال ، الواحد الأحد الفرد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، ليس بجسم مصور ولا جوهر محدود مقدر ولا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شىء ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السموات .

كان قبل أن كوّن المكان ، ودبر الزمان ، وهو الآن على ما عليه كان ، خلق الخلق وأعمالهم ، وقدر أرزاقهم وآجالهم فكل نعمة منه فهى فضل ، وكل نقمة منه فهى عدل ﴿لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون﴾ ، [الأنبياء : ٢٣].

استوى على العرش المجيد على الوجه الذى قاله ، وبالمعنى الذى أراده ، استواء منزهاً عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال ، فتعالى الله الكبير المتعال عما يقوله أهل الغى والضلال ، بل لا يحمله العرش بل العرش وحملته محملون بلطف قدرته ، مقهورون فى قبضته أحاط بكل شىء علما ، وأحصى كل شىء عدداً مطلع على هواجس الضمائر ، وحركات الخواطر حى مريد سميع بصير عليم قدير متكلم بكلام قديم أزلى ليس بحرف ولا صوت» .

ويرد على من ذهب إلى أن الله متكلم بصوت وحرف بقوله : « ولايتصور فى كلامه أن ينقلب مداداً فى الألواح والأوراق شكلا ترمقه العيون والأحداق ،

كما زعم أهل الحشو والنفاق ، بل الكتابة من أفعال العباد ، ولا يتصور فى أفعالهم أن تكون قديمة ، ويجب احترامها لدلالتها على كلامه ، كما يجب احترام أسمائه لدلالتها على ذاته ، وحق لما دل عليه وانتسب إليه أن يعتقد عظمته وترعى حرمته ، ولذلك يجب احترام الكعبة والأنبياء والعباد والصلحاء .

أمرُّ على الديار ديار ليـــلى أقبل ذا الجدار وذا الجدارا
وما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا

ولمثل ذلك يقبل الحجر الأسود ، ويحرم على المحدث أن يمس المصحف أسطره وحواشيه التى لا كتاب فيها وجلده وخريطته التى هو فيها . فويل لمن زعم أن كلام الله القديم شىء من ألفاظ العباد ، أو رسم من أشكال المداد » .

ثم قال بعد ذلك : « واعتقاد الأشعرى – رحمه الله – مشتمل على ما دلت عليه أسماء الله التسعة والتسعون ، التى سمى بها نفسه فى كتابه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسماؤه مندرجة فى أربع كلمات ، هن الباقيات الصالحات » ... الخ .

ثم قال بعد تفصيل الكلام على الباقيات الصالحات : « فهذا إجمال من اعتقاد الأشعرى – رحمه الله تعالى – واعتقاد السلف ، وأهل الطريقة والحقيقة . نسبته إلى التفصيل الواضح كنسبة القطرة إلى البحر الطافح .

يعرفه الباحث من جنســه وسائر الناس له منكــر

غيره :

لقد ظهرت فلا تخفى على أحد الا على أكمه لا يعرف القمرا »

ويدافع عن الأشعرى فى مسألة أن المسبب هو الخالق لا السبب ، فيقول : « والعجب أنهم يذمون الأشعرى بقوله : إن الخبز لا يشبع ، والماء لا يروى والنار لا تحرق ، وهذا كلام أنزل الله معناه فى كتابه ، فإن الشبع والرى والإحراق حوادث انفرد الرب بخلقها ، فلم يخلق الخبز الشبع ، ولم يخلق الماء الرى ، ولم تخلق النار الإحراق ، وإن كانت أسباباً فى ذلك .



فالخالق هو المسبب دون السبب كما قال تعالى : ﴿ وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى ﴾ ، [الأنفال : ١٧] نفى أن يكون رسوله خالقاً للرمى وإن كان سبباً فيه وقد قال تعالى : ﴿ وأنه هو أضحك وأبكى . وأنه هو أمات وأحيا ﴾ ، [النجم : ٤٣ ، ٤٤] فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها وأضافها إليه ، فكذلك اقتطع الأشعرى رحمه الله الشبع والرى والإحراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها لقوله تعالى : ﴿ خالق كل شىء ﴾ ، [الأنعام : ١٠٢] وقوله ﴿ هل من خالق غير الله ﴾ ، [فاطر : ٣] ، ﴿ بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله ﴾ ، [يونس : ٣٩] ، ﴿ أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما أماذا كنتم تعملون ﴾ ، [النمل : ٨٤] .

وكم من عائب قولا صحيحا   وآفته من الفهم السقيم

ويرى أن لازم المذهب ليس بمذهب فيقول : « فإن قيل يلزم من الاختلاف فى كونه سبحانه فى جهة أن يكون حادثاً ، قلنا لازم المذهب ليس بمذهب ، لأن المجسمة جازمون بأنه فى جهة ، وجازمون بأنه قديم أزلى ليس بمحدث فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه ، وإن كان لازماً من قوله » (١) .

ويرى كفر من قال : بالحلول ، أما من قال : بالجهة فيرى أنه معفو عنه لأن ذلك مما ابتلى الناس به . قال : « ومن زعم أن الإله يحل فى شىء من أجساد الناس ، أو غيرهم فهو كافر ، لأن الشرع إنما عفا عن المجسمة لغلبة التجسيم على الناس فإنهم لا يفهمون موجوداً فى غير جهة بخلاف الحلول فإنه لا يعم الابتلاء به ، ولا يخطر على قلب عاقل ، ولا يعفى عنه » (٢) .

ويرى أن النبوة أفضل من الإرسال فيقول : « إن قيل أيهما أفضل النبوة أم الإرسال ، فنقول النبوة أفضل ، لأن النبوة إخبار عما يستحقه الرب من صفات الجلال ونعوت الكمال ، وهى متعلقة بالله من طرفيها . والإرسال دونها أمر بالإبلاغ إلى العباد ، فهو متعلق بالله من أحد طرفيه ، وبالعباد من الطرف الآخر .

---

(١) راجع : كتابه « قواعد الأحكام » (١ : ٢٠٣) .
(٢) راجع المصدر السابق (١ : ٢٠٢) .



ولاشك أن ما يتعلق من طرفيه أفضل مما يتعلق به من أحد طرفيه والنبوة سابقة على الإرسال ، فإن قول الله لموسى : ﴿ إنى أنا رب العالمين ﴾ ، [القصص : ٣٠] مقدم على قوله : ﴿ اذهب إلى فرعون إنه طغى ﴾ ، [طه : ٢٤] فجميع ما تحدث به قبل قوله : ﴿ اذهب إلى فرعون ﴾ نبوة ، وما أمره بعد ذلك من التبليغ فهو إرسال .

والحاصل أن النبوة راجعة إلى التعريف بالإله وبما يجب له ، والإرسال إلى أمر الرسول بأن يبلغ عنه إلى عباده ، أو إلى بعض عباده ما أوجبه عليهم من معرفته وطاعته واجتناب معصيته . وكذلك الرسول عليه السلام لما قال له جبريل : ﴿ اقرأ باسم ربك الذى خلق ﴾ إلى قوله : ﴿ إلى ربك الرجعى ﴾ [العلق : ١ — ٨] كان هذا نبوة ، وكان ابتداء الرسالة حين جاء جبريل : ﴿ يا أيها المدثر قم فأنذر ﴾ ، [المدثر : ١] »(١) .

يلاحظ مما سبق أن تفضيل العز للنبوة على الرسالة بالنظر إلى كل واحدة منهما على حدة . وليس معنى هذا أن النبي أفضل من الرسول ، لأن كل رسول نبي وليس كل نبي رسول ، فالرسول أفضل من النبي ، لأنه قد اتصف بمعنى زائد عليه وهو الرسالة مع اشتراكه معه فى النبوة إذ لا يتصور الاتصاف بالرسالة بدون النبوة ، لأن الرسالة صفة آتية بعد النبوة كما قرره العز آنفاً .

---

(١) راجع : المصدر السابق (٢ : ٢٣٦) .

اتجاهاته الفكرية فى الفقه وأصوله

الناظر فى مؤلفات العز يجد أنه ترك ثروة عظيمة فى الفقه وأصوله ، تدل على سعة علمه ، وبعد نظره ، ودقة ملاحظته ، وكثرة إطلاعه ، كما أن تطبيقه العملى للأحكام الفقهية حيث تولى منصب القضاء وحكم بين الناس وأفتاهم ، ودرس الطلاب — ساعد على تبحره فى هذا الفن وتضلعه فيه ، وأحاطته بمسائله ، فاشتهر بالفقه وبرز فيه ، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعى ، وقال عنه أكثر مترجميه: إنه بلغ رتبة الاجتهاد، وقال ابن الحاجب: إنه أفقه من الغزالى [1] ، وقال أبو الحسن الشاذلى : قيل لى : « ما على وجه الأرض مجلس فى الفقه أبهى من مجلس الشيخ عز الدين بن عبد السلام [2] » وقد تخرج عليه جلة من فقهاء الأمة كابن دقيق العيد مجدد القرن الثامن .

ويتميز العز فى فقهه بحريته الفكرية كما قال السيوطى : « ثم كان فى آخر عمره لا يتقيد بالمذهب بل اتسع نطاقه وأفتى بما أدى إليه اجتهاده » [3] اهـ .

فهو يقف مع الدليل ، ويفتى بما ترجح له ولو خالف مذهبه الشافعى ومن المسائل التى خالف فيها المذهب ما يلى :

المسألة الأولى : فى القذف :

قال العز : « إذا قال الرجل : أنت أزنى الناس ، أو قال : أنت أزنى من زيد . فظاهر هذا اللفظ أن زناه أكثر من زنا زيد ، وأكثر من زنا سائر الناس . وقال الشافعى : لا حد عليه حتى يقول : أنت أزنى زناة الناس ، وفلان زان وأنت أزنى منه .

وفى هذا بعد من جهة أن المجاز قد غلب على هذا اللفظ فيقال : فلان أشجع الناس ، وأسخى الناس ، وأعلم الناس ، وأحسن الناس ، والناس كلهم

(١ ، ٢) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٤) .
(٣) راجع : كتابه « حسن المحاضرة » (١ : ٣١٥) .



يفهمون من هذا اللفظ أنه أشجع شجعان الناس ، وأسخى أسخياء الناس ، وأعلم علماء الناس ، وأحسن حسان الناس . والتعبير الذى وجب الحد لأجله حاصل بهذا اللفظ فوق حصوله بقوله : أنت زان » (١) .

المسألة الثانية : فى الحلف :

قال العز : « إن القرآن يطلق على الألفاظ المتداولة الدالة على الكلام القديم ، ويطلق على الكلام القديم الذى هو مدلول الألفاظ . واستعماله فى الألفاظ أظهر وأغلب من استعماله فى مدلولها . فإذا حلف بالقرآن فقد حمله أبو حنيفة على الألفاظ فلم يحكم بانعقاد يمينه .

وحمله الشافعى ومالك على الكلام القديم ، وهو خلاف الظاهر من استعمال اللفظ. وأبعد من ذلك تحنيث الحالف بالمصحف ، إذا خالف موجب يمينه » (٢)

المسألة الثالثة : فى تقليد الحاكم لمجتهد آخر :

قال العز : « اختلف العلماء فى تقليد الحاكم لمجتهد آخر فأجازه بعضهم لأن الظاهر من المجتهدين أنهم أصابوا الحق فلا فرق بين مجتهد ومجتهد ، فإذا جاز للمجتهد أن يعتمد على ظنه المستفاد من الشرع فلم لا يجوز له الاعتماد على ظن المجتهد المعتمد على أدلة الشرع ولا سيما إذا كان المقلد أنبل وأفضل فى معرفة الأدلة الشرعية . ومنعه الشافعى وغيره ، وقالوا ثقة بما يجده من نفسه من الظن المستفاد من أدلة الشرع أقوى مما يستفيده من غيره ولا سيما إن كان هو أفضل الجماعة . وخير أبو حنيفة فى تقليد من شاء من المجتهدين لأن كل واحد منهم على حق وصواب . وهذا ظاهر متجه إذا قلنا كل مجتهد مصيب » (٣) .

ونجده يذم الفقهاء المقلدين الذين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ومع هذا يقلده ويتأول له فيقول منبهاً على عجز هؤلاء داعياً إلى ترك البحث معهم : « ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف

(١ ، ٢) راجع : كتابه « قواعد الأحكام » (٢ : ١٢٤) .

(٣) راجع : المصدر السابق (٢ : ١٦٠) .



مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ومع هذا يقلده فيه ، ويترك من الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحلل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالا عن مقلده ، وقد رأيناهم يجتمعون فى المجالس فإذا ذكر لأحدهم فى خلاف ما وطن نفسه عليه تعجب غاية التعجب من استرواح إلى دليل بل لما ألفه من تقليد إمامه حتى ظن أن الحق منحصر فى مذهب إمامه أولى من تعجبه من مَذهب غيره . فالبحث مع هؤلاء ضائع مفضى إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة يجديها ، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق فى غيره بل يصير عليه مع علمه بضعفه وبعده ، فالأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه قال : لعل إمامى وقف على دليل لم أقف عليه ولم أهتد إليه ، ولم يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله ، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح والبرهان اللائح . فسبحان الله ما أكثر من أعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكر . وفقنا الله لاتباع الحق أينما كان وعلى لسان من ظهر ، وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم فى الأحكام ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر على لسان الخصم ، وقد نقل عن الشافعى رحمه الله أنه قال : ما ناظرت أحداً إلا قلت اللهم أجر الحق على قلبه ولسانه ، فإن كان الحق معى اتبعنى ، وإن كان الحق معه اتبعته » (١) .

ومن الأمور التى امتاز بها العز فى فقهه نظرته الواقعية إلى القضايا . ومن أمثلة ذلك ما يلى :

المثال الأول : فى ادعاء السَّوقة على الحاكم :

قال العز : « لو ادعى السوقة على الخليفة ، أو على عظيم من الملوك أنه استأجره ، لكنس داره وسياسة دوابه . فإن الشافعى يقبله . وهذا فى غاية البعد ومخالفة الظاهر وخالف بعض أصحابه فى ذلك وخلافه متجه لظهور كذب المدعى » (٢) .

---

(١) راجع : المصدر السابق (٢ : ١٥٩) .

(٢) راجع : المصدر السابق (٢ : ١٢٥) .

المثال الثانى : فى عموم الحرام الأرض :

قال العز : « لو عم الحرام الأرض بحيث لا يوجد فيها حلال جاز أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يقف تحليل ذلك على الضرورات لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولانقطع الناس عن الحرف والصنائع والأسباب التى تقوم بمصالح الأنام »(١).

ومن الأمور البارزة فى فقهه عنايته بتعليل الأحكام وسهولة عبارته ووضوحها وخلوها من تعقيدات الفقهاء. ولذلك أمثلة كثيرة أكتفى بما يلى :

المثال الأول : فى السرقة :

قال العز : « فإن قيل : كيف تقطع يد ديتها خمسون من الإبل، أو خمسمائة دينار بربع دينار، أو بعشرة دراهم كما قال أبو حنيفة رحمه الله ؟

قلنا : ليس الزجر عما أخذ، وإنما الزجر عن تكرير مالا يتناهى من السرقة المفوته للأموال الكثيرة التى لا ضابط لها، ولو شرط الشرع فى نصاب السرقة مالا خطيراً لضاعت أموال الفقراء الناقصة عن نصاب الخطير، وفى ذلك مفسدة عامة للفقراء »(٢).

المثال الثانى : فى اللعان :

قال العز : « فإن قيل : كيف جوز الشرع اللعان من الجانبين مع العلم بأن أحدهما كاذب فى أيمانه ولعانه ؟

قلنا : إنما جوز ذلك، لأن مع كل واحد منهما ظاهر يقتضى تصديقه، فإن الظاهر من حال الزوج الصدق فى قذفها إذ الغالب أن الأزواج لا يقذفون أزواجهم والظاهر من حال المرأة الصدق لأن الأصل عدم زناها »(٣).

---

(١) راجع : المصدر السابق (٢ : ١٨٨).
(٢) راجع : المصدر السابق (١ : ١٩٣).
(٣) راجع : المصدر السابق (٢ : ٥٩).



وقد خلف لنا العز كتباً قليلة فى أصول الفقه ، ورغم قلتها فهى قيمة وجليلة تدل على طول باعه فى علم الأصول ، وبعد نظره ودقة فهمه . ويدل على ذلك كتابه « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » حيث رجع الفقه كله إلى قاعدة كلية ، هى جلب المصالح ودرء المفاسد ، فعبر بالمصلحة عن الخير ، وبالمفسدة عن الشر ، وقرر فى كتابه أن الشريعة حثت على الخير كله دقه وجله ونهت عن الشر كله دقه وجله ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ ، [الزلزلة : ٧ ، ٨] وطبق هذه القاعدة على جميع قضايا الفقه ومسائله بأسلوب واضح خالى من تعقيدات الفقهاء .

ومن مباحثه الأصولية النفيسة فى هذا الكتاب – بحثه فى بناء معظم أحكام الشرع على الظنون المعتبرة شرعاً حيث قال [٢ : ٦٠] : « وإنما عمل بالظنون فى موارد الشرع ومصادره ، لأن كذب الظنون نادر وصدقها غالب . فلو ترك العمل بها خوفاً من وقوع نادر كذبها لتعطلت مصالح كثيرة غالبة خوفاً من وقوع مفاسد قليلة نادرة . وذلك على خلاف حكمة الإله الذى شرع الشرائع لأجلها .

ولقد هدى الله أولى الألباب إلى مثل هذا قبل تنزيل الكتاب فإن معظم تصرفهم فى متاجرهم وصنائعهم وإقامتهم وأسفارهم وسائر تقلباتهم مبنى على أغلب المصالح مع تجويز أندر المفاسد ، فإن المسافر مع تجويزه لتافه وتلف ماله فى السفر يبتنى سفره على السلامة الغالبة فى ذلك ، وإن كان عطب نفسه وماله نادراً لغلبة السلامة عليه ، وندرة الهلاك بالنسبة إليه . ولو قعد المرء فى بيته مهملا لمصالح دينه ودنياه خوفاً من أنه لو خرج لكدمه بعير أو رفسه بغل أو ندسه حمار أو قتله جبار مع ندرة هذه الأسباب لألحقه العقلاء بالحمق والنوكى (١) والمجانين . ولو كان له جبار يطلبه أو عدو يرهبه ،

---

(١) النوكى جمع أنوك ، وهو الأحمق ، راجع اللسان « نوك » .

آو كلب عقور يقصده ليعضه فخرج على هؤلاء مغرراً بنفسه لعده العقلاء من الحمقى والنوكي وللامته الشرائع ...... » الخ .

ثم قال : « وإنما ذم الله العمل بالظن فى كل موضع يشترط فيه العلم ، أو الاعتقاد الجازم ، كمعرفة الإله ومعرفة صفاته ، والفرق بينهما ظاهر .

والحاصل أن معظم مصالح الذنوب والواجبات والمباح مبنى على الظنون المضبوطة بالضوابط الشرعية ...... » الخ .

ثم قال : « فإن قيل ماذا تقولون فى قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم ﴾ ، [الحجرات : ١٢] وفى قوله عليه السلام : « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » ؟ .

قلنا : أما الآية فلم ينه فيها عن كل ظن ، إنما نهى عن بعضه ، وهو أن نبنى على الظن مالا يجوز بناؤه عليه ، مثل أن يظن بإنسان أنه زنى ، أو سرق، أو قطع الطريق أو قتل نفساً أو أخذ مالا ، أو ثلب عرضاً ، فأراد أن يؤاخذه بذلك من غير حجة شرعية يستند إليها ظنه ، وأراد أن يشهد عليه بذلك على ظنه المذكور ، فهذا هو الإثم . وتقدير الآية : اجتنبوا كثيراً من اتباع الظن إن إتباع بعض الظن إثم ، ويجب تقدير هذا لأن النهى عن الظن مع قيام أسبابه المثيرة له لا يصح ، لأنه تكليف لاجتناب مالا يطاق اجتنابه ، إذ لا يمكن الظان دفعه عن نفسه مع قيام أسبابه، ولن يكلف الله نفساً إلا وسعها وأما الحديث فإن التقدير فيه : إياكم واتباع بعض الظن ، وإنما قدر ذلك لإجماع المسلمين على وجوب اتباع الظن فيما ذكرناه . وكذلك جواز اتباعه فيما أوردناه . واتباع هذه الظنون المذكورة سبب لعلاج الدنيا والآخرة . وإن ظنا هذه عاقبته خير من علم لا يجلب خيراً ، ولا يدفع ضيراً ، فأكرم به من ظن موجب لرضا الرحمن وسكنى الجنان .

وربما كان كثير من العلوم مؤدياً إلى سخط الديان وخلود النيران . وقد شاهدنا كثيراً من أرباب هذه العلوم قد فارقوا الإسلام ، ونبذوا الإيمان ، وذموا علم الشرائع ، ومدحوا علم الطبائع ﴿ أولئك الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ﴾ ، [الكهف : ١٠٤] ... ... » الخ



فتقريره لهذا المبحث الأصولى بهذه العبارة السهلة الواضحة لدليل على سعة علمه وتمكنه وفهمه وبعد نظره .

والأمثلة على ذلك كثيرة فى كتابه « قواعد الأحكام » وكتابه « الإمام فى أدلة الأحكام » الذى أفرده فى علم الأصول . وسيأتى الكلام عليه ونقل نصوص منه عند الحديث على مؤلفاته فى الفقه والأصول . واكتفى بهذا خشية الإطالة .

اتجاهاته الفكرية فى التصوف

اختلف المترجمون فى الكلام عن تصوف العز : منهم من استطرد فى ذلك ، فذكر أنه كان يحضر السماع ويرقص ويتواجد ، وله كرامات ظاهرة عديدة [1] .

ولبس خرقة التصوف من شهاب الدين السهروردى ، وأخذ عنه ، وكان يجتمع بأبى الحسن الشاذلى وأبى العباس المرسى ، ويعجب بطريقتهم ، وكان يدرس الرسالة القشيرية [2] ، وهى من أهم كتب التصوف .

قال ابن السبكى : « وقد كانت للشيخ عز الدين اليد الطولى فى التصوف ، وتصانيفه قاضية بذلك [3] » .

أما المترجمون المحدثون فمنهم من تكلم عن تصوفه مع شىء من التحفظ وتشكك فى كراماته ، وراح يفسرها بما يتناسب مع العصر الحديث القائم على التجربة [4] .

والذى دفعهم إلى ذلك التحفظ ما ذكرته كتب التاريخ عن بعض متصوفه ذلك العصر من شطحات ومخالفات للشرع ، ونبذ للعمل ، وركون إلى الكسل . فراحوا يتحفظون فى الكلام عن تصوفه ، وقالوا : إنه جمع فيه بين الحقيقة والشريعة ، كما دلت على ذلك نصوص كتبه ، ومنها قوله : « والطريق فى إصلاح القلوب التى تصلح الأجساد بصلاحها ، وتفسد بفسادها تطهيرها من كل ما يباعد عن الله وتزيينها بكل ما يقرب إليه ويزلفه لديه من الأحوال والأقوال والأعمال وحسن الآمال ولزوم الإقبال عليه والإصغاء إليه والمثول بين يديه فى كل وقت من الأوقات وحال من الأحوال على

---

(١) راجع : فوات الوفيات (١ : ٥٩٥) وشذرات الذهب (٥ : ٣٠٢) .

(٢ ، ٣) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٤ ، ٢١٥) .

(٤) راجع : الدكتور رضوان الندوى فى كتابه « العز بن عبد السلام » ص ١٠٤ – ١١٥ ، ومحمد حسن عبد الله فى كتابه « عز الدين بائع الملوك » ص ١٦٨ – ١٩٠ .



حسب الإمكان من غير أداء إلى السآمة والملال ، ومعرفة ذلك هى الملقبة بعلم الحقيقة ، وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة بل الشريعة طافحة بإصلاح القلوب بالمعارف والأحوال والعزوم والنيات ، وغير ذلك مما ذكرناه من أعمال القلوب . فمعرفة أحكام الظواهر معرفة لجل الشرع ، ومعرفة أحكام البواطن معرفة لدق الشرع ، ولا ينكر شيئاً منهما إلا كافر أو فاجر » (١) .

ويذم بعض الصوفية الذين انحرفوا عن طريق المتصوفة الذين جمعوا بين الحقيقة والشريعة ، فيقول : « وقد يتشبه بالقوم من ليس منهم ، ولا يقاربهم فى شىء من الصفات ، وهم شر من قطاع الطريق ، لأنهم يقطعون طريق الذاهبين إلى الله تعالى ، وقد اعتمدوا على كلمات قبيحات يطلقونها على الله ، ويسيئون الأدب على الأنبياء والرسل ، وأتباع الأنبياء من العلماء الأتقياء ، وينهون من يصحبهم عن السماع من الفقهاء لعلمهم بأن الفقهاء ينهون عن صحبتهم ، وعن سلوك طريقهم » (٢) .

ويرى أن الشرع هو الميزان الذى توزن به أعمال الناس فيقول : « والشرع ميزان يوزن به الرجال ، وبه يتيقن الربح من الخسران ، فمن رجح فى ميزان الشرع كان من أولياء الله ، وتختلف مراتب الرجحان ، ومن نقص فى ميزان الشرع فأولئك أهل الخسران ، وتتفاوت خفتهم فى الميزان ، وأخسها مراتب الكفار ، ولا تزال المراتب تتناقص حتى تنتهى إلى منزلة مرتكب أصغر الصغائر ، فإذا رأيت إنساناً يطير فى الهواء ويمشى على الماء ، أو يخبر بالمغيبات ، ويخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب محلل ، أو يترك الواجبات بغير سبب مجوز فاعلم أنه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة ، وليس ذلك ببعيد من الأسباب التى وضعها الله للضلال ، فإن الدجال يحيى ويميت فتنة لأهل الضلال .... » الخ (٣) .

فالعز بقوله هذا يرى أن خرق العادة ليس دليلا على الولاية . فإذا رأينا رجلا تجرى على يديه خوارق العادات فنعرض عمله على الكتاب والسنة

(١، ٢) راجع : كتابه « قواعد الأحكام » (٢ : ٢١٢) .

(٣) راجع بقية النص فى المصدر السابق (٢ : ٢٢٩ ، ٢٣٠) .



فإن وافقهما فهو ولى من أولياء الله ، وإن خالفهما فهو شيطان نصبه الله فتنة للناس .

والعز بقوله هذا لا ينكر كرامات الأولياء فقد أقرها بقوله : « وكذلك اختص الأنبياء بالمعجزات والكرامات ، وشاركهم الأولياء فى بعض الكرامات » (١) .

ويرى أن المعارف والأحوال التى تجرى للأولياء خير من الكرامات فيقول : « والمعارف والأحوال غير الكرامات وخرق العادات ، لتعلق المعارف بالله تعالى ، وتعلق الكرامات بخرق العادات فى بعض المخلوقات .

وفرق فيما تعلق برب الأرض والسموات ، وفيما تعلق بفلك اطراد العادات ...... » (٢) الخ .

ويرى العز أن الغنى لا ينافى الزهد ، فيقول : « ويتحقق الزهد بقطع تعلق القلب عما ذكرناه من المحرمات والمكروهات والمباحات وليس الزهد عبارة عن خلو اليد من المال ، وإنما الزهد خلو القلب عن التعلق به ، فليس الغنى بمناف للزهد » (٣) .

وقد فسر العز بعض الرموز التى يستعملها المتصوفة ويشكل ظاهرها فقال : « ولهم ألفاظ يطلقونها يستعظمها سامعها ، منها : التجلى : وهو عبارة عن العلم والعرفان ، وكذلك المشاهدة ومنها : الذوق : وهو عبارة عن وجدان لذة الأحوال ووقع التعظيم والإجلال، ومنها الحجاب : وهو عبارة عن الجهل والغفلة والنسيان . ومنها قولهم : قال لى ربى ، وإنما ذلك عبارة عن القول بلسان الحال دون لسان المقال ، كما قالت العرب :

امتلأ الحوض وقال قطنى ...... » الخ (٤)

وقد فسر الفناء بقوله : « وحقيقة الفناء : غفلة وغيبة ، وفراغ القلب عن الأكوان إلا عن السبب المفنى » (٥) .

(١ ، ٢) انظر : المصدر السابق (٢ : ٢٢٦) .

(٣) المصدر السابق (٢ : ٢٢٣) .

(٤) المصدر السابق (٢ : ٢١٩) .

(٥) المصدر السابق (٢ : ٢١٤) .

وقد قسم العز السماع إلى خمسة أقسام وبين حكم كل منها فقال :

أحدها : من تحضره المعارف وأحوالها عند سماع القرآن ، وهؤلاء أفضل أهل السماع .

الرتبة الثانية : من تحضره المعارف والأحوال عند سماع الوعظ والتذكير ، وهؤلاء فى الرتبة الثانية .

الرتبة الثالثة : من تحضره هذه المعارف والأحوال عند سماع الحداء والنشيد ، وهذا فى الرتبة الثالثة لارتياح النفوس والتذاذها بسماع المتزن من الأشعار والنشيد ، وفى هذا نقص من جهة ما فيه من حظ النفس .

الرتبة الرابعة : من تحضره هذه المعارف والأحوال المبنية عليها عند سماع المطربات المختلف فى تحليلها كسماع الدف والشبابات . فهذا إن اعتقد تحريم ذلك فهو مسىء بسماعه محسن بما يحصل له من المعارف والأحوال ، وإن اعتقد إباحتها تقليداً لمن قال بها من العلماء فهو تارك للورع باستماعها محسن بما حضره من المعارف والأحوال الناشئة عنها .

الرتبة الخامسة : من تحضره هذه المعارف والأحوال عند سماع المطربات المحرمة عند جمهور العلماء كسماع الأوتار والمزمار ، فهذا مرتكب لمحرم ملتذ النفس بسبب محرم فإن حضره معرفة وحال تناسب تلك المعرفة ، كان مازجاً للخير بالشر والنفع بالضر ، مرتكباً لحسنات وسيئات ولعل حسناته لا تفى بسيئاته ، فإن انضم إلى ذلك نظر إلى مطرب لا يحل النظر إليه فقد زادت شقوته ومعصيته » .

ثم قال : « وعلى الجملة فالسماع بالحداء ونشيد الأشعار بدعة لا بأس بسماع بعضها . وأما سماع المطربات المحرمات فغلط من الجهلة المتشيعين المتشبهين المجترئين على رب العالمين ، ولو كان ذلك قربة — كما زعموه — لما أهمل الأنبياء أن يفعلوه ويُعَرِّفُوه لاتباعهم وأشياعهم ، ولم ينقل ذلك عن أحد من الأنبياء ولا من أكابر الأولياء ، ولا أشار إليه كتاب من الكتب المنزلة من السماء . وقد قال الله تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ [المائدة : ٣] . ولو كان السماع

بالملاهي المطربات من الدين لبينه رسول رب العالمين ، وقد قال عليه السلام : « والذى نفسى بيده ما تركت شيئاً يقربكم من النار ويباعدكم عن الجنة إلا نهيتكم عنه »[1] .

ما قيل فى سماع العز :

ذكر بعض مترجمى العز كالذهبى والكتبى واليافعى أنه : « كان يحضر السماع ويرقص ويتواجد » كما سبق ، ويرى الدكتور رضوان أن حضوره للسماع لعله من النوع الثالث الذى سبق أن سماه : « بدعة لا بأس بسماع بعضها ولا يمكن أن يكون من المحرم لأنه قد ذمه ووصف فاعله بالجهالة والاجتراء على رب العالمين .

وأما الرقص فقد نقل عن الذهبى مع أنه اكتفى بذكر سماع العز ، ولم ينص على الرقص والتواجد ، ثم الذين نقلوا منه بعد ذلك أضافوا نسبة الرقص إليه[2] » .

وهذا النقل يعارض ما فى كلام العز من ذم الرقص وأنه منقصة لا تليق بالعاقل ، وإليك نص كلام العز حتى يتضح لك ذلك :

قال : « وأما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشبهة لرعونة الإناث لا يفعلها إلا راعن ، أو متصنع كذاب ، وكيف يتأتى الرقص المتزن بأوزان الغناء ممن طاش لبه وذهب قلبه ، وقد قال عليه السلام : « خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » . ولم يكن أحد من هؤلاء الذين يقتدى بهم يفعل شيئاً من ذلك .

ثم قال : « ومن هاب الإله وأدرك شيئاً من تعظيمه لم يتصور منه رقص ولا تصفيق ، ولا يصدر التصفيق والرقص إلا من غبى جاهل ، ولا يصدران من عاقل فاضل ويدل على جهالة فاعلهما أن الشريعة لم ترد بهما فى كتاب ولا سنة ، ولم يفعل ذلك أحد الأنبياء ولا معتبر من اتباع الأنبياء ، وإنما

---

(١) المصدر السابق (٢ : ٢١٥ ، ٢١٦) .

(٢) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ١٠٦ ، ١٠٧ .



يفعل ذلك الجهلة السفهاء الذين التبست عليهم الحقائق بالأهواء ، وقد قال تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شىء ﴾ [النحل : ٨٩] وقد مضى السلف وأفاضل الخلف ولم يلابسوا شيئاً من ذلك ... ... » الخ (١) .

ويرى الدكتور الفقير : « أن هذا تعارض شكلى ، وهذا التعارض يزول إذا حددنا الرقص الذى عناه كل فريق منهما . فالرقص الذى انصب عليه كلام العز : هو الرقص الذى كان معهوداً على أيامه من بعض المتصوفة ، حيث يجتمعون فى مجالس خاصة ، ويقومون بحركات متفق عليها وموزونة ومتناسبة الحركات مع الشعر المنشود ـ ونستطيع أن نعبر عنه بأنه الرقص المتناسق مع الإيقاع الموسيقى والشعرى الذى ينشدونه ، وقد يكون هذا الرقص مصحوباً بتصفيق الأيدى التى تصدر نوعاً من النغم والموسيقى التى تبعث على التكسر والتمايل فى حلقات الذكر التى يقومون بها .

وهذا اللون من الرقص والتصفيق لا شك فى بدعيته وأن من يقوم به أرعن متشبه بالنساء فلا يقره الشرع ولا يرتضيه عقل سليم .

وأما حدوث حركات عشوائية من إنسان إثر مشاهدته أو سماعه لأمر مبهج مفرح من تجلى أو مشاهدة أو حالة من الحالات التى تعترى المتصوف ، فما أظن حرمة ذلك ولا كراهته ، ولعل هذا اللون الذى أراده المترجمون له بقولهم : إنه كان يرقص ، وهذا اللون من الرقص له أصل من الشرع حيث ذكر ابن حجر الهيثمى فى فتاواه الحديثية [ص ١٥٨] أن سيدنا جعفراً ـ رضى الله عنه ـ رقص بين يدى النبى صلى الله عليه وسلم لما قال له : « أشبهت خَلقى وخُلقى » وذلك من لذة هذا الخطاب ، ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم .

ثم قال : وبهذا يزول اللبس بين حكم الإمام ونقول أهل التراجم عنه أنه كان يرقص . وقولى هذا أولى من القول بنفى ذلك بالكلية ، لأن القول بالنفى المطلق للرقص يؤدى إلى تكذيب علمائنا من النقلة والمؤرخين ولا داعى لمثل هذا التكذيب ، لأنه يؤدى إلى التشكك فى أقوالهم الأخرى ، ولا يعقل

(١) راجع : كتابه « قواعد الأحكام » (٢ : ٢٢٠ ، ٢٢١) .



أن يجمع معظم النقلة القدامى على أن الإمام العز قد رقص مع العلم أنهم قد اطلعوا على قواعده التى نص فيها على حكم الرقص والراقصين . وهذا تناقض كما لا يخفى ، وهم من الذكاء ما يباعدهم عن الوقوع فى هذا التناقض الواضح الظاهر ، لولا أنهم أرادوا بالرقص ما ذكرته من التحركات العشوائية غير المنتظمة والتى تعبر عن إعجابه بما يشاهده ...... » الخ [1] .

وفيما قاله نظر لأن دعواه إجماع المؤرخين دعوى لا أساس لها ، ولأن الاستدلال بحديث جعفر لا يشهد له إذ أن ما حدث من جعفر هو مجرد حركة نشطة أراد أن يعبر بها عن سروره .

وقد ذكر من ترجم له شيئاً من كراماته [2] ، وخصوصاً أصحاب طبقات الصوفية ، وقد ذكرت واحدة منها أثناء الكلام عن حادثة بيعه لأمراء المماليك ولولا خشية الإطالة لذكرت بعض كراماته .

وخلاصة القول فى تصوفه :

من النصوص السابقة يتضح اتجاه العز فى التصوف ، فقد كان معتدلا ، فلم يغلب جانب الحقيقة على الشريعة فيشطح كما فعل بعض الصوفية ، بل جمع بينهما فليست الحقيقة عنده خارجة عن الشريعة ، بل الشريعة طافحة بإصلاح القلوب . فمعرفة أحكام الظواهر معرفة لجل الشرع ، ومعرفة أحكام البواطن معرفة لدق الشرع ، ولا ينكر شيئاً منهما إلا كافر فاجر .

والشرع عنده هو الميزان الذى توزن به أعمال الناس ، فمن وافق عمله الكتاب والسنة فهو من أولياء الله ، ومن خالفهما فهو من أعداء الله وإن جرت على يديه خوارق العادات . فقد بنى تصوفه على العلم والعمل ، وقد سار على هذا النهج فى حياته ، فشارك فى بناء مجتمعه بالتدريس والقضاء والإفتاء والخطابة والتأليف ، كما كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا يخاف من الله لومة لائم .

---

(١) راجع : رسالته « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ١٣٣ ، ١٣٤) .

(٢) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧) .



فهذا منهج المتصوفة العالمين العاملين ، وهو مخالف لمنهج بعض المتصوفة المتواكلين المتقوقعين على أنفسهم المنعزلين عن مجتمعهم المغالين فى علم الحقيقة على حساب الشريعة ، الذين يتساهلون فى أداء الواجبات ويقعون فى المحرمات ولهم شطحات .

وقد رأينا العز – فى أثناء كلامه السابق – يذمهم ويصمهم بالجهل والغباء . ويرى أنهم شر من قطاع الطريق لأنهم يقطعون طريق الذاهبين إلى الله تعالى .

فالصوفى عنده « من صفت سريرته ونارت بصيرته وعلت همته ونطقت حكمته وارتفعت رتبته ، وتعلم العلم وعلمه وطلبته من الله لا من غيره وأن يكون متصفاً بالرضا والسير فى الطريق ومراعاة الرفيق : والهدى والتحقيق وفعل الخيرات وترك المنكرات وإقالة العثرات ، وأن يكون مجتهداً فى العمل الصالح المرفوع وأن يكون متأدباً مع شيخه وإخوانه حافظاً لقلبه غالباً على شيطانه » (١) .

---

(١) راجع كتابه : « مسائل الطريقة فى علم الحقيقة » ص ٣٧ .

الفصل الرابع

التعريف بشيوخه وتلاميذه

---

١ - شيوخه وأثرهم فيه

٢ - تلاميذه وأثره فيهم

شيوخه وأثرهم فيه

١ ـ عبد الصمد الحرستانى :

هو القاضى جمال الدين أبو القاسم محمد بن على بن عبد الواحد بن الحرستانى الأنصارى الخزرجى العبادى السعدى الدمشقى . أحد الأجلة من الفقهاء البارعين فى المذهب الشافعى الزاهدين الورعين ، وكان من قضاة العدل . ولد سنة (٥٢٠ هـ) . وسمع الحديث من عبد الكريم بن حمزة وطاهر بن سهل ابن بشر الاسفرايني ، وآخرين . وتفقه بحلب على أبى الحسن المرادى . ولى القضاء بدمشق نيابة عن أبى سعد بن أبى عصرون ، ثم ولى قضاء الشام فى آخر عمره سنة (٦١٢ هـ) .

وكان قد امتنع من الولاية لما طلب إليها ، فألحوا عليه واستعانوا عليه بولده حتى أجاب . وكان صارماً عادلا على طريقة السلف فى لباسه وعفته ، قالوا : إنه لم تفته صلاة بجامع دمشق فى جماعة إلا إن كان مريضاً .

ومما وقع له مما يدل على صرامته فى الحق وعدله ، أنه تداعى إليه خصمان ، وجاء أحدهما بكتاب الملك العادل إلى القاضى يوصيه عليه ، فلم يفتحه ، وظهر الحق لخصم حامل الكتاب ، فقضى له عليه ، ثم فتح الكتاب وقرأه ورمى به إلى حامله ، وقال : كتاب الله قد حكم على هذا الكتاب . فبلغ العادل قوله ، فقال : صدق ، كتاب الله أولى من كتابى . توفى فى ذى الحجة سنة (٦١٤ هـ) .

وقد تفقه عليه العز أولا ، ثم انتقل إلى الشيخ فخر الدين بن عساكر ، وقد سأله تلميذه أبو شامة ، أيهما أفقه فخر الدين بن عساكر ، أو ابن الحرستانى ، فرجح ابن الحرستانى ، وقال : إنه كان يحفظ « وسيط الغزالى » ، وقال : « لم أر أفقه منه » (١) .

---

(١) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ١٩٦ – ١٩٩) والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٢٠) .

وكما أن العز تأثر به فى فقهه ، فقد تأثر به فى عدله وصرامته فى تطبيق الحق ، ويدل على ذلك موقف العز من أمراء المماليك حين حكم ببيعهم ، وأصر على تنفيذ حكم الله فيهم رغم معارضة الملك نجم الدين أيوب وغضبه ، ورغم ما للأمراء من سطوة وقوة حتى أنهم حاولوا الفتك به فنجاه الله منهم ، فصمد أمام ذلك كله حتى أقام فيهم حكم الله ، فباعهم ، ورد ثمنهم لبيت مال المسلمين .

٢ ـ فخر الدين بن عساكر :

هو أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله ابن الحسين الدمشقى المعروف بابن عساكر ، ولد سنة (٥٥٥ هـ) ، وهو من أسرة علم وفضل ، تفقه بدمشق على الشيخ قطب الدين النيسابورى وزوجه بابنته ، وسمع الحديث من عميه الإمامين الحافظ الكبير أبى القاسم ، والصائن هبة الله ، وجماعة .

وحدث بمكة ودمشق والقدس ، وله تصانيف فى الفقه والحديث ، وغيرهما ، وبه تخرج العز بن عبد السلام وتأثر به كثيراً فى علمه وزهده وورعه وسلوكه فى الحياة .

وكان إماماً صالحاً عابداً ورعاً كثير الذكر . وكان شيخ الشافعية بالشام .

وقد طلبه الملك العادل للقضاء فامتنع ، وقال الملك عين غيرك فعين له ابن الحرستانى .

وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ولا يجامل أحداً حتى ولو كان حاكماً فقد أنكر على الملك المعظم تضمين المكوس والخمور .

توفى فى العاشر من رجب سنة (٦٢٠ هـ) (١) .

٣ ـ سيف الدين الآمدى :

هو على بن أبى على بن محمد بن سالم الثعلبى أبو الحسن المعروف بسيف الدين الآمدى أحد أذكياء العالم ولد بعد سنة (٥٥٠ هـ) بيسير بمدينة آمد ،

---

(١) راجع : طبقات الشافعية للسبكى (٨ : ١٧٧ – ١٨٧) والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٥٦)

وقرأ بها القرآن ، وحفظ كتاباً فى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، ثم قدم بغداد فقرأ بها القراءات ، وتفقه على أبى الفتح بن المنّى الحنبلى ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعى ، وصحب أبا القاسم بن فضلان ، وبرع عليه فى الخلاف ، وتفنن فى علم النظر ، وأحكم الأصلين والفلسفة وسائر العقليات. ثم دخل مصر وتصدر للإقراء ، وتخرج به جماعة ، ثم وقع التعصب عليه ، فخرج من القاهرة مستخفياً ، ثم قدم دمشق ، ودرّس بالمدرسة العزيزية ، ثم أخذت منه . وتوفى بدمشق سنة (٦٣١ هـ) .

وله تصانيف تربو على العشرين كلها منقحة حسنة ، منها « الأبكار » فى أصول الدين و « الأحكام » فى أصول الفقه و « شرح جدل الشريف » .

وقد درس عليه العز الأصول واستفاد منه كثيراً ، وتأثر به ، ويبدو ذلك فى كتاب العز « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » . وكان من المعجبين به وبطريقة تدريسه ومناظرته ، وقد نقلت عنه عبارات تشيد بذلك منها قول العز : (ما سمعت أحداً يلقى الدرس أحسن منه ، كأنه يخطب ، وإذا غير لفظاً من « الوسيط » للغزالى كان لفظه أمسّ بالمعنى من لفظ صاحبه) وقال : « ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدى » . وقال : « لو ورد على الإسلام متزندق يشكك ما تعين لمناظرته غير الآمدى لاجتماع أهلية ذلك فيه » [1] .

٤ - القاسم بن عساكر :

هو الحافظ بهاء الدين أبو محمد القاسم بن الحافظ الكبير أبى القاسم على بن عساكر . ولد سنة (٥٢٧ هـ) وهو من أسرة علم اشتهرت بالفضل والحفظ ، وقد سمع بدمشق من أبى الحسن السلمى ، ونصر الله المصيصى ، والقاضى أبى المعالى محمد بن يحيى القرشى ، وعمه الصائن وجد أبويه وخلق ، وأجازه أكثر الشيوخ ، وكتب الكثير حتى أنه كتب تاريخ والده مرتين ، وأملى كثيراً وحدث . وكان ناصراً للسنة مجداً فى إماتة البدعة ، وقد دخل مصر وانتفع به أهلها .

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٣٠٦ - ٣٠٨) والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٨٥) والمختصر لأبى الفداء (٥ : ١٥٥) .



وله كتاب « فضل المدينة » وكتاب « فضل المسجد الأقصى » . توفى سنة (٦٠٠ هـ) ، وله ثلاث وسبعون سنة .

وقد سمع منه العز الحديث [١] .

٥ – عبد اللطيف بن شيخ الشيوخ :

هو أبو الحسن ضياء الدين عبد اللطيف بن إسماعيل بن شيخ الشيوخ أبى سعد البغدادى ، ولد سنة (٥٢٣ هـ) ، وسمع الحديث من والده أبى البركات إسماعيل ، ومن قاضى المارستان ، وابن السمرقندى وآخرين ، وكان صالحاً ثقة صوفياً ، وكان شيخ الرباط الذى بالمشرعة شرقى بغداد ، ورحل إلى مصر والقدس والخليل ، وقدم دمشق وتوفى بها سنة (٥٩٦ هـ) وقد سمع منه العز الحديث [٢] .

٦ – الخشوعى :

هو أبو طاهر بركات بن إبراهيم بن طاهر الخشوعى ، كان حافظاً واعياً وكان مسند الشام فى وقته توفى سنة ٥٩٨ هـ وله من العمر تسع وثمانون سنة وقد سمع منه العز الحديث [٣] .

٧ – حنبل الرُّصافى :

هو أبو على حنبل بن عبد الله بن الفرج بن سعادة المكبر بجامع الرصافة ، وكان فقيراً جداً فى أول حياته ثم حصَّل مالا طائلا ، وقد سمع مسند الإمام أحمد من ابن الحصين ، وهو آخر من رواه عنه ، وقد رحل إلى أربل والموصل ودمشق ، وأسمع المسند بهذه البلاد وقد سمع منه الملك المعظم عيسى بن العادل فى جمع كثير فى الجامع الأموى ، وكان كثير الأمراض ، توفى ببغداد سنة أربع وستمائة ، وله تسعون سنة وآل ماله إلى بيت المال لأنه لا وارث له . وقد سمع منه العز الحديث [٤] .

---

(١) راجع طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٣٥٢) والنجوم الزاهرة (٦ : ١٨٦)

(٢) راجع ذيل الروضتين لأبى شامة ص ١٧ ، والنجوم الزاهرة (٦ : ١٥٩) .

(٣) راجع : الذيل على الروضتين ص ٢٨ وتاريخ دول الإسلام (٢ : ١٠٧) والنجوم الزاهرة (٦ : ١٨١) .

(٤) راجع : الذيل على الروضتين (ص ٦٢) ، وتاريخ دول الإسلام (٢ : ١١١) والنجوم الزاهرة (٦ : ١٩٥) .





٨ – عمر بن طبرزد :

هو أبو حفص عمر بن محمد بن يحيى المعروف بابن طبرزد الدارقزى ، ولد سنة (٥١٦ هـ) وسمع حديثاً كثيراً من أبى غالب بن البناء وأبى القاسم ابن الحصين . وكان معلماً للصبيان بدار القز ببغداد ، وسافر مع حنبل إلى الشام ، ثم عاد إلى بغداد ، وقد جمعا مالا كثيراً ؟ وتوفى سنة ٦٠٧ هـ وعاد ماله إلى بيت المال ، لأنه لا وارث له (١) .

هؤلاء أهم شيوخ العز الذين ذكرهم ابن السبكى فى ترجمته ، وقد تأثر العز بالثلاثة الأول منهم كثيراً واستفاد منهم وتخرج عليهم ، كما أنه تأثر بسلوكهم فى الحياة ، أما الشيوخ الآخرين فقد سمع منهم الحديث وهناك شيوخ غيرهم سمع منهم العز كما أشار إلى ذلك ابن السبكى ولم يذكر أسماءهم . فمن العسير حصر جميع الشيوخ الذين أخذ عنهم .

كما أن العز تأثر بشيوخ لم يلتق بهم لأنهم ماتوا قبل ولادته بزمن لكنه درس كتبهم فتأثر بها واستفاد منها وضمن كتبه نقولا منها ، ومن أهم هؤلاء الماوردى .

أبو الحسن الماوردى :

هو على بن محمد بن حبيب البصرى ، المعروف بالماوردى نسبه إلى بيع الماورد الفقيه الشافعى ، كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم ، أخذ الفقه عن أبى القاسم الصيمرى بالبصرة ، ثم عن الشيخ أبى حامد الاسفراينى ببغداد ، وكان حافظاً للمذهب ، وله فيه كتاب « الحاوى » الذى لم يطالعه أحد إلا وشهد له بالتبحر والمعرفة التامة بالمذهب . وفوض إليه القضاء ببلدان كثيرة ، واستوطن بغداد ، وروى عنه الخطيب أبو بكر صاحب « تاريخ بغداد » وقال : كان ثقة .

قال ابن خيرون : كان رجلا عظيم القدر ، مقدماً عند السلطان ، أحد الأئمة ، له التصانيف الحسان فى كل فن ، وقد اتهمه ابن الصلاح بالاعتزال فى بعض المسائل بحسب ما فهمه عنه من تفسيره فى موافقة المعتزلة فيها ،

---

(٢) راجع : الذيل على الروضتين ص ٧٠ ، والنجوم الزاهرة (٦ : ٢٠١) .



ولا يوافقهم فى جميع أصولهم ، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة . نعم يوافقهم فى القول بالقدر ، وهى بلية غلبت على البصريين .

وقال ابن السبكى : والصحيح أنه ليس معتزلياً ، ولكنه يقول بالقدر فقط

وسيأتى تحقيق ذلك فى الباب الثانى الخاص بدراسة تفسير العز وهو اختصار تفسير الماوردى .

كما أن العز قد اعتنى بكتاب الماوردى « الحاوى » فألف كتاباً بعنوان « الجمع بين الحاوى والنهاية » وكتاب النهاية لإمام الحرمين الجوينى . وهذان الكتابان من أعظم الكتب وأكثرها توسعاً فى المذهب الشافعى .

ومن تصانيفه « الإقناع فى الفقه » وهو مختصر ، و « أدب الدين والدنيا » و « دلائل النبوة » و « الأحكام السلطانية » وقد ترجم هذا الكتاب إلى عدة لغات ، و « قانون الوزارة وسياسة الملك » .

توفى فى شهر ربيع الأول سنة (٤٥٠ هـ) ، ودفن فى مقبرة باب حرب ببغداد . وعمره (٨٦) سنة رحمه الله تعالى [1] .

---

(١) راجع : وفيات الأعيان لابن خلكان (٣ : ٢٨٢ - ٢٨٤) وطبقات ابن السبكى (٥ : ٢٦٧ - ٢٨٥) وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٤٢٣) ورسالة « الإمام الماوردى وأثره فى الفقه الدستورى » لمحمد بن على الغلايين حصل بها على الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام ١٣٩٤ هـ وكتاب « الإمام أبو الحسن الماوردى » للدكتور محمد سلمان وفؤاد عبد المنعم . ورسالة « أبو الحسن الماوردى وأثره فى الدعوة » لعبد الخالق إبراهيم إسماعيل حصل بها على الدكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٣٩٧ هـ .



تلاميذه وأثره فيهم

١ – شيخ الإسلام ابن دقيق العيد :

هو تقى الدين أبو الفتح محمد بن مجد الدين على بن وهب بن مطيع القشيرى . ولد فى الخامس والعشرين من شعبان سنة (٦٢٥ هـ) وتفقه ببلده قوص – إحدى مدن صعيد مصر – على والده ، وكان مالكى المذهب ، ثم رحل إلى القاهرة ، وتفقه على العز بن عبد السلام فحقق المذهبين . قال ابن السبكى فى ترجمته : « شيخ الإسلام الحافظ الزاهد الورع الناسك المجتهد المطلق ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة الجامع بين العلم والدين والسالك سبيل السادة الأقدمين ، أكمل المتأخرين .... » الخ [١] .

وقد ولى قضاء القضاة على مذهب الشافعى بمصر بعد تقى الدين عبد الرحمن ابن عبد الوهاب بن بنت الأعز بعد إباء شديد ، وعزل نفسه أكثر من مرة ثم يعاد . توفى فى حادى عشر صفر سنة (٧٠٢ هـ) .

ومن مصنفاته : الإمام فى الحديث . قال عنه ابن السبكى : « وهو جليل لم يصنف مثله » ، وشرح عمدة الأحكام وله ديوان شعر صغير . وكان من أكثر تلاميذ العز اتصالا به واستفادة منه ، وقد لقب العز بـ « سلطان العلماء » وقد تأثر به فى علمه فكان متقناً دقيقاً فى عبارته عميقاً فى علمه وفهمه علمه أكثر من تصنيفه ، متمكناً من الفقه وأصوله والعربية ، حسن المحاضرة بالنوادر والأشعار .

كما تأثر به فى زهده وورعه وحياته العملية ، وجرأته فى قول الحق وعدم تبجيله للسلاطين فمن ذلك أنه كان يخاطب عامة الناس ، السلطان فمن دونه بقوله : « يا إنسان » . وهذا شبيه بموقف العز حينما دخل على الملك الصالح أيوب فى يوم العيد ، والجنود الغفيرة تحتف به ، فناداه باسمه المجرد « يا أيوب » طالباً منه تغيير منكر كما سبق بيانه ص ٣٠ .

(١) راجع : كتابه طبقات الشافعية (٩ : ٢٠٧) .

ومن ذلك موقفه من السلطان محمد بن قلاوون حينما أراد أن يجمع المال من الرعية لحرب التتار ، وقد أفتاه بجواز ذلك ابن الخشاب ، ولكن ابن دقيق العيد منعه من ذلك «لأن الأمراء لديهم الأموال والذهب وأن فيهم من جهز ابنته لتزف إلى زوجها وأنه عمل فى شوارها الجواهر واللآلئ والحلى والذهب واتخذ لها الأوانى من الفضة ، وأن منهم من رصع مداس زوجته بالجواهر » (١) .

وهذا شبيه بموقف العز من الملك المظفر قطز حينما أراد أن يأخذ المال من الرعية لحرب التتار فمنعه العز من ذلك حتى يحضر الأمراء ما عندهم من الذهب والفضة والسروج المذهبة وغيرها . كما سبق بيانه ص ٢٥ .

ومن ذلك أنه كان عادلا فى قضائه ، متشدداً فى تطبيق الحق ، ولو كان على السلطان ، لا يخاف فى الله لومة لائم . لذا نجده عزل نفسه أكثر من مرة ثم يعاد (٢) ، وهذا شبيه بموقف العز حينما عزل نفسه فى حادثة بيع أمراء المماليك فأعاده الملك نجم الدين أيوب كما سبق تفصيله ص ٦٤ .

٢ ـ جلال الدين الدِّشناوى :

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد الكندى . ولد سنة (٦١٥ هـ) بدِّشنا بلد بصعيد مصر . وسمع الحديث من الحافظ عبد العظيم المنذرى ، وتفقه على العز بن عبد السلام ، وقرأ الأصول على الشيخ شمس الدين الأصفهانى شارح « المحصول » .

وكان زاهداً ورعاً فقيهاً أصولياً . انتهت إليه رئاسة المذهب الشافعى بقوص بلد بصعيد مصر . وحكى : أن النصير بن الطباخ المشهور بالفقيه . قال للشيخ عز الدين بن عبد السلام : ما أظن فى الصعيد مثل هذين الشابين . يعنى الشيخ تقى الدين ابن دقيق العيد ، والشيخ جلال الدين الدشناوى . فقال له ابن عبد السلام : ولا فى المدينتين .

---

(١) راجع : ابن دقيق العيد ، حياته وديوانه ص ٧٩ .

(٢) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٩ : ٢٠٧) والنجوم الزاهرة (٨ : ٢٠٦) وشذرات الذهب (٦ : ٥) .



وقد صنف شرحاً على « التنبيه » وصل فيه إلى الصيام . وكتاباً فى « مناسك الحج » و « مقدمة فى النحو » . توفى فى رمضان سنة سبع وسبعين وستمائة بقوص [1] .

٣ — عبد اللطيف بن العز بن عبد السلام :

ولد سنة (٦٢٨ هـ) وسمع الحديث عن ابن اللَّتِّى ، وتفقه على والده ، وتميز فى الفقه والأصول ، وكان يعرف تصانيف والده معرفة حسنة . وقد روى عنه ابن السبكى طرفاً من أخبار والده ، والخلاف بينه وبين الملك الأشرف فى مسألة الكلام التى عرفت فى التاريخ بفتنة الحنابلة ، وفتواه فيها التى تسمى بـ « ملحة الاعتقاد » .

توفى بالقاهرة فى شهر ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وستمائة . رحمه الله [2] .

٤ — شرف الدين أبو محمد الدمياطى :

هو عبد المؤمن بن خلف ، ولد سنة (٦١٣ هـ) وتفقه ببلده دمياط ، ثم انتقل إلى القاهرة ، والتقى بحافظها عبد العظيم المنذرى ، وتخرج عليه فى الحديث وكان حافظاً فقيهاً أصولياً لغوياً نسابة شافعى المذهب ، قال الكتبى : إنه خرَّج للعز أربعين حديثاً عوالى سكن دمشق مدة ، ثم ارتحل إلى مصر . وتوفى سنة (٧٠٥ هـ) .

ومن مؤلفاته : كتاب الصلاة الوسطى . وكتاب الخيل ، وكتاب قبائل الخزرج . وكتاب الأربعين المتباينة فى الإسناد فى حديث أهل بغداد [3] .

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٠ — ٢٢) وحسن المحاضرة (١ : ٤١٧) .

(٢) راجع : طبقات ابن السبكى (٨ : ٣١٢) وطبقات الاسنوى (٢ : ١٩٩) وحسن المحاضرة (١ : ٤٢٠) .

(٣) راجع : فوات الوفيات (١ : ٥٩٤ ، ٢ : ٣٧) وطبقات الشافعية لابن السبكى (١٠ : ١٠٢ — ١٢٣) وطبقات الشافعية للاسنوى (١ : ٥٥٢ — ٥٥٤) وحسن المحاضرة (١ : ٣٥٧) وطبقات المفسرين للداودى (١ : ٣٠٩) .



٥ ـ شهاب الدين أبو شامة :

هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى الأصل الدمشقى الشافعى ، ولد سنة (٥٩٩ هـ) أو (٥٩٦ هـ) .

وختم القرآن وله دون عشر ، وقرأ الروايات على العالم السخاوى وتفقه على العز بن عبد السلام وقد لازمه ورحل معه إلى المقدس فى شعبان سنة (٦٢٤ هـ) لزيارة الأقصى والخليل وما بتلك الديار من الآثار ورجعا إلى دمشق بعد أربعة عشر يوماً (١) . وكتب كثيراً من أخباره وقد أتقن الفقه ، واعتنى بالحديث ، ودرّس وأفتى وبرع فى العربية . وولى مشيخة دار الحديث الأشرفية ، والأقراء بالتربة الأشرفية . قال الأسنوى : « كان عالماً راسخاً فى العلم فقيهاً مقرئاً محدثاً نحوياً ، يكتب الخط المليح المتقن ، وفيه تواضع واطراح كثير جداً » .

وله مصنفات فى علوم كثيرة منها : « اختصار تاريخ دمشق » لابن عساكر ، فقد اختصره مرتين ، الأولى فى عشرين مجلداً . وكتاب « الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية » و « الذيل عليه » وله « ارجوزة فى العروض » و « نظم مُفصل الزمخشرى » وكتاب « البسملة الأكبر والأصغر » و « الباعث على إنكار البدع والحوادث » و « ضوء القمر السارى إلى معرفة البارى » و « نور المسرى فى تفسير آية الإسراء » وقد نقل ابن السبكى فى ترجمته نماذج من هذا الكتاب .

وقد امتحن فى موته بأن دخل عليه رجلان فى صورة المستَفْتين فضرباه ضرباً مبرحاً ، فاعتل به إلى أن مات فى سنة (٦٦٥ هـ) وسجل فى تاريخه هذه المحنة وذكر تفويض أمره إلى الله ، وعدم مؤاخذة من فعل ذلك . رحمه الله (٢) .

٦ ـ الإمام علاء الدين أبو الحسن الباجى :

هو على بن محمد بن عبد الرحمن بن خطاب . ولد سنة (٦٣١ هـ) وتفقه

---

(١) راجع : كتابه « الذيل على الروضتين » ص ١٥١ .

(٢) راجع : فوات الوفيات (١ : ٥٢٧) وطبقات ابن السبكى (٨ : ١٦٥) وطبقات الأسنوى (٢ : ١١٨) وبغية الوعاة (٢ : ٧٧) والنجوم الزاهرة (٧ : ٢٢٤) .



على العز بن عبد السلام بالشام . وكان إماماً فى الأصلين والمنطق ، وله الباع الواسع فى المناظرة ، وهو من أعلم الناس بمذهب الأشعرى . وكان فقيهاً متقناً . قال بعض أصحابه : كان لا يفتى بمسألة حتى يقوم عنده الدليل عليها ، فإن لم ينهض عنده قال : مذهب الشافعى كذا ، أو الأصح عند الأصحاب كذا ، ولا يجزم .

وكان شيخ الإسلام ابن دقيق العيد كثير التعظيم له ، ويقول له إذا ناداه : يا إمام ، ويقول لابن الرفعة يا فقيه ، ويقول للسلطان فمن دونه ، يا إنسان . ومع اتساع باعه فى المباحث لم يوجد له كتاب أطال فيه النفس غير كتاب « الرد على اليهود والنصارى » بل له مختصرات ليست على مقداره ، منها كتاب « التحرير مختصر المحرر » فى الفقه و « مختصر فى الأصول » و « مختصر فى المنطق » . قيل ما من علم إلا وله فيه مختصر .

وقد ولى قضاء الكرك قديماً ، ثم استقر بالقاهرة ، وتوفى بها فى سادس ذى القعدة سنة (٧١٤ هـ) (١) .

٧ - تاج الدين الفِرْكاح :

هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء بن سباع الفزارى لقبه تاج الدين وكنيته أبو الحسن ، المعروف بالفِركاح ولد فى ربيع الأول سنة (٦٢٤ هـ) وتفقه على العز بن عبد السلام . وروى صحيح البخارى عن ابن الزبيدى وسمع من ابن الصلاح . وهو فقيه أهل الشام ، وكان إماماً مدققاً نظاراً . وكان العز يسميه « الدُّوَيك » لحسن بحثه . وهو شافعى المذهب قال الكتبى : « وكان قليل المعلوم كثير البركة » . توفى سنة (٦٩٠ هـ) .

ومن مصنفاته « الإقليد لدرّ التقليد » شرحاً على « التنبيه » لم يتمه . و « شرح الورقات » لإمام الحرمين فى أصول الفقه (٢) .

---

(١) راجع : فوات الوفيات (٢ : ١٥٠) وطبقات ابن السبكى (١٠ : ٣٣٩ - ٣٦٦) وطبقات الاسنوى (١ : ٢٨٦) .

(٢) راجع : فوات الوفيات للكتبى (١ : ٥٢٢) وطبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ١٦٣) .



٨ ـ العلامة أبو محمد هبة الله القِفْطى :

هو هبة الله بن عبد الله بن سيد الكل ، لقبه بهاء الدين ، وكنيته أبو القاسم كما فى ترجمته فى طبقات ابن السبكى وغيرها ، ولكن حينما ذكره ابن السبكى فى ترجمة العز كناه بأبى محمد . اختلف فى مولده فقيل : سنة (٦٠١ هـ) أو (٥٩٧ هـ) . وهو غير القفطى أبى الحسن على بن يوسف صاحب كتاب « انباه الرواة على أنباء النحاة » المولود سنة (٥٦٨ هـ) والمتوفى سنة (٦٤٦ هـ) .

قدم قوص فتفقه على الشيخ مجد الدين بن دقيق العيد القشيرى وقرأ الأصول على قاضيها الإمام شمس الدين الأصبهانى ، وبرع فى الفقه والأصلين والنحو والفرائض والجبر . وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعى بقوص ، ثم توجه إلى إسنا ونشر السنة بها بعد ما كان التشيع فاشياً بها ، وصنف كتاباً فى ذلك سماه « النصائح المفترضة فى فضائح الرفضة » ، وهموا بقتله . فحماه الله تعالى منهم ، وتاب على يده خلق وأخذ العلم عنه خلق كثير ، منهم شيخ الإسلام تقى الدين بن دقيق العيد ولد شيخه ، وكان يجله ويقول : لولا البهاء بالصعيد لتحرج أهله بسبب الفتيا .

وقد صنف فى التفسير كتاباً وصل فيه إلى سورة كهيعص ، وله « شرح الهادى » فى الفقه خمس مجلدات ، و « شرح عمدة الطبرى » و « شرح مختصر أبى شجاع » وكتاب « الأنباء المستطابة فى فضائل الصحابة والقرابة » .

وقد توفى بإسنا سنة (٦٩٧ هـ) رحمه الله [١] .

هؤلاء من أهم تلاميذ العز ، وقد تتلمذ عليه كثيرون من الصعب حصرهم .

---

(١) طبقات ابن السبكى (٨ : ٣٩٠ – ٣٩٢) وطبقات الاسنوى (٢ : ٣٣١) وبغية الوعاة (٢ : ٣٢٥) وحسن المحاضرة (١ : ٤٢٠) .



الفصل الخامس

مؤلفاته وما نسب إليه

---

١ - مؤلفاته .

٢ - كتب نسبت إليه .

مؤلفاته

لقد نبغ العز فى علوم الشريعة واللغة العربية ، فترك فيها مؤلفات كثيرة غالبها رسائل صغيرة ، فهو من الذين قيل فيهم علمهم أكثر من مصنفاتهم ، لا من الذين عبارتهم دون درايتهم . وسأتكلم عن مؤلفاته إجمالا ، ثم أفصل القول فيها .

مؤلفاته إجمالا

أولا : التفسير وعلومه :

١ – اختصار تفسير الماوردى « النكت والعيون » . « خ »
٢ – تفسير القرآن العظيم من تأليفه . « خ »
٣ – أمالى عز الدين بن عبد السلام . « خ »
٤ – فوائد فى مشكل القرآن . « ط »
٥ – الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز . « ط »

ثانياً : الحديث :

٦ – شرح حديث « لا ضرر ولا ضرار » .
٧ – شرح حديث أم زرع . « خ »
٨ – مختصر صحيح مسلم .

ثالثاً : العقيدة :

٩ – رسالة فى علم التوحيد . « خ »
١٠ – وصية الشيخ عز الدين . « خ »
١١ – نبذة مفيدة فى الرد على القائل بخلق القرآن . « خ »
١٢ – الفرق بين الإسلام والإيمان . « خ »
١٣ – بيان أحوال الناس يوم القيامة .
١٤ – ملحة الاعتقاد أو العقائد . « ط »

رابعاً : الفقه وأصوله :

١٥ ـ قواعد الأحكام فى مصالح الأنام . « ط »

١٦ ـ القواعد الصغرى . « خ »

١٧ ـ الإمام فى بيان أدلة الأحكام . « خ »

١٨ ـ مقاصد الصلاة . « خ »

١٩ ـ الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة . « ط »

٢٠ ـ مقاصد الصوم . « خ »

٢١ ـ مناسك الحج . « خ »

٢٢ ـ أحكام الجهاد وفضله . « خ »

٢٣ ـ الغاية فى اختصار نهاية المطلب فى دراية المذهب لإمام الحرمين الجوينى . « خ »

٢٤ ـ الجمع بين الحاوى والنهاية .

٢٥ ـ شرح منتهى السول والأمل فى علمى الأصول والجدل لأبى عمرو بن الحاجب المالكى .

خامساً : الفتاوى :

٢٦ ـ الفتاوى الموصلية . « خ »

٢٧ ـ الفتاوى المصرية . « خ »

سادساً : التصوف :

٢٨ ـ شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال . « خ »

٢٩ ـ الفتن والبلايا والمحن . « خ »

٣٠ ـ رسالة فى القطب والأبدال الأربعين .

٣١ ـ مقاصد الرعاية لحقوق الله للحارث المحاسبى . « خ »

٣٢ ـ مسائل الطريقة فى علم الحقيقة . « ط »

سابعاً : السيرة :

٣٣ ـ بداية السول فى تفضيل الرسول عليه السلام أو غايات الأصول فيما سنح من تفضيل الرسول . « خ »

٣٤ — قصة وفاة النبى صلى الله عليه وسلم . « خ »

ثامناً : علوم أخرى :

٣٥ — مجالس فى ذم الحشيشة . « خ »
٣٦ — نهاية الرغبة فى أدب الصحبة . « خ »
٣٧ — ثلاثة وثلاثون شعراً فى مدح الكعبة . « خ »
٣٨ — ترغيب أهل الإسلام فى سكنى الشام . « ط »

مؤلفاته تفصيلا

سأتحدث عن مؤلفاته على وجه التفصيل معرفاً بها ، ومبيناً المطبوع منها والمخطوط ، ومكان وجوده معتمداً فى ذلك على بعض هذه المؤلفات نفسها وطبقات الشافعية لابن السبكى ، وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٤٨٨ — ٥٥٤) وذيله (١ : ٧٦٦—٧٦٩) ، وكشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة ، وفهارس المكتبات .

وسأنقل نماذج من بعضها لإيضاح أسلوب العز وطريقة معالجته للموضوع .

وسأقوم بدراسة مختصرة لكتابيه « قواعد الأحكام » و « الإشارة إلى الإيجاز » لا تحقق من قول ابن السبكى : إنهما شاهدان بإمامة العز وعظيم منزلته فى علوم الشريعة (١) .

أولا : التفسير وعلومه :

يوجد للعز تفسيران :

أحدهما : اختصار تفسير الماوردى « النكت والعيون » ، يوجد منه نسخة واحدة بدار الكتب المصرية برقم (٣٢) تفسير ، تقع فى (٢٣٠) ورقة أى (٤٦٠) صفحة .

وقد بدأ تفسيره هذا بمقدمة ذكر فيها أسماء القرآن ، ومعنى السورة والآية والأحرف السبعة والإعجاز بكلام موجز ، ثم شرع فى تفسير القرآن سورة سورة من الفاتحة إلى سورة الناس .

---

(١) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٧) .

وقد قمت بدراسة هذا التفسير دراسة مفصلة تشتمل على مصادره ، وتأثر المفسرين به ، ومنهجه ، وستأتى فى الباب الثانى .

كما قمت بتحقيقه تحقيقاً علمياً بتخريج الأحاديث والأشعار التى استشهد بها ، والتعريف بالأعلام الواردة فيه ، وبيان غريبه ، والتعليق عليه ، وهو تحت الطبع وسيصدر قريباً إن شاء الله .

الثانى : تفسير كامل للقرآن العظيم من تأليفه ، ويوجد منه ثلاث نسخ ، إليك وصفها ، ومكان وجودها . :

النسخة الأولى : توجد فى مكتبة دماد إبراهيم باشا باستنبول برقم (١١٥) . وتقع فى مجلد صغير يحتوى على تفسير جميع سور القرآن الكريم فى (٣٦٣) ورقة . ومكتوب بجوار العنوان ترجمة مختصرة للعز بن عبد السلام ، وفى آخر النسخة هذه العبارة : « علقه فى مدة آخرها العاشر من جماد الأولى من سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة بالشرفية بحلب إبراهيم سبط ابن العجمى عفا الله عنه وكرمه ، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم » . وخطها صغير سيء تصعب قراءته ، وأوائل الآيات مكتوبة بالحمرة . عدد الأسطر (١٩) وكلمات السطر (١١) والمقاس (١٩ × ١٤) سم .

النسخة الثانية : توجد فى مكتبة قليج على باشا باستنبول برقم (٤٣) . وتقع فى مجلد متوسط الحجم بعنوان « تفسير القرآن العظيم » يحتوى على تفسير جميع سور القرآن فى (٢٨٦) ورقة إلا أن بعض أوراقه مُسودَّة ومتآكلة نتيجة سوء التخزين ، وهذه الأوراق فى حدود خُمس النسخة . وهى غير مرقمة ، وخطها جيد ، وقد نسخت سنة (٨٨١ هـ) .

النسخة الثالثة : تقع فى مجلدين ، ويوجد منها المجلد الثانى فى مكتبة قطر برقم (٢٥ : ٧٢٣) ويشتمل على تفسير النصف الأخير من القرآن من أول سورة مريم إلى سورة الناس . مكتوب عليه : « الجزء الثانى وهو النصف من كتاب تفسير القرآن العزيز تأليف الشيخ العلامة الإمام شيخ الإسلام سلطان الأعلام والعلماء أبو محمد عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى وإيانا آمين آمين آمين » .

ويقع فى (٢٤٨) ورقة مقاس ٢١½ × ١٥½ سم ، عدد الأسطر فى



الصفحة (١٧) وكلمات السطر (١٢) كلمة تقريباً . مخطوط بقلم عمر بن محمد القادرى مسلكا الشافعى مذهبا فى سابع عشر شوال سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة . وخطه نسخ جميل واضح ، الفواصل وأسماء السور بالمداد الأحمر . ورقه صقيل جيد بعضه أصفر والبعض الآخر أبيض ، وعليه مطالعة لأحمد التاجر سنة (١٠٢٢ هـ) وترقيم أوراقه متأخر ، يبدو أنه من فعل مصنف المكتبة ، وبه خرم فى ورقة (١٠١) .

وقد قابلت بين هذه النسخ فتبين أنها ثلاث نسخ لتفسير العز بن عبد السلام ، وهو تفسير كامل للقرآن الكريم من تأليفه بعبارة مختصرة ، اهتم فيه ببيان معانى الكلمات ، وذكر الوجوه اللغوية و بعض الوجوه النحوية والنكات البلاغية مع العناية بالأحكام الفقهية .

وستأتى فى الباب الثانى مقارنة بينه وبين تفسيره الذى اختصر فيه تفسير الماوردى .

وقد ذكر بروكلمان أنه يوجد لتفسير العز بن عبد السلام نسخة فى مكتبة دماد زادة باستنبول برقم (٨١) [١] وبعد اطلاعى عليها تبين أنها نسخة لتفسير السلمى أبى عبد الرحمن « الحقائق والإشارات » كما يوجد له نسخة أخرى فى نفس المكتبة برقم (٨٢) .

٣ ــ آمالى عز الدين بن عبد السلام :

يوجد لهذا الكتاب خمس نسخ مخطوطة ، كل نسخة عليها عنوان يخالف الأخرى ، وهى كالآتى :

الأولى : نسخة المتحف البريطانى برقم ٧٧١٣ ــ ٥٧٠ وعنوانها « مسائل وأجوبة فى علوم متعددة من القرآن والحديث والفقه » . وقد نسخت فى ٢٢ صفر سنة (٨٤٥ هـ) .

الثانية : نسخة أخرى فى المتحف البريطانى برقم ٩٦٩١ ــ Add ضمن مجلد يتعلق بالفقه مكتوب بخط مغربى جميل ، من ورقة (١١٢) إلى

(١) راجع : ذيل كتابه « تاريخ الأدب العربى » (١ : ٧٦٦ ــ ٧٦٩) ، ترجم لى ذلك الأستاذ المرحوم رشاد عبد المطلب سكرتير معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .



(١٦١ ب) وليس لها عنوان ، لكن القسم الذى يحتوى على التفسير ينتهى بالملاحظة التالية : « هنا ينتهى ما أملاه الشيخ فى تفسير القرآن » وقد سقط منها عشر ورقات من وسطها ، وليس عليها تاريخ النسخ .

الثالثة : نسخة دار الكتب المصرية برقم (٧٧ تفسير م) وعنوانها « فوائد العز بن عبد السلام » وتسمى — أيضاً — بإعجاز القرآن . مخطوطة سنة (٩٨٢ هـ) بخط أحمد خطاب المنشاوى الشعراوى ، وخطها جيد . عدد أوراقها ١٦٦ ورقة .

وتمتاز النسختان السابقتان على هذه النسخة بأن الفوائد فيهما مرتبة فأولا فوائد فى القرآن مرتبة حسب ترتيب الآيات والسور ، ثانياً : فوائد فى الحديث ، ثالثاً : فوائد فى الفقه . بينما هذه النسخة الفوائد فيها متداخلة ففائدة فى القرآن تليها فائدة فى الفقه أو الحديث ، وهكذا .

وقد اعتمد الدكتور رضوان الندوى على هذه النسخ الثلاث فى تحقيق القسم الأول من الكتاب ، وهو الفوائد المتعلقة بالقرآن .

وقد عثرت على نسختين أخريين :

إحداهما : نسخة مخطوطات الخزانة الألوسية فى مكتبة المتحف العراقى ، وعنوانها : « فوائد فى علوم القرآن » برقم (٨٧٥٤) ، وخطها جيد مرقمة الصفحات وهى ٢٣٤ صفحة ، مقاس (٢٠ × ١٤ سم) عدد الأسطر (٢١) .

والأخرى : نسخة مكتبة كوبرللى باستنبول برقم (٤٤) وعنوانها : « آمالى عز الدين بن عبد السلام على القرآن العظيم » ، ومكتوب بعد العنوان : « تضمن أحكام وأبحاث على شىء من المشكل وأجوبة عنها ، وعلى شىء من الحديث الشريف له — أيضاً — وقواعد وفوائد » .

ومعلوماتها مرتبة كالنسختين السابقتين ، وخطها لا بأس به ، وليس عليها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ ، عدد أوراقها (٩٣) ورقة ، مقاس ٢٦ × ١٦ وفى الصفحة (٢٣) سطراً ، وفى السطر (١٢) كلمة تقريباً .

وقد ذكرت هذه « الأمالى » هنا لأن غالب ما ورد فيها فى التفسير وعلومه



حتى أن بعض النسخ وردت بعنوان « آمالى عز الدين بن عبد السلام على القرآن العظيم » .

٤ – فوائد فى مشكل القرآن :

هذا الكتاب مطبوع بوزارة الأوقاف فى الكويت عام ١٩٦٧م بتحقيق الدكتور رضوان الندوى .

وهو القسم الأول من « الأمالى » المتعلق بالقرآن .

ولعل العز أملاه فى دروسه فى التفسير التى أشار إليها مترجموه إذ قالوا : « وهو أول من ألقى التفسير دروساً بمصر » .

وطريقته فى هذا الكتاب أنه يصور أشكالا حول آية من آيات القرآن الكريم فى مسألة ، ثم يجيب عنها بجواب موجز مفيد . وقد تناول فى هذه المسائل بعض الآيات من سور القرآن مرتبة من سورة الفاتحة إلى سورة الناس .

وأكثر هذه المسائل فى اللغة والنحو والبلاغة قد اعتمد على مصادر أصيلة مشهورة . فمن مصادره « معانى القرآن » للفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، و « الحجة فى القراءات السبع » لأبى على الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ويقتبس منه أكثر من المصدر الأول ، و « المحرر الوجيز » لابن عطية (ت ٥٤١ هـ) ، و « الكشاف » للزمخشرى (ت ٥٢٨ هـ) ويتعقبه كثيراً وإليك أمثلة من هذا الكتاب لبيان منهج العز وأسلوبه :

المثال الأول : تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ قال (ص ١٤) : « وقدم ﴿ إياك نعبد ﴾ على ﴿ وإياك نستعين ﴾ لأن « إياك نستعين » خبر بمعنى الدعاء ، فيكون من النصف المختص بالعبد ، والعبادة مختصة بالله تعالى ، وقد قال عليه السلام حكاية عن الله سبحانه وتعالى : « قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين » ، ثم قال : « وإذا قال العبد : إياك نعبد وإياك نستعين قال الله : هذه بينى وبين عبدى ولعبدى ما سأل » فقدم إياك نعبد ليقع ما لله فى نصفه ، وما للعبد فى نصفه ، أو قدم اهتماماً بذكر العبادة ، لأنهم يقدمون الأهم فالأهم » .

المثال الثانى : تصويره لأشكال حول آية وإجابته عليه حيث قال (ص ٢٨) : « فى قوله عز وجل ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ . [البقرة : ٢] فيه سؤالان :

أحدهما : كيف يقول : ﴿ لا ريب فيه ﴾ وقد وقع الريب فيه من أهل الملل ؟ .

الثانى : أن الريب فى المرتاب لأن الريب الشك ، وهو فى الشاك لا فى المشكوك فيه ، ونفيه عن الكتاب يستلزم صحة وقوعه فيه ، وليس كذلك ؟

والجواب عن الأول يجوز أن يكون عاماً مخصوصاً بأهل الكفر ، أو على حذف مضاف تقديره : لا سبب ريب فيه . يعنى من الركاكة والعى والتناقض والاختلاف ، أو يكون خبراً بمعنى الأمر كقوله : ﴿ فلا رفث ولا فسوق ﴾ [البقرة : ١٩٧] أى لا ترفثوا ولا تفسقوا .

وعن الثانى : أن معنى قولنا : ارتبت فى كذا شككت فيه واحترت فيه وأكثرت النظر فيه ، وما أشبه ذلك مما يستحيل فيه ظرفية هذه المعانى ولكنها تتعلق بالمشكوك فيه تعلق المظروف الجسمى بالظرف الجسمى » .

من المثالين السابقين يتضح تمكن العز من اللغة العربية وفهمه للفروق الدقيقة بين معانى الألفاظ والحروف وإدراكه للنكات البلاغية .

٥ — الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز :

ويذكر فى مصادر قديمة بـ « مجاز القرآن » . وقد لخصه مع زيادات كثيرة السيوطى (ت ٩١١ هـ) فى كتاب سماه « مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن » (١) ، ولكنه لم يصل إلينا .

وقد طبع كتاب العز فى استنبول مرتين سنة ١٣١١ هـ وسنة ١٣١٣ هـ ، وهذه الطبعة تقع فى ٢٩٦ صفحة ، وقد صُورت هذه الطبعة بالأوفست بمطبعة دار الفكر بدمشق وقد اعتمدت عليها فى التعريف به .

وموضوعه فى علم البيان والمعانى ، وقد قال ابن السبكى : إنه وكتاب

---

(١) راجع : كتابه « الإتقان فى علوم القرآن » (٢ : ٣٦).



« قواعد الأحكام » شاهدان بإمامة العز وعظيم منزلته فى علوم الشريعة [1] .

لذا رأيت أن أتوقف عند هذين الكتابين ، وأتأمل فيهما لأتحقق مما قاله ابن السبكى .

ويتكون كتاب العز « الإشارة إلى الإيجاز » من مقدمة ، وبابين فيهما فصول كثيرة .

وهذه المقدمة قصيرة تقع فى خمسة أسطر ، ومما قاله فيها تعريف الاختصار وهو : « الاقتصار على ما يدل على الغرض مع حذف ، أو اضمار ، والعرب لا يحذفون مالا دلالة عليه ولا وصلة إليه ، لأن حذف مالا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام من الإفادة والإفهام . وفائدة الحذف : تقليل الكلام وتقريب معانيه إلى الأفهام » .

والباب الأول فى أنواع الحذف . وقد ذكر فيه تسعة عشر نوعاً ، منها :

١ ــ حذف المضاف .   ٢ ــ حذف المفعولات .

٣ ــ حذف الموصوفات .   ٤ ــ حذف الأقوال .

٥ ــ حذف الشروط .   ٦ ــ حذف أجوبة الشروط .

٧ ــ حذف جواب لو ..... الخ .

ثم تحدث عن كل نوع من أنواع الحذف وأدلته ومثل له من القرآن والحديث وكلام العرب وشعرهم .

فقال فى (ص ٧) : « النوع الأول : حذف المضافات ، وله أمثلة منها نسبة التحليل والتحريم والكراهة والإيجاب والاستحباب إلى الأعيان ، فهذا من مجاز الحذف ، إذ لا يتصور تعلق الطلب بالإجرام ، وإنما تطلب أفعال يتعلق بها . فتحريم الميتة تحريم لأكلها وتحريم الخمر تحريم لشربها ، وتحريم الحرير تحريم لاستعماله ، وكذا تحريم أوانى الذهب والفضة ، وتحريم الصدقة فى قوله عليه السلام « لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل محمد » وفى قوله : « لا تحل الصدقة لغنى » تقديره فيهما : لا يحل أخذ الصدقة ، أو تناول الصدقة ،

---

(١) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٧) .

والمراد بالصدقة ههنا : الزكاة ، إذ لا تحرم صدقة التطوع على الغنى ولا على ذى المرة السوى . وكذلك قوله تعالى : ﴿ حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾ . [النساء : ١٦٠] أى حرمنا عليهم أكل طيبات أحل لهم أكلها ، أو تناولها ، وتقدير التناول أولى ليدخل فيه شرب ألبان الإبل فإنها من جملة ما حرم عليهم ».

ففى هذا النص بين النوع الأول من أنواع الحذف، وهو حذف المضافات، ومثل له من القرآن والحديث . ويلاحظ أن ثقافته الفقهية والأصولية قد أثرت على بحثه البلاغى هنا .

وقال فى ص (١٤) : « فائدة : ليس حذف المضاف من المجاز ، لأن المجاز استعمال اللفظ فى غير ما وضع له أولا . والكلمة المحذوفة ليست كذلك وإنما التجوز فى أن ينسب إلى المضاف إليه ما كان منسوباً إلى المضاف كقوله تعالى : ﴿ واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا ﴾ . [يوسف : ٨٢] ، فنسبة السؤال إلى القرية والعير هو التجوز ، لأن السؤال موضوع لمن يفهمه ، فاستعماله فى الجمادات استعمال اللفظ فى غير موضعه فكونهما مسؤولين من جهة اللفظ دون المعنى هو المجاز .

ومصحح هذا المجاز ما بين أهل القرية وأصحاب العير من ملازمتهما ، وشرط مجاز الملازمة أن تقع الملازمة فى غالب الأمر ولا يشترط عدم الانفكاك » .

ففى هذا النص بيّن أن حذف المضاف ليس من المجاز ، وقد وجه ذلك بتوجيه دقيق فى عبارة واضحة وموجزة . وأسلوب سلس ، ومثل لذلك بآية من القرآن ، وطبق عليها ما قرره .

فتطرقه لهذا المبحث الدقيق من المجاز وتقريره وشرحه على هذا النحو الذى لا يصل إليه إلا أصحاب الاختصاص ، دليل على سعة علمه بهذا الفن وتمكنه منه .

والباب الثانى فى المجاز ، وقد عرفه وفرق بينه وبين الحقيقة بقوله فى (ص ٢٨) : « المجاز فرع للحقيقة ، لأن الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع دالا عليه أولا . والمجاز استعمال لفظ الحقيقة فيما وضع دالا عليه ثانياً لنسبة وعلاقة



بين مدلولى الحقيقة والمجاز ، فلا يصح التجوز إلا بنسبة بين مدلولى الحقيقة والمجاز ، وتلك النسبة متنوعة على ما سنذكره ، فإذا قوى التعلق بين محلى الحقيقة ، والمجاز فهو الظاهر الواضح ، وإذا ضعف التعلق بينهما إلى حد لم تستعمل العرب مثله ولا نظيره فى المجاز فهو مجاز التعقيد فلا يحمل عليه شىء من الكتاب والسنة ولا ينطق به فصيح . وقد تقع علاقة بين الضعيفة والقوية فمن العلماء من يتجوز بها لقوتها بالنسبة إلى العلاقة الضعيفة ، ومنهم من لا يتجوز بها لانحطاطها عن العلاقة القوية . مثال العلاقة القوية قول الرجل لامرأته : اعتدى ، واستبرئى رحمك ، يريد بذلك الطلاق ، فهذا مجاز قوى من جهة أن الاستبراء والاعتداد مسببان عن الطلاق ، والتعبير بلفظ المسبب عن السبب كثير فى كلام العرب . ومثال العلاقة الضعيفة : قول الزوج لامرأته : بارك الله فيك ، أو اطعمينى ، أو اسقينى ، أو تنعمى ينوى بذلك الطلاق ، فهذا لا يقع به طلاق لضعف العلاقة المصححة للتجوز إذ لم تستعمل العرب مثله ...... » الخ .

فى هذا النص عرّف الحقيقة والمجاز وقسم المجاز – باعتبار علاقته – إلى ثلاثة أقسام : أحدها : الظاهر الواضح ، والثانى : المعقد ، والثالث بينهما . ومثل لذلك ، وطبق على الأمثلة ما قرره وشرحه .

كل ذلك بعبارة سهلة واضحة موجزة ، وما ورد فى هذا النص دليل على سعة علمه وطول باعه فى هذا الفن ، كما فيه أثر ثقافته الفقهية والأصولية على بحثه البلاغى . وهذا مؤكد لما سبق ذكره .

ثم قال فى (ص ٣٠) : « وقد تجوز العرب فى الأسماء والحروف والأفعال » ثم فصل أنواع ذلك ، ومثل عليها من القرآن والحديث وكلام العرب وشعرهم .

ومن فصول هذا الباب الفصل السادس والأربعون فى مجاز المجاز ، قال فى (ص ١٤٥) : « وهو أن يجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى مجاز آخر ، فتجوز بالمجاز الأول عن الثانى لعلاقة بينه وبين الثانى ، مثال ذلك قوله تعالى : ﴿ولكن لا تواعدوهن سراً﴾ [البقرة : ٢٣٥] ، فإنه مجاز عن مجاز ، فإن الوطء يتجوز عنه بالسر ، لأنه لا يقع



غالباً إلا فى السر ، فلما لازم السر فى الغالب سمى سراً ، ويتجوز بالسر عن العقد لأنه سبب فيه ، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة ، والمصحح للمجاز الثانى التعبير باسم المسبب الذى هو السر عن العقد الذى هو سبب ، كما سمى عقد النكاح نكاحاً لكونه سبباً فى النكاح ، وكذلك سمى العقد سراً لأنه سبب فى السر الذى هو النكاح ، فهذا مجاز عن مجاز مع اختلاف المصحح ، فمعنى قوله : ﴿ ولكن لا تواعدوهن سراً ﴾ لا تواعدوهن عقد نكاح » .

فى هذا النص تناول العز مسألة من أدق مسائل المجاز ، وهى مجاز المجاز ، فبينها أوضح بيان فى عبارة سلسة موجزة لا يقدر عليها إلا أصحاب الاختصاص .

ومن فصول هذا الباب الفصل الثامن والأربعون فى أمثلة من حذف المضافات على ترتيب السور والآيات .

وهذا الفصل من أطول فصول الكتاب حيث بدأ من (ص ١٤٩) إلى (ص ٢٥٧) وهو فصل تطبيقى فقد طبق فيه العز أنواع الحذف التى شرحها وقررها فى الباب الأول . فقال فى (ص ١٤٩) : « سورة البقرة : ﴿ لا ريب فيه ﴾ أى لا تشكوا فى إنزاله . أو فى هدايته . أو لا سبب ريب فيه ، كالتناقض والاختلاف . أو لا ريب فيه عند المؤمنين تعبيراً بالعام عن الخاص . ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر ﴾ أى آمنا بوحدانية الله ، وبإتيان اليوم الآخر : أو لا حاجة إلى حذف فى قوله : ﴿ وباليوم الآخر ﴾ » .

وختم هذا الفصل بقوله فى (ص ٢٥٧) : « فهذا ما حضر من المضافات المحذوفة ، ووراء ما ذكرته حذف كثير فى مضافات خفية . ومهما تردد المضاف بين المجاز والحقيقة نظرت إلى أحسنهما وقدرته محذوفاً ، فإن استويا نظرت إلى أيهما أشد ملائمة للسياق وموافقة له فقدرته ، وقد يتردد المضاف بين أن يكون مجملا أو مبيناً ، وتقدير المبين أحسن ، مثاله قوله تعالى : ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان فى الحرث ﴾ . [الأنبياء : ٧٨] ، والمراد بالحرث الزرع ، أو الكرم ، لك أن تقدر إذ يحكمان فى أمر الحرث ، ولك أن تقدر إذ يحكمان فى تضمين الحرث ، وهذا أولى لتعينه ، والأمر



مجمل مردد بين أنواع ، ومهما تردد المحذوف بين الحسن والأحسن وجب تقدير الأحسن ، لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث فليكن محذوفه أحسن المحذوفات كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات » .

فهذه الخلاصة التى ذكرها العز فى ختام هذا الفصل من الفوائد الجليلة النافعة ، فعلى من يتصدى لتفسير كتاب الله أن يتدبر ما جاء فيها ، ويسير على نهجه حتى يقدر كتاب الله حق قدره ويضعه فى منزلته .

وقد ختم العز كتابه بفصول فى مقاصد القرآن وبيان اللغات التى نزل بها ، وأسمائه ، وإعجازه ، وأنواع الحمد ، وأقسام التفسير من صفحة ٢٥٩ إلى آخر الكتاب .

بعد هذه الجولة الممتعة السريعة فى هذا الكتاب يستطيع البحث أن يقول : إن العز بلغ فى كتابه مبلغاً عظيما ، وحقق نتائج جليلة ، وأبرز ما اشتمل عليه كتاب الله من فنون البيان والمعانى ، وحقق ما فيه من إعجاز لم يستطع العرب الفصحاء أن يأتوا بمثله رغم ما كانوا يجيدون من فنون القول .

وقد ركز العز فى كتابه على القرآن الكريم ، وتناول أثناء ذلك بعض الأحاديث ، فهو من الكتب التى أفردت مجاز القرآن بالدرس والبحث والتطبيق .

وأول كتاب ألف فى هذا الشأن كتاب الشريف الرضى « تلخيص البيان فى مجازات القرآن » [1] . ولكن كتاب العز يمتاز عليه حيث جمع بين ذكر قواعد المجاز ومصطلحاته وتطبيق ذلك على آيات القرآن مع الشرح والتقرير ، بينما اقتصر الشريف الرضى على التطبيق فقط ، ولم يتقيد بمصطلحات علماء البلاغة ، قال الدكتور طه محمد الزينى : « فإن الشريف رحمه الله لم يتقيد بما اصطلح عليه علماء البلاغة من أسماء الاستعارة والتشبيه والكناية والمجاز وغيرها . فهو يجعل التشبيه مجازاً مرة ، واستعارة مرة أخرى ، ولا يبين الاستعارة التصريحية من المكنية ولا الأصلية من التبعية ، ولا يفرق بين

---

(١) راجع : مقدمة تحقيقه للأستاذ محمد عبد الغنى حسن ص ٣٠ .



التشبيه البليغ والتشبيه المرسل ، ولا بين المجاز العقلى والمرسل »[1] اه .

قلت : وللشريف العذر فى ذلك ، فقد عاش فى القرن الرابع والبلاغة لم تستكمل أبحاثها ولم تنضج بعد ، فلم يأت الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) صاحب كتاب « أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز » والسكاكى (ت ٦٢٦ هـ) صاحب كتاب « مفتاح العلوم » ، وابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) صاحب كتاب « المثل السائر » و « البرهان فى علم البيان » . أما العز فقد جاء بعد هؤلاء الأساطين الذين قعدوا القواعد وحرروا المصطلحات فنهل من علمهم ، واستطاع أن يهضمه بما وهبه الله من ذكاء حاد ، ويعالج به أساليب كتاب الله فيظهر ما فيها من روعة وجمال .

وسوف أنقل لك نبذة من كتاب الشريف الرضى حتى يتضح لك الفرق بين منهج الكتابين :

قال الشريف فى (ص ١٧٣) : « قوله سبحانه : ﴿ واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها ﴾ . [يوسف : ٨٢] ، وهذه استعارة من مشاهير الاستعارات ، والمراد : واسأل أهل القرية التى كنا فيها ، وأصحاب العير التى أقبلنا فيها . ومما يكشف عن ذلك قوله تعالى فى السورة التى يذكر فيها الأنبياء عليهم السلام : ﴿ ونجيناه من القرية التى كانت تعمل الخبائث إنهم كانوا قوم سوء فاسقين ﴾ . [٧٤] والقرية هى الأبنية المفروشة والخطط المسكونة لا يصح منها عمل الخبائث فعلم أن المراد بذلك أهلها » .

فقارن هذا النص بنص العز السابق فى أن حذف المضاف ليس من المجاز فقد استدل بهذه الآية ، فقال : إن قدرنا المضاف المحذوف فى الآية ، وهو الأهل فليس فيها مجاز ، لأن توجيه السؤال إلى أهل القرية وأهل العير استعمال حقيقى للفظ ، وإنما التجوز فى عدم تقدير المضاف فيتوجه السؤال إلى القرية والعير ، وهى لا تعقل ، فيكون اللفظ استعمل فى غير ما وضع له .

بينما ذكر الشريف أن فى الآية استعارة من مشاهير الاستعارات وأن المراد أهل القرية ، ولم يتناول التفاصيل الدقيقة التى جاء بها العز .

---

(١) راجع : مقدمة تحقيقه لكتاب الشريف الرضى « المجازات النبوية » صفحة (د ، هـ) .



من هذه المقارنة السريعة يتضح أن الرجلين يختلفان فى المنهج ، فالشريف يبين المجاز فى آيات القرآن من كل سورة بالترتيب ، ولا يعنى بتقرير قواعد المجاز ومصطلحات علماء البلاغة ، بل يكتفى بالتطبيق ، بينما العز يقرر القاعدة ثم بعد ذلك يطبقها على آيات من القرآن من سور مختلفة .

وهناك أمثلة كثيرة تدل على نتائج هذه المقارنة السريعة تركتها خشية الإطالة .

ثانياً — الحديث :

١ — شرح حديث « لا ضرر ولا ضرار » :

نسبه إليه رضوان الندوى (١) .

٢ — شرح حديث « أم زرع » الذى روته أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها :

يوجد بمكتبة الفاتح باستنبول برقم (١١٤١) ويقع فى ثلاث ورقات ، وفى الصفحة (٢١) سطراً ، وفى السطر تسع كلمات تقريباً وهو ملحق بمجلد كبير به مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى (ت ٦٥٦ هـ) مخطوط فى منتصف جمادى الآخر سنة (٧١٥ هـ) بدمشق بيد محمد بن الحسين الحنفى . وخطه جميل مقاس ٢٧ × ١٨ ½ سم وقد طبع هذا المختصر بتحقيق الألباني عام ١٣٩٧ هـ .

وأول الشرح قوله : « بسم الله الرحمن الرحيم : شرح حديث أم زرع وهو قول النسوة اللآتى اجتمعن وتعاهدن أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئاً ، قول الأولى زوجى لحم جمل غث يعنى المهزول على رأس جبل تصف قلة خيره وبعده مع القلة كالشىء فى قلة الجبل الصعب ، لا ينال إلا بالمشقة ، قال الخطابى : معنى البعد فى هذا أن يكون وصفته بسوء الخلق والترفع فى نفسه ، والذهاب بهاتيها وكبرا تريد أنه مع قلة خيره ونزارته قد يتكبر على العشيرة فيجمع إلى منع الرفد الأذى وسوء الخلق » . وهكذا ينقل عن أبى عبيدة والأصمعى والهروى وابن الإعرابى وغيرهم .

---

(١) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٧٥ .



وفى آخره « تم شرح حديث أم زرع والحمد لله وحده وصلوات الله على سيدنا محمد وآله أجمعين عنى به الشيخ الإمام العلامة الفقير إلى الله تعالى عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى نور الله مضجعه » .

٣ – مختصر صحيح مسلم :

نسبه ابن السبكى [١] إليه ، ولم يذكر أحد من المترجمين له مكان وجوده – حسب علمى – ولعله مما نسب إليه خطأ لأننى اطلعت على رسالة العز فى شرح حديث أم زرع ملحقة فى آخر مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى المعاصر للعز – كما سبق بيانه – فلعل الذى نسبه إلى العز اطلع على آخر الكتاب فنسبه كله إليه بدون تحقيق . والله أعلم .

ثالثاً : العقيدة :

١ – رسالة فى علم التوحيد :

توجد نسخة منها فى مكتبة برلين برقم (٢٤٢٦) ، ونسخة أخرى فى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥٢٠٧) ضمن مجموع من ورقة ٨ – ٩ ، وهى ورقة فقط عدد أسطرها (٤٥) سطراً ، عدد كلمات السطر (١٣) كلمة تقريباً مقاس ٢٠,٥ × ١٤ سم خطها صغير وواضح .

وقد ذكر الدكتور على مصطفى أنها تقع فى (٢٣) ورقة ، وهذا خطأ لأننى قد اطلعت على نسخة المكتبة الظاهرية فى ورقة واحدة فقط ، وهو لم يطلع عليها كما قال [٢] .

وقد جاء فى أولها « بسم الله الرحمن الرحيم قال شيخ الإسلام عز الدين ابن عبد السلام – رحمه الله تعالى – : أما بعد فإنى نظرت فرأيت داير الشقاوة والسعادة يدور على مراكز الإرادة وبينهما دقيق يدق عن التحقيق ومضيق يفتقر صاحبه إلى رفيق التوفيق ، فالإرادة تهب والإرادة تنهب فما وهبه الأمر نهبته الإرادة ، والأمر يقول افعلى والإرادة تقول لا تفعل والفعال لما يريد

---

(١) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٨) .

(٢) راجع : رسالته « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٣٢) .



لا يُسأل عما يفعل . قوم علقوا بالأمر فزلوا ، وقوم علقوا بالإرادة فضلوا وقوم جمعوا بين الأمر والإرادة فهدوا إلى الصراط المستقيم واستقلوا » .
وهكذا أخذ يفصل مذهب كل فريق وفى آخر الرسالة قال « ثم اعلم أن هذه المسألة المشكلة المعضلة هى أصل منشأ الهدى والضلالة ومفرق طريق العلم والجهالة ، ولقد تورط فى تحقيقها كثير من الجهال وعمى عن طريقها أمم من الضلال ، والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم » .

٢ – وصية الشيخ عز الدين :

هذه رسالة صغيرة فى العقيدة موجودة بالمكتبة الظاهرية برقم (٥٢٥٨) ضمن مجموع من الورقة ١٨٨ – ١٨٩ . وهى ورقتان ، فى الصفحة (١٦) سطراً وفى السطر سبع كلمات تقريباً مقاس ١٨ × ١٢,٥ سم وخطها واضح .
أولها : « اعلم أن حقوق الله تعالى على القلوب منقسمة إلى المقاصد والوسائل فأما المقاصد : فكمعرفة ذات الله تعالى وصفاته . وأما الوسائل فكمعرفة أحكامه تعالى فإنها ليست مقصودة لعينها وإنما هى مقصودة للعمل بها ، وكذلك الأحوال قسمان : أحدهما : مقصود لنفسه ، كالمهابة والإجلال ، والثانى : وسيلة إلى غيره كالخوف والرجاء ، فإن الخوف وازع عن المخالفات لما رتب عليها من العقوبات .

والرجاء حاث على تكثير الطاعات لما رتب عليها من المثوبات والحقوق المتعلقة بالقلوب أنواع . النوع الأول : معرفة ذات الله تعالى ، وما يجب لها من الأزلية والأبدية والأحدية وانتفاء الجوهرية والعرضية والجسمية والاستغناء عن الموجب والموجد والتوحد بذلك عن سائر الذوات . . . .
النوع السادس عشر : النظر فى تعرف ذلك واعتقاده ، وهو واجب وجوب الوسائل . تمت العقيدة بحمد الله وحسن توفيقه » .

وهذه الوصية أو العقيدة قد ذكرها العز فى كتابه « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » : (١ : ١٩٨ – ٢٠٥) ، وسيأتى فى الدراسة الموجزة لهذا الكتاب التنبيه على أن إيرادها فى كتاب يركز على الأحكام الفقهية من قبيل الاستطراد .



وفى إيراد العز لهذه الوصية فى كتابه « قواعد الأحكام » رد على الدكتور على مصطفى الفقير حيث نفى نسبتها إليه ونسبها إلى عز الدين بن عبد السلام المقدسى (1) .

٣ ـ نبذة مفيدة من الرد على القائل بخلق القرآن :

موجودة بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧٤٠) ضمن مجموع من ورقة ٤٤ ـ ٤٦ .

٤ ـ الفرق بين الإسلام والإيمان :

توجد منه عدة نسخ كالآتى :
(أ) نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٦٥١) علم الكلام .
(ب) نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية مع كتاب آخر للعز وهو شجرة المعارف برقم (٣٨٣) تصوف .
(جـ) فهرس مكتبة اسكوريال ج ٢ رقم ٢ : ١٥٣٦ .
(د) مكتبة قيروان ١٨٤ .

٥ ـ بيان أحوال الناس يوم القيامة :

نسبه إليه رضوان الندوى (2) .

٦ ـ ملحة الاعتقاد أو العقائد :

هذه رسالة مطبوعة ضمن ترجمة العز فى طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢١٩ ـ ٢٣٤) نقلا عن الشيخ عبد اللطيف بن العز . كما طبع قسم منها ضمن رسالة بعنوان : « إيضاح الكلام فيما جرى للعز بن عبد السلام فى مسألة الكلام » بقلم ابنه الشيخ عبد اللطيف . طبع دار الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .

---

(1) انظر رسالته « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٥٥) .

(2) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٨٣ .



ومنها نسخة مخطوطة فى مكتبة ليبزغ برقم (٨٨١) [١] وفى برلين برقم (٢٨٠) [٢] .

وسبب تأليفها مسألة الكلام التى وقع فيها خلاف كبير بينه وبين بعض الحنابلة الذين يقولون فى كلام الله بالصوت والحرف ، وأثروا على الملك الأشرف واعتقد بما يقولون ثم وشوا بالشيخ عنده وقالوا إنه أشعرى لا يقول بالصوت والحرف ، ويقول بقول الأشعرى إن الماء لا يروى والخبز لا يشبع والنار لا تحرق فاستهول الأشرف ذلك ، ولم يصدقهم ولكنهم كتبوا بذلك فتيا وقدموها للشيخ فعلم أنها مكيدة له ، ولكنه أصر أن يجب عليها بمر الحق ، فعرضوا ذلك على الأشرف فغضب على الشيخ ونال منه فى مجلسه ، وكان ذلك فى رمضان عند الإفطار بحضرة العلماء ولم يتكلموا بشىء خشية من غضب السلطان ، وامتحن الشيخ بسبب هذه الفتنة . إذ كتب إليه الأشرف بألا يفتى ، ولا يجتمع بأحد ، ويلزم بيته ، وبقى على ذلك ثلاثة أيام إلى أن ذهب الإمام جمال الدين الحصيرى - شيخ الحنفية فى زمانه - إلى الأشرف وبين له أن ما عليه ابن عبد السلام هو « اعتقاد المسلمين وشعار الصالحين ويقين المؤمنين » . فقال الأشرف : « نحن نستغفر الله مما جرى ، ونستدرك الفارطة فى حقه ، والله لأجعلنه أغنى العلماء ، وأرسل إلى الشيخ ، وأسترضاه ، وطلب محاللته ومخاللته » . راجع تفاصيل ذلك فى المصدرين السابقين . وقد تقدم الاستشهاد بنصوص من هذه الرسالة فى مبحث « اتجاهاته الفكرية فى العقيدة » .

رابعاً : الفقه وأصوله :

١ - قواعد الأحكام فى مصالح الانام :

هذا الكتاب اسمه فى المصادر القديمة « القواعد الكبرى » ويوجد منه نسخ خطية كثيرة فى مكتبات العالم [٣] .

---

(١) راجع : « العز بن عبد السلام » للدكتور رضوان ص ٧٥ .

(٢) راجع : « تاريخ الأدب العربى » لبروكلمان (١ : ٤٨٨ - ٥٠٤) .

(٣) راجع : « تاريخ الأدب العربى » لبروكلمان (١ : ٤٨٨) و « العز بن عبد السلام » لرضوان الندوى ص ٧٨ ، ٧٩ .





وقد طبع ثلاث طبعات فى جزأين بالقاهرة ، الأولى : طبعة المكتبة الحسينية سنة ١٣٥٣ هـ . والثانية : طبعة المكتبة التجارية . والثالثة : طبعة دار الشرق سنة ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٨ م . وقد اعتمدت على الطبعة الأخيرة ، وتقع فى جزأين فى (٥٢٦) صفحة وفيها أخطاء كثيرة .

وهذا الكتاب جدير بأن يخرج فى طبعة محققة تحقيقاً علمياً خالية من الأخطاء .

وهذا الكتاب وكتاب « الإشارة إلى الإيجاز » شاهدان بإمامة العز وعظيم منزلته فى علوم الشريعة كما قال ابن السبكى (١) .

لذا رأيت أن أتوقف عند هذا الكتاب ، وأتأمل فيه كثيراً ، وأدرس بعض مسائله كما فعلت فى الكتاب الآخر لأتبين إمامة العز وعظمته فى علوم الشريعة . وموضوع هذا الكتاب بيان الأحكام الشرعية باعتبار جلب المصالح ودرء المفاسد .

وقد أوضح العز مقاصد كتابه بقوله (١ : ١٠) : « الغرض بوضع هذا الكتاب بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات ليسعى العباد فى تحصيلها ، وبيان مقاصد المخالفات ليسعى العباد فى درئها ، وبيان مصالح العبادات ليكون العباد على خبر منها ، وبيان ما يقدم من بعض المصالح على بعض ، وما يؤخر من بعض المفاسد على بعض، وما يدخل تحت اكتساب العبيد دون ما لا قدرة لهم عليه ولا سبيل لهم إليه » .

وقال فى بيان حقيقة المصالح والمفاسد (١ : ١١ ، ١٢) « المصالح أربعة أنواع : اللذات وأسبابها ، والأفراح وأسبابها . والمفاسد أربعة أنواع : الآلام وأسبابها والغموم وأسبابها . وهى منقسمة إلى دنيوية وأخروية ، فأما لذات الدنيا وأسبابها وأفراحها وآلامها وأسبابها وغمومها وأسبابها فمعلومة بالعادات ، ومن أفضل لذات الدنيا لذات المعارف وبعض الأحوال ، ولذات بعض الأفعال فى حق الأنبياء والأبدال ، فليس من جعلت قرة عينه فى الصلاة كمن جعلت الصلاة شاقة عليه ، وليس من يرتاح إلى إيتاء الزكاة كمن يبذلها وهو كاره لها .

---

(١) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٧) .



وأما لذات الآخرة وأسبابها وأفراحها وأسبابها ، وآلامها وأسبابها وغمومها وأسبابها فقد دل عليه الوعيد [1] ، والزجر والتهديد ، وأما اللذات فمثل قوله : ﴿ وفيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين ﴾ . [الزخرف : ٧١] وقوله : ﴿ يطاف عليهم بكأس من معين بيضاء لذة للشاربين ﴾ . [الصافات : ٤٥ ، ٤٦] وأما الأفراح ففي مثل قوله تعالى : ﴿ ولقاهم نضرة وسرورا ﴾ . [الإنسان : ١١] وقوله : ﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾ . [آل عمران : ١٧٠] وفي مثل قوله ﴿ يستبشرون بنعمة من الله وفضل ﴾ . [آل عمران : ١٧١] .

وأما الآلام ففي مثل قوله : ﴿ ولهم عذاب أليم ﴾ . [المائدة : ٣٦] وقوله : ﴿ ويأتيه الموت من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ ﴾ [إبراهيم : ١٧] وأما الغموم ففي مثل قوله : ﴿ كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها ﴾ . [الحج : : ٢٢] .

ثم شرع بعد ذلك يذكر قواعد في المصالح والمفاسد ويقررها بالشرح ثم يوضحها بالأمثلة الكثيرة المتنوعة .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره في اجتماع المصالح المجردة عن المفاسد فقال (١ : ٦٢) : « إذا اجتمعت المصالح الأخروية الخالصة ، فإن أمكن تحصيلها حصلناها ، وإن تعذر تحصيلها حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل لقوله تعالى : ﴿ فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ﴾ . [الزمر : ١٧ ، ١٨] وقوله : ﴿ واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم ﴾ . [الزمر : ٥٥] وقوله : ﴿ وأمر قومك يأخذوا بأحسنها ﴾ . [الأعراف : ١٤٥] فإذا استوت مع تعذر الجمع تخيرنا ، وقد يقرع ، وقد يختلف في التساوي والتفاوت ، ولا فرق في ذلك بين المصالح والواجبات والمندوبات . ولبيان الأفضل وتقديم الفاضل على المفضول أمثلة :

أحدها : تقديم العرفان بالله وصفاته على الإيمان بتلك ، ويقوم الاعتقاد في حق العامة مقام العرفان ، ويقوم الإيمان المبني على العرفان لتعذر وصول العامة إلى العرفان وما يتبعه من الإيمان ...... » الخ .

---

(١) هكذا في المطبوعة ولعل الصواب « الوعد » .

« المثال الثانى من تقديم الفاضل على المفضول : تقديم بعض الفرائض على بعض كتقديم الصلاة الوسطى على سائر الصلوات .

المثال الثالث : تقديم كل فريضة على نوعها من النوافل ، كتقديم فرائض الطهارات على نوافلها ، وفرائض الصلوات على نوافلها ، وفرائض الصدقات على نوافلها ...... » الخ .

وهكذا استمر يذكر أمثلة لتوضيح هذه القاعدة ويفرع عليها فروعاً حتى ذكر ثلاثة وعشرين مثالا . فى تقديم الفاضل على المفضول .

وقال فى تساوى المصالح مع تعذر جمعها (ص ٨٨) : « إذا تساوت المصالح مع تعذر الجمع تخيرنا فى التقديم والتأخير للتنازع بين المتساويين ولذلك أمثلة :

أحدها : إذا رأينا صائلا يصول على نفسين من المسلمين متساويين وعجزنا عن دفعه عنهما نتخير .

المثال الثانى : لو رأينا من يصول على بضعين متساويين وعجزنا عن الدفع عنهما فإنا نتخير . ولو وجدنا من يقصد غلاماً باللواط وامرأة بالزنا فى هذا نظر وتأمل . فيجوز أن يدفع الزانى ، لأن مفاسد الزنا لا يتحقق مثلها فى اللواط ، ولأن العلماء اتفقوا على حد الزنا واختلفوا فى حد اللائط .

ويجوز أن يبدأ بدفع اللائط لأن جنسه لم يحلل قط ولما فيه من إذلال الذكور وإبطال شهامتهم ، ويجوز أن يتخير فى ذلك .

المثال الثالث : لو رأينا من يصول على مالين متساويين لمسلمين معصومين متساويين تخيرنا » .

وهكذا استمر فى التمثيل حتى ذكر إحدى عشر مثالا . ثم ذكر فصلا فى الإقراع عند تساوى الحقوق فقال (١ : ٩٠) : « وإنما شرعت القرعة عند تساوى الحقوق دفعاً للضغائن والأحقاد وللرضا بما جرت به الأقدار وقضاه الملك الجبار ، فمن ذلك الإقراع بين الخلفاء عند تساويهم فى مقاصد الخلافة ، ومن ذلك الإقراع بين الأئمة عند تساويهم فى مقاصد الإمامة . ومن ذلك تقارعهم على الأذان عند تساوى المؤذنين ..... » الخ .



ثم ذكر فصلا فى اجتماع المفاسد المجردة عن المصالح فقال (١ : ٩٣) : « إذا اجتمعت المفاسد المحضة فإن أمكن درؤها درأنا ، وإن تعذر درء الجميع درأنا الأفسد فالأفسد والأرذل فالأرذل ، فإن تساوت فقد يتوقف وقد يتخير وقد يختلف فى التساوى والتفاوت ، ولا فرق فى ذلك بين مفاسد المحرمات والمكروهات ، ولاجتماع المفاسد أمثلة :

أحدها : أن يكره على قتل مسلم بحيث لو امتنع منه قتل فيلزمه أن يدرأ مفسدة القتل بالصبر على القتل ، لأن صبره على القتل أقل مفسدة من إقدامه عليه ، وإن قدر على دفع المكروه بسبب من الأسباب لزمه ذلك لقدرته على درء المفسدة ، وإنما قدم درء القتل بالصبر لإجماع العلماء على تحريم القتل واختلافهم فى الاستسلام للقتل . فوجب تقديم درء المفسدة المجمع على وجوب درئها على درء المفسدة المختلف فى وجوب درئها . وكذلك لو أكره على الزنا واللواط فإن الصبر مختلف على جوازه ، ولا خلاف فى تحريم الزنا واللواط » الخ وقد استمر فى التمثيل على ذلك حتى ذكر سبعة أمثلة .

ثم ذكر فصلا فى اجتماع المصالح مع المفاسد فقال (١ : ٩٨) : « إذا اجتمعت مصالح ومفاسد فإن أمكن تحصيل المصالح ودرء المفاسد فعلنا ذلك امتثالا لأمر الله تعالى فيهما لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ [التغابن : ١٦] وإن تعذر الدرء والتحصيل فإن كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة ولا نبالى بفوات المصلحة قال الله تعالى : ﴿ يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ﴾. [البقرة : ٢١٩] حرمهما لأن مفسدتهما أكبر من منفعتهما .

أما منفعة الخمر فبالتجارة ونحوها ، وأما منفعة الميسر فبما يأخذه القامر من المقمور . وأما مفسدة الخمر فبإزالتها العقول ، وما تحدثه من العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وأما مفسدة القمار فبإيقاع العداوة والبغضاء والصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وهذه مفاسد عظيمة لا نسبة إلى المنافع المذكورة إليها . وإن كانت المصلحة أعظم من المفسدة حصلنا المصلحة مع التزام المفسدة ، وإن استوت المصالح والمفاسد فقد يتخير بينهما وقد يتوقف فيهما ، وقد يقع الاختلاف فى تفاوت المفاسد » .

ثم ذكر أمثلة على ذلك .

ثم ذكر فصلا فى بيان الوسائل إلى المصالح ، فقال (١ : ١٢٣) :

« يختلف أجر وسائل الطاعات باختلاف فضائل المقاصد ومصالحها ، فالوسيلة إلى المقاصد أفضل من سائر الوسائل ، فالتوسل إلى معرفة الله تعالى ومعرفة ذاته وصفاته أفضل من التوسل إلى معرفة أحكامه ، والتوسل إلى الجهاد أفضل من التوسل بالسعى إلى الجمعات ، والتوسل بالسعى إلى الجمعات أفضل من التوسل بالسعى إلى الجماعات فى الصلوات المكتوبات ...... »

ثم ذكر فصلا فى بيان وسائل المفاسد فقال (١ : ١٢٦) : « يختلف وزن وسائل المخالفات باختلاف رذائل المقاصد ومفاسدها ، فالوسيلة إلى أرذل المقاصد أرذل من سائر الوسائل ، فالتوسل إلى الجهل بذات الله وصفاته أرذل من التوسل إلى الجهل بأحكامه ، والتوسل إلى القتل أرذل من التوسل إلى الزنا ، والتوسل إلى الزنا أقبح من التوسل إلى أكل بالباطل ، والإعانة على القتل بالإمساك أقبح من الدلالة عليه ، وكذلك مناولة آلة القتل أقبح من الدلالة عليه ...... » الخ

وقال فى آخر الجزء الثانى فى (ص ١٨٩) مؤكداً ما سبق من أن الله أمر بكل خير ونهى عن كل شر ، فالخير يعبر به عن جلب المصالح والشر يعبر به عن جلب المفاسد ، ومن المصالح والمفاسد ما لا يعرفه إلا كل ذى فهم سليم وطبع مستقيم .

فقال : « ولو تتبعنا مقاصد ما فى الكتاب والسنة لعلمنا أن الله أمر بكل خير دِقّه وجله ، وزجر عن كل شر دقه وجله ، فإن الخير يعبر به عن جلب المصالح ودرء المفاسد ، والشر يعبر به عن جلب المفاسد ودرء المصالح ، وقد قال تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ . [الزلزلة : ٧ ، ٨] . وهذا ظاهر فى الخير الخالص والشر المحض . وإنما الإشكال إذا لم يعرف خير الخيرين وشر الشرين ، أو يعرف ترجيح المصلحة على المفسدة ، أو ترجيح المفسدة على المصلحة أو جهلنا المصلحة والمفسدة ، ومن المصالح والمفاسد ما لا يعرفه إلا كل ذى فهم سليم وطبع مستقيم يعرف بهما دق المصالح والمفاسد وجلهما وأرجحهما من



مرجوحهما ، وتفاوت الناس فى ذلك على قدر تفاوتهم فيما ذكرته ، وقد يغفل الحاذق الأفضل عن بعض ما يطلع عليه الأخرق المفضول ولكنه قليل .

وأجمع آية فى القرآن للحث على المصالح كلها والزجر عن المفاسد بأسرها قوله تعالى : ﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ﴾ . [النحل : ٩٠] » اهـ .

وأسلوب الكتاب جيد واضح خالى من تعقيدات الفقهاء فيه سجع غير متكلف ، وأثر التصوف ظاهر عليه ، فنجده فى بعض المواضع يغلب عليه أسلوب الوعظ والخطابة .

ومن أمثلة ذلك ما قاله فى كلام طويل اجتزئ منه قوله (١ : ١٣) : « وعلى الجملة فمن أقبل على الله أقبل الله عليه ومن أعرض عن الله أعرض الله عنه ، ومن تقرب إلى الله شبراً تقرب منه ذراعاً ، ومن تقرب منه ذراعاً تقرب منه باعاً ، ومن مشى إليه هرول إليه ، ومن نسب شيئاً إلى نفسه فقد زل وضل ، ومن نسب الأشياء إلى خالقها المنعم بها كان فى الزيادة لأن الله تعالى قال : ﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ . [إبراهيم : ٧] ، ﴿ وسنجزى الشاكرين ﴾ . [آل عمران : ١٤٥] وأفضل ما تقرب به التذلل لعزة الله والتخضع لعظمته والإيحاش لهيبته والتبرى من الحول والقول إلا به ، وهذا شأن العارفين ومن خرج عنه فهو طريق الجاهلين أو الغافلين ، وقد تمت الحكمة ، وفرغ من القسمة ، وسينزل كل أحد فى دار قراره حكماً عدلا وحقاً قصداً وفضلا ، وما ثبت فى القدم لا يخلفه العدم ، ولا تغيره الهمم بعد أن جرى به القلم وقضاه العدل الحكم ، فأين المهرب وإلى أين المذهب ، وقد عز المطلب ، ووقع ما يذهب . فيا خيبة من طلب مالم تجر به الأقدار ، ولم تكتبه الأقلام ، يا لها من مصيبة ما أعظمها ، وخيبة ما أفحمها ، أين المهرب من الله وأين الذهاب عن الله ، وأين الفرار من قدرة الله ؟ بينما يرى أحدهم قريباً دانياً إذ أصبح بعيداً نائياً لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً ولا حفظاً ولا رفعاً .

بأى نواحى الأرض نرجوا وصالكم ... وأنتم ملوك ما لقصدكم نحـــو

والله لن تصـــل إلى شىء إلا بالله فكيف توصل بغيره »



وروح العز بارزة فى كتابه هذا ، فالقارىء له يشعر كأن العز أمامه يناقش الأقوال ويرجح ويستدل ويرد قول المخالف ، كما يلحظ القارئ سعة علمه وقوة جدله فى بيان ما ترجح له .

ومن أمثلة ذلك ما نقله عن الإمام مالك – رضى الله عنه – من أنه يفضل المدينة المنورة على مكة المكرمة ، فدلل العز على أن مكة تفضل المدينة باثنى عشر دليلا ، ورد على ما استدل به المخالف . راجع (١ : ٤٥ – ٥٠)

ويمتاز العز فى كتابه هذا أنه يخرج بعض الأحاديث التى يستدل بها . ومن أمثلة ذلك النص الآتى . قال (١ : ٣٥) : « ومما يدل على أن الثواب لا يترتب على قدر النصب فى جميع العبادات ما روى أبو الدرداء عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مايككم وأرفعها فى درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم » قالوا : بلى ، قال : ذكر الله) . قال معاذ بن جبل : ما شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله . رواه الترمذى .

ومما يدل على ذلك – أيضاً – ما رواه أبو هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من قال حين يصبح وحين يمسى سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال أو زاد عليه) . أخرجه مسلم فى صحيحه .

وكذلك قوله عليه السلام فيما رواه أبو هريرة – أيضاً – قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان فى الميزان حبيبتان إلى الرحمن سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم) . أخرجاه فى الصحيحين .

والحاصل بأن الثواب يترتب على تفاوت الرتب فى الشرف ، فإن تساوى العملان من كل وجه كان أكثر الثواب على أكثرهما . لقوله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ . [الزلزلة : ٧] » .

والكتاب يركز على الأحكام الفقهية يجمعها تحت قواعد أصولية فهو



من كتب الفقه والأصول ولكنه ـ أحياناً ـ يستطرد فيبحث أموراً فى العقيدة أو التصوف .

ومن أمثلة ذلك قوله (١ : ١٩٩) : « والحقوق المتعلقة بالقلوب أنواع :

النوع الأول : معرفة ذات الله سبحانه وتعالى وما يجب لها من الأزلية والأبدية والأحدية وانتفاء الجوهرية والعرضية والجسمية والاستغناء عن الموجب والموجد والتوحد بذلك عن سائر الذوات .

النوع الثانى : معرفة حياته بالأزلية والأبدية والأحدية والاستغناء عن الموجب والموجد والتوحد بذلك عن غيرها من الحياة .

النوع الثالث : معرفة علمه بالأزلية والأبدية والأحدية والاستغناء عن الموجب والموجد ، والتعلق بكل واجب وجائز ومستحيل والتوحد بذلك عن سائر العلوم » .

وهكذا استمر يعدد هذه الأنواع ويفصلها فذكر أربعة عشر نوعاً تتعلق بالتوحيد ، ثم ذكر اختلاف الناس فى صفات الله وخلقه لأفعال العباد ، وذكر تفاصيل فى ذلك محلها كتب التوحيد .

وقال فى التصوف (١ : ٢٠٦) : « النوع الرابع والعشرون : الأحوال الناشئة عن معرفة الصفات : اعلم أن الخوف ناشىء عن معرفة شدة النقمة ، والرجاء ناشئ عن معرفة سعة الرحمة ، والتوكل ناشىء عن معرفة تفرد الرب بالضرور والنفع والخفض والرفع ، والمحبة تنشأ تارة عن معرفة الإحسان والإنعام وتارة عن معرفة الجلال والجمال ، والمهابة ناشئة عن معرفة كمال الذات والصفات .... » الخ .

وهكذا نجده فى أثناء كتابه يبحث أموراً فى العقيدة أو التصوف بل إنه أفرد آخر الجزء الثانى من ص (٢١٢ ــ ٢٣٨) بفصول فى التصوف .

ويلاحظ فى كتابه تكرار بعض الأمور فى مواضع متعددة وقد اعتذر عن ذلك بقوله (١ : ١٦١) : « وإنما أتيت بهذه الألفاظ فى هذا الكتاب التى أكثرها مترادفات ، وفى المعانى متلاقيات حرصاً على البيان والتقرير فى الجنان كما تكررت المواعظ والقصص والأمر والزجر والوعد والوعيد

والترغيب والترهيب وغير ذلك فى القرآن ، ولاشك أن فى التكرير والإكثار من التقرير فى القلوب ما ليس [فى] الإيجاز والاختصار ، ومن نظر إلى تكرير مواعظ القرآن ووصاياه ألفاها كذلك ، وإنما كررها الإله لما علم فيها من إصلاح العباد ، وهذا هو الغالب المعتاد ، ولو قلت فى حق العباد هو أن يجلب إليهم كل خير ، ويدفع عنهم كل ضير لكان ذلك جامعاً عاماً ولكن لا يحصل به من البيان ما يحصل بالتكرير وتنويع الأنواع . وكذلك لو قلت فى حق الإله هو أن يطيعوه ولا يعصوه لكان مختصراً عاماً ولكن لا يفيد ما يفيده الإطناب والإسهاب . وكذلك لو قلت فى بعض حقوق المرء على نفسه هو أن ينفعها فى دينها ودنياها ولا يضرها فى أولاها وأخراها لكان ذلك شاملا لجميع حقوق المرء . وقد يظن بعض الجهلة الأغبياء أن الإيجاز والاختصار أولى من الإسهاب والإكثار ، وهو مخطئ فى ظنه لما ذكرنا من التكرير الواقع فى القرآن والعادة شاهدة بخطئه فى ظنه ، وما دلت العادة عليه ، وأرشد القرآن إليه أولى مما وقع للأغبياء الجاهلين الذين لا يعرفون عادة الله ولا يفهمون كتاب الله ، وفقنا الله لاتباع كتابه وفهم خطابه » اه .

وخلاصة القول : أن العز بحث فى كتابه هذا مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات ليسعى العباد فى تحصيلها ، ومقاصد المخالفات ليسعى العباد فى درئها .

وطريقته فى ذلك أنه يذكر القاعدة الأصولية فى المصالح والمفاسد ، ويقررها بالشرح ، ثم يوضحها بالأمثلة الفقهية الكثيرة المتنوعة . فهو من كتب الفقه التى تربط الفروع الفقهية بالقواعد الأصولية . وأسلوبه سهل واضح خالى من التعقيدات ، فيه سجع غير متكلف ، وأثر التصوف ظاهر عليه ، فيغلب عليه فى بعض المواضع أسلوب الوعظ والخطابة ، كما أن روحه بارزة فى كتابه ، فهو يناقش الأقوال ويرجحها ويوجه ما يرجحه ، ويرد قول المخالف . كما يلحظ القارئ له سعة علمه وقوة جدله فى بيان ما ترجح له ، وفكره الثاقب الذى يلحظ دقائق الأمور .

٢ ـ القواعد الصغرى :

فى هذا الكتاب اختصر العز كتابه السابق « قواعد الأحكام » فترك بعض



الفروع الفقهية والاستطرادات والتعليقات ، وما عدا ذلك نجد نفس الكتاب بأبوابه وفصوله وموضوعاته . ويوجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية برقم (٨٤٦) فقه شافعى (١) .

ونسخة أخرى فى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٦٠) فقه شافعى وهناك نسخ أخرى متفرقة فى مكتبات العالم (٢) .

٣ - الإمام فى بيان أدلة الأحكام :

ويذكر فى بعض المصادر بعنوان : « الدلائل المتعلقة بالملائكة والنبيين عليهم السلام والخلق أجمعين » .

وقد عدهما ابن السبكى كتابين للعز (٣) ، والصواب أنهما اسمان لكتاب واحد ، والاسم الثانى مكمل للأول ، بدليل ما جاء فى أول الكتاب ، وهو : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ المجتهد الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله : هذا بيان لأدلة الأحكام المتعلقة بالملائكة والمرسلين وسائر العالمين .... » الخ .

وهذا الكتاب مخطوط ، وتوجد منه نسخ متفرقة فى مكتبات العالم كالآتى :

(أ) نسخة فى مكتبة برلين برقم (٤٧٨٧) فى (٤٢) ورقة .
(ب) نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (٣٦) توحيد .
(ج) نسخة أخرى بالمعهد برقم (٢٤) فقه شافعى .
(د) نسخة فى مكتبة جامعة استنبول برقم (١١٩٧) .

وقد اطلعت على هذه النسخة وتقع فى (٥٤) ورقة ، مقاس ١٣ × ١٨ سم ، وفى الصفحة (١٧) سطراً ، وفى السطر سبع أو ثمان كلمات تقريباً .

---

(١) راجع : رسالة عبد العظيم فوده « عز الدين بن عبد السلام » ص ١٥٨

(٢) راجع : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٤٨٨ - ٥٥٤) وكتاب رضوان الندوى « العز بن عبد السلام » ص ٨٠ .

(٣) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٨) .

وخطها واضح ، ورؤوس المواضيع مكتوبة بالحمرة . وعليها تمليك لعبد السلام ابن قاسم بن موسى بن على رحمه الله .

وموضوع الكتاب بيان وجه دلالة آيات الأحكام على الأحكام من أمر ونهى وتخيير وإباحة . وهو من كتب أصول الفقه وقد أخطأ الدكتور رضوان حيث عده من كتب العقيدة (١) . ويدل على ذلك ما سيأتى من نصوص هذا الكتاب .

وقد قسم العز الأحكام إلى قسمين فى هذا الكتاب فقال : « والأحكام ضربان : أحدهما : ما كان طلباً لاكتساب فعل أو تركه ، والثانى : مالا طلب فيه كالإباحة ونصب الأسباب والشرائط والموانع والصحة والفساد وضرب الآجال وتقدير الأوقات والحكم بالقضاء والأداء والتوسعة والتضييق والتعيين والتخيير ونحو ذلك من الأحكام الوضعية الخبرية » .

ثم قسم أدلة الأحكام إلى قسمين ، فقال (٣ ق) : « ثم أدلة الأحكام ضربان . أحدهما : لفظى يدل بالصيغة تارة ، وبلفظ الخبر أخرى . والثانى : معنوى يدل دلالة لزوم إما بواسطة ، وإما بغير واسطة . فكل فعل طلبه الشارع أو أخبر عن طلبه أو مدحه أو مدح فاعله لأجله أو نصبه سبباً لخير عاجل أو آجل فهو مأمور به . وكل فعل طلب الشارع تركه أو أخبر أنه طلب تركه أو ذمه أو ذم فاعله لأجله أو نصبه سبباً لشر عاجل أو آجل فهو منهى عنه .

وكل فعل خير الشارع فيه مع استواء طرفيه أو أخبر عن تلك التسوية فهو مباح . ويتصرم عرض هذا الكلام بعشرة فصول . الفصل الأول فى الدلالة اللفظية : أما الصيغة فكقوله تعالى : ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ﴾ . [الأعراف : ٣١] فخذوا أمر . وكلوا واشربوا إباحة . ولا تسرفوا نهى ......الخ .

الفصل الثانى فى تقريب أنواع الأمر : كل فعل كسبى عظمه الشرع أو مدحه أو مدح فاعله لأجله أو فرح به أو أحبه أو أحب فاعله أو رضى به

---

(١) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٧٦ .



أو رضى عن فاعله أو وصفه بالاستقامة أو البركة أو الطيب أو أقسم به أو بفاعله ، أو نصبه سبباً لمحبته ، أو لثواب عاجل أو آجل أو نصبه سبباً لذكره أو لشكره أو لهدايته أو لإرضاء فاعله أو لمغفرة ذنبه أو لتكفيره أو لقبوله أو لنصرة فاعله أو بشارته ، أو وصف فاعله بالطيب أو وصفه بكونه معروفاً أو نفى الحزن أو الخوف عن فاعله أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولاية الله تعالى أو وصف فاعله بالهداية أو وصفه بصفة مدح كالحياة أو النور والشفاء ، أو دعا الله به الأنبياء فهو مأمور به . فنذكر بعض أمثلة هذه الأنواع ، وهى ثلاثة وثلاثون مثالا :

المثال الأول : تعظيم الفعل وتوقيره ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه ﴾[فاطر : ١٠] ، ﴿ هى أشد وطأ وأقوم قيلا ﴾ . [المزمل : ٧] وكذلك الإقسام بالفعل ضرب من تعظيمه وتوقيره ﴿ وإنك لعلى خلق عظيم ﴾ . [القلم : ٤] ..... » الخ .

وهكذا استمر فى ذكر بقية الأمثلة والفصول ، ويتخلل هذه الفصول فوائد كثيرة . ونلاحظ أن هذه الفصول شبيهة بالفصول التى ختم بها كتابه « الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز » . فراجع ص ٢٥٩ — ٢٧٦ تجد نفس المادة العلمية مع اختلاف فى طريقة العرض . وقد لاحظت عليه تكرار بعض المواضيع فى كتب أخرى .

وهذا الكتاب يدل على طول باع العز فى أصول الفقه ، وسعة علمه بمقاصد كتاب الله تعالى ، ومعرفته لدلالة الألفاظ واختلافها وتمكنه من اللغة العربية .

٤ — مقاصد الصلاة :

وهى رسالة صغيرة توجد منها عدة نسخ متفرقة فى مكتبات العالم كالآتى :

(أ) نسخة فى مكتبة باريس برقم (٢ : ١١٧٨) (١)

(ب) نسخة فى مكتبة أسكوريال برقم (٤ : ٦٧٩) وأخرى برقم (١١٧٨)(٢)

(١ ، ٢) راجع : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٤٨٨ — ٥٥٤) وذيله (١ : ٧٦٦ — ٧٦٩) .



(جـ) ثلاث نسخ فى دار الكتب المصرية برقم (٢ مجاميع) و ((٢٦ مجاميع) و (٣٦٦ مجاميع) .

(د) نسخة فى مكتبة شهيد على باشا باستنبول برقم (١٣٧٢) وهذه النسخة تقع فى ثمان ورقات . فى الصفحة (١٩) سطراً ، وفى السطر تسع كلمات تقريباً خطها جيد، وهى غير مؤرخة مقاس ٢٢ × ١٥ سم .

وموضوعها فضل الصلاة وبيان شرفها وأنها أفضل العبادات بعد الإيمان بالله لأنها قد اشتملت من أفعال القلوب واللسان والجوارح ندباً وفرضاً ما لم تشتمل عليه عبادة أخرى وفيها من الأعمال ما هو خاص لله تعالى وخاص بالعبد وخاص بالرسول صلى الله عليه وسلم وبالمؤمنين . ثم فصل ذلك فى سورة الفاتحة التى تقرأ فى الصلاة ، وحديث (قسمت الفاتحة بينى وبين عبدى قسمين) » وهكذا تكلم عن أفعال الصلاة كلها حتى ختمها بالكلام عن التحيات ومعناها والصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم وآله والصلاة على إبراهيم وآله ، ثم أثار إشكالا فقال « فإن قيل هذا يشعر بأن إبراهيم أفضل من نبينا فإن المشبه دون المشبه به ولا شك أن من كانت الصلاة عليه أكثر كان أفضل والجواب عنه من وجهين أحدهما : أنه شبه الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بالصلاة على إبراهيم . والثانى وهو أقرب أنه شبه الصلاة على النبى وآله بالصلاة على إبراهيم وآله فيحصل لنبينا صلى الله عليه وسلم ولآله من آثار الرحمة والرضوان ما يقارب ما حصل لإبراهيم ولآل إبراهيم ومعظم الأنبياء من آل إبراهيم ، ثم تنقسم الجملة على محمد وعلى آل محمد ولا يحصل لآل محمد من الجملة ما حصل لآل إبراهيم لأنهم أنبياء ولن يبلغ آل محمد إلى مراتب الأنبياء فيتوفر ما بقى من آثار الرحمة الشاملة لإبراهيم وآله على محمد صلى الله عليه وسلم فيكون ذلك مشعراً بأن محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل من إبراهيم »

وقد ورد ذكر هذه الرسالة بتنويه عظيم فى أخبار الشيخ عبد اللطيف عن والده العز . حيث ذكر أنها قرئت على الملك الأشرف فاستحسنها ، وأمر بتكرار قراءتها كلما دخل عليه أحد من خواصه . ولما دخل عليه الشيخ شمس الدين سبط ابن الجوزى ، وكان واعظ زمانه ، ويحضر له الألوف



من الناس ناوله إياها فقرأها واستحسنها ، وقال : لم يصنف أحد مثلها ، فأمره الملك بأن يطرز مجلسه بالحديث عنها ، ويحث الناس على قراءتها . فلما علم الناس بها أعجبتهم ، وقصدوا العز يستنسخونها ويسمعونها منه (١) .

٥ ــ الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة ، وبيان ما فيها من مخالفة السنن المشروعة :

هذه رسالة صغيرة طبعت بالمكتب الإسلامى بدمشق بتحقيق محمد ناصر الدين الألبانى ، ومحمد زهير الشاويش ، بعنوان « مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح » . وقد اشتملت هذه المساجلة على ثلاث رسائل وفتوى للإمام النووى ، وهى كالآتى :

(أ) الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة ، وبيان ما فيها من مخالفة السنن المشروعة للعز بن عبد السلام .

(ب) الرد على الترغيب عن صلاة الرغائب الموضوعة ، وبيان ما فيها من مخالفة السنن المشروعة لابن الصلاح .

(جـ) رسالة للعز بن عبد السلام فى تفنيد رد ابن الصلاح .

(د) فتوى للإمام النووى ، ألحقها الناسخ نقلا عن أحد تلامذة النووى ، الشيخ نجم الدين حسن النبهانى .

وقد ذكر ابن السبكى فى ترجمة العز هذه الرسالة (٢) إلا أن فيها نقصاً كثيراً عما فى المطبوعة .

وصلاة الرغائب هى اثنتا عشرة ركعة تصلى فى أول ليلة جمعة من شهر رجب ، يقرأ المصلى فى كل ركعة الفاتحة مرة ، وسورة القدر ثلاث مرات ، وسورة الإخلاص اثنتى عشرة مرة ، ويفصل فيها بين كل ركعتين بتسليمة ، فإذا انتهى من صلاته صلى على النبى صلى الله عليه وسلم سبعين مرة ، ثم يسجد

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٨ : ٢٣٩) وإيضاح الكلام فيما جرى للعز فى مسألة الكلام ص ١١ – ١٢ .

(٢) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٥١ – ٢٥٥) .



ويقول فى سجوده سبوح قدوس رب الملائكة والروح سبعين مرة ، ثم يرفع رأسه فيقول : رب اغفر لى وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت العزيز الأعظم سبعين مرة ، ثم يسجد الثانية فيقول مثل ما قال فى السجدة الأولى ، ثم يسأل الله تعالى حاجته ، فإنها تقضى .

وقد ورد فى هذه الصلاة حديث مطول ذكره ابن الجوزى فى كتابه « الموضوعات » (٢ : ١٢٤) وقال : « هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتهموا به ابن جهيم ، ونسبوه إلى الكذب » .

لذا منع منها العز وقال : إنها بدعة مكروهة لأن الحديث الوارد فيها موضوع ، ولم يقل بها أحد من العلماء السابقين وأئمة الدين ، وصلاتها على هذا النحو فى ليلة مخصوصة ابتداع فى الدين لا يجوز لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من أحدث فى أمرنا ما ليس فيه فهو رد » ، وقوله : «كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار » .

أما ابن الصلاح فإنه يحبذها ويرغب فيها لأن الناس اعتادوها ، فنهيهم عنها ربما يشغلهم فى غير عبادة . وهى وإن كان الحديث الوارد فيها موضوع إلا أن الأحاديث الواردة فى الصلاة ، وأنها نور وخير ترشد إليها .

وقد رد عليه العز بأن الأحاديث الواردة فى الصلاة بأنها نور وخير مخصوصة بالصلاة المشروعة ، وصلاة الرغائب مخالفة للصلاة المشروعة ، فهى بدعة مخالفة للشرع وأمور العبادات مبناها على الاتباع لا على الابتداع .

٦ — مقاصد الصوم :

رسالة صغيرة يوجد منها نسخة فى مكتبة اسكوريال برقم (٢ : ١٥٣٦)[١] ونسخة أخرى فى معهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (٢٥٣) فقه شافعى . وتقع هذه الرسالة فى خمس ورقات تحدث فيها العز عن الصوم وفضائله وفوائده الدنيوية والأخروية ، وما اختص به من الأحكام ، ومكانته عند الله فى الدنيا والآخرة وتطرق فى النهاية إلى مفسدات الصوم ، وما يوجب

---

(١) راجع : ذيل تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٧٦٦ — ٧٦٩) وكتاب رضوان الندوى « العز بن عبد السلام » ص ٧٧ .



منها الكفارة ، وما يوجب القضاء وصيام التطوع وأيامه والآثار الواردة فى ذلك . ثم تناول الاعتكاف وسننه وآدابه والمرغبات فيه (١) .

٧ ـ مناسك الحج :

هذه رسالة صغيرة توجد نسخة منها فى مكتبة اسكوريال برقم (٦ : ١٥٣٦) (٢) ، ونسخة أخرى بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (٢٥٣) فقه شافعى .

وهذه الرسالة تقع فى خمس ورقات تحدث فيها العز عن الحج والعمرة ، وآداب السفر وأدعيته المأثورة ، وكيفية الإحرام والتلبية والطواف والسعى ، وأعمال الحج من أولها إلى آخرها (٣) .

٨ ـ أحكام الجهاد وفضله :

يوجد منه نسخة فى مكتبة برلين برقم (٤٠٨٨) تقع فى ٥٣ ورقة مقاس ١٣,٥ × ١٨,٥ سم ، وفى الصفحة (١٧) سطراً . وهو كتاب مهم كما يظهر من وصفه فى فهرس مكتبة برلين (٤) .

٩ ـ الغاية فى اختصار نهاية المطلب فى دراية المذهب لإمام الحرمين الجوينى (ت ٤٧٨ هـ) :

يوجد منه نسخة فى دار الكتب المصرية برقم (١٨٩) تقع فى خمسة أجزاء من الحجم الكبير ينقصها الجزء الثالث لا الرابع كما قال رضوان الندوى (٥) ويوجد نسخة أخرى فى مكتبة جوته برقم (٩٤٩) بخط المؤلف

---

(١) راجع : رسالة على مصطفى « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٣٦) .

(٢) راجع : ذيل تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٧٦٦ - ٧٦٩) وكتاب رضوان « العز بن عبد السلام » ص ٧٧ .

(٣) راجع : رسالة على مصطفى « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٣٦) .

(٤) راجع : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٤٨٨ - ٥٥٤) وكتاب رضوان « العز بن عبد السلام » ص ٧٧ .

(٥) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٧٧ .



سنة (٦٤٥ هـ) (١) ويوجد الجزء الأول من نسخة أخرى فى معهد مخطوطات جامعة الدول العربية مصور على ميكروفلم عن نسخة خطية فى مكتبة سراى أحمد الثالث باستنبول. وقد اختصر العز فى كتابه هذا « نهاية المطلب فى دراية المذهب » لإمام الحرمين الذى يقع فى (٢٧) مجلداً وتوجد نسخة خطية منه فى معهد مخطوطات جامعة الدول العربية ينقصها بعض الأجزاء . وقد قام إمام الحرمين باختصار كتابه ، وسماه « المعتصر » وقد اتجهت جهود العلماء إلى هذا المختصر شرحاً واختصاراً ، ولعل العز اختصر مختصر إمام الحرمين لا كتابه الأصلى (٢) .

وطريقة العز فى اختصاره أنه يترك التفريعات والاستطرادات ، البعيدة عن الموضوع ، ويهتم بذكر الموضوع الفقهى تحت باب أو فصل خاص ثم يذكر الأدلة الواردة فيه ، ثم يذكر أقوال أئمة المذهب وأدلتهم ، وكذلك رأى الإمام الجوينى ودليله ، وأحياناً نجد الشيخ عز الدين يذكر رأيه هو ودليله الذى قد يتفق فيه مع رأى الإمام الجوينى ، أو يختلف معه ، وقد يذكر فى بعض الأحيان رأى الإمام الشافعى الذى يختلف معه فيه مع بيان حجته ودليله .

فهو ليس اختصاراً تقليدياً يعتمد فيه على الكتاب الأصلى فقط ، ولكنه اختصار فيه نوع من الاجتهاد بحيث يذكر الآراء ويعلق عليها إما بالموافقة ، أو الرفض مع ذكر الحجة والدليل (٣) .

١٠ ـ الجمع بين الحاوى والنهاية :

ذكره ابن السبكى ، وقال عنه : « وما أظنه كمل » (٤) . ولم أعثر على مكان وجوده فى المصادر التى تعنى بذلك ، ولعله مفقود .

---

(١) راجع : بروكلمان (١ : ٤٨٨ ـ ٥٥٤) .

(٢) راجع : رسالة على مصطفى « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٣٣) وقد اعتمد عليه فى معظم آراء العز التى درسها فى القسم الفقهى من رسالته .

(٣) راجع : رسالة عبد العظيم فوده « عز الدين عبد السلام وأثره فى الفقه والأصول » ص ١٦١ .

(٤) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (ص ٨ : ٢٤٨) .





وهو كتاب يجمع فيه العز بين الحاوى للماوردى (ت ٤٥٠ هـ) ، الذى يقع فى (٢٣) جزءاً ، وتوجد منه نسخة كاملة بدار الكتب المصرية برقم (٨٢) فقه شافعى ، كما توجد منه نسخ غير كاملة وأجزاء متفرقة فى مكتبات العالم [(١)] .

وقد طبع منه ما يتعلق بالقضاء فى جزأين بعنوان « أدب القاضى » بتحقيق محيي هلال السرحان .

أما « النهاية » فهى نهاية المطلب فى دراية المذهب لإمام الحرمين (ت ٤٧٨) ويقع فى (٢٧) مجلداً ، وقد اختصره العز كما سبق بيانه ، وهنا جمع بينه وبين الحاوى .

وهذان الكتابان من أعظم الكتب وأكثرها توسعاً فى المذهب الشافعى .

١١ – شرح منتهى السؤل والأمل فى علمى الأصول والجدل لأبى عمرو ابن الحاجب المالكى (ت ٦٤٦ هـ)

نسبه إلى العز رضوان الندوى [(٢)] .

خامساً : الفتاوى :

١ – الفتاوى الموصلية :

يوجد منها نسختان فى المكتبة الظاهرية بدمشق ، الأولى برقم (٧٨٢٦) تقع فى (٢٣) ورقة ، فى الصفحة (٢٤) سطراً ، وفى السطر عشر كلمات تقريباً ، مقاس ١٧ × ١٢,٥ سم . نسخت سنة ٧٦٧ هـ ، وخطها جيد .

والنسخة الثانية برقم (٦٩٦٢) ضمن مجموع من ورقة (٤٤ — ٧٠) فى الصفحة ٢١ سطراً ، وفى السطر ١٧ كلمة تقريباً مقاس ٢١,٥ × ١٥,٥ سم نسخت سنة ٨٧٨ هـ . خطها ردىء ، رؤوس المسائل مكتوبة بالمداد الأحمر .

---

(١) راجع : مقدمة تحقيق كتاب « أدب القاضى » للسرحان ، وقد ذكر أسماء هذه المكتبات وأرقام الكتاب فيها .

(٢) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٨٠ .



ويوجد نسخة ثالثة فى مكتبة برلين برقم (٤٩٨٦) [١] .

ونسخة رابعة بدار الكتب المصرية برقم (١٤) مجاميع اشتملت عليها وعلى الفتاوى المصرية كما سيأتى .

وقد أجاب العز بهذه الفتاوى على تسعين سؤالا وردت من خطيب الموصل شمس الدين عبد الرحيم الطوسى سنة (٦٥٤) بالقاهرة . وهى متضمنة معظم أبواب الفقه ، ويتخللها أسئلة قليلة فى علم الكلام والحديث والتفسير وموضوعات أخرى .

٢ – الفتاوى المصرية :

توجد نسخة منها فى دار الكتب المصرية برقم (١٤ مجاميع) وقد اشتملت على « الفتاوى الموصلية » أيضاً .

ونسخة أخرى فى مكتبة برلين برقم (٤٩٨٦) [٢] .

وهذه الفتاوى أجوبة على أسئلة فى الفقه والتفسير وعلم الكلام ، وموضوعات أخرى .

سادساً : التصوف :

١ – شجرة المعارف والأحوال وصالح الأقوال والأعمال :

هذا الكتاب فى التصوف ، قال عنه ابن السبكى : « حسن جداً » وتوجد منه النسخ الآتية :

(أ) نسخة فى مكتبة برلين برقم (٢٣٠٤) تقع فى (١٥١) ورقة مقاس ١٦ ⅔ × ٢٤ ½ سم [٣] .

(ب) نسخة فى مكتبة اسكوريال برقم (١ : ١٥٣٦) [٤] .

(ج) نسخة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (٣٨٣) تصوف .

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) راجع: بروكلمان (١ : ٤٨٨ – ٥٥٤) وكتاب رضوان « العز ابن عبد السلام » ص ٧٨ .

(وقد تكلم العز فى هذا الكتاب على صفات الله وكيفية توحيده وتنزيهه ، والوجه الأسلم فى ذلك ، وكيفية التخلق بصفات الله سبحانه وتعالى . وجاء هذا الكتاب فى عشرين باباً وفصولا تمهيدية .

تكلم فى الفصول التمهيدية عن القربات وآداب القرآن ، وبيان فضائل الأعمال الظاهرة والباطنة ، وبيان رتب الوسائل والأسباب وثمرات المعارف وفوائدها وما يتفاضل به العباد . وهذه الفصول موجودة فى مقدمة وخاتمة كتابه « قواعد الأحكام فى مصالح الأنام » .

ثم تكلم فى الباب الأول فى التخلق بصفات الرحمن على حسب الإمكان .

أما الباب الثانى فقد تكلم فيه عن كل صفة من صفات الرب مع ذكر دليلها وثمرة معرفتها وكيفية التخلق بها .

وفى الباب الرابع تكلم عما يتعلق بالقلوب والجوارح من الأحكام من المأمورات والمنهيات والمعفوات والمباحات .

أما الباب الخامس ففى المأمورات الباطنة . وفيه ستة وخمسون ومائة فصل . تتعلق بكل ما أمر الله به من الأعمال الباطنة كالتوكل على الله . والتعزز بالله ، والتذلل لأولياء الله ، وذكر الدليل على كل خلق من هذه الأخلاق من القرآن والسنة .

وأما الباب السادس فقد تكلم فيه عن المنهيات الباطنة كالجهل بما يجب تعلمه ، وانشراح الصدر بالباطل ، وفى محبة الكفار والأنداد ، وما شابه ذلك . وتكلم فيه فى ثلاثة ومائة فصل .

وأما الباب الثامن عشر فى تعرف المصالح والمفاسد وما يقدم فيها عند التعارض وهذا تكرار لما هو موجود فى أول كتاب « قواعد الأحكام » .

وفى الباب التاسع عشر تكلم عن حسن العمل بالظنون الشرعية ، وهو تكرار لما هو موجود فى قواعده أيضاً .

وختم الكتاب بالباب العشرين فى الورع فى العبادات والمعاملات) انتهى باختصار (١) .

---

(١) راجع : رسالة الدكتور على مصطفى «الإمام العز بن عبد السلام» (١ : ٢٤٧ -٢٤٩)



وقد اشتبه هذا الكتاب على الباحث عبد العظيم فودة [1] بكتاب عز الدين ابن عبد السلام بن أحمد بن غانم المقدسى (ت ٦٧٨ هـ) . وهو بعنوان « الشجرة » أو « شجرة الإيمان » ، وقد اطلع على نسخة منه برقم (٢٦٠ فنون متنوعة) فى معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية فراح يعرف به وينقل نصوصاً منه على أنه كتاب شيخى العز بن عبد السلام السلمى ، ومما نقله منه قوله : « إنى نظرت إلى الكون وتكوينه فرأيت الكون كله شجرة أصل بذرتها من حبة (كن) وأما فروع هذه الشجرة وثمارها « فهو ما يحدث فى الكون من الحوادث كالنقص والزيادة والغيب والشهادة والكفر والإيمان والطاعة والعصيان .... » الخ .

وقد قابلت ما نقله من نصوص ، وما قاله عن هذا الكتاب فوجدته منطبقاً على نسخة مصورة عندى من مكتبة جامعة استنبول برقم (Ay(٣٨١٦ لكتاب عز الدين المقدسى فتبين لى ما وقع فيه من الاشتباه والوهم .

٢ ـ الفتن والبلايا والمحن والرزايا :

ويوجد فى مصادر قديمة أخرى بعنوان « فوائد البلوى والمحن » توجد منه نسخة فى مكتبة اسكوريال برقم (٧ : ١٥٣٦) ونسخة مصورة فى معهد مخطوطات جامعة الدول العربية بالقاهرة برقم (٤٩٧ توحيد) .

ونسخة أخرى بالمعهد مع مجموع برقم (٢٥٣ فقه شافعى) « وهى رسالة صغيرة تقع فى ورقتين ، ذكر فيها العز الفوائد التى يجنيها المسلم من جراء إصابته بالبلايا والرزايا والمحن والمصائب . وذكر سبعة عشرة فائدة ، منها معرفة ذلة العبودية وكسرها ، ومعرفة الربوبية وقهرها ، والإخلاص لله إذ لا مرجع فى دفع الشدائد إلا إليه ، والإنابة إلى الله والإقبال عليه » [2] .

٣ ـ رسالة فى القطب والابدال الأربعين :

بين العز فى هذه الرسالة بطلان قول الناس فيهم ، وعدم وجودهم

---

(١) راجع : رسالته « عز الدين بن عبد السلام وأثره فى الفقه والأصول » ص ١٤٨ .

(٢) راجع : رسالة على مصطفى « الإمام العز بن عبد السلام وأثره فى الفقه الإسلامى » (١ : ٢٥٠) .



كما زعموا ، ومن الذين أشاروا إليها حاجى خليفة (١) ، ولم أعثر على مكان وجودها .

٤ – مقاصد الرعاية لحقوق الله للحارث المحاسبى :

ذكره ابن السبكى فى طبقاته ، وتوجد منه نسخة فى تشستريتى برقم (٢ : ٣١٨٤) (٢) .

٥ – مسائل الطريقة فى علم الحقيقة : (٣)

هذه رسالة صغيرة تقع فى (١١) صفحة مطبوعة بمصر ضمن كتاب « تحفة الإخوان » لأحمد الدرديرى وقد اشتهرت بالستين مسألة ، لأنها عبارة عن أسئلة فى التصوف والجواب عنها بعبارة موجزة ، وقد بين العز أهمية هذه المسائل والغرض منها بقوله : « فهذه مسائل حقيقية مأخوذة من علم التوحيد يجب على كل متصوف أن يعرفها ، لأنهم قالوا من تشرع ولم يتحقق فقد تفسق ، ومن تحقق ولم يتشرع فقد تزندق ، وقد جمعتها ليكون المسئول حاضر الجواب » .

ومن هذه العبارة يتضح منهجه فى التصوف ، وهو الجمع بين الشريعة والحقيقة ، وذم الفصل بينهما ، كما سبق بيانه فى « مبحث اتجاهاته الفكرية فى التصوف » .

وإليك بعض المسائل من هذا الكتاب حتى يتضح لك أسلوبه وموضوعه :

« مسألة : إذا قيل لك : ما الإيمان ، وما رأس الإيمان ، وما وسط الإيمان ، وما شجرة الإيمان ، وما ماء الإيمان ، وما نهر الإيمان ؟

فالجواب : أن تقول : الإيمان هو الصدق . ورأسه التقوى . ووسطه الطاعة واليقين . وعروقه الصلاة والإخلاص ، وشجرته الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وغصنه التوحيد وثمرته الزكاة . وأرضه المؤمنون ، وماؤه كلام الله ، ونهره العلم .

---

(١) راجع : كتابه « كشف الظنون » (١ : ٨٨٣) .

(٢) راجع : رسالة على مصطفى « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٥٠) .

(٣) منسوبة إليه خطأ والصواب أنها لعز الدين عبد السلام المقدسي .



مسألة : إن قيل لك : لكل شيء جوهرة ، وجوهرة الإنسان العقل ، وما جوهرة العقل ؟ .

فقل : جوهرة العقل الصبر ، والعمل بحركات القلوب عند مطالعة الغيوب . وأصل الطاعة الورع . وأصل الورع التقوى . وأصل التقوى محاسبة النفس بالخوف والرجاء من الله تعالى .

مسألة : إن قيل لك : ما الذى يجب على الشيخ فى حق المريد ، وما الذى يجب على المريد فى حق الشيخ ؟

فالجواب أن تقول : على الشيخ ثلاثة أشياء : التسليك فى البداية والتبليغ فى النهاية . والحفظ فى الرعاية . والمريد يجب عليه ثلاثة أشياء : امتثال أمره وكتمان سره وتعظيم قدره » .

سابعاً : السيرة :

١ – بداية السول فى تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم :

هذه رسالة صغيرة ، توجد منها عدة نسخ متفرقة فى المكتبات كالآتى :

(أ) أربع نسخ بدار الكتب المصرية برقم (٢ ، ٢٦ ، ٢٠٧ مجاميع) و (٥٠ حديث) .

(ب) نسخة فى مكتبة برلين برقم (٢٥٦٨) [١] .

(ج) نسخة فى مكتبة اسكوريال برقم (٥ : ١٤١١) وعنوانها « غايات الأصول فيما سنح من تفضيل الرسول » .

(د) نسختان فى معهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (٤٧ توحيد) و (٧٨ تاريخ) .

وهذه الرسالة تقع فى خمس ورقات تقريباً ، وقد ذكر العز فيها اثنين وثلاثين وجهاً لتفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم على سائر المخلوقات .

ومن الوجوه التى ذكرها فى تفضيل الرسول صلى الله عليه وسلم ما يلى :

---

(١) راجع : بروكلمان (١ : ٤٨٨ – ٥٥٤) .



(أ) أن الله أخبره بأنه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، ولم ينقل أنه أخبر أحداً من الأنبياء بمثل ذلك .

(ب) أنه أول شافع وأول مشفع ، وهذا يدل على تخصيصه وتفضيله .

(ج) أن الله أقسم بحياته ﴿ لعمرك أنهم لفى سكرتهم يعمهون ﴾ [الحجر : ٧٢] ، للدلالة على شرف حياته وعزتها عند الله عز وجل .

(د) أن الله سبحانه ناداه بأحب أسمائه وأسمى صفاته بقوله: ﴿ يا أيها النبى ﴾ ﴿ يا أيها الرسول ﴾ وهذه الخصيصة لم تثبت لغيره ، فجميع الأنبياء ناداهم الله بأسمائهم المجردة ، يا إبراهيم ، يا موسى ..... الخ (١) .

وهكذا استمر العز يذكر وجوه تفضيل النبى محمد صلى الله عليه وسلم على سائر الخلق ومكانته عند الله ، ويرى أن هذه الأدلة إشارات تكفى العاقل الذكى لمعرفة منزلة الرسول عليه السلام ، ويدعو فى النهاية إلى اتباعه فى سنته وطريقته وجميع أخلاقه .

٢ – قصة وفاة النبى صلى الله عليه وسلم :

توجد نسخة منها فى مكتبة برلين برقم (٩٦١٤) H (٢) .

ثامناً : علوم أخرى :

١ – مجلس فى ذم الحشيشة :

يوجد منه نسخة فى مكتبة برل (ليدن) برقم (٢ : ١٠٥٦) (٣) .

٢ – نهاية الرغبة فى أدب الصحبة :

يوجد منه نسخة فى مكتبة باريس برقم (٢٥ : ١١٧٦) (٤) .

---

(١) راجع : رسالة عبد العظيم فوده « عز الدين بن عبد السلام » ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) راجع : تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (١ : ٤٨٨ – ٥٥٤) .

(٣، ٤) راجع : ذيل كتاب بروكلمان (١ : ٧٦٦ – ٧٦٩) وكتاب رضوان « العز ابن عبد السلام » ص ٨٣ .

٣ ـ ثلاثة وثلاثون شعراً فى مدح الكعبة :

يوجد منها نسخة فى مكتبة برلين برقم (٦٠٦٨) [١] .

ولعل هذه الأبيات نسبت إليه خطأً كما نسب إليه كتب أخرى ـ وسيأتى بيان ذلك ـ لأن ابن السبكى روى عن الإمام فخر الدين عثمان بن بنت أبى سعد أن العز أنشد بيتاً من لفظه لنفسه للطلبة ، وقال لهم : أجيزوه ، ولا يعرف له من النظم غيره ، وهو :

لو كان فيهم من عراه غـــرام ما عنفونى فى هواه ولاموا [٢]

كما أن المصادر القديمة لم تذكر هذه الأبيات ضمن مؤلفاته رغم حرصها على ذكر جميع مؤلفاته .

٤ ـ ترغيب أهل الإسلام فى سكنى الشام :

هذه رسالة صغيرة تقع فى (١٦) صفحة ، مطبوعة بالمطبعة التجارية بالقدس فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٣٥٩ هـ الموافق ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٠ م بتحقيق أحمد سامح الخالدى الديرى ، وقد اعتمد فى نشرها على نسخة المكتبة الخالدية المخطوطة فى ربيع الأول سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م) .

وقال المحقق عن أهمية هذه الرسالة : إنها (ترجع أولا : لقرب عهد المؤلف بالسلطان صلاح الدين . ثانياً : لأنه جاء ذكرها غير مرة فى كتاب « إتحاف الأخصا فى فضائل المسجد الأقصى » للشمس السيوطى المتوفى سنة ٩٠٦ هـ وقد نقل عنها الاتحاف فهى مصدر مهم عن الشام وفضائله ، واعتقد أن صاحب « مثير الغرام » استعان بها وإن لم يذكرها . وكذلك « الأنس الجليل » والمنينى فى كتابه « الاعلام فى فضائل الشام » وغيرهم . ثالثاً : لأنها تبين لنا إحدى الاتجاهات الفكرية فى الحروب الصليبية فقد أراد بها المؤلف أن يشيد بذكر الشام وخطره وما ورد فيه من الآيات لتشجيع المسلمين على سكناه والتمسك به والمدافعة عنه) ص ٣ ، ٤ .

---

(١) راجع : المصدرين السابقين .

(٢) راجع : كتابه « طبقات الشافعية » (٨ : ٢٤٦) .



وقد ذكر المحقق ترجمة مختصرة عن العز نقلا عن طبقات ابن السبكى .

وقد اشتملت هذه الرسالة على أحاديث وأخبار الله أعلم بصحتها ، فكان الأولى بالمحقق ، بل هو من منهج التحقيق أن يخرج هذه الأخبار ويعرف بالأعلام الواردة فى هذه الرسالة ، وإليك نموذجاً من هذه الرسالة حتى يتضح لك أسلوب العز وموضوعه ، قال بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم (ص ٧ ، ٨) « فإن الله جعلنا من أهل الشام الذى بارك فيه للعالمين وأسكنه الأنبياء والمرسلين والأولياء والمخلصين والعباد والصالحين وحفه بملائكته المقربين وجعله فى كفالة رب العالمين وجعل أهله على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم إلى يوم الدين وجعله معقل المؤمنين وملجأ الهاربين ، ولا سيما دمشق الموصوفة فى القرآن المبين بأنها ربوة ذات قرار ومعين ، وكذا روى عن سيد المرسلين وجماعة من المفسرين . وبها ينزل عيسى بن مريم عليه السلام لإعزاز الدين ونصرة الموحدين وقتل الكافرين وإبادة الملحدين وبغوطتها عند الملاحم فسطاط المسلمين » . ثم شرع بعد ذلك فى ذكر الآيات والأحاديث والأخبار التى تدل على فضل الشام .

كتب نسبت إليـــه

١ ـ كشف الإشكالات عن بعض الآيات :

هذه رسالة صغيرة موجودة بدار الكتب المصرية برقم (٨٣٦) وتقع فى (١٢) ورقة مخطوطة بخط رقعة جيد . وقد نسبها مفهرس الدار إلى العز ابن عبد السلام . وفيها ورقة من مدير الدار يرجو من القراء ذكر المؤلف الحقيقى لهذه الرسالة .

وقد حققها الدكتور رضوان الندوى ، وأخرجها فى ملحق لكتاب العز « فوائد فى مشكل القرآن » ونبه على أنها ليست للعز وإنما هى تعقيب عليه من أحد العلماء المتأخرين عنه ، واستدل على ذلك بأنه ورد فيها نقل عن أبى السعود المفسر ، وهو متأخر عن العز .

ثم اجتهد فى التعرف على المؤلف فترجح له أنه ناسخها « إسماعيل بن الشيخ محمد الشاش » .

ولكنى عثرت على نسخة أخرى فى الدار برقم (٢٩٧) تيمورية مكتوب عليها اسم المؤلف الحقيقى مع العنوان كالآتى : « أجوبة على استشكالات وقعت للعز بن عبد السلام تأليف محمد بن أحمد بن عبد الهادى » المتوفى سنة (٧٤٤ هـ) . مخطوطة سنة ١٣١٧ هـ بخط جميل واضح وناسخها : « إسماعيل ابن الشيخ محمد الشاش » وتقع فى عشر ورقات . وعليها ختم مكتوب فيه : « وقف على أحمد بن على بن محمد تيمور بمصر » . وقد اشتملت على ثمانية عشر إشكالا وقعت للعز ، وقد أجاب عنها المؤلف من عنده وتارة ينقل من الكشاف للزمخشرى ، أو المغنى لابن هشام ، أو أبى السعود .

وأولها : « الحمد لله الذى أهلنى لكشف القناع عن وجوه المشكلات من معانى كتابه العظيم ، وأوصلنى إلى استجلاء عرايس الخفيات من مبانى



نظمه الكريم والصلاة والسلام على سيد الكل فى الكل محمد المبعوث بالدين القويم ، وعلى آله وأصحابه الذين عرجوا معارج التكريم ما تفتحت أكمام المسايل بنسيم الفكر المستقيم . وبعد فقد وقفت على أسئلة نفيسة لسلطان العلماء العز بن عبد السلام تتعلق بكلام الملك العلام فسرحت النظر فيها ...... » الخ .

٢ - العماد فى مواريث العباد :

هذا الكتاب مخطوط من تأليف الشيخ عز الدين بن أحمد بن محمد بن عبد السلام المصرى الشافعى المنوفى [١] ، وقد ذكر فى بطاقات فهرس المخطوطات الظاهرية برقم (٦٦٩٠) من بين مؤلفات شيخى العز بن عبد السلام ، وهذا خطأ ، وسببه تشابه الإسمين . وقد سها عنه الأستاذ الباحث عمر رضا كحالة فنقل هذا الخطأ فى كتابه « معجم المؤلفين » فى ترجمة شيخى العز [٢] .

٣ - فرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد :

هذا الكتاب ذكره بروكلمان من بين مؤلفات شيخى العز بن عبد السلام ، وذكر أنه موجود بمكتبة برلين برقم (٤٣٥٩) وفهرس دار الكتب المصرية (١ : ٥٣٢) [٣] . وتابعه فى ذلك رضوان الندوى وقد رجعت إلى فهرس الدار ، واطلعت على هذا الكتاب فوجدته من تأليف شمس الدين بن محمد السلمى الشافعى الشهير بالمناوى . فنسبته إلى شيخى العز خطأ ، وسببه اشتراك الإسمين فى « السلمى » .

٤ - حل الرموز ومفاتيح الكنوز :

هذا كتاب صغير قد اشتمل على فصول فى التصوف وسبب تأليفه حل الرموز التى يستعملها المتصوفة مما فيه غموض يشكل ظاهره عند غيرهم .

وقد ذكره بروكلمان ضمن مؤلفات شيخى العز بن عبد السلام وذكر له

---

(١) راجع : كشف الظنون لحاجى خليفة (٢ : ٩١١) .
(٢) راجع : كتاب رضوان الندوى « العز بن عبد السلام » ص ٨٤ .
(٣) راجع : كتابه « تاريخ الأدب العربى » (١ : ٤٨٨ - ٥٥٤) .





نسخة مخطوطة فى رام بور بالهند برقم (١ : ٣٣٥) [١] . وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة جريدة الإسلام فى مصر سنة ١٣١٧ هـ ، كما طبع بالمطبعة اليوسفية بطنطا . وقد نسب إلى شيخى العز فى كلا الطبعتين ، وكتبت عليه ترجمته . والصواب أنه لعز الدين عبد السلام ابن الشيخ أحمد المقدسى الواعظ (ت ٦٧٨ هـ) لأننى قد اطلعت على ثلاث نسخ مخطوطة لهذا الكتاب فى مكتبة جامعة استنبول واحدة برقم (٣٦٢٣) Ay وأخرى برقم (٢٧٨٦) Ay ، وثالثة برقم (١٤٦٨) Ay ، وكلها مكتوب عليها اسم المؤلف الحقيقى للكتاب وهو عز الدين المقدسى .

كما يوجد نسخ أخرى للكتاب فتوجد نسخة بمكتبة بايزيد باستنبول برقم (٣٣٢٩ : ٦٨) ونسخة أخرى بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (١٦) تصوف ، ونسخة أخرى بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية برقم (١٤٣) توحيد ، وهذا الخطأ فى نسبة الكتاب قد أوقع بعض المترجمين لشيخى العز فى الوهم ، فذكروه من بين مؤلفاته فى التصوف ، وعلى أنه يمثل اتجاهه الفكرى ومسلكه فى التصوف . وممن وقع فى ذلك الدكتور على صافى حسين [٢] ومحمود رزق سليم [٣] ، ومحمد حسن عبد الله [٤] . وعبد العظيم فوده [٥] ، ومحمود الشرقاوى [٦] وقد أطنبوا فى الكلام على تصوف العز من خلال هذا الكتاب ، وحاول محمد حسن أن يوفق بين ما جاء فى هذا الكتاب من تفريق بين الحقيقة والشريعة وبين ما جاء فى كتاب العز « قواعد الأحكام » الذى جمع فيه بين الحقيقة والشريعة .

كما أن الدكتور رضوان الندوى نسبه إليه فى كتابه « العز بن عبد السلام » (ص ٨١) ، ولكنه تنبه إلى ذلك الخطأ فنسبه إلى مؤلفه الحقيقى فى مقدمة تحقيقه لكتاب العز « فوائد فى مشكل القرآن » .

(١) راجع : ذيل كتابه « تاريخ الأدب العربى » (١ : ٧٦٩) .
(٢) راجع : كتابه « ابن دقيق العيد حياته وديوانه » ص ٥٠ .
(٣) راجع : كتابه « عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمى والأدبى » ص ٣٠
(٤) راجع : كتابه « عز الدين بن عبد السلام بائع الملوك » ص ١٧٣ وما بعدها .
(٥) راجع : رسالته للماجستير « عز الدين بن عبد السلام » ص ١٤٠ — ١٤٥ .
(٦) راجع : كتابه « سلطان العلماء » ص ٦٧ — ٧١ .



٥ – كشف الأسرار عن حكم الطيور والأزهار :

هذا الكتاب لعز الدين عبد السلام بن أحمد المقدسى الواعظ . وقد ذكره رضوان الندوى [١] ضمن مؤلفات شيخى العز ، وهذا خطأ ، وسببه تشابه الإسمين . وهذا الكتاب مطبوع فى رجب سنة ١٢٨٧ هـ بمطبعة وادى النيل ، وعليه اسم مؤلفه الحقيقى « عز الدين المقدسى » ويقع فى (٨٠) صفحة ، وهو كتاب طريف كتبه مؤلفه موعظة لأهل الاعتبار ، وتذكرة لذوى الأبصار والاستبصار فأكثر فيه من ضرب الامثال وذكر الحكايات والأشعار والألغاز كما اشتمل على فوائد فى اللغة والنحو .

٦ – نخبة العربية فى ألفاظ الأجرومية فى النحو :

هذا الكتاب نسبه الدكتور رضوان الندوى إلى العز اعتماداً على كتاب « إيضاح المكنون » [٢] . والصواب أنه لغيره وقد حقق ذلك الدكتور على الفقير فقال : « ومما يؤيد أنه ليس من مؤلفات إمامنا العز أن ابن آجروم مؤلف متن الأجرومية كان قد ولد عام (٦٧٢ هـ) أى بعد وفاة الإمام العز باثنى عشر عاماً ومن المستحيل أن يكون إمامنا العز قد شرح الأجرومية بعد وفاته ، فلابد من أن يكون غيره هو الشارح .

وقد ذكر هذا صاحب كشف الظنون فقال : مقدمة الأجرومية فى النحو لأبى عبد الله محمد بن محمد أبى داود الصنهاجى المعروف بابن آجروم .

ثم قال : وشرحها أحمد بن محمد بن عبد السلام شرحين أحدهما سماه (النخبة العربية فى حل ألفاظ الاجرومية) والآخر سماه (الجواهر المضية فى حل ألفاظ الأجرومية) » [٣] .

---

(١) راجع : كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٧٧ .
(٢) راجع كتابه « العز بن عبد السلام » ص ٨٣ .
(٣) راجع : رسالته « الإمام العز بن عبد السلام » (١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥) .

الباب الثاني

منهج العز في التفسير

يتكون من تمهيد وثلاثة فصول

التمهيد : التعريف بتفسير الماوردي والعز

الفصل الأول : مصادر تفسير الماوردي وتأثر المفسرين به .

الفصل الثاني : منهج العز في تفسيره المختصر .

الفصل الثالث : مقارنة بين تفسيري العز .

التمهيـــد

التعريف بتفسير الماوردى والعز

١ ـ التعريف بتفسير الماوردى « النكت والعيون » :

بدأت بالتعريف بتفسير الماوردى لأن تفسير العز اختصار له ، وهو تفسير كامل للقرآن الكريم اقتصر فية مؤلفه على تفسير ما خفى من آيات القرآن الكريم ، أما الجلى الواضح فتركه لفهم القارئ ، وقد جمع فيه بين أقاويل السلف والخلف ، كما أضاف إلى ذلك ما ظهر له من معنى محتمل .

ورتبه ترتيباً بديعاً ، فهو يحصر الأقوال الكثيرة فى تأويل الآية فى عدد ، ثم يفصلها الأول فالثانى فالثالث .... الخ . وينسب كل قول إلى قائله غالباً ، مع توجيه لبعض الأقوال وترجيح ، كما أنه يترك كثيراً منها بدون توجيه وترجيح .

وقد اعتنى فيه بالتفسيرات اللغوية ، فيذكر أصول الكلمات ، ويوضحها بضرب الأمثال ، والاستشهاد عليها بالشعر ، ويربطها بالمعنى المراد من الآية فى عبارة موجزة ناصعة البيان .

قال الماوردى مبيناً لمنهجه (١) : « ولما كان الظاهر الجلى مفهوماً بالتلاوة ، وكان الغامض الخفى لا يعلم إلا من وجهين [نقل وا] (٢) جتهاد ، جعلت كتابى هذا مقصوراً على تأويل ما خفى علمه، وتفسير ما غمض تصوره، جعلته جامعاً بين أقاويل السلف والخلف ، وموضحاً عن المؤتلف والمختلف ، وذاكراً [ما سنح] (٣) به الخاطر من معنى محتمل ، عبرت عنه بأنه محتمل

---

(١) راجع مقدمة تفسيره (ق ١ : ١ ب) .

(٢ ، ٣) ما بين المعكوفين من (ك ١ : ١ ب) وقد سقط من (ق) .



ليتميز ما قيل مما قلته ، ويعلم ما استخرج مما استخرجته ، وعدلت عما ظهر معناه من فحواه اكتفاء بفهم قارئه وتصور تاليه من أقرب مأخذاً وأسهل مطلباً ، وقدمت لتفسيره فصولا تكون لعلمه أصولا ، يتضح منها ما اشتبه تأويله ، وخفى دليله ، وأنا استمد من الله ــ تعالى ــ حسن معونته ، وأسأله الصلاة على محمد وآله وصحابته » .

ولا يزال هذا التفسير مخطوطاً ، وقد نال شهرة كبيرة ، لانتشار نسخه الخطية فى الشرق والغرب ، ونقل من جاء بعده من المفسرين عنه ، كالقرطبى الذى اعتمد عليه كثيراً وابن الجوزى والفخر الرازى وغيرهم . كما أن بعض العلماء قام باختصاره وتهذيبه . فقد ذكر حاجى خليفة [1] ، أن الشيخ أبا الفيض محمد بن على بن عبد الله الحلى قد اختصره ، ولكن هذا المختصر لم يصل إلينا . ولم يذكر حاجى خليفة اختصار العزله .

٢ ــ التعريف بتفسير العز :

هو اختصار لتفسير الماوردى ولم يبين العز سبب اختصاره ، ولا منهجه فى الاختصار . فلم يزد فى مقدمته على قوله : « الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله » ثم شرع فى الاختصار .

ولعل سبب اختصاره ما يلى :

١ ــ قيمة تفسير الماوردى العلمية وأهميته ونفاسته .

٢ ــ ما فيه من تطويل يحتاج إلى اختصار وتهذيب .

٣ ــ مجاراة للعصر الذى عاش فيه العز ، فقدكثرت فيه المختصرات ، لأن العلوم قد كملت تقريباً ونضجت . فالمطلع على مؤلفات العز يجد أن بعضها مختصرات ، حتى أنه اختصر كتابه « قواعد الأحكام » فى كتاب « القواعد الصغرى » .

وهكذا شاعت المختصرات فى هذا العصر . كما سبق بيانه فى الحالة العلمية فى عصر العز .

---

(١) انظر : كتابه « كشف الظنون » (١ : ٤٥٨) .



وقد حافظ العز فى اختصار تفسير الماوردى على ما امتاز به من جمع أقاويل السلف والخلف فى تفسير الآية ، ولكنه لا يحصرها فى عدد ثم يفصلها الأول فالثانى فالثالث ... الخ كالماوردى . فالعز يذكرها بعطف بعضها على بعض بـ « أو » ، وقد يحذف بعض الأقوال اختصاراً ، كما أنه – أحياناً – لا يلتزم بترتيب الماوردى للأقوال ، فيقدم ما أخره ولعله بتصرفه هذا يميل إلى ترجيح ما قدمه . ويترك نسبة كثير من الأقوال التى نسبها الماوردى إلى قائليها ، ويترك تفسير بعض الآيات التى فسرها الماوردى ، أو يقتصر على تفسير جزء منها . ولا يعتنى بالقراءات كعناية الماوردى .

كما أنه يحذف صورة الأشكال أو صيغة السؤال التى أوردها الماوردى على بعض الآيات ، فيقتصر العز على إيراد الجواب فقط . ويختصر بعض أسباب النزول التى أطال فيها الماوردى فى عبارة موجزة تؤدى الغرض .

والماوردى – أحياناً – يستطرد فى ذكر بعض الأخبار الإسرائيلية ، أو تفصيل بعض الأحكام الفقهية . ولكن العز يهذب ذلك فى عبارة مختصرة كما اعتنى العز بالتفسيرات اللغوية التى امتاز بها تفسير الماوردى ، فذكرها فى عبارة موجزة مفصلة واضحة تاركاً بعض الاستطرادات التى لا لزوم لها ، وقد اقتصر على بعض الشواهد الشعرية ، ولم يكثر منها كالماوردى .

وهكذا قدم العز تفسير الماوردى فى أسلوب جيد فى أقرب عبارة وأخصرها متوخياً الدقة فى ذلك حتى أنه يقتبس لفظ الماوردى فى بعض الحالات .

ولم يزد على تفسير الماوردى شيئاً إلا ما ندر من تعقيب أو توجيه وقد ميز ذلك بقوله : « قلت » مبالغة فى الدقة ، والأمانة العلمية . لذا لم تبرز شخصيته فى هذا المختصر اللهم إلا فى الأسلوب ، وطريقة عرض المعلومات وترتيبها .

هذا تعريف موجز بتفسير العز مقارناً بتفسير الماوردى ، أدخل منه إلى بيان مفصل لمصادر الماوردى ، وتأثر المفسرين به ومنهج العز فى تفسيره الذى اختصر فيه تفسير الماوردى وقيمته العلمية .



الفصل الأول

مصادر تفسير الماوردى وتأثر المفسرين به

---

١ - مصادره.

٢ - اتهامه بالاعتزال وموقف العز منه.

٣ - تأثر المفسرين به.

مصادره

فى هذا المبحث سأبين مصادر الماوردى التى استمد منها تفسيره ، وهى مصادر تفسير العز – أيضاً – لأنه اختصار لتفسير الماوردى ، فالعز قد نقل عنها بواسطته . لذا كان من الضرورى بيانها باعتبارها مقدمة لابد منها لدراسة المنهج الذى سار عليه العز فى تفسيره .

وقد استمد الماوردى مادة تفسيره من مصادر كثيرة ومتنوعة ، منها مصادر فى القراءات ، ومصادر فى التفسير بالمأثور ، ومصادر فى اللغة والنحو ، ومصادر أخرى جمعت بين التفسير بالمأثور والمعقول .

وسأذكر أهم هذه المصادر ، وأبين طريقة استفادته منها مقارناً ذلك باختصار العز .

أولا : مصادره فى القراءات :

الماوردى يذكر القراءات السبع ، أو الشاذة فى بعض الآيات ، ويبين معناها ويوجهها ، ولكنه لا يشير إلى المصادر التى نقل عنها .

ولعله اعتمد فى ذلك على كتب القراءات التى كانت موجودة فى عصره ككتاب القراءات الشاذة لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) وكتاب « الحجة فى علل القراءات السبع » لأبى على الحسن بن أحمد الفارسى (ت ٣٧٧ هـ) ، وكتاب « المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » لأبى الفتح عثمان بن جنى (ت ٣٩٢ هـ) ، وكتاب « التبصرة فى القراءات السبع » و « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » لمكى بن أبى طالب القيسى (ت ٤٣٧ هـ) ، وقد ذكر مكى : أنه : ألف كتاب « التبصرة » بالمشرق سنة (٣٩١ هـ) [١] .

---

(١) انظر : مقدمة كتابه « الكشف عن وجوه القراءات السبع » (١ : ٣) .



ولعله استفاد – أيضاً – من كتب أبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى (ت ٤٤٤ هـ) ، فهى كتب كثيرة ، ألفها فى القراءات السبع والشاذة ، مثل كتاب « التيسير فى القراءات السبع » و « جامع البيان فى القراءات السبع » ، و « المحتوى فى القراءات الشواذ » وغيرها .

ثانياً : مصادره فى التفسير بالمأثور :

يعتبر تفسير الطبرى (ت ٣١٠) : « جامع البيان عن تأويل آى القرآن » من أهم مصادره فى التفسير بالمأثور ، فغالب ما نقله من الأحاديث ، وأسباب النزول ، وأقوال الصحابة والتابعين نقله منه .

ومنهج الطبرى فى ذكر اختلاف المفسرين أنه يلخص أقوال المفسرين المتفقه ثم يرويها ، ثم بعد ذلك يلخص أقوال آخرين مخالفة لأقوال السابقين ثم يرويها ، وهكذا حتى ينهى ما جمعه من الأقوال المختلفة ، ثم يرجح ما يراه ، ويدلل عليه ، ويرد ما خالفه .

وقد تأثر الماوردى بالطبرى كثيراً ، فهو ينقل تلخيصه للأقوال بتصرف ، وأحياناً بالنص ، ثم ينسبها إلى من رواها عنه الطبرى ، وقد يتابعه فى ترجيحه لبعض الأقوال ، فينقل عبارته بتصرف وقد يتعقبه ، كما أنه ينقل عنه أقوال من يسميهم الطبرى بـ (أهل البحث ، أو الكلام) ولا ينسب ما نقله عنه إليه إلا قليلا . وإليك أمثلة توضح طريقة استفادته من الطبرى ، وتأثره به :

١ – مثال لترجيحه ما رجحه الطبرى دون الإشارة إليه :

قال الماوردى (د ١ : ٤٠ – أ) وتابعه العز مرجحين نسخ حكم قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ﴾ . [البقرة : ٢١٧] فقال : « وتحريم ذلك محكم عند [عطاء [يعنى ابن أبى رباح] منسوخ على الأصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم غزا هوازن وثقيفاً ، وأرسل أبا عامر إلى أوطاس فى بعض الأشهر الحرم ، وبايع على قتال قريش بيعة الرضوان فى ذى القعدة » انتهى بعبارة العز .

هذا الترجيح قد سبق إليه الطبرى ، وإليك عبارته حتى يتضح لك تأثر الماوردى به ونقله لعبارته بتصرف ، مع ترك الإشارة إليه :



قال الطبرى مرجحاً : « والصواب من القول فى ذلك ما قاله عطاء ابن ميسرة من أن النهى عن قتال المشركين فى الأشهر الحرم منسوخ بقوله جل ثناؤه : ﴿ إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً ... ﴾ . [التوبة : ٣٦] .

وإنما قلنا ذلك ناسخ لقوله : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ﴾ . [البقرة : ٢١٧] لتظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه غزا هوازن بحنين وثقيفاً بالطائف ، وأرسل أبا عامر إلى أوطاس لحرب من بها من المشركين فى بعض الأشهر الحرم ، وذلك فى شوال وبعض ذى القعدة ، وهو من الأشهر الحرم .

فكان معلوماً بذلك أنه لو كان القتال فيهن حراماً وفيه معصية كان أبعد الناس من فعله صلى الله عليه وسلم ، وأخرى أن جميع أهل العلم بسير رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتدافع أن بيعة الرضوان على قتال قريش كانت فى ذى القعدة .... » الخ [1] . فاقرأ ترجيح الطبرى وقارنه بترجيح الماوردى يتضح لك أنه هو مع اختصار فى العبارة ، وتجده استدل بنفس أدلة الطبرى ، وساقها حسب ترتيبه وهى « لأن الرسول صلى الله عليه وسلم غزا هوازن وثقيفاً وأرسل أبا عامر إلى أوطاس ... » الخ وهذا الترجيح فيه نظر ، راجع تعليقى على هذه الآية فى تحقيق تفسير العز .

٢ - مثال لتعقيبه على قول الطبرى :

ذكر الماوردى (ق١ : ١١٩ ب) فى تفسير قوله تعالى : ﴿ واهجروهن فى المضاجع ﴾ . [النساء : ٣٤] خمسة أقوال ونسب القول الأخير إلى الطبرى ، فقال الماوردى : « ..... والخامس : هو أن يربطها بالهجار ، وهو حبل يربط به البعير ليقرها على الجماع ، وهو قول أبى جعفر الطبرى واستدل برواية ابن المبارك عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال : قلت يا رسول الله نساؤنا ما نأتى منها وما نذر قال : حرثك فاتِ حرثك أنى شئت غير أن لا تضرب الوجه ، ولا تفجر [2] ولا تهجر إلا فى البيت ، وأطعم إذا طعمت

---

(١) راجع : تفسيره (٤ : ٣١٤) طبع دار المعارف .

(٢) فى تفسير الطبرى (٨ : ٣١٠) معارف « ولا تقبح » .

واكس إذا اكتسيت ، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض . وليس فى هذا الخبر دليل على تأويله دون غيره » . [1]

٣ ــ مثال لنقله تلخيص الطبرى لأقوال المفسرين :

قال الماوردى (ق ١ : ٨٥ ب) فى تفسير قوله تعالى : ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأُخَرُ متشابهات ﴾ . [آل عمران : ٧] : « اختلف المفسرون فى تأويله على خمسة أقاويل : أحدها : أن المحكم الناسخ ، والمتشابه المنسوخ ، وهذا قول ابن عباس وابن مسعود . والثانى : أن المحكم ما أحكم الله بيان حلاله وحرامه ، فلم تشتبه معانيه والمتشابه ما اشتبهت معانيه ، وهذا قول مجاهد .

والثالث : أن المحكم ما لم يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً . والمتشابه ما احتمل من التأويل أوجهاً ، وهذا قول محمد بن جعفر بن الزبير .

والرابع : أن المحكم الذى لم تتكرر ألفاظه . والمتشابه الذى تكررت ألفاظه ، وهذا قول ابن زيد .

والخامس : أن المحكم ما عرف العلماء تأويله وتفسيره والمتشابه ما لم يكن لهم إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه ، كقيام الساعة ، وطلوع الشمس من مغربها وخروج عيسى ونحوه ، وهذا قول جابر بن عبد الله » .

فالماوردى قد لخص عبارة الطبرى فى القول الأول والرابع ، ونقل نصها تقريباً فى بقية الأقوال ، والتزم بترتيبه للأقوال ولم يشر إليه . ونقل العز عبارة الماوردى بتصرف قليل جداً . وإليك عبارة الطبرى حتى يتضح لك ذلك :

وهى قوله : « وقد اختلف أهل التأويل فى تأويل قوله : ﴿ منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ﴾ وما المحكم من آى الكتاب ، وما المتشابه منه ؟ .

فقال بعضهم : المحكمات من آى القرآن المعمول بهن وهن الناسخات ،

---

(١) راجع : المصدر السابق (٨ : ٣٠٢ – ٣٠٩) .



أو المثبتات الأحكام . والمتشابهات من آيه المتروك العمل بهن ، المنسوخات . ذكر من قال ذلك »

ثم رواه عن ابن عباس وابن مسعود وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقتادة والربيع والضحاك ثم قال : « وقال آخرون : المحكمات من آى الكتاب : ما أحكم الله فيه بيان حلاله وحرامه . والمتشابه منها : ما أشبه بعضه بعضاً فى المعانى وإن اختلفت ألفاظه . ذكر من قال ذلك » .

فرواه عن مجاهد .

ثم قال : « وقال آخرون : المحكمات من آى الكتاب : ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد . والمتشابه منها . ما احتمل من التأويل أوجهاً . ذكر من قال ذلك » فرواه عن محمد بن جعفر بن الزبير .

ثم قال : « وقال آخرون : معنى المحكم : ما أحكم الله فيه من آى القرآن ، وقصص الأمم ورسلهم الذين أرسلوا إليهم ففصله ببيان ذلك لمحمد وأمته . والمتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير فى السور ، بقصه باتفاق الألفاظ واختلاف المعانى ، وبقصه باختلاف الألفاظ واتفاق المعانى . ذكر من قال ذلك » .

فرواه عن ابن زيد .

ثم قال : « وقال آخرون : بل المحكم من آى القرآن : ما عرف العلماء تأويله وفهموا معناه وتفسيره . والمتشابه : ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، وقيام الساعة ، وفناء الدنيا ، وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لا يعلمه أحد » .

ثم قال : « وهذا قول ذكر عن جابر بن عبد الله بن رئاب » ثم رجح هذا القول (١) .

٤ ــ مثال لنقله ما نقله الطبرى عمن يسميهم أهل البحث :

قال الماوردى (ق : ١ : ٧٥ ب) فى تفسير قوله تعالى : ﴿ الله لا إله

---

(١) راجع تفسيره (٦ : ١٧٤ – ١٨٠) طبعة المعارف .

إلا هو الحى القيوم ﴾ . [البقرة : ٢٥٥] : « الحى فيه ثلاثة تأويلات : أحدها : أنه سمى نفسه لصرفه الأمور مصارفها . وتقديره الأشياء مقاديرها ، فهو بالتقدير حى لا بحياة .

والثانى : أنه حى بحياة هى له صفة .

والثالث : أنه اسم من أسماء الله تسمى به فقلناه تسليما لأمره » اهـ .

وهذا نص عبارة الطبرى تقريباً ، ولم يذكر الماوردى أنه نقله عنه بينما القرطبى نقل بعض هذا النص فى تفسيره (٣ : ٢٧١) ونسبه إلى الطبرى عن قوم . وإليك عبارة الطبرى حتى يتضح لك الأمر :

وهى قوله : « وقد اختلف أهل البحث فى تأويل ذلك . فقال بعضهم : إنما سمى الله نفسه حياً لصرفه الأمور مصارفها ، وتقديره الأشياء مقاديرها ، فهو حى بالتدبير لا بحياة .

وقال آخرون : بل حى بحياة هى له صفة .

وقال آخرون : بل ذلك اسم من الأسماء تسمى به ، فقلنا تسليما لأمره » (١) اهـ .

وقد اختصر العز هذا النص فى عبارة موجزة مع تقديم القول الثانى على الأول . راجعها وقارنها بأصل النص فى الطبرى ، أو الماوردى تجدها صالحة أن تكون اختصاراً لنص كل واحد منهما .

٥ ــ مثال لنقله نص عبارة الطبرى أو تلخيصها :

قال الماوردى (ق : ١ : ١٢٤ ــ أ) فى قوله تعالى : ﴿ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها ﴾ . [النساء : ٥٦] : « فإن قيل وكيف يجوز أن يبدلوا جلوداً غير جلودهم التى كانت لهم فى الدنيا فيعذبوا فيها ولو جاز ذلك لجاز أن يبدلوا أجساماً وأرواحاً غير أجسامهم وأرواحهم التى كانت فى الدنيا ، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون المعذبون فى الآخرة بالنار غير الذين وعدهم الله فى الدنيا على كفرهم العذاب بالنار ؟ فقد أجاب أهل العلم عنه بثلاثة أجوبة :

(١) راجع : تفسيره (٥ : ٣٨٧) طبعة المعارف .



أحدها : أن ألم العذاب إنما يصل إلى الإنسان الذى هو غير الجلد واللحم ، وإنما يحرق الجلد ليصل إلى الإنسان ألم العذاب ، أما الجلد واللحم فلا يألمان ، فسواء أعيد على الكافر جلده الذى كان عليه فى الدنيا أو جلد غيره .

والجواب الثانى : أنه تعاد تلك الجلود الأولى [غير] (1) محترقة .

والجواب الثالث : أن الجلود المعادة إنما هى سرابيلهم من قطران جعلت لهم لباساً فسماها الله جلوداً . وأنكر قائل هذا القول أن تكون الجلود تحترق وتعاد غير محترقة لأن فى حال احتراقها إلى حال إعادتها فناءها وفى فنائها راحتها ، وقد أخبر الله عنها أنها لا تموت ولا يخفف عنهم العذاب » اه .

فالماوردى ذكر السؤال بنفس عبارة الطبرى عدا تصرف قليل جداً وذكر الجواب الأول بنص عبارة الطبرى تقريباً . واختصر الجواب الثانى والثالث .

وراجع تفسير العز تجده حذف السؤال كعادته فى مثل هذه المواضع . وذكر الجواب الأول بعبارة الطبرى تقريباً ، واختصر الجواب الثانى والثالث بنفس اختصار الماوردى تقريباً .

وإليك عبارة الطبرى حتى يتضح لك ذلك .

وهى قوله : « فإن سأل سائل فقال : وما معنى قوله جل ثناؤه : ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها﴾ ؟ وهل يجوز أن يبدلوا جلوداً غير جلودهم التى كانت لهم فى الدنيا فيعذبوا فيها ؟ فإن جاز ذلك عندك ، فأجز أن يبدلوا أجساماً وأرواحاً غير أجسامهم وأرواحهم التى كانت لهم فى الدنيا فتعذب ، وإن أجزت ذلك لزمك أن يكون المعذبون فى الآخرة بالنار ، غير الذين أوعدهم الله العقاب على كفرهم به ومعصيتهم إياه ، وأن يكون الكفار قد ارتفع عنهم العذاب .

قيل : إن الناس اختلفوا فى معنى ذلك .

فقال بعضهم : العذاب إنما يصل إلى الإنسان الذى هو غير الجلد واللحم وإنما يحرق الجلد ليصل إلى الإنسان ألم العذاب وأما الجلد واللحم فلا يألمان . قالوا : فسواء أعيد على الكافر جلده الذى كان له فى الدنيا أو جلد غيره . . . . وقال آخرون : بل الجلود تألم واللحم وسائر أجزاء جرم بنى آدم . وإذا أحرق



(1) زيادة من تفسير العز لأن المعنى يقتضيها .



جلده أو غيره من أجزاء جسده وصل ألم ذلك إلى جميعه . قالوا : ومعنى قوله : ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها﴾ بدلناهم جلوداً غير محترقة ، وذلك أنها تعاد جديدة ، والأولى كانت قد احترقت فأعيدت غير محترقة ... وقال آخرون : معنى قوله : ﴿كلما نضجت جلودهم﴾ سرابيلهم بدلناهم سرابيل من قطران غيرها فجعلت السرابيل من القطران لهم جلوداً ... قالوا : وأما جلود أهل الكفر من أهل النار فإنها لا تحترق لأن فى احتراقها — إلى حال إعادتها — فناءها ، وفى فنائها راحتها . قالوا : وقد أخبر الله تعالى ذكره عنها : أنهم لا يموتون ولا يخفف عنهم من عذابها ... » الخ [1] .

هذا وهناك أمثلة كثيرة تركتها خشية التطويل . ومن هذه الأمثلة نستنتج أن الماوردى اعتمد كثيراً على تفسير الطبرى فى المأثور ، وأحياناً فى الرأى . فهو ينقل عبارته نصاً أو بتصرف أو باختصار ، وأحياناً يرجح ما يرجحه الطبرى . ولا يشير إليه ، وأحياناً يتعقبه .

ثالثاً : مصادره اللغوية والنحوية :

استمد الماوردى مادته اللغوية والنحوية من مصادر كثيرة ومتنوعة . منها مصادر جمعت بين اللغة والنحو ، ولها صلة وثيقة بالنص القرآنى ، كالكتب التى ألفت فى معانى القرآن وغريبه ومجازه ، ومنها كتب لغوية ونحوية بحتة . فنقل عن الكسائى (ت ١٨٣ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) والأخفش (ت ٢١٠ هـ) وثعلب (ت ٢٥١ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والمفضل بن سلمة بن عاصم (ت ٢٩١ هـ) والزجاج (ت ٣١١ هـ) ولهم كلهم مؤلفات فى « معانى القرآن » .

ونقل عن مؤرج بن عمر السدوسى (ت ١٩٥ هـ) وله كتاب « غريب القرآن » ، وعن محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦ هـ) وله كتاب « إعراب القرآن » و « مجاز القرآن » ، وعن معمر بن المثنى أبى عبيدة (ت ٢١٠ هـ) وله كتاب « مجاز القرآن » ، وعن ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)

---

(١) راجع : تفسيره (٨ : ٤٨٥ — ٤٨٧) طبعة المعارف .



وله كتاب « غريب القرآن » و « تأويل مشكل القرآن » ، وعن عيسى بن على الرمانى (ت ٣٨٤ هـ) وله « الجامع لعلم القرآن » (١) ورسالة فى إعجاز القرآن .

كما نقل نقولا قليلة عن الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه (ت١٨٠هـ) وعمرو بن العلاء (ت ٢٥٤ هـ) . وينقل عن هؤلاء جميعاً ولا يشير إلى كتبهم ، وقد عزوت بعض هذه النقول إلى مصادرها .

وإليك أمثلة توضح طريقة استفادته من هذه المصادر .

١ — نقل الماوردى (ق ١ : ٩٤ ب) عن الكسائى والفراء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ أو يحاجوكم عند ربكم ﴾ . [آل عمران : ٧٣] : فقال : « فيه قولان :

أحدهما : يعنى ولا تؤمنوا أن يحاجوكم عند ربكم لأنه لا حجة لهم ، وهذا قول الحسن وقتادة .

والثانى : أن معناه حتى يحاجوكم عند ربكم على طريق التبعيد ، كما يقال : لا تلقاه أو تقوم الساعة ، وهذا قول الكسائى والفراء » اهـ .

٢ — نقل الماوردى (ق ١ : ١٢ ب) عن الخليل والأخفش فى تفسير قوله : ﴿ إياك نعبد ﴾ . [الفاتحة : ٥] فقال : « قوله : ﴿ إياك ﴾ فهو كناية عن اسم الله تعالى ، وفيه قولان :

أحدهما : أن اسم الله تعالى مضاف إلى الكاف وهذا قول الخليل .

والثانى : أنها كلمة واحدة ، كنى بها عن اسم الله تعالى ، وليس فيها إضافة ، لأن المضمر لا يضاف ، هذا قول الأخفش » اهـ .

٣ — نقل الماوردى (ق ١ : ٥٢ ب) عن الأخفش والزجاج وأبى عبيدة والمبرد وثعلب فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ﴾ . [البقرة : ١٣٠] فقال : « فيه ثلاثة تأويلات .

---

(١) هذا التفسير مخطوط يوجد منه الجزء السابع بمكتبة باريس برقم (٢٦٥٢٣) وقطعة من الجزء (١٢) فى (١٥٠) ورقة مصورة بمعهد مخطوطات جامعة الدول العربية عن نسخة مكتبة المسجد الأقصى برقم (٢٩) ويوجد منه «تفسير جزء عم» بالمكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية



أحدها : أن ذلك سفه نفسه أى فعل بها السفه ما صار به سفيهاً ، وهذا قول الأخفش .

والثانى : أنها بمعنى سفه فى نفسه فحذف حرف الجر كما حذف من قوله ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ . [البقرة : ٢٣٥] أى على عقدة النكاح وهذا قول الزجاج .

والثالث : أنها بمعنى أهلك نفسه وأوبقها ، وهذا قول أبى عبيدة . قال المبرد وثعلب : سفه بكسر الفاء يتعدى ، وسفه بضم الفاء لا يتعدى » اهـ .

وقد نقل العز هذا النص فحذف نسبة التأويلات الثلاثة. ونسب قول المبرد وثعلب إليهما . وهذا من الأمثلة على ترك العز نسبة كثير من الأقوال إلى أصحابها .

٤ ـ نقل الماوردى (ق ١ : ٢٠ ب) عن المفضل بن سلمة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات تجرى من تحتها الأنهار ﴾ . [البقرة : ٢٥] فقال : « والجنات جمع جنة ، وهى البستان ذو الشجر ، وسمى جنة لأن ما فيه من شجر يستره . وقال المفضل : الجنة كل بستان فيه نخل ، وإن يكن فيه شجر غير [١] وإن كان غيره [٢] ، وإن كان فيه كرم فهو فردوس كان فيه شجر غير الكرم أو لم يكن » .

٥ ـ نقل الماوردى (ق ١ : ١٧٦ ب) عن الزجاج فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ولتنذر أم القرى ﴾ . [الأنعام : ٩٢] فقال : « وأم القرى مكة ، وفى تسميتها بذلك ثلاثة أقاويل :

أحدها : لأنها مجتمع القرى كما يجتمع الأولاد إلى الأم .

والثانى : لأنها أول بيت وضع بها فكأن القرى نشأت عنها قاله السدى .

والثالث : لأنها معظمة كتعظيم الأم قاله الزجاج » . اهـ .

---

(١) هكذا فى (ق) وفى اختصار العز « وإن لم يكن فيه شجر غيره » .

(٢) قوله : « وإن كان غيره » لعلها زيادة من الناسخ لأن النص يستقيم بدونها . وليست موجودة فى اختصار العز .



٦ — نقل الماوردى (ق ١ : ١١٦— أ) عن سيبويه فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إن الله كان عليما حكيما ﴾ . [النساء : ٢٤] فقال : فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : كان عليما بالأشياء قبل خلقها ، حكيما فى تقديره وتدبيره لها ، وهذا قول الحسن .

والثانى : أن القوم شاهدوا علما وحكمة ، فقيل لهم : إنه كان كذلك لم يزل ، وهذا قول سيبويه .

والثالث : أن الخبر عن الماضى يقوم مقام الخبر عن المستقبل ، وهذا مذهب الكوفيين » اه .

٧ — نقل الماوردى (ق ١ : ٤١ ب) عن عمرو بن العلاء فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وإن يأتوكم أسارى تفادوهم ﴾ . [البقرة : ٨٥] فقال : « فقرأ حمزة ﴿ أسرى ﴾ ، وفى الفرق بين أسرى ، وأسارى قولان :

أحدهما : أن أسرى جمع أسير ، وأسارى جمع أسرى .

والثانى : أن الأسارى الذين فى وثاق ، والأسرى الذين فى اليد وإن لم يكونوا فى وثاق ، وهذا قول أبى عمرو بن العلاء » .

وراجع جميع الأقوال السابقة فى اختصار العز فقد نقلها نصاً أو بتصرف .

٨ — نقل الماوردى (ق ٢ : ١٢٥ — أ) عن مؤرج فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وإنهما لبإمام مبين ﴾ . [الحجر : ٧٩] فقال : « فيه تأويلان

أحدهما : لبطريق واضح قاله قتادة ، وقيل للطريق إمام لأن المسافر يأتم به حتى يصل إلى مقصده .

والثانى : لفى كتاب مستبين قاله السدى ، وإنما سمى الكتاب إماماً لتقدمه سائر الكتب ، وقال مؤرج : هو الكتاب بلغة حمير ، ويعنى بقوله ﴿ وإنهما ﴾ أصحاب الأيكة وقوم لوط » اه .

وقد نقل العز هذا النص بتصرف وترك نسبة قول قتادة والسدى .

٩ — نقل الماوردى (ق ٢ : ٢٣ ب) عن قطرب ، وابن قتيبة فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وتودون أن ذات الشوكة تكون لكم ﴾ . [الأنفال : ٧] فقال : « وفى الشوكة التى كنى بها عن الحرب وجهان :

أحدهما : أنها الشدة فكنى بها عن الحرب ، لما فيها من الشدة ، قاله قطرب .

والثانى : أنها السلاح من قولهم : رجل شاك فى السلاح فكنى بها عن الحرب لما فيها من السلاح قاله ابن قتيبة » .

وقد نقل العز القولين باختصار ، ولم ينسبها .

١٠ ـ نقل الماوردى (ق ٢ : ٦٦ ب) عن على بن عيسى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ويبغونها عوجا ﴾ . [هود : ١٩] فقال : « فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : يعنى يرجون بمكة غير الإسلام ديناً قاله أبو مالك .

والثانى : أن يبغوا محمداً هلاكاً قاله السدى .

والثالث : أن يتأولوا القرآن تأويلا باطلا قاله على بن عيسى » اهـ .

وقد نقل العز هذه الأقوال الثلاثة بالنص تقريباً ولم ينسبها كعادته فى ترك نسبة كثير من الأقوال .

رابعاً : مصادره الفقهية :

كان الماوردى شافعى المذهب ، ورئيساً لجماعة الشافعية فى عصره ، فيمثلهم ويتكلم باسمهم . وكان متبحراً فى المذهب ، فقد ألف فيه « الحاوى » الذى يقع فى أكثر من عشرين جزءاً . وقد أثر هذا فى تفسيره ، فتجده يعنى بذكر أقوال الإمام الشافعى فى المسائل الفقهية ، ويرجحها كما يشير إلى أقوال أئمة المذاهب الأخرى كالإمام أبى حنيفة ، والإمام مالك ، وداود الظاهرى ، ولم أجد فيه ذكراً لأقوال الإمام أحمد بن حنبل . ولعله فى هذا متأثر بالطبرى ، فإنه يشير إلى أقوال أئمة المذاهب عدا الإمام أحمد ، لأنه ـ فى نظره ـ محدث لا فقيه .

وإليك أمثلة توضح عنايته بذكر أقوال أئمة المذاهب :

١ ـ نقل الماوردى (ق ١ : ٥٩ ـ أ) عن أبى حنيفة والشافعى ومالك فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطَّوَّف بهما ﴾ . [البقرة : ١٥٨] فقال :

« ورفع الجناح من أحكام المباحات دون الواجبات ، فذهب أبو حنيفة إلى أن السعى بين الصفا والمروة غير واجب فى الحج والعمرة تمسكاً بأمرين :

أحدهما : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ ورفع الجناح من أحكام المباحات دون الواجبات .

والثانى : ابن عباس وابن مسعود قرأا : ﴿ فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ﴾ .

وذهب الشافعى ومالك وفقهاء الحرميين إلى وجوب السعى فى النسكين تمسكاً بفحوى الخطاب ، ونص السنة ، وليس فى قوله : ﴿ فلا جناح عليه ﴾ دليل على إباحته دون وجوبه لخروجه على سبب ، وهو أن الصفا كان عليه فى الجاهلية صنم اسمه (إساف) وعلى المروة صنم اسمه (نائلة) ... » الخ .

راجع البقية فى اختصار العز ، وقارن تجده قد حذف بعض هذا النص اختصاراً ، وذكر بعضه بعبارة موجزة ، ولم ينسب قول الشافعى ومالك وهذا — أيضاً — من الأمثلة على تركه نسبة كثير من الأقوال إلى قائليها .

٢ — نقل الماوردى (ق ١ : ٦٢ — أ) عن داود الظاهرى فى تفسير قوله تعالى : ﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير ﴾[البقرة : ١٧٣] فقال : « ولحم الخنزير فيه قولان :

أحدهما : أن التحريم مقصور على لحمه دون غيره اقتصاراً على النص ، وهذا قول داود بن على .

والثانى : أن التحريم عام فى جملة الخنزير ، والنص على اللحم يثبته على جميعه لأنه معظمه ، وهذا قول الجمهور » اهـ .

خامساً : مصادر أخرى :

وهناك مصادر أخرى استمد منها الماوردى تفسيره . فقد نقل عن محمد ابن السائب الكلبى المتوفى سنة (١٤٦ هـ) وله « تفسير القرآن » و « تفسير الآى الذى نزل فى أقوام بأعيانهم » و « ناسخ القرآن ومنسوخه » .

ونقل عن مقاتل بن سليمان المتوفى سنة (١٥٠ هـ) ، وله تفسير كامل

للقرآن ، جمع فيه بين المأثور والمعقول ، ويعتبر أقدم تفسير كامل للقرآن وصل إلينا (١) وله « تفسير خمسمائة آية من القرآن الكريم » وكتاب « الأشباه والنظائر فى القرآن الكريم » (٢) .

ونقل عن محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة المتوفى سنة (١٥١ هـ) بعض أسباب النزول وتفسير بعض الآيات .

ونقل عن سهل بن عبد الله التُّستري المتوفى سنة (٢٨٣ هـ) وله « تفسير القرآن العظيم » وهو تفسير صوفى مختصر مطبوع .

وقد نقل عن هؤلاء ولم يشر إلى كتبهم ، وإليك أمثلة توضح طريقة استفادته من هذه المصادر :

١ – نقل الماوردى (ق ١ : ١٥٣ – أ) عن الكلبى ومقاتل فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وقالت اليهود يد الله مغلولة ﴾ . [المائدة : ٦٤] فقال : « قال الكلبى ومقاتل : القائل لذلك فنحاص وأصحابه من يهود بنى قينقاع . ﴿ غلت أيدهم ﴾ فيه قولان :

أحدهما : أنه قال : ذلك إلزاماً لهم البخل على مطابقة الكلام . قاله الزجَّاج (٣) .

والثانى : أن معناه : غُلت أيدهم فى جهنم على وجه الحقيقة قاله الحسن ﴿ ولعنوا بما قالوا ﴾ قال الكلبى : يعنى تعذيبهم بالجزية . ويحتمل أن يكون لعنهم هو طردهم حين أجلوا من ديارهم » اهـ .

وقد ذكر العز هذه الأقوال بتصرف ولم ينسب منها إلا قول الكلبى .

٢ – نقل الماوردى (ق ٢ : ١٥٩ ب) عن مقاتل فى تفسير قوله تعالى : ﴿ فوجدا عبداً من عبادنا آتيناه رحمة من عندنا ﴾ . [الكهف : ٦٥] . فقال : « فيه أربعة تأويلات :

---

(١) طبع منه الجزء الأول بتحقيق د. عبد الله شحاته ، وباقيه مطبوع بالاستنسل بتحقيقه – أيضاً – موجود فى مكتبة جامعة القاهرة .

(٢) مطبوع بتحقيق د. عبد الله شحاته .

(٣) فى (ق) « وقال الزجاج » وهذا خطأ من الناسخ والصواب ما أثبته .



أحدها : النبوة ، وهو قول مقاتل .

والثانى : النعمة .

والثالث : الطاعة .

والرابع : طول الحياة » اه .

وقد نقل العز هذه الأقوال ، ولم ينسب قول مقاتل .

٣ - نقل الماوردى (ق ١ : ١٠٢ ب) عن ابن إسحاق فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم ﴾ . [آل عمران : ١٤٦] فقال : « ومعناه فلم يهنوا بالخوف ولا ضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا بالخضوع . وقال ابن إسحاق : فما وهنوا بقتل نبيهم ولا ضعفوا عن عدوهم ، ولا استكانوا لما أصابهم » اه .

وقد نقل العز هذا النص بتصرف .

اتهام الماوردى بالاعتزال وموقف العز منه

وحيث إن الماوردى نقل فى تفسيره بعض أقوال المعتزلة كمحمد بن المستنير المعروف بقطرب ، وعلى بن عيسى الرمانى ، وغيرهما ، وقد سبق التمثيل على ذلك فى مصادره اللغوية كما نقل عن الأصم (١) لذا اتهمه ابن الصلاح (ت ٦٤٣ هـ) بالاعتزال فقال : « هذا الماوردى — عفا الله عنه — يتهم بالاعتزال وقد كنت لا أتحقق ذلك عليه وأتأول له وأعتذر عنه فى كونه يورد فى تفسيره فى الآيات التى يختلف فيها أهل التفسير تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ما هو الحق منها ، وأقول : لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء مثل هذا الإيراد ، حتى وجدته يختار فى بعض المواضع قول المعتزلة وما بنوه على أصولهم الفاسدة ومن ذلك مصيره فى الأعراف إلى أن الله لا يشاء عبادة الأوثان وقال فى قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبى عدواً شياطين الإنس والجن ﴾ . [الأنعام : ١١٢] وجهان فى ﴿ جعلنا ﴾ .

أحدهما : معناها حكمنا بأنهم أعداء .

والثانى : تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها .

وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحوناً بتأويلات أهل الباطل تلبيساً وتدسيساً على وجه لا يفطن له غير أهل العلم والتحقيق مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر بالانتساب إلى المعتزلة بل يجتهد فى كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ، ثم هو ليس معتزلياً مطلقاً فإنه لا يوافقهم فى جميع أصولهم ، مثل خلق القرآن كما دل عليه تفسيره فى قوله عز وجل : ﴿ ما يأتيهم من ذكر من

---

(١) راجع : تفسير العز للآية : ٤ من سورة الفاتحة ، والآية : ٢ من سورة البقرة والتعليق على ذلك .

ربهم محدث ﴾ . [الأنبياء : ٢] وغير ذلك ، ويوافقهم فى القدر ، وهى البلية التى غلبت على البصريين وعيبوا بها قديماً » (١) انتهى .

فابن الصلاح قد اتهمه بذلك ، ومن جاء بعده نقل قوله منسوباً إليه لعدم تحقق اتهامه ، قال الداودى (ت ٩٤٥ هـ) : « وذكره ابن الصلاح فى (طبقاته) ، واتهمه بالاعتزال فى بعض المسائل بحسب ما فهمه عنه فى تفسيره فى موافقة المعتزلة فيها ، ولا يوافقهم فى جميع أصولهم ، ومما خالفهم فيه أن الجنة مخلوقة . نعم يوافقهم فى القول بالقدر ، وهى بلية غلبت على البصريين .

قال ابن السبكى : والصحيح أنه ليس معتزلياً ، ولكنه يقول بالقدر فقط (٢) » اهـ .

فقول ابن الصلاح بعضه مُسَلم ، والبعض الآخر غير مُسَلم : فقوله : « وأنا أتأول له واعتذر عنه فى كونه يورد فى تفسيره فى الآيات التى يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة وتفسير المعتزلة غير متعرض لبيان ما هو الحق منها ، وأقول : لعل قصده إيراد كل ما قيل من حق وباطل .... ثم هو ليس معتزلياً مطلقاً ، فإنه لا يوافقهم فى جميع أصولهم .... ويوافقهم فى القدر .... » الخ . فقوله هذا مُسَلم ، ولاحظته فى تفسير الماوردى ، ولعل موافقته لهم فى القدر أمر أدى إليه اجتهاده .

وكان موقف العز منه سلبياً ، فهو يختصر ذلك كما هو ولا يَرُدُّ عليه . فلعله ترك ذلك مبالغة فى المحافظة على بيان ما قصده الماوردى دون زيادة . ولكن هذا لا يعفيه من المسؤلية لأن بإمكانه أن يجمع بين بيان قصد الماوردى ومناقشته فى مسألة القدر ، لذا لم تبرز شخصية العز فى هذا المختصر كمفسر يستعرض الأقوال ويرجح ويوجه ويرد على القول المخالف .

أما قول ابن الصلاح : « وتفسيره عظيم الضرر ، لكونه مشحوناً بتأويلات أهل الباطل تلبيساً وتدسيساً .. » فقوله هذا غير مسلم ، وفيه تحامل شديد على الماوردى وعدم إنصاف . فتفسيره مشحون بتأويلات السلف

---

(١) راجع : طبقات الشافعية لابن السبكى (٥ : ٢٧٠) .

(٢) انظر : طبقات المفسرين للداودى (١ : ٤٢٤) .



من الصحابة والتابعين ، وقد اعتمد فى نقل ذلك غالباً على تفسير الطبرى ، كما سبق تقريره فى مبحث المصادر .

وهو ينقل بجانب ذلك تأويلات الخلف ، ومن ضمنها تأويلات المعتزلة لبيان ما قيل فى الآية من حق وباطل ، وغالباً ما يقدم أقوال السلف فى الذكر ، وهو حريص جداً على نسبة الأقوال إلى أصحابها إلا فى حالات قليلة . فهو يذكر أقوال المعتزلة منسوبة غالباً إلى أصحابها كأبى على الجبائى والأصم وعلى بن عيسى الرمانى وأبى مسلم محمد بن بحر الأصفهانى وغيرهم كما سبق فى مبحث المصادر . وما دام ينسب الأقوال إلى أصحابها فلا لوم عليه إذا حكى أقوال المعتزلة ، وليس من الإنصاف أن نجعل ذلك « تلبيساً وتدسيساً » .

وقد نحا الدكتور عدنان زرزور منحى بعيداً ، فلم يرض من ابن الصلاح مجرد الاتهام ، بل عدَّ تفسير الماوردى من تفاسير المعتزلة ، وأنه وضع على أصولهم ومنهجهم فى التفسير . ونقل نصاً منه دليلا على ما ذهب إليه . فقال : « والناظر فى هذا التفسير قد لا يقف فيه سريعاً على أثر واضح لمذهب المصنف الذى كان لا يجاهر بالاعتزال فيما يبدو ، ولكنه كان ينتصر فيه لمذهب المعتزلة على التحقيق مرة بالإشارة العابرة وأخرى بوضع القارئ أمام وجوه كثيرة فى تفسير الآية الواحدة يوردها موجزة ملخصة وليس من بينها ما يناقض مذهب المعتزلة بحال قال فى قوله تعالى : ﴿هدى للمتقين﴾ . [البقرة : ٢] : (وفى المتقين ثلاثة تأويلات :

أحدها : الذين اتقوا ما حرم الله عليهم وأدوا ما افترض عليهم وهذا قول الحسن البصرى .

والثانى : أنهم الذين يحذرون من الله العقوبة ويرجون رحمته وهذا قول ابن عباس .

والثالث : أنهم الذين اتقوا الشرك وبرئوا من النفاق ، وهذا فاسد لأنه قد يكون كذلك وهو فاسق وإنما خص به المتقين وإن كان هدى لجميع الناس لأنهم آمنوا به وصدقوا بما فيه)

وقال فى قوله تعالى : ﴿ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم



غشاوة ﴾ . [البقرة : ٧] : (والختم : الطبع ، ومنه ختم الكتاب ، وفيه أربع تأويلات :

أحدها : وهو قول مجاهد أن القلب مثل الكف فإذا أذنب العبد ينضم جميعه ثم يطبع عليه بطابع .

والثانى : أنها سمة تكون علامة فيهم تعرفهم الملائكة بها من بين المؤمنين.

والثالث : أنه إخبار من الله تعالى عن كفرهم وإعراضهم عن سماع ما دعوا إليه من الحق تشبيهاً بما قد سد وختم عليه فلا يدخله خير .

والرابع : أنها شهادة من الله على قلوبهم بأنها لا تعى الذكر ولا تقبل الحق ، وعلى أسماعهم بأنها لا تصغى إليه . والغشاوة : تعاميهم عن الحق وسمى القلب قلباً لتقلبه بالخواطر قال الشاعر :

ما سُمى القلب إلا من تقلبه   والرأى يصرف والإنسان أطوار

والغشاوة الغطاء الشامل) .

وأياً ماكان الأمر فإن الماوردى وضع تفسيره على أصول المعتزلة ومنهجهم فى التفسير ، سواء أخالفهم فى بعض المسائل أم لا ، وسواء أجاهر فيه بالاعتزال أم لا ، وإن كنا لا ندرى ما هو «حد» الجهر عند بن الصلاح [1] » اهـ.

وهذا الحكم يعوزه التحقيق ، فلو أن الباحث تصفح هذا التفسير ، وقرأ فيه لتبين له أنه تسرع فى الحكم عليه ، ورجع عن قوله : « فإن الماوردى وضع تفسيره على أصول المعتزلة ومنهجهم فى التفسير » لأن قوله هذا يعنى أن الماوردى يقول بجميع أصول المعتزلة . وهذا قول لا دليل عليه ، ومخالف لما فى تفسير الماوردى ، ولو صح ما قال لم يقل ابن الصلاح : « هو ليس معتزلياً مطلقاً فإنه لا يوافقهم فى جميع أصولهم مثل خلق القرآن ، كما دل عليه تفسيره فى قوله عز وجل : ﴿ وما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾ . [الأنبياء : ٢] وغير ذلك ، ويوافقهم فى القدر » .

فكان الأولى بالباحث أن يكون منصفاً فى حكمه ، متحققاً من قوله بقراءة قسم من هذا التفسير يكفى للحكم عليه . أما إصدار الحكم بناء على

(١) راجع : كتابه « الحاكم الجشمى ومنهجه فى تفسير القرآن » ص ١٤٣ - ١٤٦ .



قراءة المقدمة وتفسير آيتين من سورة البقرة لا يكفى وليس فى هاتين الآيتين ما يدل على حكمه وإليك بيان ذلك :

فقوله : ولكن الماوردى «كان ينتصر فيه لمذهب المعتزلة على التحقيق مرة بالإشارة العابرة» واستدل على ذلك بتعقيب الماوردى على القول الثالث فى تفسير قوله تعالى : ﴿ هدى للمتقين ﴾ حيث قال : « والثالث : أنهم الذين اتقوا الشرك وبرئوا من النفاق ، وهذا فاسد لأنه قد يكون كذلك وهو فاسق».

فهذا التعقيب لا يدل على قول الباحث لأنه ليس انتصاراً لمذهب المعتزلة وإنما هو بيان أن هذا التأويل يتعارض مع قوله تعالى : ﴿ هدى للمتقين ﴾ لدخول الفاسق فى هذا التأويل وهو فى تعقيبه هذا متابع للطبرى . وإليك عبارة الطبرى حتى يتضح ذلك .

قال الطبرى : « فقد تبين إذاً بذلك فساد قول من زعم أن تأويل ذلك إنما هو : الذين اتقوا الشرك وبرئوا من النفاق ، لأنه قد يكون كذلك وهو فاسق غير مستحق أن يكون من المتقين .... » (١) الخ .

وقول الباحث : إن الماوردى كان فى تفسيره ينتصر لمذهب المعتزلة : « بوضع القارئ أمام وجوه كثيرة فى تفسير الآية الواحدة ، يوردها موجزة ملخصة ، وليس من بينها ما يناقض مذهب المعتزلة بحال » واستدل على ذلك بالوجوه التى ذكرها الماوردى فى تفسير قوله تعالى ﴿ختم الله على قلوبهم ﴾ [البقرة : ٧] .

وهذا الدليل لا يدل على قوله – أيضاً – ، لأن الماوردى قد ذكر وجوهاً فى تفسير الآية ، ومن بينها ما يناقض مذهب المعتزلة وقد بدأ به أولا ، وهو قول مجاهد الذى فسر الآية بحسب ظاهرها الموافق للغة .

وقد روى الطبرى قول مجاهد من طرق ، ورجحه ، ورد على من تأول الآية بخلافه (٢) .

---

(١) راجع : تفسيره (١ : ٢٣٤) معارف .

(٢) راجع : تفسره (١ : ٢٥٨ – ٢٦١) معارف .



وقد أخذ أهل السنة بتفسير مجاهد ، فتوسع فى تقرير ذلك أبو الحسن الأشعرى (١) ، والقرطبى (٢) ، وابن كثير (٣) ، وابن المنير الإسكندرى (٤) ، وردوا على تأويلات المعتزلة التى صرفوا فيها الآية عن ظاهرها فقال ابن كثير : « وقد أطنب الزمخشرى فى تقرير ما رده ابن جرير ههنا ، وتأول الآية من خمسة أوجه وكلها ضعيفة جداً ، وما جرأه على ذلك إلا اعتزاله لأن الختم على قلوبهم ومنعها من وصول الحق إليها قبيح عنده يتعالى الله عنه فى اعتقاده ، ولو فهم قوله تعالى : ﴿ فلما زاغوا أزاغ الله قلوبهم ﴾ . [الصف : ٥] وقوله : ﴿ ونقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به أول مرة ونذرهم فى طغيانهم يعمهون ﴾ . [الأنعام : ١١٠] وما أشبه ذلك من الآيات الدالة على أنه تعالى إنما ختم على قلوبهم وحال بينهم وبين الهدى جزاء وفاقا على تماديهم فى الباطل وتركهم الحق ، وهذا عدل منه — تعالى — حسن ، وليس بقبيح ، فلو أحاط علماً بهذا لما قال ما قال ، والله أعلم » اهـ .

أمثلة على موقف العز من أقوال المعتزلة فى تفسير الماوردى :

١ — قوله تعالى : ﴿ ختم الله على قلوبهم ﴾ [البقرة : ٧] .

ذكر الماوردى فى تفسير هذه الآية خمسة أقوال — كما سبق بيانه — وقد ذكرها العز فى مختصره بتصرف قليل فى العبارة وقدم القول الثانى على الأول الذى قاله مجاهد ، مما يشعر بأنه يميل إليه . ووقف موقفاً سلبياً من تأويلات المعتزلة التى ذكرها الماوردى فى تفسير هذه الآية ، ولم يناقشها فيرجح الراجح ويدلل عليه ويرد ما خالفه ، وكان الأولى به أن يفعل ذلك .

٢ — قوله تعالى : ﴿ وإذ قال ربك للملائكة ﴾ . [البقرة : ٣٠] .

قال الماوردى (ق : ١ : ٢٣ ب) فى تفسيرها : « والملائكة أفضل الحيوان وأعقل الخلق إلا أنهم لا يأكلون ولا يشربون ولا ينكحون ولا يتناسلون

---

(١) راجع : كتابه « الإبانة عن أصول الديانة » ص ٥٧ ، ٥٨ .
(٢) راجع : تفسيره (١ : ١٨٦ ، ١٨٧) .
(٣) راجع : تفسيره (١ : ٤٥ ، ٤٦) .
(٤) راجع : كتابه « الانتصاف » حاشية على تفسير الزمخشرى (١ : ٤٩ ، ٥٠) .



وهم رسل الله لا يعصونه فى صغير ولا كبير ، ولهم أجسام لطيفة ، لا يرون إلا إذا قوى الله أبصارنا على رؤيتهم » .

فالماوردى قد اقتصر على قول المعتزلة فى تفضيل الملائكة على البشر ، وهذا دليل على أنه يرجحه ، لأنه لم يذكر قول أهل السنة الذين يرون أن الأنبياء وصالحى البشر أفضل من الملائكة .

والعز قد ذكر فى مختصره ما ذكره الماوردى ، ولم يناقشه فى ذلك بينما هو يرى خلاف ذلك كما فى كتابه « قواعد الأحكام » (٢ : ٢٣٢) ، فالملائكة عنده أفضل من البشر من جهة تفاوت الأجساد ، أما من جهة الأرواح فأرواح الأنبياء أفضل من أرواح الملائكة ، واستدل على ذلك بخمسة وجوه :

أحدها : الإرسال ورسل الملائكة قليل .

الثانى : القيام بالجهاد فى سبيل الله .

الثالث : الصبر على مصائب الدنيا ومحنها والله يحب الصابرين .

الرابع : الرضا بمر القضاء وحلوه .

الخامس : نفع العباد بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وجلب المنافع ودفع المكاره ، وليس للملائكة شىء مثل هذا .... الخ (١) .

ومن هذا المثال نستنتج أن العز إذا أورد قول الماوردى وسكت عنه فلم يناقشه لا يدل ذلك على موافقته له . ولعله يفعل ذلك مبالغة فى بيان ما قصده الماوردى بدون زيادة . وهذا لا يعفيه من المسئولية لأن بإمكانه الجمع بين قصد الماوردى ومناقشته والرد عليه .

٣ — قوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا لكل نبى عدواً ﴾ [الأنعام : ١١٢] .
قال الماوردى (ق ١ : ١٨١ ب) : « وفى قوله جعلنا وجهان :
أحدهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء .

---

(١) إذا أردت مزيداً من التفصيل فراجع : تفسير الفخر الرازى (٢ : ٢١٥ — ٢٣٥) فقد بسط القول فى ذلك ، ولخص النيسابورى فى تفسيره (١ : ٢٦٢ — ٢٧١) ما قاله الفخر الرازى .



والثانى : تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها » اه .

فالماوردى تأول ﴿ جعلنا ﴾ بمعنى الحكم والبيان بأنهم أعداء ، أو التخلية بينهم وبين أعدائهم فلم يمنعهم منها .

وهذان التأويلان من تأويلات المعتزلة لأنهم لو أخذوا بظاهر الآية للزم عليه أن الله يخلق العداوة والحب ، والشر والخير ، والكفر والإيمان . وهذا مخالف لمذهبهم القائل : « بأن الإنسان يخلق أفعاله من خير وشر » .

وتأويل الماوردى الآية بذلك يدل على أنه يقول بمذهب المعتزلة فى القدر.

وقد ذكر العز فى مختصره عبارة الماوردى — كما هى تقريباً — بدون مناقشة كعادته .

من هذه الأمثلة يتبين موقف العز من أقوال المعتزلة التى أوردها الماوردى فى تفسيره .

فالعز يذكرها ولا يناقشها ولا يردها : بل إنه كثيراً ما يترك نسبة الأقوال التى نسبها الماوردى إلى أصحابها من المعتزلة . وكان الأولى به أن ينسب الأقوال تثبيتاً لها ودفعاً للبس .



تأثر المفسرين بتفسير الماوردى

امتاز تفسير الماوردى بأمور منها :

١ — جمعه لأقوال السلف والخلف التى قيلت فى تفسير الآية .

٢ — تحليلاته اللغوية الدقيقة فى بيان مفردات الآية .

٣ — منهجه الدقيق فى حصر الأقوال فى عدد ثم ذكرها الأول فالثانى.الخ

فقد كانت هذه الأمور وغيرها سبباً فى إقبال المفسرين عليه ، وتأثرهم بمنهجه ونقلهم عنه ، واستشهادهم بأقواله وترجيحاته . فتأثر به ابن الجوزى والفخر الرازى والقرطبى فى تفسيرهم ، وغيرهم .

وسأتكلم عن مفسرَيْن تأثرا به كثيراً هما :

١ — ابن الجوزى :

هو أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن على بن محمد بن الجوزى القرشى البغدادى المتوفى سنة (٥٩٧ هـ) ، وله مصنفات كثيرة فى علوم متنوعة ، منها تفسيره : (زاد المسير فى علم التفسير) ، وقد تأثر فيه بمنهج الماوردى فى تفسيره ، فى طريقة عرضه للأقوال التى قيلت فى تفسير الآية، حيث إنه يحصرها فى عدد ، ثم يفصلها الأول فالثانى فالثالث ... الخ ، وينسب كل قول إلى قائله غالباً ، ويحاول أن يستقصى الوجوه التى قيلت فى الآية ، ويعنى بالتفسيرات اللغوية ، كما أنه نقل عنه كثيراً من الأقوال ، وإليك أمثلة توضح مدى تأثره به :

(أ) مثال تأثره بالماوردى فى منهجه قوله تعالى : ﴿ إن إبراهيم لأوّاه حليم ﴾ [التوبة : ١١٤] ، قال ابن الجوزى (٣ : ٥٠٩) : « وفى الأواه ثمانية أقوال :

أحدها : أنه الخاشع الدعَّاء المتضرع ، رواه عبد الله بن شداد بن الهاد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والثانى : أنه الدعَّاء ، رواه زر عن عبد الله ، وبه قال عبيد بن عمير .

والثالث : الرحيم ، رواه أبو العبيد بن العامرى عن ابن مسعود وبه قال الحسن ، وقتادة ، وأبو ميسرة .

والرابع : أنه الموقن ، رواه أبو ظبيان عن ابن عباس ، وبه قال مجاهد وعطاء وعكرمة والضحاك .

والخامس : أنه المؤمن ، رواه العوفى ، ومجاهد ، وابن أبى طلحة عن ابن عباس .... » الخ .

فيلاحظ فى هذا المثال أن ابن الجوزى قد حصر الأقوال التى قيلت فى تفسير ﴿ لأواه ﴾ فى عدد ، وهو ثمانية أقوال ، ثم فصلها الأول والثانى . الخ وقد جرى على هذا المنهج فى عرضه لأقوال المفسرين فى تفسيره كله متأثراً بالماوردى الذى نهج هذا المنهج فى عرض أقوال المفسرين ، وإليك نص الماوردى فى تفسير قوله تعالى ﴿ لأواه ﴾ حتى يتضح لك ذلك :

قال الماوردى (ق ٢ : ٥٤ – أ) : « فيه عشرة تأويلات :

أحدها : أن الأواه الدعاء الذى يكثر الدعاء قاله ابن مسعود .

والثانى : أنه الرحيم قاله الحسن .

والثالث : أنه الموقن قاله عكرمة .

والرابع : أنه المؤمن بلغة الحبشة قاله ابن عباس .

والخامس : أنه المسبح قاله سعيد بن المسيب ... » الخ . راجع بقية الأقوال فى اختصار العز .

(ب) مثال نقل ابن الجوزى من تفسير الماوردى قوله تعالى : ﴿ وقلبوا لك الأمور ﴾ . [التوبة : ٤٩] . قال ابن الجوزى (٣ : ٤٤٨) فى تفسيرها : « خمسة أقوال :

أحدها : بغوا لك الغوائل قاله ابن عباس ، وقيل إن اثنى عشر رجلا من المنافقين وقفوا على طريقه ليلا ليفتكوا به فسلمه الله منهم .

والثاني : احتالوا فى تشتت أمرك وإبطال دينك قاله أبو سليمان الدمشقى ، قال ابن جرير : وذلك كانصراف ابن أبيّ يوم أحد بأصحابه .

والثالث : أنه ميلهم إليك فى الظاهر ، وممالأة المشركين فى الباطن .

والخامس : أنه حلفهم بالله ﴿ لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾ ذكر هذه الأقوال الثلاثة الماوردى »[1] اه .

مثال آخر على نقله من الماوردى قوله تعالى : ﴿ والسابقون الأولون ﴾ [التوبة : ١٠٠] . قال ابن الجوزى (٣ : ٤٩٠) فى تفسيرها ستة أقوال فذكرها إلى أن قال : « والخامس : أنهم السابقون بالموت والشهادة سبقوا إلى ثواب الله تعالى ، ذكره الماوردى » اه .

وراجع - أيضاً - تفسير ابن الجوزى (٤ : ٧) لقوله تعالى : ﴿ ما من شفيع إلا من بعد إذنه ﴾ . [يونس : ٣] ، وتفسيره (٤ : ٢٥٣) لقوله تعالى : ﴿ ذلك كيل يسير ﴾ . [يوسف : ٦٥] .

وتفسيره (٤ : ٣٣٥) لقوله تعالى : ﴿ ومن الأحزاب من ينكر بعضه ﴾ [الرعد : ٣٦] .

وتفسيره (٥ : ١٢٧) لقوله تعالى : ﴿ فلا تمارِ فيهم إلا مراء ظاهراً ﴾ . [الكهف : ٢٢] .

وتفسيره (٥ : ١٢٨) لقوله تعالى : ﴿ واذكر ربك إذا نسيت ﴾ . [الكهف : ٢٤] .

وهناك أمثلة كثيرة تركتها خشية الإطالة ، وكلها تدل على أن ابن الجوزى ، استفاد من تفسير الماوردى كثيراً وتأثر بمنهجه .

٢ - القرطبي :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي المتوفى سنة (٦٧١ هـ) ومن مصنفاته تفسيره المسمى : (الجامع لأحكام القرآن) .

وقد تأثر فى تفسيره بتفسير الماوردى بكثرة ما نقله عنه من أقوال السلف والخلف ، وبعض التفسيرات اللغوية مع الإشارة إليه ، وأحياناً ينقل عنه بدون إشارة إليه . وقد استشهد بأقواله وترجيحاته كما شرح بعض أقواله .

وقد اعتمدت عليه فى مقابلة اختصار العز لكثرة نقوله عن تفسير الماوردى .

وإليك أمثلة توضح مدى تأثره به .

١ ــ قوله تعالى : ﴿ واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾ . [الأعراف : ١٧٥] قال القرطبى (٧ : ٣٢٠) فى تفسيرها : « .... قال عكرمة : كان نبياً وأوتى كتاباً . وقال مجاهد : إنه أوتى النبوة فرشاه قومه على أن يسكت ففعل وتركهم على ما هم عليه . قال الماوردى : وهذا غير صحيح ، لأن الله تعالى لا يصطفى لنبوته إلا من علم أنه لا يخرج عن طاعته إلى معصيته » .

٢ ــ قوله تعالى : ﴿ بئس الرِّفد المرفود ﴾ . [هود : ٩٩] .

قال القرطبى (٩ : ٩٤) « ... وذكر الماوردى : أن الرفد بفتح الراء القدح ، والرفد بكسرها ما فى القدح من الشراب ، حكى ذلك عن الأصمعى»

٣ ــ قوله تعالى : ﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض ﴾ . [يوسف : ٥٥]

قال القرطبى (٩ : ٢١٥) : فى بيان ما دلت عليه الآية : « قال الماوردى : فإن كان المولى ظالماً فقد اختلف الناس فى جواز الولاية من قبله على قولين :

أحدهما : جوازها إذا عمل بالحق فيما تقلده ، لأن يوسف ولى من قبل فرعون . ولأن الاعتبار فى حقه بفعله لا بفعل غيره .

الثانى : أنه لا يجوز ذلك ، لما فيه من تولى الظالمين بالمعونة لهم وتزكيتهم بتقلد أعمالهم ... » الخ .

وهكذا نقل القرطبى بعد ذلك عشرة أسطر نصاً . والعز قد نقل نص الماوردى هذا لكن بتصرف .

٤ ــ قوله تعالى : ﴿ إلا من استرق السمع فأتبعه شهاب مبين ﴾ . [الحجر : ١٨] .

فقد نقل القرطبى (١٠ : ١١) فى تفسير هذه الآية أربعة أسطر عن الماوردى ونسبها إليه .

هذا وهناك أمثلة أخرى كما أن هناك أمثلة على نقله عنه بدون أن ينسب إليه . وقد تركت التمثيل على ذلك خشية الإطالة .

الفصل الثانى

منهج العز فى تفسيره المختصر

أقام العز منهجه فى التفسير على بحث الموضوعات الآتية :

١ ـ القراءة .

٢ ـ تفسير القرآن بالقرآن أو بالسنة .

٣ ـ أسباب النزول .

٤ ـ اللغة والنحو .

٥ ـ الأحكام الفقهية .

٦ ـ الإسرائيليات .

٧ ـ الترجيح والتوجيه .

وسأفرد كل موضوع بمبحث أبين فيه منهج العز فى عرضه وبيانه .

القراءة

من المعروف أن قراءة لفظ القرآن بطريقة معينة من ترتيب الحروف وتشكيلها له أثر فى توجيه المعنى وجهات أخرى إذا ما اختلف ترتيب تلك الحروف وضبطها بالشكل فى اللفظة عينها .

لذا اهتم المفسرون بذكر القراءات التى تقرأ بها بعض ألفاظ الآية لأثرها فى توجيه معنى الآية . ولهذا كان ذكر القراءة جزءاً من منهج العز فى تفسيره إلا أن عنايته بها قليلة . فمنهجه فى عرض القراءات يتلخص فيما يلى :

١ – أنه يذكر القراءة ومن قرأ بها ومعناها .
٢ – أنه يذكر القراءة ومعناها دون من قرأ بها .
٣ – أنه يذكر رسم القراءة ومعناها دون الإشارة إلى أنها قراءة .
٤ – أنه يذكر معنى القراءة بدون أن يشير إليها .
٥ – أنه يوجه بعض القراءات المخالفة للغة المشهورة .
٦ – أنه قد يرد بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات .
٧ – أنه قد يذكر بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات بدون رد أو تعقيب .

والماوردى أكثر عناية بالقراءة من العز ، فهو يذكر القراءة ومن قرأ بها ويوجه معناها غالباً .

وقد قمت فى تحقيق تفسير العز بالتعليق على بعض القراءات التى ترك نسبتها فنسبتها إلى من قرأ بها معتمداً فى ذلك على تفسير الماوردى ، وكتب القراءات كالكشف عن وجوه القراءات لمكى بن أبى طالب، والتيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى والمختصر فى شواذ القراءات لابن خالويه ، كما رجعت إلى التفاسير التى تعنى بالقراءات كتفسير الطبرى والطوسى والطبرسى وابن الجوزى ، ومعانى القرآن للزجاج .

وإليك أمثلة توضح منهجه فى عرض القراءات :



١ ـ أمثلة على ذكره للقراءة ولمن قرأ بها ومعناها :

من أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فما استمتعتم به منهن ﴾ . [النساء : ٢٤] .

قال العز : « ﴿ فما استمتعتم ﴾ قلت تكون (ما) ها هنا بمعنى من ، فما نكحتم منهن فجامعتموهن ، أو المتعة المؤجلة ، كان أبى وابن عباس يقرآن : فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى » .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فتيمموا صعيداً طيباً ﴾ . [النساء : ٤٣] .

قال العز : « ﴿ فتيمموا ﴾ تعمدوا وتحروا . أو اقصدوا . وقرأ ابن مسعود رضى الله عنه . فأتوا صعيداً » .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وقال الملأ من قوم فرعون أتذر موسى وقومه ليفسدوا فى الأرض ويذرك وآلهتك ﴾ . [الأعراف : ١٢٧] .

قال العز : « ﴿ وآلهتك ﴾ كان يعبد الأصنام وقومه يعبدونه » ثم ذكر أقوالا أخرى ، ثم قال : « قرأ ابن عباس — رضى الله تعالى عنه — (وإلهَتك) أى وعبادتك ، وقال : كان فرعون يُعبد ولا يعَبد » .

ويلاحظ أن تصريح العز بنسبة القراءة إلى قارئها واضح فى القراءات الشاذة المخالفة لرسم المصحف ، ولعله بذلك يشير إلى ضعفها .

٢ ـ أمثلة على ذكره للقراءة ومعناها دون نسبتها :

من أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه ﴾ . [الأنعام : ٩٩] .

قال العز : « ﴿ ثمره ﴾ الثُّمر جمع ثمار والثَّمر جمع ثمرة . أو الثمر المال ، والثمر ثمر النخل ، قرئ بهما » .

فذكر القراءتين وبين معناهما ولم ينسبهما إلى من قرأ بهما . فحمزة والكسائى قرأا بضم الثاء والميم ، وقرأ الباقون بفتحهما .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وكذلك نصرف الآيات وليقولوا دَرَسْتَ ﴾ . [الأنعام : ١٠٥] .

قال العز : « (دَرَسْت) قرأت وتعلمت قالته قريش و (دارست)

ذاكرت وقارآت ، و (درسَتْ) انمحت وتقادمت ، و (دُرِسَتْ) تليت وقرئت ، و (دَرَّسَ) محمد صلى الله عليه وسلم وتلا : فهذه خمس قراءات » .

فالعز بين هذه القراءات الخمس ومعناها ، ولكنه لم ينسبها إلى من قرأ بها ، فالقراءات الثلاث الأولى سبعية [1] .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فأما الزبد فيذهب جفاء ﴾ . [الرعد : ١٧]

قال العز : « (جفاء) منتشفاً ، أو جافياً على الأرض ، أو ممحقاً . ومن قرأ (جُفالا) أخذه من قولهم : انجفلت القِدرُ إذا قذفت بزبدها » . فذكر فى هذه اللفظة قراءتين وبين معناهما ولكنه لم ينسبهما إلى من قرأ بهما . والقراءة الثانية قرأ بها رؤبة بن العجاج ، وهى شاذة .

٣ ـ أمثله على ذكره لرسم القراءة ومعناها دون الإشارة إليها :

من هذه الأمثلة قوله تعالى : ﴿ مالك يوم الدين ﴾ [الفاتحة ٣] .

قال العز : « (مَـلِك) ، (مالك) » فاكتفى بالرسم ولم يبين أنهما قراءتان، وقد أطال فى تأويلهما . بينما الماوردى بَيَّن أن (مالك) قراءة عاصم والكسائى . و (مَـلِك) قراءة الباقين .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ يمددكم ربكم بخمسة آلاف من الملائكة مُسوِّمين ﴾ . [آل عمران : ١٢٥] .

قال العز : « (مُسومين) بالفتح أرسلوا خيلهم فى المرعى وبالكسر سوموها بعلائم ... » الخ .

فذكر لفظ القراءة ومعناها ، ولم يبين أنها قراءة فكَسْرُ الواو قراءة ابن كثير وأبى عمرو وعاصم ، وفتحُها قراءة الباقين .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فإذا أحصِنَّ ﴾ . [النساء : ٢٥] .

قال العز : « (أحصَنَّ) أسلمن ، و (أُحصِنَّ) تزوجن » فذكر لفظ القراءتين ومعناهما ، ولم يبين أنهما قراءتان ففتح الألف والصاد قراءة حمزة والكسائى وأبى بكر عن عاصم . وقرأ الباقون بضم الألف وكسر الصاد .

---

(١) راجع : التيسير لأبى عمرو الدانى ص ١٠٥ .



ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم ﴾ . [التوبة : ١٢] .

قال العز : « ﴿ لا أيمان لهم ﴾ بارة و (لا إيمان) من الأمان ، أو التصديق»

فذكر رسم القراءتين ومعناهما ، ولم يشر إلى أنهما قراءتان . فكَسْرُ الهمزة قراءة ابن عامر ، وبفتحِها قرأ الباقون .

هذا وهناك أمثلة كثيرة جمعتها ، وتركت تسجيلها هنا خشية الإطالة ، وكلها تدل على أن هذه هى طريقته الغالبة فى عرض القراءات .

٤ ــ أمثلة على ذكره لمعنى القراءة دون الإشارة إليها :

من أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكّر إحداهما الأخرى ﴾ . [البقرة : ٢٨٢] .

قال العز : « (فتذكّر) من الذكر ، أو يجعلها كذكر من الرجال » .

فالتأويل الأول على قراءة (فتذكر) بضم التاء وفتح الذال وتشديد الكاف ، والتأويل الثانى على قراءة (فتذكر) بتسكين الذال وتخفيف الكاف وهى قراءة شاذة ، وكان الأولى به أن يذكر هذه القراءة حتى يتضح هذا التأويل ، وقد أوضحت ذلك فى تحقيق تفسيره .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ قال يا نوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح ﴾ . [هود : ٤٦] .

قال العز : « ﴿ إنه عَملٌ غير صالح ﴾ سؤالك إياى أن أنجيه ، أو إن ابنك عمل غير صالح لغير رشده ، قاله الحسن ــ رضى الله تعالى عنه ــ أو إن ابنك عمل عملاً غيرَ صالح « ع » .

فالتأويل الأخير على قراءة ﴿ إنه عَمِل غيرَ صالح ﴾ بكسر الميم وفتح اللام ونصب الراء ، وقد قرأ بها الكسائى ويعقوب .

فكان الأولى به أن يذكر هذه القراءة حتى يتضح هذا التأويل .

وراجع أيضاً تفسيره لقوله تعالى : ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام ﴾ . [النساء : ١] .

٥ ـ **أمثلة على توجيهه لبعض القراءات المخالفة للغة المشهورة :**

منها قوله تعالى : ﴿ إنْ هذان لساحران ﴾ . [طه : ٦٣] .

قال العز : «﴿ إنَّ هذان ﴾ رفع الاثنين ونصبهما بالألف على لغة بلحارث ابن كعب وكنانة وزبيد .

قال :

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى   مساغا لناباه الشجاع لصمما

إن أباها وأبا أباهــــا   قد بلغا فى المجد غايتاهــا

أو تقديره « إنّه هذان » فحذف الهاء وإن لم تكن هذه اللغة فصحى فيجوز ورود القرآن بالأفصح وبما عداه قاله متقدمو النحاة [1] ، أو « هذان » مبنى كبناء الذين لا يتغير فى أحوال الإعراب ، أو « إنَّ » بمعنى نعم .

ويقلن شيب قد عـــــلا   ك وقد كبرت فقلت إنّه »

فالعز ذكر هذه القراءة ولم ينسبها وهى قراءة الأكثرين وقرأ ابن كثير وحفص ﴿ إنْ هذان ﴾ بإسكان نون « إنْ » وقراءة الأكثرين تخالف اللغة المشهورة المستعملة فى نصب اسم « إنَّ » بالياء إذا كان مثنى . لذا نجد العز قد وجه هذه القراءة بأربعة وجوه :

الأول : أنها على لغة بلحارث بن كعب وكنانة وزبيد واستدل على ذلك بالشعر .

الثانى : أنها على تقدير « إنّه هذان » فحذف الهاء .

الثالث : أن « هذان » مبنى كبناء الذين لا يتغير فى أحوال الإعراب .

الرابع : أن « إنّ » بمعنى نعم . واستدل على ذلك بالشعر .

٦ ـ **أمثلة على رده لبعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات :**

منها قوله تعالى : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه ﴾ . [الإسراء : ٢٣]

---

(١) هذا القول لا دليل عليه فلا يجوز ورود القرآن بغير الأفصح وإلا لكان مأخذاً للعرب الذين عارضوه .

قال العز : « (وقضى) أمر « ع » قال الضحاك : كانت فى المصحف « ووصى » فألصق الكاتب الواو بالصاد فصارت وقضى قلت : هذا هوس » .

وقد رده — أيضاً — غيره من المفسرين . راجع تحقيق تفسيره .

٧ — أمثلة على عدم رده على بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات :

منها قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا ﴾ . [النور : ٢٧] .

قال العز : « ﴿ تستأنسوا ﴾ تستأذنوا ، قال ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما : أخطأ الكاتب فكتب (تستأنسوا) » وكان الأولى بالعز أن يرد هذا الكلام الباطل الذى لا تصح نسبته إلى ابن عباس ولا يعقل أن يصدر منه مثل هذا لأنه يفتح باب أن التحريف والتغيير قد تطرق إلى القرآن ولو جوزنا ذلك لارتفع الأمان عن القرآن وذلك يخرجه عن كونه حجة .

وقد تعقبه المفسرون بالرد والإبطال فقال القرطبى : « وهذا غير صحيح عن ابن عباس وغيره فإن مصاحف الإسلام كلها قد ثبت فيها ﴿ حتى تستأنسوا ﴾ وصح الإجماع فيها من لدن عثمان ، فهى التى لا يجوز خلافها . وإطلاق الخطأ والوهم على الكاتب فى لفظ أجمع الصحابة عليه قول لا يصح عن ابن عباس » (١) ونقل عن ابن عطية رده .

وذكر هذا الأثر ابن كثير وقال : « وهذا غريب جداً عن ابن عباس » (٢) كما رده — أيضاً — الألوسى (٣) والزرقانى (٤) .

مما سبق يتضح منهج العز فى عرضه للقراءات فهو يذكر القراءات وتأويلها وينسبها إلى من قرأ بها كالماوردى ولكن فى حالات قليلة .

---

(١) راجع : تفسيره (١٢ : ٢١٤) .
(٢) راجع : تفسيره (٣ : ٢٧٩ ، ٢٨٠) .
(٣) راجع : تفسيره (١٨ : ١٣٣) .
(٤) راجع : كتابه « مناهل العرفان » (١ : ٣٨١ ، ٣٨٢) .



وغالب أحواله أنه يذكر القراءة ومعناها ويترك نسبتها ، أو يكتفى بذكر رسم القراءة دون الإشارة إليها ، وقد يكتفى بذكر معناها دون الإشارة إليها ، وهو فى ذلك كله مخالف للماوردى .

وقد يوجه بعض القراءات المخالفة للقراءة المشهورة ، كما أنه قد يرد بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات ، وقد يتركها بدون رد أو تعقيب .

تفسير القرآن بالقرآن أو بالسنة

تفسير القرآن بالقرآن أصح طريق للتفسير ، فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر ، وما جاء مطلقاً في آية قد يلحقه التقييد في آية أخرى ، وما كان عاماً في آية قد يدخله التخصيص في آية أخرى ، وما كان مبهماً في آية قد ينص على تعيينه في آية أخرى .

لهذا كان لابد لمن يتعرض لتفسير كتاب الله تعالى أن ينظر في القرآن أولا ، ويفسر بعضه ببعض لأن صاحب الكلام أدرى بمعاني كلامه ، وأعرف به من غيره ، فإن لم يجد ذلك فعليه بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له قال تعالى : : ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾ [النحل : ٤٤] .

وفي أثناء دراستي لتفسير العز لاحظت أنه يفسر بعض الآيات بآيات أخرى ، أو بأحاديث في بعض المواضع وإليك أمثلة توضح منهجه في ذلك :

(أ) أمثلة على تفسيره القرآن بالقرآن :

١ ـ قوله تعالى : ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ . [البقرة : ٣٧] .

قال العز : « ﴿ كلمات ﴾ الكلام من التأثير ، لتأثيره في النفس بما يدل عليه من المعاني ، والجرح كلم لتأثيره في الجسد . الكلمات قوله ﴿ ربنا ظلمنا ﴾ الآية [الأعراف : ٢٣] أو قول آدم صلى الله عليه وسلم لربه تبارك وتعالى : « أرأيت إن تبت وأصلحت » فقال : « إني راجعك إلى الجنة » . أو قوله : « لا إله إلا أنت سبحانك وبحمدك ربي إني ظلمت نفسي فاغفر لي إنك خير الغافرين » . الخ .

فيلاحظ أنه ذكر في تفسير (كلمات) ثلاثة أقوال ، الأول منها أنه فسرها بما جاء مبيناً لها في آية الأعراف ، وذِكْره له أولا يشعر بأنه يرجحه ، وهو الأولى بتفسير الكلمات لأنه إخبار من الله تعالى ، وهو أدرى بمعاني كلامه .



٢ ــ قوله تعالى : ﴿ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم﴾ . [النساء : ٤٩]

قال العز : «﴿يزكون أنفسهم﴾ اليهود قالوا : ﴿نحن أبناء الله وأحباؤه﴾ [المائدة : ١٨] أو قدموا أطفالهم لإمامتهم زعماً أنه لا ذنوب لهم . أو قالوا : آباؤنا يستغفرون لنا ويزكوننا . أو زكى بعضهم بعضاً لينالوا شيئاً من الدنيا » اهـ.

فيلاحظ أنه ذكر فى تفسير تزكية اليهود أنفسهم أربعة أقوال ، الأول منها أنه فسرها بقولهم : نحن أبناء الله وأحباؤه كما أخبر الله عنهم فى آية المائدة ، وذِكْر العز له أولا يُشعر بأنه يرجحه ، وهو الأظهر لإخبار الله عنهم أنهم إنما كانوا يزكون أنفسهم دون غيرها .

٣ ــ قوله تعالى : ﴿ إنا نبشرك بغلام عليم ﴾ . [الحجر : ٥٣] .

قال العز : « ﴿ بغلام عليم﴾ فى كبره ، وهو إسحاق لقوله تعالى : ﴿ فضحكت فبشرناها بإسحاق ﴾ . [هود : ٧١] » .

فيلاحظ أن الغلام ورد مبهماً فى آية الحجر بينما ورد ذكره باسمه وهو « إسحاق » فى آية هود فكانت مفسرة لآية الحجر .

فيلاحظ من الأمثلة السابقة أن العز يذكر تفسير القرآن بالقرآن ضمن أقوال أخرى ، ويبدأ به أولا مما يشعر بأنه يرجحه ، وأحياناً يقتصر عليه كما فى المثال الأخير . وعلى العموم فهو يجمع الأقوال بدون مناقشة أو توجيه .

(ب) أمثلة على تفسيره بالسنة :

١ ــ قوله تعالى : ﴿ الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾ . [البقرة : ٢٢٩] .

قال العز : « ﴿فإمساك بمعروف﴾ الرجعة بعد الثانية ، والتسريح بإحسان : الطلقة الثالثة ، قيل للرسول صلى الله عليه وسلم : (الطلاق مرتان) فأين الثالثة؟ قال: ﴿إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾ ، أو التسريح بإحسان: ترك الرجعة حتى تنقضى العدة ، والإحسان : أداء حقها وكف الأذى عنها » . فالعز ذكر تفسيرين لقوله تعالى ﴿ أو تسريح بإحسان ﴾ :

الأول : أنه الطلقة الثالثة ، وهذا مروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم [1]

والثانى : ترك الرجعة بعد التطليقة الثانية حتى تنقضى العدة .

وقد ذهب إلى التفسير الأول مجاهد وعطاء وقتادة والطبرى [2] ، والقرطبى [3] اتباعاً للخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم .

وذهب إلى الثانى الضحاك والسدى والكيا الطبرى وقال : هذا الخبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم غير ثابت .

راجع تفاصيل ذلك فى تفسير القرطبى .

٢ – قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون ﴾ . [آل عمران : ٢٠٠] .

قال العز : « ﴿ اصبروا ﴾ على طاعة الله تعالى : ﴿ وصابروا ﴾ أعداءه ﴿ ورابطوا ﴾ فى سبيله ، أو ﴿ اصبروا ﴾ على دينكم ﴿ وصابروا ﴾ الوعد الذى وعدتكم ﴿ ورابطوا ﴾ عدوكم ، أو ﴿ اصبروا ﴾ على الجهاد ﴿ وصابروا ﴾ العدو ﴿ ورابطوا ﴾ بملازمة الثغر ، من ربط النفس ، ومنه ربط الله على قلبه بالصبر ، أو ﴿ رابطوا ﴾ بانتظار الصلوات الخمس واحدة بعد واحدة قال الرسول صلى الله عليه وسلم : (ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ، ويرفع به الدرجات ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : إسباغ الوضوء عند المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة فذلكم الرباط فذلكم الرباط) » .

فالعز قد ذكر أربعة أقوال فى معنى قوله تعالى : ﴿ ورابطوا ﴾ :
واستدل على الأخير منها بالحديث [4] .
فالحديث لم يفسر الآية وإنما بين أن انتظار الصلاة بعد الصلاة رباط .
وقد رجح الطبرى أن الرباط ملازمة الثغر – كما فى القول الثالث –

---

(١) راجع : تخريج الحديث فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .

(٢) راجع : تفسيره (٤ : ٥٤٧) طبع المعارف .

(٣) راجع : تفسيره (٣ : ١٢٨) .

(٤) راجع : تخريج الحديث فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز

لأنه هو المعنى المعروف من معانى « الرباط » . وإنما يوجه الكلام إلى الأغاب المعروف فى استعمال الناس من معانيه دون الخفى ، حتى تأتى بخلاف ذلك مما يوجب صرفه إلى الخفى من معانيه : حجةٌ يجب التسليم لها من كتاب أو خبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو إجماع من أهل التأويل (١) .

قلت : ويمكن حمل اللفظ على المعانى السابقة فيكون معنى « الرباط » فى الآية الجهاد فى سبيل الله ، ومرابطة الأعداء . وملازمة الثغر وانتظار الصلوات ، وما دام ذلك ممكن فهو أولى من قصره على أحدها بدون دليل . والله أعلم .

٣ – قوله تعالى : ﴿ لا تقم فيه أبداً . لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾ . [التوبة : ١٠٨] .

قال العز : « ﴿ أسس على التقوى ﴾ مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة مروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، أو مسجد قباء وهو أول مسجد بنى فى الإسلام « ع » ، أو كل مسجد بنى فى المدينة أسس على التقوى » .

ذكر العز فى هذا المسجد ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وهذا القول قد رواه أبو سعيد الخدرى قال : تمارى رجلان فى المسجد الذى أسس على التقوى من أول يوم ، فقال رجل : هو مسجد قباء ، وقال آخر : هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « هو مسجدى هذا » .

وهذا الحديث رواه مسلم وغيره كما رُوى عن سهل الساعدى وأُبَىّ ابن كعب رضى الله عنهما (٢) .

فهذا الحديث نص فيه الرسول صلى الله عليه وسلم على أنه مسجده . فيتعين المصير إليه . ولعل الذين قالوا : إنه مسجد قباء ، أو كل مسجد فى المدينة لم يبلغهم هذا الحديث . والله أعلم .

---

(١) راجع : تفسيره (٧ : ٥٠٩) طبعة دار المعارف .

(٢) راجع : تخريج الحديث فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .

٤ ــ قوله تعالى : ﴿ المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملا ﴾ . [الكهف : ٤٦] .

قال العز : « ﴿ والباقيات ﴾ الصلوات الخمس ، أو الأعمال الصالحة ، أو الكلام الطيب ، أو سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وزاد بعضهم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » .

ذكر العز فى الباقيات الصالحات أربعة تفسيرات ، أحدها تفسير بالعموم وهو قوله : « الأعمال الصالحة » . وبقية التفسيرات تفسير بالمثال وهى داخلة فى العموم . والأخير منها مروى عن الرسول صلى الله عليه وسلم [1] .

وقد رجح الطبرى القول بالعموم فقال : « وأولى الأقوال فى ذلك بالصواب ، قول من قال : هن جميع أعمال الخير ، كالذى روى عن على ابن أبى طلحة عن ابن عباس ، لأن ذلك كله من الصالحات التى تبقى لصاحبها فى الآخرة ، وعليها يجازى ويثاب . وأن الله عز ذكره لم يخصص من قوله ﴿ والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا ﴾ بعضاً دون بعض فى كتاب ، ولا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإن ظن ظان أن ذلك مخصوص بالخبر الذى رويناه عن أبى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم فإن ذلك بخلاف ما ظن ، وذلك أن الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ورد بأن قول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، هن من الباقيات الصالحات ، ولم يقل : هن جميع الباقيات الصالحات ، ولا كل الباقيات الصالحات ، وجائز أن تكون هذه الباقيات صالحات وغيرها من أعمال البر ــ أيضاً ــ باقيات صالحات » [2] .

فمن الأمثلة السابقة يتضح أن العز قد أورد أقوالا فيها تفسير لبعض الآيات بالحديث إما نصاً وإما استدلالا ولم يعقب على شىء منها .

---

(١) راجع : تخريجه فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .
(٢) راجع : تفسيره (١٥ : ٢٥٦) طبع الحلبى .



أسباب النزول

نزول القرآن على قسمين ، الأول : ما نزل ابتداء من غير سبب وهو أكثر القرآن . والثانى : ما نزل مرتبطاً بسبب وهو أقل القرآن .

وسبب النزول هو الحادثة التى تقع فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، أو السؤال يوجه إليه فتنزل الآية أو الآيات أيام وقوع ذلك مبينة لحكم تلك الحادثة ، أو مجيبة على ذلك السؤال .

ومعرفة أسباب النزول تزيل الإشكال عن كثير من الآيات وتعين على فهم الآية وتفسيرها . لذا نجد المفسرين اهتموا بها فصنفوا فيها المصنفات وذكروها فى تفاسيرهم .

والعز كغيره من المفسرين اهتم بها فذكر الكثير منها حتى أنه يذكر فى بعض الآيات أكثر من سبب .

وسوف يبين لك البحث طريقة عرض العز لأسباب النزول فيما يلى :

١ - أنه يعبر بقوله : نزلت الآية فى كذا ويريد به سبب النزول كما أنه يعبر بهذا التعبير نفسه ويريد به معنى الآية . وهذا الاستعمال الأخير مخالف لاصطلاح المفسرين لأنه يعنى عندهم أن هناك حادثة نزلت الآية بسببها مع أن ما يذكره العز ليس بحادثة وإنما إيضاح معنى ، وقد يستعمل بعض الصحابة نزلت ويريد بها معنى الآية ، قال ابن تيمية : « وقولهم نزلت هذه الآية فى كذا يراد به تارة أنه سبب النزول ، ويراد به تارة أن هذا داخل فى الآية وإن لم يكن السبب ، كما تقول عُنى بهذه الآية كذا [1] » اهـ . وإليك أمثلة توضح ذلك :

المثال الأول : قوله تعالى ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾ . [البقرة : ١١] .

---

(١) انظر كتابه « مقدمة فى أصول التفسير » ص (١٣) .



قال العز : « نزلت فى المنافقين ، أو فى قوم لم يكونوا موجودين حينئذ بل جاءوا فيما بعد قاله سلمان » .

فقوله : « نزلت » لا يريد به سبب النزول ، لأن السبب حادثة متقدمة على نزول الآية فلا يتفق مع قوله : « نزلت فى قوم لم يكونوا موجودين .. » وإنما يريد عنى بالآية المنافقين ، أو قوم لم يكونوا موجودين .

المثال الثانى : قوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله ﴾ . [البقرة : ١١٤] .

قال العز : « أنزلت فى بختنصر وأصحابه المجوس خربوا بيت المقدس ، أو فى النصارى الذين أعانوا بختنصر على خرابه ، أو فى قريش لصدهم الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكعبة عام الحديبية ، أو عامة فى كل مشرك منع من مسجد » فقوله : « نزلت فى بختنصر ، أو فى النصارى » لا يصلحان سبباً لنزول الآية لأنهما حادثتان سبقتا زمن النبى صلى الله عليه وسلم وسبق فى التعريف أن سبب النزول ما حدث فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ونزلت الآية مبينة له . فهو يريد بقوله : « نزلت » عنى بالآية بختنصر أو النصارى وكذلك قوله : « أو عامة فى كل مشرك ... » وكان الأولى به أن يستعمل هذا التعبير لأنه أدق فى تحديد المراد .

أما قوله : « نزلت فى قريش لصدهم الرسول صلى الله عليه وسلم عن الكعبة ... » فهذا يصلح أن يكون سبباً لنزول الآية إذا كان حادثاً قبل نزول الآية .

المثال الثالث قوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ . [الأنفال : ٢٥] .

قال العز : « نزلت فى النكاح بلا ولى قاله بشر بن الحارث » فهو يريد عنى بها النكاح بلا ولى لأنه لا يصلح سبباً لنزول الآية .

ولعل صاحب هذا القول يريد أن النكاح بلا ولى من الفتنة وهذا تفسير للعموم ببعض أفراده .

المثال الرابع : قوله تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ . [النحل : ١٢٦] .



قال العز : « أو نزلت في كل مظلوم أن يقتص بقدر ظلامته » فهو يريد عنى بها كل مظلوم ... الخ .

٢ — أنه يذكر حوادث مدنية أسباباً لنزول آيات مكية ، وإليك أمثلة على ذلك : —

المثال الأول : قوله تعالى : ﴿ لا تمدنّ عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ﴾ . [الحجر : ٨٨] .

قال العز : « نزل بالرسول صلى الله عليه وسلم ضيف فلم يكن عنده ما يصلحه فأرسل إلى يهودى يستسلف منه دقيقاً إلى هلال رجب فأبى إلا برهن ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : إنى لأمين فى السماء أمين فى الأرض ولو أسلفنى لأديت إليه فنزلت ﴿ لا تمدن ﴾ » .

فسورة الحجر مكية باتفاق كما ذكر العز فى أولها ، وهذه الحادثة المذكورة مدنية فى آخر عمر النبى صلى الله عليه وسلم لأنه مات ودرعه مرهونة عند يهودى بهذه الحادثة كما قاله ابن عطية . يضاف إلى ذلك أن إسناد هذا السبب ضعيف لأن فيه موسى بن عبيدة الربذى وهو متروك [1] .

المثال الثانى : قوله تعالى : ﴿ الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ [النحل : ٢٨] .

قال العز : « قيل نزلت فيمن أسلم بمكة ولم يهاجر فأخرجتهم قريش إلى بدر فقتلوا » أهـ .

وقد ذهب جمهور المفسرين إلى أن هذه الحادثة سبباً لنزول ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض ﴾ . [النساء : ٩٧] .

ويؤيد ذلك ما يلى :

أولا : لأنها حدثت بعد الهجرة يوم بدر وسورة النساء نزلت بالمدينة بعد الهجرة . بينما سورة النحل نزلت بمكة قبل هذه الحادثة .

---

(١) راجع : تفاصيل ذلك فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .



ثانياً : لأن رواية من قال : إنها سبب لنزول آية النحل مرسلة بينما رواية من قال : إنها سبب لنزول آية النساء موصولة رواها البخاري وغيره . والموصول الذى رواه البخارى مقدم على المرسل (١) .

٣ ــ أنه يمتاز باختصاره لبعض الأسباب التى أطال فيها الماوردى فيعبر عنها بعبارة موجزة تتضمن ما ذكره الماوردى أو يقتصر منها على ما يناسب الآية .

وإليك أمثلة على ذلك :

المثال الأول : قوله تعالى ﴿ قل من كان عدوا لجبريل ﴾ . [البقرة : ٩٧]

قال الماوردى (ق ١ : ٤٣ ب ، ٤٤ ـ أ) : « وسبب نزول هذه الآية ما روى أن ابن صوريا وجلة من يهود فدك لما قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة سألوه فقالوا : يا محمد كيف نومك فإنه قد أخبرنا عن نوم النبى الذى يأتى فى آخر الزمان ؟

فقال : تنام عيناى وقلبى يقظان ، قالوا : صدقت يا محمد ، فأخبرنا عن الولد يكون من الرجل ، أو من المرأة . فقال : أما العظام والعصب والعروق فمن الرجل ، وأما اللحم والدم والظفر والشعر فمن المرأة ، قالوا : صدقت يا محمد ، فما بال الولد يشبه أعمامه ليس فيه من شبه أخواله شىء ، ويشبه أخواله ليس فيه من شبه أعمامه شىء ؟ فقال : أيهما علاماؤه كان الشبه له ، قالوا : صدقت يا محمد ، فأخبرنا عن ربك ما هو ؟ فأنزل الله ﴿ قل هو الله أحد ﴾ إلى آخر السورة . قال له ابن صوريا : خصلة إن قلتها آمنت بك واتبعتك ، أى ملك يأتيك بما يقول الله ؟ قال : جبريل ، قال : ذلك عدونا ينزل بالقتال والشدة ، وميكائيل ينزل باليسر والرخا فلو كان ميكائيل هو الذى يأتيك آمنا بك ، فقال عمر بن الخطاب عند ذلك فإنى أشهد أن من كان عدواً لجبريل فإنه عدو لميكائيل فأنزل الله تعالى هذه الآية » .

وقد اختصر العز هذا السبب الطويل فقال : « نزلت لما قال ابن صوريا للرسول صلى الله عليه وسلم : أى ملك يأتيك بما يقول الله تعالى ؟ قال : جبريل

(١) راجع التعليق على هذا السبب فى الآية : ٢٨ من سورة النخل فى تحقيق تفسير العز .



– عليه السلام – قال : ذاك عدونا ينزل بالقتال والشدة وميكائيل يأتى باليسر والرخاء . فلو كان هو الذى يأتيك آمنا بك فنزلت » .

فيلاحظ أن العز قد اقتصر على سبب نزول الآية وهو الجزء الأخير من هذه الرواية الطويلة ويعادل ربع ما ذكره الماوردى تقريباً .

المثال الثانى : قوله تعالى : ﴿ ودّ كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا ﴾ . [البقرة : ١٠٩] .

قال الماوردى (ق١ – ٤٧ – أ) : « وسبب نزولها ما روى أن نفراً من اليهود منهم فنحاص وزيد بن قيس دعوا حذيفة وعماراً إلى دينهما ، وقالوا : نحن أهدى منكم سبيلا ، فقال لهم عمار : وكيف نقض العهد عندكم ؟ قالوا : شديد ، قال فإنى عاهدت ربى أن لا أكفر بمحمد أبداً ولا أتبع ديناً غير دينه فقالت اليهود : أما عمار فقد صبأ وضل عن سواء السبيل ، فكيف أنت يا حذيفة ؟ فقال حذيفة : الله ربى ومحمد نبيي والقرآن إمامى ، أطيع ربى وأقتدى برسول ربى وأعمل بكتاب ربى ، فقالا : وإله موسى لقد أشربت قلوبكما حب محمد . فأنزل الله عز وجل هذه الآية » .

وقد اختصره العز فقال : « دعا فنحاص وزيد بن قيس حذيفة وعماراً إلى دينهما فأبيا عليهما فنزلت » .

فيلاحظ أن ما ذكره الماوردى فى سبب نزول هذه الآية مطولا قد اختصره العز فى سطر واحد تقريباً فأتى بخلاصة ذلك فى عبارة موجزة مفيدة وترك تفاصيل ذلك اختصاراً .

المثال الثالث : قوله تعالى ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوّف بهما ﴾ . [البقرة : ١٥٨] .

قال الماوردى (ق ١ : ٥٩ – أ) : « وليس فى قوله ﴿ فلا جناح عليه ﴾ دليل على إباحته دون وجوبه لخروجه على سبب ، وهو أن الصفا كان عليه فى الجاهلية صنم اسمه « إساف » وعلى المروة صنم اسمه « نائلة » فكانت الجاهلية إذا سعت بين الصفا والمروة طافوا حول الصفا والمروة تعظيما لإساف ونائلة ، فلما جاء الإسلام وألقيت الأصنام تكره المسلمون أن يوافقوا الجاهلية



فى الطواف حول الصفا والمروة مجانبة لما كانوا عليه من تعظيم إساف ونائلة فأباح الله تعالى ذلك لهم فى الإسلام لاختلاف القصدين فقال : ﴿ فلاجناح عليه أن يطوف بهما ﴾ » .

وقد اختصره العز فقال : « لما كانوا يطوفون بينهما فى الجاهلية تعظيما لإساف ونائلة تحرجوا بعد الإسلام أن يضاهوا ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية فنزلت »..

فلاحظ ما ذكره الماوردى فى سبب نزول هذه الآية واختصار العز له تجد أن العز اختصره فى عبارة موجزة تؤدى نفس الغرض الذى أراده الماوردى وتوضح معنى الآية وتزيل الإشكال عنها .

المثال الرابع : قوله تعالى : ﴿ولا يجرمنّكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا ﴾ . [المائدة : ٢] .

قال الماوردى (ق ١ : ١٤٠ ـ أ) : « قال السدى : نزلت هذه الآية فى الحطم بن هند البكرى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده وخلّف خيله خارجة من المدينة فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال لأصحابه : يدخل اليوم عليكم رجل من ربيعة يتكلم بلسان شيطان فلما أخبره النبى صلى الله عليه وسلم قال : انظرنى فلى من أشاوره فخرج من عنده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد دخل بوجه كافر وخرج بعقب غادر ، فمر بسرح من سرح المدينة فاستاقه فانطلق وهو يرتجز ويقول :

قد لفها الليل بسواق حطم ... ليس براعى إبل ولا غنم
ولا بجزار على ظهر الوضم (١) ... باتوا نياماً وابن هند لم ينم
بات يقاسها غلام كالزّلم (٢) ... خدلّج (٣) الساقين ممسوح القدم

---

(١) الوضم : كل شىء يوضع عليه اللحم من الخشب أو بارية يوق به من الأرض . راجع : مختار الصحاح « وضم » .

(٢) الزلم : واحد الأزلام ، وهى السهام . راجع : مختار الصحاح « زلم » .

(٣) الخدلج : هو الممتلىء الساقين أو الذراعين . راجع معجم مقاييس اللغة (٢ : ٢٤٨) « الخدلجة » .

ثم أقبل من عام قابل حاجاً قد قلد الهدى ، فأراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبعث إليه فنزلت هذه الآية حتى بلغ ﴿ ولا آمّين البيت الحرام ﴾ فقال له ناس من أصحابه : يا رسول الله خلِ بيننا وبينه فإنه صاحبنا فقال : إنه قد قلد » .

وقد اختصره العز فقال : « أتى الحطم بن هند الرسول صلى الله عليه وسلم فقال : إلامَ تدعو ؟ فأخبره ، فخرج فمر بسرح من سرح المدينة فاستاقه ، ثم أقبل من العام المقبل حاجاً مقلداً الهدى فأراد الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبعث إليه فنزلت . فقال ناس من الصحابة : يا رسول الله خلِ بيننا وبينه فإنه صاحبنا فنزلت » .

فيلاحظ أن الماوردى قد ذكر قصة الحطم مطولة مفصلة بينما العز قد اختصرها إلى النصف تقريباً فى عبارة موجزة بينت سبب نزول الآية وأعانت على فهمها ، وقد ترك بعض التفاصيل اختصاراً .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة وقد اكتفى البحث بهذا القدر خشية التطويل . وفى هذا إيضاح لمنهج العز فى اختصاره لأسباب النزول المطولة حيث يكتفى بجزء من الحادثة وهو الذى له علاقة بالآية ، أو يعبر عن السبب بعبارة موجزة تؤدى الغرض ويترك بعض التفصيلات لقلة أهميتها اختصاراً كما تقدم فى الأمثلة السابقة .

اللغة والنحو

إن علم اللغة وما يشتمل عليه من بيان معانى المفردات ، وتصريف الكلمات ، واشتقاقها ، ووجوه الإعراب من العلوم التى يحتاج إليها المفسر ومن أهم أركان التفسير فلابد لمن يتعرض لتفسير كتاب الله من الرجوع إلى اللغة العربية ، والاستعانة بها فى شرح ألفاظه ، ومعرفة مشتقاته وإعراب كلماته .

قال العز : « وتتوقف معرفة القرآن على معرفة اللغة والإعراب .

قال ابن عباس : (إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فالتمسوه فى الشعر فإنه ديوان العرب) فما كان موجباً للعمل جاز أن يستدل عليه بالآحاد والبيت والبيتين من الشعر ، وما كان موجباً للعلم فلا يستدل عليه بمثل ذلك (١) » .

فالعز يعتنى كثيراً ببيان معانى مفردات الآية ، وأصول الكلمات اللغوية التى اشتقت منها ، ويربط بينها وبين المعنى المراد من الكلمة فى الآية . ويستطرد — أحياناً — فى التفاصيل اللغوية ويذكر الفروق بين الكلمات المتقاربة ويشير — أحياناً — إلى بعض الوجوه النحوية ، ويعلل لبعض المعانى ويمثل لها ويستشهد عليها بالشعر .

ويمكن أن نبين منهجه فى التفسير اللغوى فى الأوجه الآتية :

الوجه الأول : بيانه لأصل اشتقاق الكلمة وربطه بينه وبين الكلمة من الآية . وإليك أمثلة على ذلك :

١ — قوله تعالى : ﴿ ومما رزقناهم ينفقون ﴾ . [البقرة : ٣] .

قال العز : « (رزقناهم) أصل الرزق الحظ ، فكان ما جعله حظاً من عطائه رزقاً . (ينفقون) وأصل الإنفاق الإخراج ، نفقت الدابة خرجت

---

(١) انظر : كتابه « الإشارة إلى الإيجاز » ص (٢٧٩) .



روحها ، والمراد : الزكاة « ع » ، أو نفقة الأهل ، أو التطوع بالنفقة فيما يقرب إلى الله تعالى » .

فلاحظ بيانه لأصل « الرزق » وهو « الحظ » ولأصل « الإنفاق » وهو « الإخراج » وتمثيله له بـ « نفقت الدابة » حتى يتضح ، ثم بيانه للمراد به فى الآية .

٢ ـ قوله تعالى : ﴿وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون﴾ . [البقرة : ١٤] .

قال العز : « (شياطينهم) رؤوسهم فى الكفر ، أو اليهود الذين يأمرونهم بالتكذيب . شيطان : فيعال ، من شطن إذا بعد ـ نوًى شطون ـ سمى به لبعده عن الخير ، أو لبعد مذهبه فى الشر ، نونه أصلية . أو من شاط يشيط إذا هلك ، زائد النون . أو من التشيط وهو الاحتراق ، سمى ما يؤول إليه أمره » .

فلاحظ ذكره لأصل مأخذ « الشيطان » فيحتمل أنه من « شطن » إذا بعد ، ومثاله : « نوى شطون » أى جهة بعيدة . ثم ذكر علاقة هذه التسمية بالأصل ، وهى « بعده عن الخير ، أو بعد مذهبه فى الشر » .

ويحتمل أنه مأخوذ من « شاط يشيط » إذا هلك أو احترق فالنون ـ على هذا ـ زائدة وعلاقة التسمية « ما يؤول إليه أمره » .

٣ ـ قوله تعالى : ﴿ صم بكم عمى فهم لا يرجعون﴾ . [البقرة : ١٨] .

قال العز : « (صم) أصل الصمم : الانسداد ، قناة صماء أى غير مجوفة ، وصممت القارورة سددتها . فالأصم : المنسد خروق المسامع » .

فلاحظ بيانه لأصل الصمم والتمثيل على ذلك بمثالين مختلفين للايضاح .

٤ ـ قوله تعالى : ﴿ أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها ، قال أنى يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه ﴾ . [البقرة : ٢٥٩] .

قال العز : « (كالذى مر) عزير ، أو أرميا ، أو الخضر . (قرية) بيت المقدس لما خربه بختنصر ، أو القرية التى خرج منها الألوف حذر الموت . (خاوية) خراب من الخواء ، وهو الخلو ، ومنه خوت الدار ، والخوا الجوع لخلو البطن . (عروشها) العروش البناء . (يحيى هذه الله) بالعمارة

(بعد موتها) بالخراب . (يوماً أو بعض يوم) قال ذلك ، لأنه مات أول النهار ، وعاش بعد المائة آخر النهار فقال : يوماً ، ثم رأى بقية الشمس فقال : أو بعض يوم . (لم يتسنه) لم يأت عليه السنون فيتغير ، أو لم يتغير بالأسن . (ننشرها) نحييها ، من نشر الثوب ، لأن الميت كالثوب المطوى ، لانقباضه عن التصرف فإذا عاش فقد انتشر بالتصرف . (ننشزها) نرفع بعضها إلى بعض ، النشز المكان المرتفع ، نشزت المرأة لارتفاعها عن طاعة زوجها . قاله ملك أو نبى أو بعض المعمرين ممن شاهد موته وحياته » . فلاحظ بيانه لأصل « خاوية » ، وتوجيهه لقراءة (ننشرها) ، (وننشزها) ، وبيانه لأصل « النشر » و « النشز » والتمثيل عليهما . ولاحظ شرحه لبقية مفردات الآية كل ذلك التحليل اللغوى فى عبارة سهلة واضحة قد تمتنع على غيره لأن بعض الناس يحلل الألفاظ ولكنه يزيدها غموضاً وإبهاماً .

٥ ـ قوله تعالى : ﴿ وما كان لنبى أن يغل ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ . [آل عمران : ١٦١] .

قال العز : « (يُغَل) يتهمه أصحابه ويخونونه ، أو أن يغله أصحابه ويخونونه . والغلول من الغلل وهو دخول الماء خلال الشجر فسميت الخيانة غلولا لوقوعها خفية . والغل : الحقد لجريانه فى النفس مجرى الغلل » .

فلاحظ بيانه لأصل « الغلول » وبيانه لسبب تسمية هذه الخيانة غلولا . ثم لاحظ استطراده فى بيان مأخذ « الغل » وأنه يجتمع مع « الغلول » فى أصل واحد وهو « الغلل » .

٦ ـ قوله تعالى : ﴿ قالوا أضغاث أحلام وما نحن بتأويل الأحلام بعالمين ﴾ . [يوسف : ٤٤] . قال العز : « (أضغاث) أخلاط أو ألوان ، أو أهاويل ، أو أكاذيب ، أوشبهة أحلام ، أبو عبيدة : الأضغاث مالا تأويل له من الرؤيا . قال :

كضِغث حُلم غُرَّ منه حالمه

والضغث : حزمة الحشيش المجموع بعضه إلى بعض ، وقيل ما ملأ الكف . الأحلام فى النوم مأخوذة من « الحلم » وهو الأناة والسكون ، لأن النوم حال أناة وسكون » .



فلاحظ الأقوال التى ذكرها فى معنى « أضغاث » وكلها لا تخرج عن أصله الذى يدل على التباس الشىء بعضه ببعض . ثم استطرد فذكر معنى آخر لـ « ضغث » وهو الحزمة من الحشيش . ثم بيَّن أصل « الأحلام » فهى من « الحلم » وهو الأناة والسكون . ثم ربط بينها وبين هذا الأصل بأنها تقع فى النوم الذى هو حال أناة وسكون .

٧ ـ قوله تعالى : ﴿ قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق أنا راودته عن نفسه وإنه لمن الصادقين ﴾ . [يوسف : ٥١] .

قال العز : « (حصحص الحق) وضح وبان « ع » ، وفيه زيادة تضعيف مثل « كبوا وكبكبوا » قاله الزجاج . مأخوذ من حصَّ شعره إذا استأصل قطعة ، والحصة من الأرض قطعة منها ، فحصحص الحق : انقطع عن الباطل بظهوره وبيانه » . فلاحظ بيانه لأصل « حصحص » فهو مضعف مثل « كبوا وكبكبوا » وأصله من « حصَّ شعره » ومنه « الحصة من الأرض » وهى القطعة . ثم ربط بين أصل الكلمة والمعنى المراد بها فى الآية بعبارة دقيقة موجزة أبرزت المعنى المعقول حتى صار كأنه محُس وهى قوله : « فحصحص الحق » : انقطع عن الباطل بظهوره وبيانه .

٨ ـ قوله تعالى : ﴿ وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال وهم فى فجوة منه ﴾ . [الكهف : ١٧]
قال العز : « (تقرضهم) تحاذيهم ، القرض : المحاذاة . أو تجوزهم منحرفة وتقطعهم ، قرضته بالمقراض قطعته . أو تعطيهم القليل من شعاعها ثم تأخذه بانصرافها ، من قرض الدراهم التى ترد » .

فقد ذكر العز للقرض فى اللغة ثلاثة معانى ، ثم ربط بين هذه المعانى والمعنى المراد من قوله تعالى : (تقرضهم) فالأول : أن القرض بمعنى المحاذاة ، فالشمس تحاذيهم . والثانى : أنه بمعنى القطع ، ومنه قرضته بالمقراض أى قطعته ، فالشمس تجوزهم منحرفة وتقطعهم . والثالث : أنه بمعنى قرض الدراهم التى ترد ، فالشمس تعطيهم القليل من شعاعها ثم تأخذه بانصرافها .



الوجه الثانى : بيانه للفروق بين الكلمات :

وإليك أمثلة على ذلك :

١ — قوله تعالى : ﴿ ويمدهم فى طغيانهم يعمهون ﴾ . [البقرة : ١٥]
قال العز : « (ويمدهم) يملى لهم ، أو يزيدهم . مددت وأمددت ، أو مددت فى الشر وأمددت فى الخير ، أو مددت فيما زيادته منه ، وأمددت فيما زيادته من غيره » . فلاحظ أنه ذكر فى معنى « مددت وأمددت » قولين :

الأول : أنهما بمعنى واحد وهو الزيادة مطلقاً .

والثانى : التفريق بينهما فـ « مددت » زدت فى الشر ، و « أمددت » زدت فى الخير ، أو « مددت » فيما زيادته منه ، و « أمددت » فيما زيادته من غيره .

٢ — قوله تعالى : ﴿ مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ﴾ . [البقرة : ١٧] . قال العز : « (أضاءت) ضاءت النار فى نفسها ، وأضاءت ما حولها . قال :

أضاءت لهم أحسابهم ووجـــوههم دُجى الليل حتى نظَّم الجزعَ ثاقِبُهْ »

فلاحظ تفريقه بين « ضاءت » و « أضاءت » فالأول لازم ، والثانى متعد واستدل على الثانى بالشعر .

٣ — قوله تعالى : ﴿ وكذَّبَ به قومُكَ وهو الحق ﴾ . [الأنعام : ٦٦] .
قال العز : « (وكذب به) بالقرآن . أو بتصريف الآيات . (وهو الحق) أى ما كذبوا به ، والفرق بينه وبين الصواب ، أن الصواب لا يدرك إلا بطلب ، والحق قد يدرك بغير طلب » .

لا حظ تفريقه بين الحق والصواب .

٤ — قوله تعالى : ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسِفاً قال بئسما خلفتمونى من بعدى أعجلتم أمر ربكم ﴾ . [الأعراف : ١٥٠] . قال العز : « والعجلة : التقدم بالشىء قبل وقته . والسرعة : عمله فى أول أوقاته » .

٥ — قوله تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم ﴾ . [الأنفال : ٩] . قال العز : « ﴿ تستغيثون ﴾ تستنصرون ، أو تستجيرون فالمستجير :

طالب الخلاص ، والمستنصر : طالب الظفر ، والمستغيث : المسلوب القدرة ، والمستعين : الضعيف القدرة ﴿ فاستجاب لكم ﴾ أغاثكم الاستجابة ما تقدمها امتناع ، والإجابة مالم يتقدمها امتناع ، وكلاهما بعد السؤال » .

٦ ــ قوله تعالى : ﴿ قالوا يا لوط إنا رسُلُ ربك لن يصلوا إليك فأسرِ بأهلك بقطع من الليل ﴾ . [هود : ٨١] . قال العز : « ﴿ فأسر ﴾ السرُى سير الليل . وسَرَى وأسرَى واحد . أو أسرى من أول الليل وسرى من آخره . ولا يقال فى النهار إلا سار » . فالعز ذكر فى معنى « سرى وأسرى » قولين :

الأول : أنهما بمعنى واحد ، وهو سير الليل مطلقاً .

والثانى : التفريق بينهما فـ « أسرى » من أول الليل و « سرى » من آخره .

الوجه الثالث : استشهاده بالشعر :

وقد استشهد بالشعر على معانى بعض الكلمات وهو لا يكثر كما فعل الماوردى بل يقتصر على بعضه .

وقد عقدت مقارنة بينهما فى ذلك ، فأحصيت الأبيات التى استشهد بها الماوردى فبلغت خمسة عشر فى سورة إبراهيم ، وستة عشر فى سورة الحجر وعشرين فى سورة الكهف بينما اقتصر العز على بيتين منها فى سورة الحجر وبيت واحد فى سورة الكهف وبيت واحد فى سورة إبراهيم ، وهو فى تفسير قوله تعالى : ﴿ ولقد أرسلنا موسى بآياتنا أن أخرج قومك من الظلمات إلى النور وذكرهم بأيام الله ﴾ . [الآية : ٥] .

قال العز : « ﴿ وذكرهم ﴾ عظهم بما سلف فى الأيام الماضية ، أو بالأيام التى انتقم فيها بالقرون الأول ، أو بنعم الله لأنها تُسم[1] بالأيام .

وأيام لنا غُر طِوالٍ .... »

فالعز ذكر فى تفسيره (أيام الله) ثلاثة أقوال ، الثالث منها : أن الأيام معناها نعم الله لأنها تُسمى بالأيام ، واستشهد عليه بصدر بيت من معلقة عمرو بن كلثوم .

---

(١) هكذا فى تفسير العز ، وفى تفسير الماوردى (ق ٢ / ١١٣ ــ أ) « تسمى » باثبات الألف ، وهو الاصوب لانه لم يتقدمها جازم .



وفى هذا الاستشهاد نظر لأنه محتمل أن يكون معنى الأيام فى البيت « وقائع الحروب » ووصفها بغُر لعلوهم على الملك وامتناعهم فيها منه ، فأيامهم غر لهم ، وطوال على أعدائهم .

وبهذا شرحه النحاس [1] والطبرى [2] ورجحه وقال : « وليس للذى قال هذا القول ، من أن فى هذا البيت دليلا على أن « الأيام » معناها النعم — وجه .... » الخ .

وأما البيتان اللذان فىسورة الحجر فهما فى تفسيرقوله تعالى : ﴿ الذين جعلوا القرآن عِضين ﴾ [الآية : ٩١] .

قال العز : « ﴿ عضين ﴾ فرقاً بعضه شعراً وبعضه سحراً وبعضه أساطير الأولين . جعلوه أعضاء كما تُعضى الجزور وعضين جمع عضو من عضيت الشىء تعضية إذا فرقته « ع » :

وليس دين الله — تعالى — بالمعضى [3] .

أى المفرق . أو العضين جمع عضه وهو البهت لأنهم بهتوا كتاب الله — تعالى — فيما رموه به ، عضهت الرجل عضها بهته . قال :

إن العضيهة ليست فعل أحرار » .

فالعز ذكر فى معنى « عضين » قولين :

أحدهما : أن عضين جمع عضو من عضيت الشىء تعضية إذا فرقته « ع » واستشهد عليه برجز رؤبة :

وليس دين الله بالمعضى .

أى المفرق .

---

(١) انظر كتابه « شرح القصائد التسع » (٢ : ٨٢٨) .

(٢) انظر تفسيره (١٦ : ٥٢٠) معارف .

(٣) هذا من رجز رؤبة وليس فيه « تعالى » ولعلها زيادة من الناسخ راجع : ديوانه ص ٨١ وتفسير الطوسى (٦ : ٣٥٤) والطبرسى (١٤ : ٤١) واللسان « عضا » ومعجم الشواهد العربية (٢ : ٤٩١) .

الثانى : أن عضين جمع عضه ، وهو البهت لأنهم بهتوا كتاب الله تعالى فيما رموه به ، واستشهد له بقول الشاعر :

إن العضيهة ليست فعل أحرار .

ولم أعثر على هذا الشعر فى المصادر التى تيسر لى الاطلاع عليها .

والبيت الذى فى سورة الكهف فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وإنا لجاعلون ما عليها صعيداً جُرزاً ﴾ . [الآية : ٨] .

قال العز : « ﴿ جرزا ﴾ بلقعا ، أو ملساً ، أو محصورة ، أو يابسة ، لا نبات بها ولا زرع .

قد جرفتهن السنون الأجراز » .

فالعز ذكر فى تفسير ﴿ جرزاً ﴾ أقوالا متقاربة ، والأخير منها : أن جرزاً بمعنى يابسة لا نبات بها ولا زرع ، واستشهد عليه بقول الراجز .

قد جرفتهن السنون الأجراز .

قال الطبرى : « ويقال للسنة المجدبة : جرز وسنون أجراز لجدوبها ويبسها وقلة أمطارها قال الراجز (١) » فذكر الرجز السابق .

الوجه الرابع : إشارته إلى بعض الوجوه النحوية ، مثاله :

قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ . [الفاتحة : ٥] .

قال العز : « ﴿ إياك ﴾ الخليل : إيا اسم مضاف إلى الكاف . الأخفش (إياك) كلمة واحدة لأن الضمير لا يضاف » اهـ .

فالعز ذكر وجهين للنحاة فى ﴿ إياك ﴾ فنسب الأول إلى الخليل ، والثانى إلى الأخفش .

وراجع - أيضاً - توجيهه لقراءة ﴿ إن هذان لساحران ﴾ . [طه : ٦٣] فقد ذكر وجوهاً نحوية فى توجيهها ، وسبق الاستشهاد بها فى مبحث القراءة . هذا وقد لاحظت أثناء دراستى لتفسيره أنه لا يكثر من ذكر الوجوه النحوية .

---

(١) راجع : تفسيره (١٥ : ١٩٧) طبع الحلبى .



فمن الأوجه السابقة والأمثلة عليها يتضح منهج العز فى تفسيره اللغوى لمفردات الآيات .

فهو يُعنى بذكر الأصول اللغوية للكلمات ، ويربط بينها وبين المعنى المراد من الكلمة فى الآية ، كما أنه يذكر الفروق بين الكلمات المتقاربة فى اللفظ أو المعنى كما سبق بيانه بالأمثلة المتنوعة ويشير إلى بعض الوجوه النحوية وهو فى ذلك كله يستشهد بالشعر وقد أكثر الماوردى من الشواهد الشعرية فى تفسيره ولكن العز اقتصر على القليل منها . كما سبق بيانه فى المقارنة بينهما .

الأحكام الفقهية

والعز يعتنى بآيات الأحكام ويفسرها ويذكر أقوال العلماء فى بيان معناها ، ويذكر الأحكام الفقهية التى تدل عليها ويشير إلى مذاهب الفقهاء فى ذلك ويعتنى ببيان مذهب الشافعى لأن الماوردى صاحب التفسير الأصل والعز الذى اختصره من أئمة الشافعية وعنايته بأقوال أئمة المذاهب لا تظهر فى هذا المختصر لأن العز قد حذف نسبة كثير من الأقوال .

ويمتاز بأنه لا يستطرد بذكر التفاصيل والفروع الفقهية التى لا تؤخذ من الآيات وإنما تؤخذ من السنة ، أو اجتهاد الفقهاء ، لأن محل هذه الفروع كتب الفقه ولكن بعض المفسرين استطرد فذكر هذه الفروع فى تفسيره كالقرطبي

وسوف أعقد مقارنة بينه وبين العز حتى يتضح منهج العز فى تفسير آيات الأحكام . وإليك أمثلة على ذلك :

١ ــ قوله تعالى : ﴿ كُتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين ﴾ . [البقرة : ١٨٠]

قال العز فى تفسيرها : « ﴿ خيراً ﴾ مالا اتفاقا ها هنا ، قال مجاهد : الخير المال فى جميع القرآن ﴿ إنه لحب الخير ﴾[العاديات : ٨]. ﴿ أحببت حب الخير ﴾ . [ص : ٣٢] . ﴿ إن علمتم فيهم خيراً ﴾ . [النور : ٣٣] ، أراد المال فى ذلك ، ﴿ إنى أراكم بخير ﴾ . [هود : ٨٤] بغنى ومال . كانت الوصية للوالدين والأقربين واجبة قبل نزول المواريث فلما نزلت المواريث نسخ وجوبها عند الجمهور . أو نسخ منها الوصية لكل وارث ، وهى الوجوب فيمن لا يرث من الأقارب . والمال الذى يجب عليه أن يوصى منه ألف درهم ، أو من ألف إلى خمسمائة . ، أو يجب فى كل قليل وكثير . فلو أوصى بثلثه لغير قرابته رُدَّ الثلث على قرابته ، أو يرد ثلث الثلث على القرابة وثلثا الثلث

للموصى له ، أو ثلثاه للقرابة وثلثه للموصى له . ﴿ على المتقين ﴾ التقوى فى أن يقدم الأحوج فالأحوج من أقاربه » .

فالعز قد تناول فى تفسير هذه الآية المسائل الآتية :

الأولى : بين أن المراد بقوله : (خيراً) المال اتفاقاً ، واستدل على هذا بآيات أخرى .

الثانية : ذكر أن الجمهور ذهبوا إلى نسخ وجوب هذه الآية وذهب آخرون إلى أنه نسخ منها الوصية لكل وارث . والناسخ لها عندهم قوله تعالى : ﴿ يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ . [النساء : ١١] ، ولم يذكر رأى من قال : إنها محكمة (١) ، وهو الراجح عندى لأن النسخ بين الحكمين إنما يكون إذا تنافى العمل بموجبهما ، ولا تنافى بين آية الوصية وآية المواريث فكيف تكون هذه ناسخة لتلك مع فقد التنافى ، فآية الوصية عامة خص عمومها بآية المواريث ، فيبقى وجوب الوصية فيمن لا يرث كالوالدين الكافرين والعبدين وذوى الأرحام .

الثالثة : ذكر فى المال الذى يجب عليه أن يوصى منه قولين :

الأول : الكثير وقدَّره بألف ، أو من ألف إلى خمسمائة .

والثانى : فى كل قليل وكثير .

الرابعة : ذكر أن الوصية تكون بالثلث وهذا بيان لقوله تعالى : ﴿ بالمعروف ﴾ وقد روى عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال : «الثلث والثلث كثير » .

الخامسة : دلت الآية على أن الوصية واجبة لقرابته فلو أوصى بثلثه لغير قرابته فما الحكم ؟

وقد أجاب العز عن ذلك بثلاثة أجوبة .

السادسة : فسر التقوى فى أن يقدم الأحوج فالأحوج من أقاربه .

فنلاحظ أن العز قد تناول هذه المسائل فى تفسيره لهذه الآية وكلها

---

(١) انظر : تفسير الطبرى (٣ : ٣٨٥) طبع المعارف والطبرسى (٢ : ١٠٥) والفخر الرازى (٥ : ٦١) .



تؤخذ من الآية . أما القرطبي فقد ذكر فى تفسير هذه الآية إحدى وعشرين مسألة فى عشر صفحات ونصف . اشتملت على هذه المسائل بتوسع ومسائل أخرى بعضها استطراد لا يؤخذ من الآية ، من ذلك قوله فى المسائل الآتية :

« التاسعة : وأجمعوا أن للإنسان أن يغير وصيته ويرجع فيما شاء منها إلا أنهم اختلفوا من ذلك فى المدبر ... » ثم فصل القول فى ذلك .

« العاشرة : واختلفوا فى الرجل يقول لعبده : أنت حر بعد موتى وأراد الوصية فله الرجوع عند مالك فى ذلك ... » الخ .

« الثالثة عشرة : ذهب الجمهور من العلماء إلى أن المريض يحجر عليه فى ماله ، وشذّ أهل الظاهر فقالوا : لا يحجر عليه وهو كالصحيح ، والحديث والمعنى يرد عليهم ... » الخ .

« الرابعة عشرة : واختلفوا فى رجوع المجيزين للوصية للوارث فى حياة الموصى بعد وفاته ... » الخ .

« الخامسة عشرة : فإن لم ينفذ المريض ذلك كان للوارث الرجوع فيه لأنه لم يفت بالتنفيذ قاله الأبهرى ... » الخ .

« السادسة عشرة : واختلفوا فى الرجل يوصى لبعض ورثته بمال ويقول فى وصيته إن أجازها الورثة فهى له ، وإن لم يجيزوه فهو فى سبيل الله ، فلم يجيزوه ؟ .... » الخ .

« السابعة عشرة : لا خلاف فى وصية البالغ العاقل غير المحجور عليه واختلف فى غيره .... » .

« الموفية عشرين : قال العلماء : المبادرة بكتب الوصية ليست مأخوذة من هذه الآية وإنما هى من حديث ابن عمر ... » الخ .

« الحادية والعشرون : روى الدارقطنى عن أنس بن مالك قال : كانوا يكتبون فى صدور وصاياهم (هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ...) » [1] الخ .

---

(١) راجع : تفسيره (٢ : ٢٥٧ – ٢٦٨) .



فهذه المسائل التى ذكرها القرطبى لا تؤخذ من الآية ، وإنما هى من السنة واجتهاد الفقهاء فمحلها كتب الفقه ، لأن الأولى فى التفسير أن يقصر على ما تضمنته الآية ، فالاستطرادات الكثيرة تشتت الذهن عن تدبر معنى الآية . ولهذا امتاز تفسير العز لآيات الأحكام على تفسير القرطبى ، لأن العز لا يسمح لنفسه بالاستطرادات والتوسع فى بيان الأحكام الفقهية مع أنه فقيه لأن هذا يحول التفسير إلى فقه، ويشتت ذهن القارئ عن تدبر معنى الآية .

٢ ــ قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ . [التوبة : ٦٠] .

قال العز فى تفسيرها : « ﴿ للفقراء والمساكين ﴾ الفقير المحتاج العفيف عن السؤال ، والمسكين المحتاج السائل « ع » ، أو الفقير المحتاج الزمن والمسكين المحتاج الصحيح . أو الفقراء هم المهاجرون ، والمساكين غير المهاجرين . أو الفقراء من المسلمين والمساكين من أهل الكتاب . أو الفقير الذى لا شىء له لانكسار فقاره بالحاجة والمسكين له مالا يكفيه لكن يسكن إليه . أو الفقير له ما لا يكفيه والمسكين لا شىء له يسكن إليه . ﴿ العاملين ﴾ السعاة لهم ثُمنها ، أوأجر مثلهم ﴿ والمؤلفة ﴾ كفار ومسلمون ، فالمسلمون منهم ضعيف النية فى الإسلام فيتألف تقوية لنيته كعُيينة بن بدر والأقرع بن حابس والعباس بن مرداس ، ومنهم من حسن إسلامه لكنه يعطى تأليفاً لعشيرته من المشركين كعدى بن حاتم ، والمشركون منهم من يقصد أذى المسلمين فيتألف بالعطاء دفعاً لأذاه كعامر بن الطفيل ، ومنهم من يميل إلى الإسلام فيتألف بالعطاء ليؤمن كصفوان بن أمية . فهذه أربعة أصناف . وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يعطى هؤلاء وبعده هل يعطون فيه قولان ، لأن الله تعالى قد أعز الدين ﴿ فمن شاء فليؤمن وما شاء فليكفر ﴾ . [الكهف : ٢٩] . ﴿ الرقاب ﴾ المكاتبون ، أو عبيد يشترون ويعتقون . ﴿ الغارمين ﴾ من لزمه غرم دين ﴿سبيل الله﴾ الغزاة الفقراء والأغنياء ﴿ وابن السبيل ﴾ المسافر لا يجد نفقة سفره وإن كان غنياً فى بلده قاله الجمهور ، أو الضيف » .

فالعز ذكر تفسير الأصناف الثمانية الذين تصرف لهم الزكاة وقد ذكر ستة



أقوال فى صفة الفقير والمسكين . وهذه هى عادته فإنه يكثر من أقوال المفسرين فيذكر ستة كما هنا ، أو أكثر كما فى مواضع أخرى من تفسيره .

وقد بيَّن أصناف المؤلفة قلوبهم الذين كان يعطيهم الرسول صلى الله عليه وسلم وهم أربعة أصناف . وهل يعطون بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مذهبين للعلماء .

فيلاحظ أنه فى تفسيره للآية لا يستطرد ولا يخرج عما تضمنته الآية . فنجد القارئ لتفسيره مشدوداً مع الآية متدبراً لها . بينما لو رجعت إلى تفسير القرطبى (٨ : ١٦٧ – ١٩٢) لهذه الآية لوجدت أنه كتب عنها ثلاثين مسألة فى أربع وعشرين صفحة جمع فيها كل ما قاله الفقهاء فيمن تصرف لهم الزكاة مما دلت عليه الآية أو السنة .

ومن المسائل التى ذكرها وليست تؤخذ من الآية المسائل الآتية :

« الرابعة : وهى فائدة الخلاف فى الفقراء والمساكين ، هل هما صنف واحد ، أو أكثر تظهر فيمن أوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين » . الخ

« السادسة : وقد اختلفت العلماء فى نقل الزكاة عن موضعها على ثلاثة أقوال .... » الخ .

« الخامسة والعشرون : ولا يجوز أن يعطى من الزكاة من تلزمه نفقته .... » الخ .

« السادسة والعشرون : فإن أعطاها لمن لا تلزمه نفقتهم فقد اختلف فيه ، فنهم من جوزه ومنهم من كرهه . قال مالك : خوف المحمدة . وحكى مطرف أنه قال : رأيت مالكاً يعطى زكاته لأقاربه .... » الخ .

« التاسعة والعشرون : واختلفوا فى جواز صدقة التطوع لبنى هاشم ....» .

وهناك مسائل أخرى فيها استطرادات تركتها خشية الإطالة راجعها فى تفسيره .

ومحل هذه المسائل كتب الفقه لا التفسير . فكان الأولى بالقرطبى أن يقصر تفسيره على ما يؤخذ من الآية . بينما العز قد اقتصر على ما يؤخذ من الآية فامتاز عليه فى ذلك .

الإسرائيليات

الإسرائيليات هي كل ما يروى عن أهل الكتاب من قصص وأساطير تتعلق بما حدث للأولين وما جرى للأنبياء والمرسلين – ولا تخلو هذه الإسرائيليات من تناقض وكذب لأنها مأخوذة من التوراة والإنجيل ، وقد أصابهما التحريف .

وسبب دخول هذه الإسرائيليات إلى كتب التفسير هو أن التوراة والإنجيل قد اشتملا على كثير مما اشتمل عليه القرآن الكريم من قصص الأنبياء والسابقين (وذلك على اختلاف فى الإجمال والتفصيل ، فالقرآن إذا عرض لقصة من قصص الأنبياء – مثلا – فإنه ينحو فيها ناحية يخالف بها منحى التوراة والإنجيل ، فتراه يقتصر على مواضع العظة ، ولا يتعرض لتفصيل جزئيات المسائل ، فلا يذكر تاريخ الوقائع ، ولا أسماء البلدان التى حصلت فيها كما أنه لا يذكر فى الغالب أسماء الأشخاص الذين جرت على أيدهم بعض الحوادث ، ولا يدخل فى تفاصيل الجزئيات ، بل يتخير عن ذلك ما يمس جوهر الموضوع ، وما يتعلق بموضع العبرة) (١) .

أما التوراة والإنجيل فيذكران تفاصيل القصة وجزئياتها . لذا نجد الصحابى إذا مر على قصة من قصص القرآن يتشوف إلى معرفة ما طواه القرآن منها ولم يتعرض له ، فلا يجد من يجيبه على سؤاله سوى هؤلاء النفر الذين دخلوا فى الإسلام كعبد الله بن سلام – وكعب الأحبار ووهب بن منبه .

غير أن الصحابة – رضى الله عنهم – لم يكثروا الأخذ عن أهل الكتاب ، بل كانوا يسألونهم عن أشياء لا تعدوا أن تكون توضيحاً للقصة وبياناً لما أجمله القرآن منها . (أما التابعون فقد توسعوا فى الأخذ عن أهل الكتاب فكثرت

---

(١) راجع التفسير والمفسرون لأستاذى المرحوم الدكتور الذهبى (١ : ١٦٨) .



على عهدهم الروايات الإسرائيلية فى التفسير ، ويرجع ذلك لكثرة من دخل من أهل الكتاب فى الإسلام ، وميل نفوس القوم لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية ونصرانية (١)) ثم جاء بعد عصر التابعين من أفرط فى الأخذ من الإسرائيليات إلى درجة جعلتهم لا يردون قولا ، ويقبلون كل ما يروى ولو كان غير معقول ويلصقوا ذلك بالقرآن .

واستمر هذا الولع بنقل هذه الأخبار إلى أن جاء عصر التدوين للتفسير فوجد من المفسرين من حشوا كتبهم بهذا القصص الإسرائيلى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد فإنها على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح .

والثانى : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكوت عنه ، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نكذبه ، وتجوز حكايته لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (بلغوا عنى ولو آية ، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) رواه البخارى عن عبد الله بن عمرو ، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر دينى ، ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب فى مثل هذا كثيراً ، ويأتى عن المفسرين خلاف بسبب ذلك ، كما يذكرون فى مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ، ولون كلبهم ، وعدتهم . وعصا موسى من أى الشجر كانت ، وأسماء الطيور التى أحياها الله لإبراهيم ، وتعيين البعض الذى ضرب به المقتول من البقرة . ونوع الشجرة التى كلم الله منها موسى إلى غير ذلك مما أبهمه الله فى القرآن مما لا فائدة فى تعيينه تعود على المكلفين فى دنياهم ولا دينهم ، ولكن نقل الخلاف عنهم فى ذلك جائز » (٢) .

وقد اختلفت مواقف المفسرين من هذه الإسرائيليات ، فمنهم من أكثر من روايتها ، كمقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ هـ) فى تفسيره وابن جرير الطبرى

(١) راجع : المصدر السابق (١ : ١٧٥) .

(٢) راجع مقدمة فى أصول التفسير لابن تيمية ص ٤٥ ، ٤٦ ، وتفسير ابن كثير (١ : ٤) .



(ت ٣١٠ هـ) فى تفسيره : (جامع البيان عن تأويل آى القرآن) والثعلبى (ت ٤٢٧ هـ) فى تفسيره : (الكشف والبيان عن تفسير القرآن) ومنهم من قلل من نقلها ، وكان على حذر منها كابن عطية (ت ٥٤١ هـ) فى تفسيره : (المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز) وابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) فى تفسيره: (تفسير القرآن العظيم) ، والعز بن عبد السلام الذى أنا بصدد تفسيره ، ويهمنى أن أبين موقفه منها على وجه التفصيل .

فالعز قد نقل فى تفسيره أخباراً إسرائيلية ، ولكنه لم يكثر كبعض المفسرين ، وإذا نقل فإنه يختصر ما ينقله ، ويقتصر منه على ما يوضح معنى الآية ، ويبين ما أجمله القرآن من القصص . وقد يعقب بالرد على بعض الإسرائيليات التى تخالف ما عندنا مثاله :

قوله تعالى : ﴿ واتل عليهم نبأ الذى آتيناه آياتنا فانسلخ منها ﴾ . [الأعراف : ١٧٥] .

قال العز فى تفسيرها : «﴿ آياتنا ﴾ الإسم الأعظم الذى تجاب به الدعوات ، أو كتاب من كتب الله — تعالى — قاله ابن عباس — رضى الله عنهما — أو أوتى النبوة فرشاه قومه على أن يسكت عنهم ففعل ، ولا يصح هذا » .

ذكر العز فى تفسير ﴿ آياتنا ﴾ ثلاثة أقوال إسرائيلية ، وقد رواها الطبرى مطولة ، ولكن العز اختصرها هنا ، وتعقب القول الثالث بالرد ، فهو غير صحيح — كما قال — ، لأن الله — تعالى — لا يصطفى لنبوته إلا من علم أنه لا يخرج عن طاعته إلى معصيته . بينما روى الطبرى هذا القول بدون تعقيب (١)

وتعقيب العز على مثل هذه الأخبار التى تخالف ما عندنا نادر والغالب أنه يذكرها بدون تعقيب مثال ذلك :

قوله تعالى : ﴿ ولما رجع موسى إلى قومه غضبان أسفا قال بئسما خلفتمونى من بعدى أعجلتم أمر ربكم وألقى الألواح ﴾ . [الأعراف : ١٥٠] .

قال العز فى تفسيرها : «﴿ وألقى الألواح ﴾ غضبا لما رأى عبادة العجل

---

(١) راجع : تفسيره (٩ : ١٢٢) طبع الحلبى .

قاله ابن عباس – رضي الله تعالى عنهما – أو لما رأى فيها أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم – خير أمة أخرجت للناس ، يأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويؤمنون بالله ، قال : رب اجعلهم أمتى ، قال : تلك أمة أحمد فاشتد عليه فألقاها قاله قتادة » .

فهذا الخبر قد ذكره العز ولم يعقب عليه بالرد مع أن ما ورد فيه غريب جداً ، ولا يمكن صدوره من موسى – عليه السلام – لأنه يتعارض مع ما عليه الأنبياء من الخلق العظيم . وكان الأولى بالعز التنبيه على بطلان هذا الخبر ، أو استبعاده .

وقد رواه الطبرى مطولا جداً ومختصراً ، ولم يعقب عليه[1] .

بينما ذكره ابن الجوزى[2] والقرطبى[3] وابن كثير ، وتعقبوه بالرد ، فقال ابن كثير : « ثم ظاهر السياق أنه إنما ألقى الألواح غضباً على قومه ، وهذا قول جمهور العلماء سلفاً وخلفاً ، وروى ابن جرير عن قتادة فى هذا قولا غريباً لا يصح إسناده إلى حكاية قتادة ، وقد رده ابن عطية وغير واحد من العلماء ، وهو جدير بالرد ، وكأنه تلقاه قتادة عن بعض أهل الكتاب ، وفيهم كذابون ووضاعون وأفاكون وزنادقة[4] » .

كما أن العز يذكر أخباراً إسرائيلية لا تخالف ما عندنا ، ولا توافقه ، فبعضها قد يكون معقولا ، وبعضها غير معقول فهو أشبه بالخرافة والأساطير وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر دينى وإليك أمثلة على ذلك :

١ – قوله تعالى : ﴿ فقلنا اضربوه ببعضها ﴾ . [البقرة : ٧٣] . قال العز فى تفسيرها : « ﴿ ببعضها ﴾ بفخذها . أو ذنبها أو عظم من عظامها . أو بعض آرابها . أو البضعة التى بين الكتفين » .

٢ – قوله تعالى : ﴿ وأوحينا إلى موسى أن الق عصاك فإذا هى تلقفُ ما يأفِكُون ﴾ . [الأعراف : ١١٧] . قال العز فى تفسيرها : « ﴿ عصاك ﴾

---

(١) راجع : تفسيره (١٣ : ١٢٣ – ١٢٥) طبع المعارف .
(٢) راجع : تفسيره (٣ : ٢٦٤) .
(٣) راجع : تفسيره (٧ : ٢٨٨) .
(٤) راجع : تفسيره (٢ : ٢٤٨) .



هى أول آيات موسى – عليه الصلاة والسلام – من آس الجنة ، طولها عشرة أذرع بطول موسى – عليه الصلاة والسلام – فضرب بها باب فرعون ففزع فشاب فخضب بالسواد حياء من قومه ، وكان أول من خضب بالسواد قاله ابن عباس رضى الله تعالى عنهما » .

٣ – قوله تعالى : ﴿ ويصنع الفلك وكلما مرّ عليه ملأ من قومه سخروا منه قال إن تسخروا منا فإنا نسخر منكم كما تسخرون ﴾ . [هود : ٣٨]

قال العز فى تفسيرها : « ﴿ ويصنع الفلك ﴾ مكث مائة سنة يغرس الشجر ويقطعها وييبسها ، ومائة سنة يعملها ، وكان طولها ألفاً ومائتين ذراع ، وعرضها ستمائة ذراع ، وكانت مطبقة ، أو طولها أربعمائة ذراع وعلوها ثلاثون ذراعاً ، وعرضها مائة وخمسين ذراعاً ، وعلوها ثلاثين ذراعاً . فى أعلاها الطير ، وفى أوسطها الناس وفى أسفلها السباع . ودفعت من عين وردة يوم الجمعة لعشر مضين من رجب ، ورست بباقودا على الجودى يوم عاشوراء ، وكان بابها فى عرضها » .

وقد روى الطبرى عن عائشة وقتادة والحسن وابن عباس – رضى الله تعالى عنهم – أخبار سفينة نوح بنحو ما ذكره العز ، ولم يعقب عليها [1] . بينما ذكرها الفخر الرازى [2] والألوسى وعقبا عليها بالرد ، فقال الألوسى : « وسفينة الأخبار فى تحقيق الحال فيما أرى لا تصلح للركوب فيها إذ هى غير سالمة عن عيب ، فالحرى بحال من لا يميل إلى الفضول أن يؤمن بأنه – عليه السلام – صنع الفلك حسبما قص الله تعالى فى كتابه ، ولا يخوض فى مقدار طولها وعرضها وارتفاعها ، ومن أى خشب صنعها ، وبكم مدة أتم عملها إلى غير ذلك مما لم يشرحه الكتاب ، ولم تبينه السنة الصحيحة » [3] .

٤ – قوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾ . [الكهف : ١٨] .

---

(١) راجع : تفسيره (١٥ : ٣١٠ – ٣١٦) طبعة المعارف .

(٢) راجع : تفسيره (١٧ : ٢٢٣ ، ٣٢٤) .

(٣) راجع : تفسيره (١٢ : ٤٥) والتعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .



قال العز فى تفسيرها : « (وكلبهم) من جملة الكلاب اسمه : « حمران » أو « قطمير » ، أو هو إنسان طباخ لهم . أو راعى » .

ففى تفسير هذه الآيات نقل العز تفصيلات إسرائيلية لا فائدة فيها تعود إلى أمر دينى ، فكان الأولى به صون تفسيره منها ، لأنه لا يضر الجهل بها ، والعلم بها ليس بنافع ، فلو كان نافعاً لأخبرنا الله تبارك وتعالى بها ، ولكنه اقتصر على ما فيه النفع فكان الأولى الوقوف عند خبر الله ، وعدم الخوض فى التفاصيل الإسرائيلية .

٥ - قوله تعالى : ﴿ وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت فيه سكينة من ربكم ﴾ . [البقرة : ٢٤٨] .

قال العز فى تفسيرها : « (سكينة) ريح هفافة لها وجه كوجه الإنسان .. أو طست ذهب من الجنة كان تغسل فيه قلوب الأنبياء . أو روح من الله تتكلم .... » .

وقد روى هذه الأقوال الطبرى الأول عن على ، والثانى عن ابن عباس والسدى ، والثالث عن وهب بن منبه (١) . وذكرها ابن كثير (٢) والسيوطى (٣) ولم يعقبوا عليها بينما ذكرها الشوكانى وعقب عليها قائلا : « هذه التفاسير المتناقضة لعلها وصلت إلى هؤلاء الأعلام من جهة اليهود أقمأهم الله ، فجاءوا بهذه الأمور لقصد التلاعب بالمسلمين - رضى الله عنهم - والتشكيك عليهم ، وانظر إلى جعلهم لها تارة حيواناً وتارة جماداً ، وتارة شيئاً لا يعقل ، كقول مجاهد : كهيئة الريح لها وجه كوجه الهر ، وجناحان وذنب مثل ذنب الهر ، وهكذا كل منقول عن بنى إسرائيل يتناقض ، ويشتمل على ما لا يعقل فى الغالب ، ولا يصح أن يكون مثل هذه التفاسير المتناقضة مروياً عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا رأياً رآه قائله ، فهم أجل قدراً من التفسير بالرأى ، وبما لا مجال للاجتهاد فيه ، إذا تقرر لك هذا عرفت أن الواجب الرجوع فى

---

(١) راجع : تفسيره (٥ : ٣٢٦ - ٣٢٩) طبع المعارف .
(٢) راجع : تفسيره (١ : ٣٠١) .
(٣) راجع : تفسيره « الدر المنثور » (١ : ٣١٧) .



مثل ذلك إلى معنى السكينة لغة ، وهو معروف ، ولا حاجة إلى ركوب هذه الأمور المتعسفة المتناقضة ، فقد جعل الله عنها سعة » اهـ .

٦ — قوله تعالى : ﴿ ولقد همت به وهم بها لولا أن رأى برهان ربه ﴾ . [يوسف : ٢٤] .

قال العز فى تفسيرها : « (برهان ربه) نودى أتزنى فتكون كطائر وقع ريشه فذهب يطير فلم يستطع ، أو رأى صورة أبيه يقول : أتهم بفعل السفهاء وأنت مكتوب فى الأنبياء فخرجت شهوته من أنامله ، وولد لكل من أولاد يعقوب اثنا عشر ذكراً إلا يوسف لم يولد له إلا غلامين (١) ، ونقص بتلك الشهوة ولده .... » .

فلاحظ الخبر الثانى الذى أورده فى تفسير « البرهان » ، فهو خبر إسرائيلى خرافى أسطورى ، فهل يصدق العقل أن الشهوة تخرج من الأنامل ؟ وهل خروج شهوة واحدة يسبب نقص الذرية من اثنى عشر ذكراً إلى اثنين ؟

٧ — قوله تعالى : ﴿ وقد مكروا مكرهم وعند الله مكرهم وإن كان مكرهم لتزُولَ منه الجبالُ ﴾ . [إبراهيم : ٤٦] .

قال العز فى تفسيرها : « (مكرهم) ... وهى فيمن تجبر فى ملكه وصعد مع النسرين فى الهواء ، قاله على وابن مسعود — رضى الله عنهما » اهـ .

فالعز قد اقتصر على هذا الجزء من الخبر الإسرائيلى ، لإيضاح معنى الآية ، وترك بقية تفاصيل الخبر اختصاراً . وقد رواه الطبرى مطولا ، ولم يعقب عليه ، وسوف أذكر رواية الطبرى حتى يتضح وجه غرابة هذا الخبر ، وبُعده ، وعدم تصديق العقل له ، كما يتضح منهج العز فى إيراده للأخبار الإسرائيلية حيث أنه يقتصر منها على ما يوضح معنى الآية .

روى الطبرى أن علياً قال فى هذه الآية ﴿ وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال ﴾ قال : أخذ ذلك الذى حاج إبراهيم فى ربه نسرين صغيرين فرباهما ، ثم استغلظا واستعلجا وشبا ، قال : فأوثق رجل كل واحد منهما بوتد إلى

(١) هكذا فى الأصل ، والأصوب « إلا غلامان » لأنه استثناء مفرغ .

تابوت ، وجوعهما ، وقعد هو ورجل آخر فى التابوت ، قال : ورفع فى التابوت عصا على رأسه اللحم ، قال : فطارا ، وجعل يقول لصاحبه : انظر ماذا ترى ؟ قال : أرى كذا وكذا ، حتى قال : أرى الدنيا كأنها ذباب ، فقال : صوب العصا ، فصوبها فهبطا [1] » .

وقد ذكر هذا الخبر ابن الجوزى [2] والقرطبى [3] وابن كثير [4] مطولا ، ولم يعقبوا عليه بالرد ، بينما ذكره الفخر الرازى مطولا ، وتعقبه قائلا : « قال القاضى : وهذا بعيد جداً لأن الخطر فيه عظيم ولا يكاد العاقل يقدم عليه ، وما جاء فيه خبر صحيح ، ولا حجة فى تأويل الآية البتة [5] » .

من الأمثلة السابقة يتضح منهج العز فى إيراده للأخبار الإسرائيلية ، وموقفه منها . فهو لا يكثر منها كبعض المفسرين المكثرين ، وإذا ذكر شيئاً منها فيختصره ، ويقتصر منه على ما يوضح معنى الآية .

ويورد من هذه الأخبار أنواعاً مختلفة ، فيورد منها ما يخالف ما عندنا ويعقب عليه ، وغالباً ما يورده بدون تعقيب ، كما يورد منها ما تجوز حكايته ، فبعضه معقولا كاختلافهم فى البعض الذى ضرب به القتيل من البقرة ، وبعضه غير معقول بل هو أشبه بالخرافة والأساطير كما فى الأمثلة الأخيرة .

فكان الأولى بالعز أن يعقب بالرد على هذه الأخبار الإسرائيلية ، فيضيف بهذا إلى تفسير الماوردى إضافة نافعة مفيدة ، أو ينزه مختصره من هذه الأخبار التى لا فائدة فيها بل بعضها له أثر سيء فى التفسير ، حيث يصرف القارئ عن تدبر معانى الآيات ، وما فيها من عظة وعبرة ، كما أنه يشكك القارئ فيما ورد فى التفسير من تفاسير صحيحة فيظن أن الكل من واد واحد .

---

(١) راجع : تفسيره (١٣ : ٢٤٤) طبع الحلبى .
(٢) راجع : تفسيره (٤ : ٣٧٣) .
(٣) راجع : تفسيره (٩ : ٣٨٠) .
(٤) راجع : تفسيره (٢ : ٥٤٢) .
(٥) راجع : تفسيره (١٩ : ١٤٤) .

الترجيح والتوجيه

آيات القرآن ، منها ما هو جلى واضح ، وهذا لا يختلف فى تفسيره غالباً .
ومنها ما هو خفى يحتمل وجوهاً من التأويل ، فهذا يختلف العلماء فى تأويله . فعلى المفسر أن يستوعب أقوال العلماء فى ذلك ، ويناقشها وينبه على الراجح [1] منها ويدلل عليه ، ويرد ما عداه ، ويذكر سبب الخلاف ، وفائدته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فيشتغل به عن الأهم .

(فأما من حكى خلافاً فى مسألة ولم يستوعب أقوال الناس فيها فهو ناقص [يعنى تفسيره] إذ قد يكون الصواب فى الذى تركه ، أو يحكى الخلاف ويطلقه ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضاً [2]) .
والناظر فى كتب التفسير يجد أن بعضها يعنى بمناقشة الأقوال التى قيلت فى تفسير الآية ، وترجيح الراجح والتدليل عليه ورد ما عداه ، وقد برز هذا المنهج واضحاً قوياً فى تفسير الطبرى ، وابن عطية ، والفخر الرازى ، بينما نجد هذا المنهج يضعف فى تفاسير أخرى تسرد الأقوال سرداً دون مناقشة إلا فى حالات قليلة ، كتفسير العز الذى سوف يبين البحث منهجه فى الترجيح والتوجيه والتعقيب .

فالعز يستوعب الأقوال التى قيلت فى تفسير الآية غالباً ، ولكنه لا يناقشها ، ولا ينبه على الراجح إلا قليلا بقوله : هذا هو الأصح ، أو الأظهر ، أو الأشبه ، ولا يوجه ما يرجحه ويرد على ما يخالفه إلا فى حالات قليلة ، وقد يعقب على بعض الأقوال وهو فى ذلك متابع للماوردى . وقد يستقل عنه بتعقيب ، أو اعتراض ، ويميز ذلك بقوله : « قلت » مبالغة فى الدقة والأمانة العلمية .

---

(١) راجع : البرهان للزركشى (٢ : ١٦٦ – ١٦٨) فقد ذكر قاعدة نافعة فى الترجيح .
(٢) انظر مقدمة فى أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٧ .

هذا ، ولم تبرز شخصية العز فى تفسيره كمفسر يتناول الكثير من الأقوال بالنقد والرد ،وتارة بالترجيح والتوجيه والتعقيب ، وسوف يبين البحث الوجوه التى سلكها العز فى الترجيح موضحة بالأمثلة كالآتى :

الوجه الأول : أنه يرجح بدون توجيه لما يرجحه ، مثال ذلك :

١ - قوله تعالى : ﴿ واتَّخِذُوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ . [البقرة ١٢٥]

قال العز فى تفسيرها : « (مقام إبراهيم) عرفة ومزدلفة والجمار ، أو الحرم كله ، أو الحج كله ، أو الحجر الذى فى المسجد على الأصح .

(مصلى) مُدّعى يُدعى فيه ، أو الصلاة المعروفة ، وهو أظهر » .

فالعز حكى فى تفسير « المقام » أربعة أقوال ، وقد رجح القول الرابع بقوله : « أو الحجر الذى فى المسجد على الأصح » كما أنه حكى فى تفسير « المصلى » قولين ، وقد رجح القول الثانى بقوله : « وهو أظهر » ، ولم يوجه ترجيحه بذكر الدليل على ذلك ، وكان الأولى به أن يستكمل ترجيحه بالتدليل عليه ، ولعله ترك ذلك اختصاراً .

وهو فى ذكر هذه الأقوال وترجيحه متابع للطبرى ، ولكن الطبرى ذكر الدليل على ذلك الترجيح (١) .

وقد ذكر الفخر الرازى فى تفسيره أقوال العلماء فى تفسير « المقام والمصلى » ورجح ما رجحه العز ، واستدل على أن المقام هو الحجر الذى فى المسجد بستة وجوه (٢) . كما رجح ذلك - أيضاً - القرطبى وذكر الأدلة عليه (٣) .

٢ - قوله تعالى : ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ . [البقرة : ١٥٨]

قال العز فى تفسيرها : « (الصفا) جمع صفاة ، وهى الحجارة البيض . (والمروة) حجارة سود . والأظهر : أن الصفا الحجارة الصلبة التى لا تنبت ، والمروة : الحجارة الرخوة » .

---

(١) راجع : تفسيره (٣ : ٣٦ - ٣٨) .
(٢) راجع : تفسيره (٤ : ٤٨ ، ٤٩) .
(٣) راجع : تفسيره (٢ : ١١٢ ، ١١٣) .

فالعز ذكر فى معنى (الصفا والمروة) قولين لأهل اللغة ، ورجح الثانى بقوله : « والأظهر ... » الخ .

ولم يذكر دليلا على ذلك ، وكان الأولى به أن يستدل على ذلك بشيء من كلام العرب أو الشعر .

٣ — قوله تعالى : ﴿أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾ . [البقرة : ١٨٤] .

قال العز فى تفسيرها : « (أياماً معدودات) هى شهر رمضان عند الجمهور . أو الأيام البيض عند ابن عباس — رضى الله تعالى عنهما — ثم نسخت برمضان ، وهى الثانى عشر وما يليه ، أو الثالث عشر وما يليه على الأظهر » .

فالعز ذكر قولين فى تعيين « الأيام البيض » ، ورجح القول الثانى ، ولم يذكر دليلا على ذلك ، بينما الماوردى (ق ١ : ٦٧ ب) ذكر الدليل على ذلك ، فقال : « وفيها وجهان ، أحدهما : أنه الثانى عشر وما يليه . والوجه الثانى أنها الثالث عشر وما يليه ، وهو أظهر الوجهين ، لأن أيام الشهر مجزأة عند العرب عشرة أجزاء كل جزء منها ثلاثة أيام تختص باسم ، فأولها ثلاث غرر ، ثم ثلاث شهب . ثم ثلاث بهر ، ثم ثلاث عشر ، ثم ثلاث بيض ، ثم ثلاث درع ... » الخ . وقد استطرد فى شرح هذا الدليل بكلام طويل بلغ ثلاثة عشر سطراً ، فذكر فيه الخلاف فى الهلال متى يصير قمراً .

الوجه الثانى : أنه يوجه ما يرجحه ، مثاله :

١ — قوله تعالى : ﴿ ومنهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى ﴾ [البقرة : ٧٨] .

قال العز فى تفسيرها : « (أميون) قوم لم يصدقوا رسولا ولا كتاباً ، وكتبوا كتاباً بأيديهم ، وقالوا : لجهالهم : هذا من عند الله . والأظهر أن الأمى هو الذى لا يقرأ ولا يكتب ، نسب إلى أصل ما عليه الأمة من أنها لا تكتب ابتداء ، أو أنه على ما ولدته أمه ، أو نسب إلى أمه ، لأن المرأة لا تكتب غالباً » .

فالعز ذكر قولين فى تفسير « الأمى » ، ورجح الثانى بقوله : « والأظهر أن الأمى هو الذى لا يقرأ ولا يكتب » وقد وجه ذلك بقوله : « نسب إلى أصل ما عليه الأمة من أنها لا تكتب ابتداء .... » الخ .

وقد رجحه – أيضاً – الطبرى (١) والفخر الرازى (٢) والقرطبى (٣) واستدلوا عليه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » (٤) .

٢ – قوله تعالى : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل قتال فيه كبير ، وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله والفتنة أكبر من القتل ﴾ . [البقرة : ٢١٧] .

قال العز مرجحاً نسخ حكم هذه الآية : « وتحريم ذلك محكم عند عطاء منسوخ على الأصح ، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم غزا هوازن وثقيفاً ، وأرسل أبا عامر إلى أوطاس فى بعض الأشهر الحرم ، وبايع على قتال قريش بيعة الرضوان فى ذى القعدة » اهـ .

هذا الترجيح قد تابع فيه العز الطبرى (٥) وقد سبق توضيح ذلك فى الفصل الأول فى مبحث المصادر .

وفى هذا الترجيح نظر ، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما غزا هوازن وثقيفاً ابتداء وإنما سمع أنهم تجمعوا فى حنين لحربه فسار إليهم فلما انهزموا أرسل أبا عامر إلى أوطاس فى آثار من توجه منهم قِبل أوطاس . وكذلك بيعة الرضوان ما كانت ابتداء وإنما كانت لما بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم قتل عثمان – رضى الله عنه – بمكة وأنهم عازمون على حربه بايع حينئذ المسلمين على دفعهم .

---

(١) راجع : تفسيره (٢ : ٢٥٩) طبع المعارف .

(٢) راجع : تفسيره (٣ : ١٣٩) .

(٣) راجع : تفسيره (٢ : ٥) .

(٤) رواه البخارى (فتح ٤ : ١٢٦ صوم : ١٣) ومسلم (٢ : ٧٦١ صوم : ٢) والإمام أحمد فى المسند (٢ : ٤٣ حلبى) عن ابن عمر رضى الله عنه .

(٥) راجع : تفسيره (٤ : ٣١٤ ، ٣١٥) طبع المعارف .

فهذه الأدلة لا تنسخ الآية لأن من شرط النسخ التعارض ، وهذه الأدلة لا تعارض الآية بل توافقها . لأن الآية أباحت القتال عند وجود سبب أكبر يقتضيه .

٣ – قوله تعالى : ﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم ﴾ . [يوسف : ٥٥] .

قال العز : « وهذا مجوز لطلب الولاية لمن هو أهل لها : فإن كان المولى ظالماً جاز تقلد الولاية منه إذا عمل الوالى بالحق لأن يوسف قبل من فرعون ، أو لا يجوز ذلك لما فيه من تولى الظالمين ومعونتهم بالتزكية وتنفيذ أعمالهم ، وإنما قبل يوسف من الملك ولاية ملكه الخاص به ، أو كان فرعون يوسف صالحاً وكان فرعون موسى طاغياً ، والأصح أن ما جاز لأهله توليه من غير اجتهاد فى تنفيذه جازت ولايته من الظالم كالزكوات المنصوصة ، ومالا يجوز أن ينفردوا به كأموال الفىء لا يجوز توليه من الظالم ، وما يجوز أن يتولاه أهله وللاجتهاد فيه مدخل كالقضاء فإن كان حكماً بين متراضيين أو توسطا بين مجبورين جاز ، وإن كان إلزام إجبار لم يجز » .

فيلاحظ أن العز ذكر قولين فى تقلد الولاية من المولى الظالم :

أحدهما : الجواز ، لأن يوسف قبل من فرعون ، كما دلت على ذلك الآية .

والثانى : المنع ، وقد وجه ذلك بقوله : « ولا يجوز ذلك لما فيه من تولى الظالمين ومعونتهم ... » الخ .

وأجاب عن القول الأول بجوابين .

أحدهما : إنما قبل يوسف من الملك ولاية ملكه الخاص به .

والثانى : أن فرعون يوسف كان صالحاً ، وكان فرعون موسى طاغياً .

ثم تعقب القولين ، ورجح أن المسألة ليست على الجواز مطلقاً ، أو المنع مطلقاً ، وإنما فيها تفصيل ، وقد فصل ذلك بقوله : « والأصح أن ما جاز لأهله توليه من غير اجتهاد فى تنفيذه جازت ولايته من الظالم .... » الخ .

الوجه الثالث : أنه يتعقب بعض الأقوال مثاله :

١ – قوله تعالى : ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ . [البقرة : ١٥٨] .

قال العز فى تفسيرها : « ﴿فلا جناح عليه أن يَطَّوَّفَ بهما ﴾ لما كانوا يطوفون بينهما فى الجاهلية تعظيما لإساف ونائلة تحرجوا بعد الإسلام أن يضاهوا ما كانوا يفعلونه فى الجاهلية فنزلت ، وقرأ ابن عباس – رضى الله تعالى عنهما – وابن مسعود – رضى الله تعالى عنه – ﴿ فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما ﴾ فلذلك أسقط أبو حنيفة – رحمه الله تعالى – السعى . ولا حجة فى ذلك ، لأن « لا » صلة مؤكدة ك﴿ ما منعك أن لا تسجد ﴾ . [الأعراف : ١٢] » اهـ .

فالعز قد ذكر قولين فى « السعى » .

أحدهما : الوجوب .

والثانى : أنه لا يجب ، وهو قول أبى حنيفة محتجاً بقراءة ابن عباس وابن مسعود ، وقد تعقبه العز بقوله : « ولا حجة فى ذلك ، لأن « لا » صلة مؤكدة ..... » الخ .

٢ – قوله تعالى : ﴿ وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود ﴾ . [البقرة : ١٨٧] .

قال العز فى تفسيرها : « (الخيط الأبيض) قال على رضى الله تعالى عنه : (الخيط الأبيض) الشمس ، قال حذيفة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسحر وأنا أرى مواقع النبل ، فقيل لحذيفة : بعد الصبح ، فقال : هو الصبح إلا أنه لم تطلع الشمس ، والإجماع على خلاف هذا . أو الأبيض الفجر الثانى ، والأسود سواد الليل قبل الفجر الثانى ، كان عدى يراعى خيطاً أبيض وخيطاً أسود جعلهما تحت وسادته فأخبر الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك ، فقال : إنك لعريض الوساد إنما هو بياض النهار وسواد الليل ، وكان بعضهم يربط فى رجليه خيطاً أبيض وخيطاً أسود ، ولا يزال يأكل

ويشرب حتى يتبينا له ، فأنزل الله عز وجل (من الفجر) فعلموا أنه إنما يعنى الليل والنهار » اهـ .

فالعز حكى قولين فى تفسير (الخيط الأبيض) .

أحدهما : أن الخيط الأبيض الشمس والأسود سواد الليل ، واستدل عليه بحديث حذيفة (١) . وتعقبه بأنه مخالف للإجماع .

والثانى : أن الخيط الأبيض الفجر الثانى ، والأسود سواد الليل ، واستدل عليه بحديث عدى ، وسبب النزول (٢) .

وقد رجح الطبرى القول الثانى مستدلا عليه بما سبق ، وبأنه المعروف من كلام العرب ، وأجاب على حديث حذيفة بقوله : « وأما الخبر الذى روى عن حذيفة أن النبى صلى الله عليه وسلم ، كان يتسحر وأنا أرى مواقع النبل . فإنه قد استثبت فيه فقيل له : أبعد الصبح ؟ فلم يجب فى ذلك بأنه كان بعد الصبح ، ولكنه قال : « هو الصبح » . وذلك من قوله يحتمل أن يكون معناه : هو الصبح لقربه منه ، وإن لم يكن هو بعينه ، كما تقول العرب : « وهذا فلان » شبها ، وهى تشير إلى غير الذى سمته فتقول : « هو هو » ، تشبيهاً منها له به ، فكذلك قول حذيفة : « هو الصبح » ، معناه : هو الصبح شبها به وقربا منه » (٣) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ قال اجعلنى على خزائن الأرض إنى حفيظ عليم ﴾ . [يوسف : ٥٥] .

قال العز فى تفسيرها : « (خزائن) الأموال . أو الطعام . أو الخزائن : الرجال ، لأن الأقوال والأفعال مخزونة فيهم . وهذا تعمق مخالف للظاهر » .اهـ.

فالعز ذكر فى معنى (خزائن) ثلاثة أقوال ، الثالث منها : أن معنى الخزائن : الرجال ، وقد وجه ذلك بأن الأقوال والأفعال مخزونة فيهم ، وتعقب ذلك بأنه تعمق مخالف للظاهر .

(١ ، ٢) راجع : تخريج هذه الأحاديث فى التعليق على هذه الآية فى تحقيق تفسير العز

(٣) راجع : تفسيره (٣ : ٥٢٩) طبع المعارف .



٤ ــ قوله تعالى : ﴿ يا بنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ . [الأعراف : ٣١] .

قال العز فى تفسيرها : « (خذوا زينتكم) ستر العورة فى الطواف . أو فى الصلاة ، أو التزين بأجمل اللباس فى الجمع والأعياد . أو أراد المَشْط لتسريح اللحية ، وهو شاذ » اهـ .

فالعز ذكر أربعة أقوال فى تفسير (خذوا زينتكم) وتعقب الرابع بأنه شاذ .

والعز فى تلك الوجوه متابع للماوردى ، وقد يستقل عنه فى بعض التعقيبات ويميز ذلك بقوله « قلت » مثال ذلك : ــ

١ ــ قوله تعالى : ﴿ ما ننسخ من آية أو ننسها نأتِ بخير منها أو مثلها ﴾ [البقرة : ١٠٦] .

قال العز فى تفسيرها : « (أو ننسها) ننسكها ، كان يقرأ الآية ثم ينسى وترفع . أو يريد به الترك ، أى ما نرفع من آية ، أو نتركها فلا نرفعها قاله ابن عباس ــ رضى الله تعالى عنهما ــ . قلت : وفيه إشكال ظاهر . أو يريد به نمحها » اهـ .

فالعز ذكر فى تفسير (ننسها) ثلاثة أقوال ، الثانى منها : أن معنى ننسها الترك : أى نتركها فلا نرفعها ، وتعقب هذا القول بأن فيه إشكال ظاهر ، وكان الأولى به أن يبين وجه هذا الإشكال . ولعله يريد به ما استشكله الزجاج فى كتابه معانى القرآن (١ : ١٦٧) وقد نقله الطبرسى فى تفسيره (١ : ٤٠٩) ورد عليه بقوله : « والوجه الثانى وهو أن المراد بالنسيان الترك فى الآية . روى عن ابن عباس . فعلى هذا يكون المراد بـ « ننسها » نأمركم بتركها أى بترك العمل بها قال الزجاج : إنما يقال فى هذا نسيت إذا تركت ولا يقال فيه أنسيت تركت وإنما معنى (أو ننسها) أو نتركها أى نأمركم بتركها قال أبو على : من فسر أنسيت بتركت لا يكون مخطئاً لأنك إذا أنسيت فقد نسيت ومن هذا قال على بن عيسى إنما فسره المفسرون على ما يؤول إليه المعنى لأنه إذا أمر بتركها فقد تركها . فإن قيل إذا كان نسخ الآية رفعها ، وتركها أن لا تنزل ،



فإن معنى ذلك، ولم جمع بينهما ؟ قيل ليس معنى تركها ألا تنزل ، وقد غلط الزجاج فى توهمه ذلك وإنما معناه إقرارها فلا ترفع كما قال ابن عباس : نتركها فلا نبدلها » اهـ .

٢ — قوله تعالى : ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ﴾ . [المائدة : ٤] .

قال العز فى تفسيرها : « (الطيبات) الحلال وإن لم يكن مستلذاً تشبيهاً بالمستلذ . قلت وهو بعيد إذ لا جواب فيه » اهـ .

فاعتراض العز وجيه ، فلا يمكن أن يكون المراد بالطيبات ههنا المحللات وإلا لصار تقدير الآية : « قل أحل لكم المحللات » وهذا لا جواب فيه ، فوجب حمل الطيبات على المستلذ [١] .

٣ — قوله تعالى : ﴿ ولتصغى إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة ﴾ . [الأنعام : ١١٣] .

قال العز فى تفسيرها : « (ولتصغى) تميل ، تقديره : ليغروهم غروراً ولتصغى . أو اللام للأمر ، ومعناه الخبر . قلت : للتهديد أحسن » اهـ .

فالعز ذكر قولين فى (اللام) من قوله تعالى (ولتصغى) : الأول : أن اللام لام كى ، والعامل فيها يوحى ، تقديره : يوحى بعضهم إلى بعض ليغروهم ولتصغى . . والثانى : أن اللام للأمر ، ومعناه الخبر ، وتعقبه بأن معناه للتهديد أحسن .

وقد خطأ هذا القول الفخر الرازى [٢] والقرطبى فقال : « وزعم بعضهم أنها لام الأمر ، وهو غلط ، لأنه كان يجب (ولتصغَ إليه) بحذف الألف ، وإنما هى لام كى » [٣] .

٤ — قوله تعالى : ﴿ قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتى ولا برأسى ﴾ [طه : ٩٤] .

---

(١) راجع : تفسير الفخر الرازى (١١ : ١٤٢) .
(٢) راجع : تفسيره (١٣ : ١٥٧) .
(٣) راجع : تفسيره (٧ : ٦٩) .



قال العز فى تفسيرها : « (بلحيتى) أخذ شعره بيمينه ، ولحيته بيساره .
أو بلحيته وأذنه فعبر عن الأذن بالرأس ، فعل ذلك ليسر إليه نزول الألواح
عليه ، فى تلك المناجاة إرادة إخفائها على بنى إسرائيل قبل التوبة . أو وقع
عنده أن هارون ما يلهم فى أمر العجل . قلت : وهذا فجور من قائله ،
لأن ذلك لا يجوز على الأنبياء . أو فعل ذلك لتركه الإنكار على بنى إسرائيل
ومقامه بينهم ، وهو الأشبه » اه .

فالعز ذكر فى سبب أخذ موسى بلحية هارون ثلاثة أقوال ، فتعقب
القول الثانى بأنه فجور من قائله لأن ذلك لا يجوز على الأنبياء . ورجح
القول الثالث بقوله : وهو الأشبه .

من الأمثلة السابقة يتضح منهج العز فى الترجيح والتوجيه والتعقيب ،
فهو يرجح بدون مناقشة ، وقد يناقش ، كما أنه يتعقب بعض الأقوال بالرد ،
أو الاعتراض . وهو فى ذلك كله متابع للماوردى . وقد يستقل عنه بالتعقيب
على بعض الأقوال فيميز ذلك بقوله : « قلت » مبالغة فى الدقة والأمانة
العلمية .

الفصل الثالث

مقارنة بين تفسيرى العز

سبق فى الكلام عن مؤلفات العز أن له تفسيرين :

أحدهما : اختصار تفسير الماوردى ، وهو موضوع الدراسة السابقة .

والآخر : من تأليفه ابتداء ، وهو تفسير مختصر من حيث المادة العلمية ، ولكنه أطول من تفسيره المختصر كما سيتضح فى هذه المقارنة ، لذا سميته مطولا تمييزاً له عن تفسيره المختصر .

وسوف أعقد بينهما مقارنة سريعة أبين فيها بعض الأمور التى اتفقا فيها أو اختلفا كالآتى :

أولا : بدأ العز تفسيره المطول بتفسير الاستعاذة والبسملة ، ثم ذكر أسماء سورة الفاتحة وفسرها . ثم شرع فى تفسير سور القرآن سورة سورة من الفاتحة إلى سورة الناس .

أما فى تفسيره المختصر ، فقد بدأ بمقدمة بين فيها أسماء القرآن ، ومعنى السبع الطُوَل ، والمئين ، والمثانى ، والمفصل ، والسورة ، والآية ، والأحرف السبعة ، والإعجاز بكلام موجز .

ثم ذكر أسماء الفاتحة وفسرها ثم فسر البسملة ، ثم شرع فى تفسير سور القرآن سورة سورة من الفاتحة إلى سورة الناس .

ثانياً : فى تفسيره المطول يذكر البسملة فى أول كل سورة ، بينما فى تفسيره المختصر لم يذكرها إلا فى أول سورة الفاتحة والكهف ومريم .



ثالثاً : فى تفسيره المختصر يذكر فى أول كل سورة هل هى مكية أو مدنية، وما استثنى منها ، بينما فى تفسيره المطول لا يذكر ذلك .

رابعاً : فى تفسيره المختصر ذكر فى معنى « ألم » تسعة أقوال ، وقد استطرد فى بيان هذه الأقوال مما جعله يستشهد بحديث ضعيف من رواية جابر عن النبى صلى الله عليه وسلم على أن هذه الحروف المقطعة من حساب الجمل . وقد جره ذلك الاستطراد إلى بيان معانى « كلمات أبجد » ، وذكر فى ذلك أثراً موضوعاً على ابن عباس رضى الله عنهما وقد خرجت ذلك فى تحقيقى لهذا التفسير .

بينما فى تفسيره المطول ذكر خمسة أقوال فى معنى « ألم » بعبارة مختصرة ، القول الأول منها لم يذكره فى تفسيره المختصر .

وإليك نص عبارته فى التفسيرين حتى يتضح لك ما تقدم .

قال فى تفسيره المختصر : «سورة البقرة مدنية اتفاقاً إلا آية ، ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه ﴾ . [٢٨١] نزلت يوم النحر بمنى فى حجة الوداع .
١ — (ألم) اسم من أسماء القرآن ، كالذكر ، والفرقان أو اسم للسورة أو اسم الله الأعظم ، أو اسم من أسماء الله أقسم به وجوابه ذلك الكتاب أوافتتاح للسورة . يفصل به ما قبلها ، لأنه يتقدمها ولا يدخل فى أثنائها ، أو هى حروف قطعت من أسماء ، وأفعال ، الألف من أنا ، اللام من الله ، الميم من أعلم ، معناه « أنا الله أعلم » ، أو هى حروف لكل واحد منها معانى مختلفة ، الألف مفتاح الله ، أو آلاؤه ، واللام مفتاح لطيف ، والميم مجيد أو مجده ، والألف سنة واللام ثلاثون ، والميم أربعون سنة ، آجالا ذكرها ، أو هى حروف من حساب الجمل ، لما روى جابر قال : مر أبو ياسر بن أخطب بالنبى صلى الله عليه وسلم يقرأ (ألم) ، فأتى أخاه حُيى بن أخطب فى نفر من اليهود ، فقال : سمعت محمداً صلى الله عليه وسلم يتلو فيما أنزل عليه (ألم) ، قالوا : أنت سمعته؟ قال : نعم ، فمشى حيي فى أولئك النفر إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وقالوا : يا محمد ، ألم يذكر لنا أنك تتلو فيما أنزل عليك (ألم) ؟ قال : بلى ، فقال : أجاءك بها جبريل — عليه السلام — من عند الله تعالى قال : نعم ، قالوا : لقد بُعث قبلك أنبياء ، ما نعلمه بُين لنبى منهم



مدة ملكه ، وأجل أمته غيرك ، فقال حيي لمن كان معه : الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، فهذه إحدى وسبعون سنة ، ثم قال : يا محمد هل كان مع هذا غيره قال : نعم ، قال : ماذا ، قال : (المص) قال : هذه أثقل وأطول ، الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والصاد تسعون ، فهذه إحدى وستون ومائة سنة ، وهل مع هذا غيره قال : نعم . فذكر (المر) فقال : هذه أثقل ، وأطول ، الألف واحدة ، واللام ثلاثون ، والميم أربعون ، والراء مائتان ، فهذه إحدى وسبعون ومئتا سنة ، ثم قال : لقد التبس علينا أمرك ، ما ندرى أقليلا أعطيت أم كثيراً ؟ ثم قاموا عنه . فقال لهم أبو ياسر : ما يدريكم لعله قد جمع هذا كله لمحمد صلى الله عليه وسلم ، وذلك سبعمائة وأربع وثلاثون سنة ، قالوا : قد التبس علينا أمره . فيزعمون أن هذه الآيات نزلت فيهم ﴿ هو الذى أنزل عليك الكتاب ﴾ [آل عمران : ٧] ، أو اعلم الله تعالى العرب لما تحدوا بالقرآن أنه مؤتلف من حروف كلامهم ، ليكون عجزهم عن الإتيان بمثله أبلغ فى الحجة عليهم ، أو الألف من الله واللام من جبريل والميم من محمد صلى الله عليه وسلم أو افتتح به الكلام كما يفتتح بألا (١) .... أبجد : كلمات أبجد حروف أسماء من أسماء الله [تعالى] « مأثور » ، أو هى أسماء الأيام الستة التى خلق [الله تعالى] فيها الدنيا ، أو هى أسماء ملوك مدين قال :

ألا يا شعيب قـد نطقت مقالة ... سببت بها عمرا وحى بنى عمرو
ملوك بنى حطى وهــواز منهم ... وسعفص أصل فى المكارم والفخر
هم صبحوا أهل الحجاز بغـارة ... كمثل شعاع الشمس أو مطلع الفجر

أو أول من وضع الكتاب العربى ستة أنفس « أبجد ، هوز ، حطى ، كلمن ، سعفص ، قرشت » فوضعوا الكتاب على أسمائهم ، وبقى ستة أحرف لم تدخل فى أسمائهم ، وهى : الظا والذال ، والشين (٢) ، والغين ، والثا ، والخا ، وهى الروادف التى تحسب بعد حساب الجمل ، قاله عروة بن الزبير .

ابن عباس : « أبجد » أبى آدم الطاعة ، وجدّ فى أكل الشجرة ، « هوز »

---

(١) بعد هذا ثلاث كلمات تقريباً سقطت نتيجة قص ورقة الأصل ولم أجدها فى (ق ١ : ١٤ ب).

(٢) لعلها « الضاد » لأن الشين دخلت فى « قرشت »

فزل آدم فهوى من السماء إلى الأرض ، « حطى » فحطت عنه خطيئته « كلمن » فأكل من الشجرة ، ومُنَّ عليه بالتوبة « سعفص » فعصى آدم فأخرج من النعيم إلى النكد « قرشت » فأقر بالذنب وسلم من العقوبة » اهـ .

وقال في تفسيره المطول : « سورة البقرة . بسم الله الرحمن الرحيم . ﴿ ألم ﴾ وسائر حروف الهجاء في أوائل السور سر من أسرار الله لا يعلمه غيره . وقيل اسم من أسماء القرآن . وقيل مما يفتتح به القرآن . وقيل قسم ، وتحيير للكافر ليسمعوا ولا يلغوا وابتلاء لتصديق المؤمن وتكذيب الكافر »[1] اهـ

ففي هذين النصين يلاحظ ما يلي :

(أ) أنه في تفسيره المختصر بين أن سورة البقرة مدنية باتفاق عدا قوله تعالى : ﴿ واتقوا يوماً ترجعون فيه ﴾ . [٢٨١] . بينما لم يذكر ذلك في تفسيره المطول . وهكذا جرى في جميع السور .

(ب) أنه في تفسيره المطول ذكر : « بسم الله الرحمن الرحيم » في أول سورة البقرة . بينما في تفسيره المختصر لم يذكرها . وهكذا جرى في جميع السور عدا الفاتحة والكهف ومريم .

(جـ) أنه في تفسيره المختصر ذكر تسعة أقوال في معنى ﴿ ألم ﴾ واستطرد في ذلك ، بينما في تفسيره المطول اقتصر على خمسة أقوال باختصار .

(د) يلاحظ في النصين أنه ذكر الأقوال بدون ترجيح كعادته في التفسير ، فهو لا يرجح إلا قليلا كما سبق بيانه في مبحث الترجيح .

خامساً : يلاحظ عليه في تفسيريه أنه لا يفسر جميع الآيات ، فقد يترك بعضها أو جزءاً منها بدون تفسير لوضوحها . ولكن ما يتركه في تفسيره المختصر أكثر منه في تفسيره المطول ، لذا صار هذا التفسير أطول من ذاك ، وإلا فهما مختصران .

سادساً : عنايته بالنحو والإعراب في تفسيره المطول بارزة بينما لا نجد ذلك في تفسيره المختصر اللهم إلا إشارات قليلة . وإليك تفسيره لهذه الآيات من أول سورة آل عمران ، حتى يتضح لك ما سبق .

---

(١) انظر : نسخة مكتبة دماد إبراهيم (ورقة : ٢ ب) .



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . ألم [١] الله لا إله إلا هو الحى القيوم [٢] نزل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل ﴾ [٣] ... إلى قوله تعالى : ﴿ كدأب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآياتنا فأخذهم الله بذنوبهم والله شديد العقاب ﴾ [١١] .

قال العز فى تفسيره المختصر : « سورة آل عمران مدنية اتفاقاً وهى مئتا آية .

٣ — ﴿ بالحق ﴾ بالصدق ﴿ مصدقاً لما بين يديه ﴾ يخبر عما قبله خبر صدق دال على إعجازه ، أو يخبر بصدق الأنبياء فيما أتوا به .

٧ — ﴿ محكمات ﴾ المحكم : الناسخ ، والمتشابه : المنسوخ ، أو المحكم : ما أحكم بيان حلاله وحرامه فلم يشتبه ، والمتشابه : ما اشتبهت معانيه ، أو المحكم : مالا يحتمل إلا وجهاً واحداً والمتشابه : ما احتمل أوجهاً ، أو المحكم : ما لم يتكرر لفظه ، والمتشابه ما تكرر لفظه ، أو المحكم : ما فهمه العلماء ، والمتشابه مالا طريق لهم إلى فهمه ، كقيام الساعة ، ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام ، وطلوع الشمس من مغربها وجعله محكماً ومتشابهاً استدعاء للنظر من غير اتكال على الخبر . ﴿ أم الكتاب ﴾ آيات الفرائض والحدود ، أو فواتح السور التى يستخرج منها القرآن . ﴿ زيغ ﴾ ميل عن الحق ، أو شك . ﴿ ما تشابه منه ﴾ الأجل الذى أرادت اليهود [أن] تعرفه من حساب الجمل ، أو معرفة عواقب القرآن فى العلم بورود النسخ قبل وقته ، أو نزلت فى وفد نجران حاجوا الرسول صلى الله عليه وسلم فى المسيح عليه الصلاة والسلام فقالوا للرسول : أليس هو كلمة الله تعالى وروحه ، فقال : بلى ، فقالوا : حسبنا . ﴿ الفتنة ﴾ الشرك ، أو اللبس ، أو الشبهة التى حاج بها وفد نجران . ﴿ وما يعلم تأويله ﴾ تأويل جميع المتشابه ، لأن فى الناس من يعلم تأويل بعضه ، أو يوم القيامة لما فيه من الوعد والوعيد . ﴿ الراسخون ﴾ الثابتون العاملون .

١١ — ﴿ كدأب آل فرعون ﴾ كعادتهم فى تكذيب الحق ، أو فى العقوبة على ذنوبهم » اهـ .

وقال العز فى تفسيره المطول : « بسم الله الرحمن الرحيم . سورة آل عمران .

٢ ـ ﴿ الحى القيوم ﴾ صفة الله ، أو خبر محذوف أى هو الحى ، وكذلك ﴿ نزّل ﴾ [٣] أى هو نزّل ﴿ الكتاب ﴾ القرآن .

٤ ـ ﴿ الفرقان ﴾ النصر أو القرآن ، وإنما كرر لأن الكتاب لبيان أنه مما يكتب ، والفرقان لبيان أنه يفرق من الحق والباطل . ﴿ عزيز ﴾ منيع لا يمتنع عنه أحد ﴿ ذو انتقام ﴾ سطوة وانتصار .

٧ ـ ﴿ منه ﴾ من الكتاب ﴿ محكمات هن ﴾ بمجموعهن ﴿ أم الكتاب ﴾ هى التى فيها الحدود والفرائض ، وضرب ذلك مثلا كما يقال أم القرى مكة وأم خرسان مرو أى أم لجميع الكتاب ، فوحد لفظ الأم لاتحاد لفظ الكتاب ﴿ متشابهات ﴾ هو ما اشتبه على اليهود حين سمعوا ﴿ ألم ﴾ فقالوا هذا بالجمل إحدى وسبعون فهو غاية أجل هذه الأمة فلما سمعوا ﴿ الر ﴾ وغيرها اشتبهت عليهم ، أو ما اشتبه على النصارى من قوله : ﴿ روح منه ﴾ وقيل المحكمات الناسخ ، أو ما لم تشتبه معانيه ، أو ما ليس له تصريف ولا تحريف ، أو مالا يحتمل إلا وجهاً ومالا يتكرر ألفاظه والمتشابه على أضداده ، وقيل المحكم ما فيه الفرائض والحدود أو ما فيه الحلال والحرام ﴿ فى قلوبهم زيغ ﴾ اليهود ، وقيل النصارى ، وقيل المنافقون وقيل الحرورية وهم الخوارج ومن تأول آية لا فى محلها ﴿ والزيغ ﴾ الميل عن الحق وقيل هو الشك ﴿ الفتنة ﴾ الضلال ، وقيل اللبس . مفهومه جواز الاتباع لا لابتغاء الفتنة ﴿ تأويله ﴾ قيل يوم القيامة ، وقيل عواقبه ، وقيل عمق معناه وكُنه أصله كأنه كره التعمق الذى يخرج عن حد التعليل وفائدة التأويل ، والتأويل المرجع ﴿ والراسخون ﴾ العلماء الذين أتقنوا علمهم وحفظوه حفظاً لا يدخلهم فيه شك ، وأصل ذلك من رسوخ الشىء وهو ثباته ودوامه ، وقيل ﴿ الراسخون ﴾ عطف على اسم الله أى الثابتون المحققون العلم والاجتهاد حتى رسخ فى قلوبهم ، وعليه يحمل قول ابن عباس : أنا من الراسخين . وقول مجاهد : أنا ممن يعلم تأويله ، وقيل يؤمنون به ولا يعلمون تأويله . والراسخون مبتدأ بعد وقف ﴿ كل من عند ربنا ﴾ المحكم والمتشابه ثناء منه عز وجل عليهم بالإيمان على التسليم واعتقاد الحقيقة بلا تكييف

٨ ـ ﴿ لا تزغ ﴾ لا تمل ﴿ هديتنا ﴾ للعلم بالمحكم والتسليم للمتشابه ﴿ رحمة ﴾ بالتثبت ، وقيل تجاوزا ، وقيل لزوماً على شرط السنة .

٩ – (ليوم) أى يوم القضاء وهو يوم القيامة .

١٠ – (من الله) أى من عذابه (وقود النار) حطبها .

١١ – (كدأب آل فرعون) عادتهم وسنتهم وهو خبر محذوف أى عادتهم كعادة فرعون » اهـ (١) .

ففى هذين النصين يلاحظ ما يلى :

(أ) فى تفسيره المطول تطرق إلى تفسير ثمان آيات من الآيات السابقة ، بتفسير جميع الآية أو جزء منها . بينما فى تفسيره المختصر لم يفسر إلا ثلاث آيات .

(ب) فى تفسيره المختصر لم يتطرق إلى الإعراب فى هذه الآيات بينما فى تفسيره المطول تطرق إلى الإعراب فى المواضع الآتية :

١ – « (الحى القيوم) صفة الله ، أو خبر محذوف ، أى هو الحى ، وكذلك (نزّل) أى هو نزل (الكتاب) القرآن » .

٢ – « وقيل : (الراسخون) عطف على اسم الله ، أى الثابتون المحققون العلم والاجتهاد حتى رسخ فى قلوبهم .... وقيل : يؤمنون به ولا يعلمون تأويله ، والراسخون مبتدأ بعد وقف » .

٣ – « (كدأب آل فرعون) عادتهم وسنتهم ، وهو خبر محذوف أى عادتهم كعادة فرعون » .

ومن أمثلة ذلك – أيضاً – قوله تعالى : ﴿ ذِكْرُ رحمة ربك عبده زكريا ﴾ [مريم : ٢] .

قال العز فى تفسيره المطول : « (ذكر) خبر محذوف ، أى هذا ذكر ، وفيه تقديم ، أى ذكر ربك عبده برحمته ، معنى برحمته إجابته » (٢) .
ولم يذكر فى تفسيره المختصر هذه الآية .

سابعاً : أنه فى تفسيره المطول يأتى بالمادة العلمية التى فى تفسيره

---

(١) راجع : نسخة مكتبة دماد إبراهيم ورقة (٢٦ – أ ، ب) .
(٢) انظر : نسخة مكتبة قطر (٢ : ١ ب) .

المختصر ، ويضيف إليها شيئاً من الإيضاح والتفصيل ، كما أنه قد يحذف منها بعض الأقوال ، وإليك مثال على ذلك :

قوله تعالى : ﴿ وهُدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد [٢٤] إن الذين كفروا ويَصُدُّون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكفُ فيه والبادِ ومن يُرد فيه بإلحادٍ بظلم نُذقه من عذاب أليم ﴾ . [الحج : ٢٥] .

قال العز فى تفسيره المختصر :

٢٤ — (الطيب من القول) لا إله إلا الله ، أو الإيمان ، أو القرآن ، أو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (صراط الحميد) الإسلام أو الجنة .

٢٥ — (المسجد الحرام) المسجد نفسه (جعلناه للناس) قبلة ومنسكاً للحج فحاضره والبادى سواء فى حكم المسجد ، أو فى حكم النسك ، أو أراد جميع الحرم فالحاضر والبادى سواء فى الأمن فيه وأن لا يقتلا به صيداً ولا يعضدا شجراً ، أو سواء فى دُوره ومنازله فليس العاكف أولى بها من البادى (بإلحاد) الإلحاد : الميل عن الحق ، الباء زائدة ، قال الشاعر :

نحن بنو جعدة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجوا بالفرج

(بظلم) بشرك ، أو باستحلال الحرام ، أو باستحلال الحرم تعمداً « ع » ، أو احتكار الطعام بمكة ، أو نزلت فى أبى سفيان وأصحابه لما صدوا الرسول صلى الله عليه وسلم عام الحديبية « ع » (١) اهـ .

وقال فى تفسيره المطول :

٢٤ — (وهدوا) هداهم الله فى الدنيا (إلى الطيب) من القول شهادة أن لا إله إلا الله . (صراط الحميد) إضافة الشىء إلى صفته كحب الحصيد ، وقيل هو الله المحمود بكل لسان وهو طريق الجنة ، وقيل الإسلام .

٢٥ — (ويصدون) أى عام الحديبية والواو مقحمة ، وقيل لأنه فعلهم دائماً والحال مقارن الماضى فصح العطف كقوله (آمنوا وتطمئن)

(١) راجع : نسخة دار الكتب المصرية رقم (٣٢) ورقة (١١٦ — أ) .





[الرعد : ٢٨] وقيل تقديره وهم يصدون . (والمسجد الحرام) هو الحرم ، وقيل مكة ، أو ما أحاطت به حدودها . (جعلناه) نصبناه للناس وقف ، والجملة مستأنفة ، ومن لم يقف جعل الجملة حالا ، ومن جعل الجعل بصيراً جعلها مفعولا ثانياً أى جعلناه مستوياً فيه العاكف والباد دليله قراءة سواء بالنصب ، والبادى المنتاب إليه من غيره . أى فى الحرمة والتعظيم ، وقيل فى حرمة النسك ، وقيل فى المنزل حتى لا يباع ، أو فى الصلاة ، أو فى الأرض . (بإلحاد) الباء زائدة بقول الله عز وجل ومن يرد إلحاداً ، وهو أن يميل [1] فى الحرم ودخلت الباء فى بإلحاد كما فى (تنبت بالدهن) . [المؤمنون : ٢٠] أو يُرد صداً بإلحاد . (بظلم) شرك ، أو استحلال حرام ، أو استحلال الحرم متعمداً ، وقيل احتكار طعام ، وقيل أى من يلجأ إليه بشرك يُقتل ، أو لا يُسقَ ولا يطعم حتى يخرج منه فيقتل فى عبد الله بن خطل قتل أنصارياً فقتل متعلقاً بأستار الكعبة » [2] اهـ .

فى هذين النصين يلاحظ ما يلى :

(أ) فى تفسيره المختصر ذكر أربعة أقوال فى تفسير (الطيب من القول) ليس بينها اختلاف ، إذ هى من باب التفسير بالمثال ، فبعضهم مثل للقول الطيب بـ « لا إله إلا الله » وبعضهم مثل له بـ « الإيمان » ... الخ ، بينما فى تفسيره المطول اقتصر على القول الأول منها .

(ب) فى تفسيره المختصر ذكر قولين فى تفسير (صراط الحميد) هما الإسلام ، أو الجنة . وقد ذكر نفس هذين القولين فى تفسيره المطول إلا أنه أضاف إلى ذلك فائدة نحوية فى معنى الإضافة فى (صراط الحميد) فذكر قولين :

أحدهما : أنها من إضافة الشىء إلى صفته .

والقول الثانى : أنها من إضافة الشىء إلى غيره ، فعلى هذا القول الحميد هو الله المحمود بكل لسان .

---

(١) فى هامش النسخة « يقتل » .

(٢) راجع : نسخة قطر ورقة (٢ : ٢٤ ب) .

(ج) فى تفسيره المطول نقل . أربعة أقوال فى تفسير : (بظلم) هى « شرك ، أو استحلال حرام . أو استحلال الحرم متعمداً وقيل احتكار الطعام » فهذه الأقوال موجودة فى تفسيره المختصر بالنص تقريباً .

وقد أضاف إليها فى تفسيره المطول زيادة تفصيل هى قوله : « وقيل من يلجأ إليه بشرك يقتل ، أو لا يسق ولا يطعم حتى يخرج منه فيقتل .... » الخ .

(د) فى بيانه لمعنى (بظلم) فى تفسيره المختصر ذكر أقوالا نسب قولين منها إلى ابن عباس حيث رمز لذلك بـ« ع » وهى تعنى ابن عباس كما نبه على ذلك فى أول ورقة من تفسيره . بينما لم ينسب قولا من هذه الأقوال فى تفسيره المطول وقد لاحظت أثناء متابعتى لتفسيريه أن نسبته للأقوال فى تفسيره المطول أقل منها فى تفسيره المختصر .

(هـ) فى تفسيريه قال : (بإلحاد) الباء زائدة ، واستشهد على ذلك بالشعر فى تفسيره المختصر ، بينما لم يفعل ذلك فى تفسيره المطول وقد لاحظت أثناء المقارنة لمواضع متعددة من تفسيريه أن استشهاده بالشعر فى تفسيره المختصر أكثر منه فى تفسيره المطول .

(و) فى تفسيره المطول تطرق إلى النحو والإعراب فى قوله تعالى : ﴿ صراط الحميد ﴾ و ﴿ إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ﴾ و ﴿ جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ﴾ ، بينما فى تفسيره المختصر لم يفعل ذلك ، وهذا يؤكد ما سبق ذكره من أن عنايته بالنحو والإعراب فى تفسيره المطول أكثر منها فى تفسيره المختصر .

مثال آخر على إتيانه فى تفسيره المطول بالمادة العلمية التى فى تفسيره المختصر مع شىء من الإيضاح والتفصيل .

وهذا المثال قوله تعالى : ﴿ هل أنبئكم على من تنزل الشياطين [٢٢١] تنزل على كل أفاك أثيم [٢٢٢] يلقون السمع وأكثرهم كاذبون [٢٢٣] والشعراء يتبعهم الغاوون [٢٢٤] ألم تر أنهم فى كل واد يهيمون [٢٢٥] وأنهم يقولون مالا يفعلون [٢٢٦] إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله



كثيراً وانتصروا من بعد ما ظُلموا وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون﴾ [الشعراء : ٢٢٧] .

قال العز فى تفسيره المختصر :

٢٢٤ — (والشعراء) يعنى الذين إذا غضبوا سبوا وإذا قالوا كذبوا (يتبعهم الغاوون) الشياطين أو المشركون أو السفهاء ، أو الرواة » «ع» .

٢٢٥ — (واد يهيمون) فى كل فن من الكلام يأخذون «ع» ، أو فى كل لغو يخوضون ، أو يمدحون قوماً بباطل ويذمون قوماً بباطل ، والهائم المخالف فى القصد (١) ، أو المجاوز للحد .

٢٢٦ — (يقولون مالا يفعلون) من كذب فى شعرهم بمدح أو ذم أو تشبيه أو تشبيب .

٢٢٧ — (إلا الذين آمنوا) فإنه لا يتبعهم الغاوون ولا يقولون مالا يفعلون ، ولما نزلت (والشعراء) جاء عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وبكيا عند الرسول صلى الله عليه وسلم وقالا هلكنا يا رسول الله فنزلت (إلا الذين آمنوا) فقرأها عليهم وقال أنتم هم (وذكروا الله) فى شعرهم ، أو فى كلامهم (وانتصروا) بردهم على المشركين ما هجوا به المسلمين (منقلب) مصير يصيرون إليه من النار والعذاب ، والمنقلب الانتقال إلى ضد ما هو فيه والمرجع العود من حال هو عليها إلى حال كان فيها » (٢) .

وقال فى تفسيره المطول :

٢٢١ — (على من تنزل) بما تسترق من السماء .

٢٢٢ — (أفاك) كذاب ليوسوسه ، وقيل كاهن ، فى مسيلمة وطليحة .

٢٢٣ — (يُلقون) أى تلقى الشياطين (السمع) أى المسموع إلى الكهنة (وأكثرهم كاذبون) فيما يخبرون يزيد إلى الكلمة فيما يلقى إليه أكثر من مائة كذبة دليل على أن قليلا منهم كان مسترقاً .

---

(١) فى الأصل « العقد » ولعله خطأ من الناسخ ، والصواب ما أثبته كما فى تفسيره المطول ، وتفسير الطبرسى (١٩ : ١٩٠) .

(٢) انظر : نسخة دار الكتب المصرية ورقة (١٢٩ — أ ، ب) .



٢٢٤ — (الغاوون) أهل البغى [١] والضلال لا أهل الرشد والهدى . وهم الشياطين وقيل رواتهم ، وقيل السفلة والبطلة ، وقيل المشركون يتبعون شعراءهم وقيل السفهاء .

٢٢٥ — (واد يهيمون) فن من الكذب يتحدثون أو فى كل لغو وباطل يخوضون ، وقيل يسبون ويمدحون باطلا ، والهائم الذاهب على وجهه ، أو المخالف لقصده ، فى عبد الله بن الزبعرى وهبيرة بن وهب ومسافع ابن عبد مناف وأمية بن الصلت .

٢٢٦ — (يقولون مالا يفعلون) فى ابن عودة الجمحى حيث قال :

ألا أبلغا عنى النبى محمـــداً بأنك حق والمليك حميـــدٌ
ولكن إذا ذُكرت بدراً وأهلها تأوه منى أعظم وجلـــود

وقيل ما يذكرونه من الكذب فى المدح والتفاخر والغزل والشجاعة ، وأما الاستعارة فى التشبيهات فمأذون فيها وإن تجاوزت الحد ، وقد أنشد كعب بن زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم « بانت سعاد » ، وفيها من الاستعارات والتشبيهات حتى فى تشبيه ريقها بالراح ، وقد كانت حرمت ولكن تحريمها لم يمنع عندهم طيبها بل تركوها مع الرغبة فيها والاستحسان لها وكان ذلك أعظم لأجورهم .

٢٢٧ — (آمنوا وعملوا الصالحات) من شعراء رسول الله صلى الله عليه وسلم كحسان وكعب بن مالك وكعب بن زهير . (وذكروا الله) فى شعرهم وكلامهم . (وانتصروا) ممن هجاهم من المشركين . (وسيعلم الذين ظلموا) بشركهم من أهل مكة . (منقلب) ينقلبون مرجع يرجعون إليه بعد مماتهم ، وهو جهنم أعاذنا الله تعالى برحمته منها وزحزحنا بفضله عنها » [٢] اهـ .

فيلاحظ فى النصين أن المعلومات فيهما واحدة إلا أنها فى النص الثانى مفصلة وموضحة أكثر مع اختلاف فى صياغة العبارة ، واتفاق فى طريقة العرض والأسلوب كما يلاحظ أن النص الثانى قد زاد على الأول بتفسير الثلاث

---

(١) فى هامش النسخة « ح الغى » .
(٢) انظر : نسخة مكتبة قطر (٢ : ٥٧ ب ، ٥٨ — أ) .

الآيات الأولى . وهذا يؤكد ما سبق تقريره من أن العز فى تفسيره المطول، يتطرق لتفسير آيات لم يفسرها فى تفسيره المختصر .

خلاصة هذه المقارنة :

قد أجرى البحث المقارنة على نماذج من سور متعددة من تفسيرى العز ، هى سورة البقرة وآل عمران ومريم والحج والشعراء .

وقد تبين من هذه المقارنة أن التفسيرين يتفقان فى الاختصار والعناية بالتفسيرات اللغوية لمفردات الآية ، وإيراد الأقوال الكثيرة التى قيلت فى معنى الآية كما أنهما يتركان بعض الآيات أو جزءاً منها بدون تفسير لوضوحه ، ويتفقان فى أكثر المادة العلمية وطريقة العرض والأسلوب ، فلا يشك القارئ لها أنهما لشخص واحد .

ويختلفان فى أن تفسيره المختصر قد اشتمل على مقدمة ، وبيان لكل سورة هل هى مكية أو مدنية ؟ بينما لم يشتمل تفسيره المطول على ذلك ، وقد انفرد بالبسملة فى أول كل سورة ، بينما اقتصر فى تفسيره المختصر عليها فى أول سورة الفاتحة والكهف ومريم . وهو فى تفسيره المطول أكثر عناية بالنحو والإعراب ، كما أنه فى تفسيره المختصر أكثر استشهاداً بالشعر ، وأجمع للأقوال والله أعلم .



الخاتمة

القيمة العلمية لتفسير العز المختصر

إن إظهار القيمة العلمية لأى عمل هو جانب من أهم جوانب دراسته ، وركن كبير من أركان البحث فيه ، ونتيجة هامة من نتائج هذه الدراسة ، لذا كان من الضرورى أن ينتهى البحث عن منهج العز فى تفسيره ببيان قيمته العلمية بذكر ما امتاز به ، وما أخذ عليه .

والذى يتصدى لتقويم تفسير العز لابد أن يكون على مستواه أو أعلى منه ، وأنا أستغفر الله فلست من هذا ولا ذاك . وإنما أنا طالب علم عاش مع هذا التفسير مدة من الزمن ، فلاحت له ميزات وغيرها فأراد أن يقدمها إتماماً لمنهج البحث وقياماً بواجب العلم وإظهاره ، وخوفاً من الوقوع فى إثم كتمانه الذى حذر منه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : « ما من رجل يحفظ علما فيكتمه إلا أتى به يوم القيامة ملجما بلجام من النار » (١) .

أعاذنى الله وإياكم من النار ، فأقول وبالله التوفيق :

(أ) ما امتاز به :

١ - يمتاز بأنه يوجه بعض القراءات المخالفة للغة المشهورة المستعملة ، كما أنه قد يعقب بالرد على بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات ، وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث القراءة .

---

(١) أخرجه بن ماجة (١ : ٩٦ ، مقدمة : ٢٤) عن أبى هريرة رضى الله عنه بهذا اللفظ ، وأخرجه الترمذى (٥ : ٢٩ ، علم : ٣) والإمام أحمد فى المسند (٢ : ٢٦٣) حلبى . كلاهما عن أبى هريرة بلفظ : «من سئل عن علم ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» وحسنه الترمذى .



٢ – يمتاز باختصاره لبعض الأسباب التى أطال فيها الماوردى ، فيعبر عنها بعبارة موجزة تتضمن ما ذكره الماوردى ، أو يقتصر منها على ما يناسب الآية .

وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث أسباب النزول .

٣ – يمتاز بأنه يستوعب أقوال السلف والخلف التى قيلت فى تفسير الآية غالباً ، ولكنه لا يناقشها ، ولا ينبه على الراجح إلا قليلا .

وقد مضى توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث الترجيح والتوجيه .

٤ – يمتاز بأنه يعنى بالتفسيرات اللغوية ، فيذكر أصول الكلمات التى اشتقت منها ، ويربط بينها وبين المعنى المراد من الكلمة فى الآية ، كما أنه يذكر الفروق بين الكلمات المتقاربة فى اللفظ أو المعنى ويشير إلى بعض الوجوه النحوية ويوضح ذلك كله بالأمثلة الدقيقة التى تجعل المعنى مُحساً ، ويستشهد على ذلك بالشعر .

وقد أكثر الماوردى من الشواهد الشعرية فى تفسيره ، ولكن العز اقتصر على القليل منها .

وقد مضى توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث اللغة والنحو .

٥ – يمتاز بأنه يعنى بآيات الأحكام ، ويفسرها ، ويذكر أقوال العلماء فى بيان معناها ، ويذكر الأحكام الفقهية التى تدل عليها ، ولا يستطرد فى التفاصيل والفروع الفقهية التى لا تؤخذ من الآيات ، لأن محلها كتب الفقه ، وذِكْرُها فى كتب التفسير يصرف القارئ عن تدبر معنى الآية ، وما فيها من عظة وعبرة .

وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث الأحكام الفقهية .

٦ – يمتاز بأنه قد يعقب بالرد على بعض الأخبار الإسرائيلية ، وأنه لا يكثر منها كبعض المفسرين المكثرين ، وإذا ذكر شيئاً منها فيختصره ، ويقتصر منه على ما يوضح معنى الآية .



وقد مضى التمثيل على ذلك فى مبحث الإسرائيليات .

٧ — يمتاز بأنه ينبه على المكى والمدنى من كل سورة قبل أن يبدأ فى تفسيرها .

٨ — يمتاز بأنه نزه تفسيره من أحاديث فضائل السور التى وضعها نوح ابن أبى مريم وغيره حسبة لله تعالى . وقد تورط فيها بعض المفسرين كالثعلبى والواحدى والزمخشرى والنسفى والبيضاوى وأبى السعود .

(ب) ما يؤخذ عليه :

١ — قلة عنايته بالقراءة ، فهو يذكر لفظها ومعناها ولا يبين أنها قراءة ، ولا ينسبها إلى من قرأ بها ، إلا فى حالات قليلة ، كما أنه قد يكتفى بذكر تأويل القراءة دون الإشارة إليها ، ويذكر قراءات شاذة ، ولا ينبه على ذلك ، ويذكر بعض المطاعن الموجهة لبعض القراءات ، ولا يعقب عليها بالرد ، وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث القراءة . والماوردى أكثر عناية منه بالقراءة فهو يذكرها ويوجه معناها وينسبها إلى من قرأ بها غالباً .

٢ — أنه لا يخرج الأحاديث التى يذكرها ، وهذا يجعل من لا خبرة له بذلك حائراً لا يعرف الحديث الصحيح من الضعيف ، ومعرفة ذلك لازمة لأنه لا يقبل الاحتجاج بالحديث ولا الاستدلال به حتى يعرف مُخرجه من الأئمة الأعلام ودرجته من الصحة والضعف .

كما أنه لا يذكر اسم الصحابى الذى رواه غالباً .

وقد قمت بذكر راوى الحديث من الصحابة والتابعين ، وعزوه إلى من أخرجه من أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، والإشارة إلى موضعه من هذه الكتب ، وتضعيف المحدثين له إن كان ضعيفاً .

كما أنه يذكر أحاديث وأسباب نزول ضعيفة ، ولا ينبه على ضعفها . ومن أمثلة ذلك ما يلى :



المثال الأول :

ما ذكره فى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله ﴾ . [البقرة : ١١٥] .

قال : « .... فى قوم من الصحابة خفيت عليهم القبلة فصلوا إلى جهات مختلفة ، ثم أخبروا الرسول صلى الله عليه وسلم فنزلت » اهـ .

فهذا السبب رواه عامر بن ربيعة ، وقد أخرجه عنه الترمذى وغيره ، وضعفوه (١) .

المثال الثانى :

ما ذكره فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه بكلمات فأتمهن ﴾ [البقرة : ١٢٤] .

قال : « .... قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم لِمَ سمى الله تعالى إبراهيم خليله ﴿ الذى وفى ﴾ . [النجم : ٣٧] ؟ لأنه كان يقول كلما أصبح وأمسى ﴿ فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ﴾ . [الروم : ١٧ ، ١٨] إلى قوله : ﴿ تُظهرون ﴾ . أو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : أتدرون ما (وفى) ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : وفى عمل يومه أربع ركعات فى النهار » اهـ .

فالحديثان رواهما الطبرى وضعفهما (٢) .

المثال الثالث :

ما ذكره فى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ﴾ . [آل عمران : ٧٧] .

قال : « ... فى الأشعث نازع خصما فى أرض فقام ليحلف فنزلت ، فنكل الأشعث واعترف بالحق » اهـ .

---

(١) راجع : تفاصيل ذلك فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .

(٢) راجع : تفسيره (٣ : ١٥ ، ١٦) طبع المعارف والتعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .



فهذا السبب رواه الطبرى (١) عن ابن جريج مرسلا ، ورغم إرساله فهو مخالف للرواية الصحيحة التى رواها الشيخان وغيرهما عن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه .

وكان الأولى بالعز أن يذكر الرواية الصحيحة .

راجع تفاصيل ذلك فى التعليق على هذه الآية فى تفسير العز .

المثال الرابع :

ما ذكره فى سبب نزول قوله تعالى : ﴿ إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون ﴾ . [المائدة : ٥٥]

قال : (وهم راكعون) نزلت فى علىّ – رضى الله عنه – تصدق وهو راكع » اهـ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وحديث على الطويل فى تصدقه بخاتمة فى الصلاة فإنه موضوع باتفاق أهل العلم » (٢) .

٣ – أنه يذكر حوادث مدنية أسباباً لنزول آيات مكية وقد مضى توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث أسباب النزول عند الكلام على قوله تعالى : ﴿ لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم ﴾ . [الحجر : ٨٨] .

وقوله تعالى : ﴿ الذين تتوفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم ﴾ . [النحل : ٢٨]

كما أنه يعبر بقوله : نزلت الآية فى كذا ويريد به معنى الآية ، وهذا الاستعمال مخالف لاصطلاح المفسرين المتأخرين ، لأنه يعنى عندهم أن هناك حادثة نزلت الآية بسببها مع أن ما يذكره العز ليس حادثة وإنما إيضاح معنى ، وكان الأولى به أن يستعمل فى ذلك : « عُنى بالآية كذا » فإنه أدق فى تحديد المراد .

وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة فى مبحث أسباب النزول عند الكلام

---

(١) راجع : تفسيره (٦ : ٥٣١) طبع المعارف .

(٢) راجع : مقدمته فى أصول التفسير ص ٣٣ وراجع تفاصيل تخريج الحديث فى التعليق على الآية فى تحقيق تفسير العز .



على قوله تعالى : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ﴾ [البقرة : ١١] .

وقوله تعالى : ﴿ ومن أظلم ممن منع مساجد الله ﴾ . [البقرة : ١١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ﴾ . [الأنفال : ٢٥] .

وقوله تعالى : ﴿ وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴾ . [النحل : ١٢٦]

٤ — أنه يذكر أخباراً إسرائيلية فيها ما يخالف ما عندنا ، ولا يعقب عليها بالرد غالباً ، كما أنه يذكر أخباراً إسرائيلية غير معقولة ، فهى من باب الخرافة والأساطير ، وهو لا يكثر من ذلك . وكان الأولى به أن يعقب بالرد على هذه الأخبار ، فيضيف بذلك إلى تفسير الماوردى إضافة نافعة مفيدة ، أو ينزه مختصره من هذه الأخبار التى لا فائدة فيها بل بعضها له أثر سيىء فى التفسير . راجع تفاصيل ذلك والأمثلة عليه فى مبحث الإسرائيليات .

٥ — أنه لم تبرز شخصيته فى تفسيره كمفسر يتناول الكثير من الأقوال بالنقد والرد ، وتارة بالترجيح والتوجيه والتعقيب فترجيحاته وتعقيباته قليلة راجع تفاصيل ذلك والأمثلة عليه فى مبحث الترجيح والتوجيه .

كما أنه لم يعقب على الأقوال الاعتزالية التى أوردها الماوردى فى تفسيره ، بل نقلها كما هى ، ووقف منها موقفاً سلبياً ، وحذف نسبة كثير منها إلى قائله مما جعل الأمر ملتبساً .

كما أنه حذف نسبة كثير من الأقوال التى نسبها الماوردى إلى قائليها . وكان الأولى به أن ينسبها ، لأن نسبة القول إلى قائلة تحقيق له وتوثيق .

٦ — يلاحظ عليه أنه أورد حديثاً ظاهره التعارض مع تفسيره للآية ولم يجب عليه . وذلك عند تفسير قوله تعالى : ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله ﴾ . [التوبة : ٨٠] .

فقال : « (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم) آيسه من الغفران لهم . (سبعين مرة) ليس بحد لوجود المغفرة بما بعدها ، والعرب تبالغ بالسبع والسبعين ،



لأن التعديل فى نصف العقد ، وهو خمسة فإذا زيد عليه واحد كان لأدنى المبالغة، وإن زيد عليه إثنان كان لأقصى المبالغة ، وقيل للأسد سبع ، لأن قوته تضاعفت سبع مرات، قاله على بن عيسى ، وقال الرسول صلى الله عليه وسلم : سوف أستغفر لهم أكثر من سبعين فنزلت ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ﴾ . [المنافقون : ٦] فكف » اهـ .

فقول الرسول صلى الله عليه وسلم : « سوف أستغفر لهم أكثر من سبعين » يتعارض مع معنى الآية ، لأن المراد بها المبالغة فى عدم المغفرة لهم حتى ولو استغفر لهم سبعين مرة أو أكثر .

وهذا الحديث قد رواه الطبرى (١) عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وقد روى نحوه البخارى (٢) ومسلم (٣) والطبرى عن ابن عمر عن عبد الله ابن عبد الله بن أبىّ فى قصة وفاة ابن أبى وصلاة النبى صلى الله عليه وسلم عليه حيث قال : « إنما خيرنى الله قال : (استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة) وسأزيده على السبعين ... » الحديث .

وقد طعن بعض العلماء فى هذا الحديث فقال أبو بكر الباقلانى فى «التقريب» هذا الحديث من أخبار الآحاد التى لا يعلم ثبوتها (٤) ، لأنه يتعارض مع معنى الآية .

والصواب أن هذا الحديث صحيح فقد أخرجه الشيخان وغيرهما . ولكن الذى رواه عن ابن عمر قد اقتصر على جزء من الحديث فجاء معارضاً للآية ، ولو أضفنا إليه الجزء المكمل من رواية أخرى للبخارى ومسلم وغيرهما لزال ذلك التعارض .

وهذه الرواية عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضى الله عنهم فى قصة صلاة النبى صلى الله عليه وسلم على ابن أبى جاء فى آخرها قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « لو أعلم أنى إن زدت على السبعين يغفر له لزدت عليها »

---

(١) راجع : تفسيره (١٤ : ٣٩٦ ، ٣٩٧) طبع المعارف .
(٢) راجع : فتح البارى (٨ : ٣٣٣ تفسير) .
(٣) راجع : صحيحه (٤ : ٢١٤١ صفات المنافقين : ٣) .
(٤) راجع : فتح البارى (٨ : ٣٣٨) .

فهذه الرواية مكملة للرواية الأولى ، والأحاديث يكمل بعضها بعضاً ويبينه ويقيده . راجع تفاصيل ذلك وتخريج هذه الأحاديث فى التعليق على هذه الآية فى تحقيق تفسير العز .

٧ — أنه يذكر معنى الكلمة من الآية ، ولا يذكر هذه الكلمة ، وفى هذا لبس على القارئ . مثال ذلك :

المثال الأول

قال العز : « ووجد موسى فى اليم بين الماء والشجر فسمى لذلك موسى ، مو : هو الماء ، وسا : هو الشجر » اهـ .

وهذا تفسير لإسم « موسى » عليه السلام من قوله تعالى : ﴿ وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ﴾ . [البقرة : ٥١] فكان الأولى به أن يذكر هذه الآية حتى يتضح مراده .

المثال الثانى

قال العز : « نغفرها بسترها عليكم فلا نفضحكم ، من الغفر وهو الستر ، ومنه بيضة الحديد : مغفر » اهـ .

فهذا التفسير لقوله تعالى : ﴿ نغفر لكم خطاياكم ﴾ [البقرة : ٥٨] . فكان الأولى به أن يذكر هذا اللفظ من الآية حتى يتضح ما يعنيه من تفسيره .

المثال الثالث

قال العز : « المسلم : الذى استسلم لأمر الله وخضع له » اهـ .

فهذا تفسير لقوله تعالى : ﴿واجعلنا مسلمَين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك ﴾ . [البقرة : ١٢٨] . فكان الأولى به أن يذكر اللفظ الذى فسره من الآية .

هذا ما ظهر لى من ميزات تفسير العز وغيرها . والله أعلم . والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خاتم الرسل وآله وأصحابه وسلم تسليما كثيراً .



فهرس المراجع

(أ)

١ — الإبانة عن أصول الديانة لأبى الحسن الأشعرى (ت ٣٣٠هـ) — المطبعة المنيرية بمصر — ط : ١ — ١٣٤٨ هـ .

٢ — الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى (ت ٩١١ هـ) — طبع مصطفى الحلبى بمصر — ط : ٣ — ١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م .

٣ — أجوبة على استشكالات وقعت للعز بن عبد السلام لمحمد بن أحمد ابن عبد الهادى (ت ٧٤٤) — خ — بدار الكتب المصرية برقم (٢٩٧) تيمورية وقد نشره د. رضوان الندوى فى ملحق ضمن كتاب العز « فوائد فى مشكل القرآن » وقد اعتمد على نسخة بعنوان « كشف الإشكالات عن بعض الآيات » ليس عليها اسم المؤلف .

٤ — أحكام القرآن لابن العربى (٤٦٨ — ٥٤٣ هـ) تحقيق على محمد البجاوى — أربعة أقسام — طبع عيسى الحلبى بمصر .

٥ — أحكام القرآن لأبى بكر أحمد الرازى الجصاص (ت ٣٧٠ هـ) بتحقيق محمد الصادق قمحاوى. مطبعة عبد الرحمن محمد بمصر ـ ط : ٢

٦ — الأدب فى العصر الأيوبى للدكتور محمد زغلول سلام — طبع دار المعارف بمصر — ١٩٦٨ م .

٧ — أدب القاضى لأبى الحسن الماوردى (ت ٤٥٠ هـ) تحقيق محيى هلال السرحان — مطبعة الإرشاد — بغداد : ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .

٨ – أسباب نزول القرآن للواحدى (ت ٤٦٨ هـ) تحقيق أحمد صقر – طبع دار الكتاب الجديد بمصر – ط : ١ سنة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩م

٩ – أسباب النزول للسيوطى (ت ٩١١ هـ) طبع دار التحرير بالقاهرة . سنة ١٣٨٢ هـ .

١٠ – أسباب النزول لعبد الله إبراهيم الوهيبى بحث حصل به على درجة الماجستير من كلية أصول الدين – جامعة الأزهر الشريف – مطبوع بالاستنسل – ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٤ م .

١١ – الإسلام والحضارة العربية لمحمد كرد على – طبع لجنة التأليف والترجمة – القاهرة – ط : ٣ – ١٩٦٨ م .

١٢ – الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) – طبع دار الفكر بدمشق .

١٣ – الأعلام للزركلى : عشرة أجزاء – القاهرة – ط : ٢ – ١٩٥٤ – ١٩٥٩ م .

١٤ – أعلام النبوة للماوردى (ت ٤٥٠ هـ) دار الكتب العلمية – بيروت .

١٥ – أمالى شيخنا العز . توجد منه خمس نسخ خطية – منها نسختان بالمتحف البريطانى برقم (٧٧١٣ – ٥٧٠) ورقم (٩٦٩١ – Add) ونسخة ثالثة بدار الكتب المصرية برقم (٧٧) م تفسير ، ونسخة رابعة فى مكتبة المتحف العراقى برقم (٨٧٥٤) ونسخة خامسة فى مكتبة كوبريللى باستنبول برقم (٤٤) .

١٦ – الإمام فى بيان أدلة الأحكام للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) – خ – بمكتبة جامعة استنبول برقم (١١٩٧) .

١٧ – الإمام أبو الحسن الماوردى للدكتور محمد سليمان وفؤاد عبد المنعم أحمد .

١٨ – الإمام الماوردى وأثره فى الفقه الدستورى رسالة دكتوراه للباحث محمد بن على الغلايين من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر – طبعة بالاستنسل – ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م .

١٩ ــ الإمام العز بن عبد السلام وأثره فى الفقه الإسلامى رسالة دكتوراه لعلى مصطفى الفقير من كلية الشريعة والقانون ـ جامعة الأزهر الشريف ـ طبع بالاستنسل .

٢٠ ــ الانتصاف لابن المنير الاسكندرى مطبوع بذيل تفسير الزمخشرى.

٢١ ــ النسخ فى القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد ـ جزءان ـ طبع دار الفكر بيروت ـ ط : ٢ ـ ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧١ م .

٢٢ ــ أوضح المسالك لابن هشام ـ وقد شرحه محمد النجار ـ وسمى شرحه « منار السالك إلى أوضح المسالك » يقع فى جزأين . مطبعة الفجالة الجديدة بمصر .

٢٣ ــ إيضاح الكلام فيما جرى للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) فى مسألة الكلام لابنه عبد اللطيف (ت ٦٩٥ هـ) ـ طبع دار الأنوار بمصر ـ ١٣٧٠ هـ .

٢٤ ــ الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكى بن أبى طالب (ت ٤٣٧هـ) تحقيق د. أحمد حسن فرحات ـ طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ الرياض ـ ط : ١ ـ ١٣٩٦ هـ ـ ١٩٧٦ م .

(ب)

٢٥ ــ بدائع الزهور فى وقائع الدهور لابن إياس (ت ٩٣٠ هـ) ـ طبع عيسى الحلبى بمصر ـ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٢٦ ــ البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤ هـ) ط : ١ سنة ١٩٦٦ م ـ مكتبة المعارف ـ بيروت ، ومكتبة النصر ـ الرياض .

٢٧ ــ بديع القرآن لابن أبى الإصبع المصرى (٥٨٥ ـ ٦٥٤ هـ) بتحقيق حفنى محمد شرف ـ طبع دار نهضة مصر بالقاهرة.ط : ١

٢٨ ــ البرهان فى علوم القرآن للزركشى (٧٤٥ ـ ٧٩٤ هـ) ـ أربعة أجزاء ـ طبع عيسى الحلبى بمصر ـ ط : ٢ ـ ١٣٩١ هـ ـ ١٩٧٢م

(ت)

٢٩ — تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢١٣ — ٢٧٦ هـ) — تحقيق السيد أحمد صقر — الناشر دار التراث بالقاهرة — ط : ٢ — ١٣٩٣ هـ — ١٩٧٣ م .

٣٠ — تاريخ الأدب العربى لبروكلمان — طبعة برل — ليدن — باللغة الألمانية — ترجم لى ما يتعلق بالعز ومؤلفاته الأستاذ المرحوم رشاد عبد المطلب سكرتير معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية — بالقاهرة .

٣١ — تخريج أحاديث تفسير الزمخشرى لابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) مطبوع بهامش تفسير الزمخشرى — طبع الاستقامة بالقاهرة — ١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م .

٣٢ — ترغيب أهل الإسلام فى سكنى الشام للعز بن عبد السلام تحقيق أحمد سامح الخالدى الديرى — المطبعة التجارية بالقدس — ط : ١ — ١٣٥٩ هـ — ١٩٤٠ م .

٣٣ — تفسير الألوسى (١٢٧٠ هـ) : « روح المعانى » — الطبعة المنيرية بمصر — ط : ٢ .

٣٤ — تفسير البغوى (ت ٥١٦ هـ) : « معالم التنزيل » — مطبوع بهامش تفسير الخازن — طبع مصطفى الحلبى بمصر — ط : ٢ — ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م .

٣٥ — تفسير التُستَرى (ت ٢٨٣ هـ) — مطبعة السعادة بمصر — ط : ١ — ١٣٢٦ هـ — ١٩٠٨ م .

٣٦ — تفسير ابن الجوزى (٥٠٨ — ٥٩٧ هـ) : « زاد المسير فى علم التفسير » — تسعة أجزاء — طبع المكتب الإسلامى بدمشق — ط : ١

٣٧ — تفسير الخازن (ت ٧٢٥ هـ) : « لباب التأويل فى معانى التنزيل » — طبع مصطفى الحلبى بمصر — ط : ٢ — ١٣٧٥ هـ — ١٩٥٥ م .

٣٨ — تفسير الزمخشرى (ت ٥٢٨ هـ) تحقيق مصطفى حسين أحمد

ـ أربعة أجزاء ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ـ ط : ١ ـ ١٣٦٥ هـ ـ ١٩٤٦ م .

٣٩ ـ تفسير أبى السعود (ت ٩٥١ هـ) : إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ـ طبع عبد الرحمن محمد بمصر .

٤٠ ـ تفسير السلمى (ت ٤١٢) : حقائق التفسير ـ رسالة ماجستير للباحث نصيف جاسم التكريتى من جامعة القاهرة وقد قام بتحقيقه فى (١٦١٣) صفحة ـ مطبوع بالاستنسل ـ ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٤١ ـ تفسير الشوكانى (ت ١٢٥٠ هـ) : فتح القدير ـ خمسة أجزاء ـ طبع مصطفى الحلبى بمصر .

٤٢ ـ تفسير الطبرسى (ت ٥٤٨ هـ) : مجمع البيان ـ ٣٠ جزءاً ـ الناشر دار الفكر ودار الكتاب اللبنانى ـ بيروت ـ ١٣٧٦ هـ ـ ١٩٥٧ م .

٤٣ ـ تفسير الطبرى (ت ٣١٠ هـ) : جامع البيان عن آى القرآن تحقيق أحمد شاكر وأخيه محمود ـ طبعة دار المعارف بمصر ـ وهى ناقصة كما رجعت إلى طبعة مصطفى الحلبى الثالثة ـ ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨ م ، وهى كاملة فى ثلاثين جزءاً .

٤٤ ـ تفسير الطوسى (٣٨٥ ـ ٤٦٠ هـ) : « التبيان » تحقيق أحمد حبيب قصير العاملى ـ عشرة أجزاء ـ الناشر مكتبة الأمين بالنجف

٤٥ ـ تفسير العز بن عبد السلام اختصار تفسير الماوردى « النكت والعيون » ـ خ ـ بدار الكتب المصرية برقم ٣٢ تفسير .

٤٦ ـ تفسير العز بن عبد السلام من تأليفه ابتداء ـ خ ـ يوجد منه ثلاث نسخ :

١ ـ نسخة مكتبة دماد إبراهيم برقم (١١٥) .
٢ ـ نسخة مكتبة قليج على برقم (٤٣) وهما فى استنبول .
٣ ـ نسخة مكتبة قطر برقم (٢٥ : ٧٢٣) .



٤٧ — تفسير ابن عطية (٤٨١ — ٥٤١ ﻫ) بتحقيق الأستاذ أحمد صادق الملاح — صدر منه الجزء الأول فقط — الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر — ١٣٩٤ ﻫ — ١٩٧٤ م .

٤٨ — تفسير الفخر الرازى (ت ٦٠٦ ﻫ) — ٣٢ جزءاً — طبع عبد الرحمن محمد بالقاهرة .

٤٩ — تفسير القرطبى (ت ٦٧١) : الجامع لأحكام القرآن — ٢٠ جزءاً — طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية — ١٣٨٧ﻫ ١٩٦٧ م .

٥٠ — تفسير ابن كثير (ت ٧٧٤ ﻫ) — أربعة أجزاء — طبع عيسى الحلبى بمصر .

٥١ — تفسير النيسابورى (ت ٧٢٨ ﻫ) : غرائب القرآن ورغائب الفرقان — ثلاثون جزءاً — وهو اختصار لتفسير الفخر الرازى — طبع مصطفى الحلبى بمصر — ط : ١ — ١٣٨١ ﻫ — ١٩٦٢ م .

٥٢ — تفسير الماوردى (ت ٤٥٠ ﻫ) : النكت والعيون — خ — وقد رجعت إلى ثلاث نسخ — نسخة مكتبة كوبريللى كاملة فى ثلاثة أجزاء برقم (٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥) ونسخة مكتبة قليج على ناقصة فى جزأين برقم (٩٠) وكلاهما فى استنبول ، ونسخة دار الكتب المصرية ناقصة فى مجلد برقم (١٩٦٩٣ ب) . وقد رمزت لكل نسخة بالحرف الأول من اسمها

٥٣ — تفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ ﻫ) تحقيق د. عبد الله شحاته — الناشر دار الشروق بالقاهرة .

٥٤ — تفسير المنار لمحمد رشيد رضا — طبع الهيئة المصرية — ١٩٧٣ م .

٥٥ — التفسير الوسيط لأستاذنا الفاضل الدكتور أحمد السيد الكومى ، والدكتور محمد سيد طنطاوى — طبع دار الجيل بالقاهرة — ١٣٩٢ ﻫ — ١٩٧٢

٥٦ — التفسير والمفسرون لأستاذنا المرحوم الدكتور محمد حسين الذهبى — ثلاثة أجزاء — مطابع دار الكتاب العربى بمصر — ط : ١ — ١٣٨١ ﻫ — ١٩٦١ م .



٥٧ – تلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى ، تحقيق محمد عبد الغنى حسن – الناشر مكتبة بصيرتى بإيران – ط : ١ – ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م .

٥٨ – تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) – الشركة الشرقية للنشر – بيروت .

٥٩ – التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى (ت ٤٤٤ هـ) تحقيق المستشرق أوتوبرتزل – مطبعة الدولة – استنبول – ١٩٣٠م

(ج)

٦٠ – الجامع الصغير للسيوطى (ت ٩١١ هـ) – ثلاثة أجزاء – طبع مصطفى الحلبى بمصر .

(ح)

٦١ – الحاكم الجشمى ومنهجه فى تفسير القرآن للدكتور عدنان زرزور – طبع مؤسسة الرسالة – بيروت .

٦٢ – الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق د. عبد العال مكرم – طبع دار الشروق بالقاهرة – ط : ٢ – ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م .

٦٣ – الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة – طبع دار الفكر العربى بمصر – ط : ٢ – ١٩٦٨ م .

٦٤ – أبو الحسن الماوردى وأثره فى الدعوة لعبد الخالق إبراهيم إسماعيل رسالة دكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام (١٣٩٧) هـ – مطبوعة بالاستنسل .

٦٥ – حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة للسيوطى (ت ٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – جزءان – طبع عيسى الحلبى بمصر – ط : ١ – ١٩٦٧ م – ١٣٨٧ هـ .

٦٦ – حل الرموز ومفاتيح الكنوز لعز الدين عبد السلام المقدسى الواعظ (ت ٦٧٨) المطبعة اليوسفية بطنطا .

(د)

٦٧ – الدر المنثور فى التفسير بالمأثور للسيوطى (ت ٩١١ هـ) – ستة أجزاء – الناشر محمد أمين رمج – بيروت .

٦٨ – ابن دقيق العيد حياته وديوانه للدكتور على صافى – طبع دار المعارف بمصر .

٦٩ – دول الإسلام للذهبى (٦٧٣ – ٧٤٨ هـ) تحقيق فهيم شلتوت ومحمد مصطفى إبراهيم – جزءان – الهيئة المصرية العامة – ١٩٧٤م

٧٠ – ديوان العجاج برواية عبد الملك الأصمعى – تحقيق د. عزه حسن – مكتبة دار الشرق – بيروت .

(ذ)

٧١ – ذخائر المواريث فى الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغنى النابلسى (١١٤٣ هـ) – أربعة أجزاء – الناشر ناصر خسرو – طهران .

٧٢ – الذيل على الروضتين لأبى شامة المقدسى (ت ٦٦٥ هـ) طبع دار الجيل – بيروت – ط : ٢ – ١٩٧٤ م .

(ر)

٧٣ – رحلة ابن جبير (٥٤٠ – ٦١٤ هـ) – دار صادر – بيروت – ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م .

٧٤ – رسالة فى إعجاز القرآن لعلى بن عيسى الرمانى (٢٩٦ – ٣٨٦ هـ) تحقيق محمد خلف الله ودكتور محمد زغلول سلام – دار المعارف بمصر – ط : ٢ – ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٨ م .

٧٥ – رسالة فى علم التوحيد لشيخنا العز مخطوطة فى المكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٥٢٠٧) .

(س)

٧٦ – سلطان العلماء لأحمد يوسف السيد القرعى – طبع شركة الإعلانات الشرقية بالقاهرة .

٧٧ – سلطان العلماء لمحمد الشرقاوى – مطبعة روزاليوسف .





٧٨ – السلوك للمقريزى – مطبعة لجنة التأليف والترجمة – القاهرة – ١٩٥٦ م .
٧٩ – سمط النجوم العوالى فى أنباء الأوائل والتوالى لعبد الملك العاصمى (١٠٤٩ – ١١١١ هـ) – المطبعة السلفية بالقاهرة .
٨٠ – سنن الترمذى (٢٠٩ – ٢٩٧ هـ) – خمسة أجزاء – طبع مصطفى الحلبى – ط : ١ – ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م .
٨١ – سنن أبى داود (٢٠٢ – ٢٧٥ هـ) – طبع مصطفى الحلبى بمصر – ط : ١ – ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢ م .
٨٢ – سنن ابن ماجه (٢٠٧ – ٢٧٥ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى – جزءان – طبع عيسى الحلبى
٨٣ – سنن النسائى (٢١٤ – ٣٠٣ هـ) – طبع مصطفى الحلبى بمصر – ط : ١ – ١٣٨٣ هـ – ١٩٦٤ م .

(ش)

٨٤ – شجرة الإيمان لعزالدين بن عبد السلام المقدسى (ت ٦٧٨ هـ) – خ – بمكتبة جامعة استنبول برقم (٣٨١٦) Ay
٨٥ – شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى (ت ١٠٨٩ هـ) – المكتب التجارى للطباعة والنشر – بيروت .
٨٦ – شرح حديث أم زرع فى رسالة صغيرة لشيخنا العز بن عبد السلام – مخطوط يوجد منه نسخة بمكتبة الفاتح باستنبول برقم (١١٤١) .
٨٧ – شرح القصائد التسع المشهورة للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق أحمد خطاب – طبع دار الحرية – بغداد – ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م .
٨٨ – الشفاء بتعريف حقوق المصطفى للقاضى عياض (ت ٥٤٤ هـ) – جزءان – الناشر دار الفكر – بيروت .

(ص)

٨٩ – صحيح البخارى (ت ٢٥٦ هـ) = فتح البارى .
٩٠ – صحيح مسلم (٢٠٦ – ٢٦١ هـ) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقى –

خمسة أجزاء – طبع عيسى الحلبى بمصر – ط : ١ – ١٣٧٥ هـ – ١٩٥٥ م .

(ط)

٩١ – طبقات الشافعية للأسنوى (ت ٧٧٢ هـ) تحقيق عبد الله الجبورى – جزءان – مطبعة الإرشاد – بغداد – ط : ١ – ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م .

٩٢ – طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكى (٧٢٧ – ٧٧١ هـ) تحقيق محمود الطناحى وعبد الفتاح الحلو – عشرة أجزاء – طبع عيسى الحلبى – ط : ١ .

٩٣ – طبقات المفسرين للداودى (ت ٩٤٥ هـ) بتحقيق على محمد عمر – جزءان – مطبعة الاستقلال الكبرى بمصر – ط : ١ – ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م .

(ع)

٩٤ – العز بن عبد السلام للدكتور رضوان على الندوى – طبع دار الفكر بدمشق – ١٣٧٩ هـ – ١٩٦٠ م .

٩٥ – عز الدين بن عبد السلام – بائع الملوك لمحمد حسن عبد الله – الناشر مكتبة وهبة بمصر .

٩٦ – عز الدين بن عبد السلام وأثره فى الفقه والأصول . رسالة ماجستير للباحث عبد العظيم فوده من كلية دار العلوم – جامعة القاهرة – طبعة بالاستنسل – ١٩٧٦ م .

٩٧ – عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق سليم – مكتبة الآداب بمصر – ١٩٤٧ م .

(ف)

٩٨ – الفتاوى المصرية والموصلية للعز بن عبد السلام – خ – بدار الكتب المصرية برقم (٤٩٨٦) .

٩٩ – الفتاوى الموصلية للعز بن عبد السلام – خ – بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٧٨٢٦) .



١٠٠ – فتح البارى شرح صحيح البخارى (ت ٢٥٦ هـ) للحافظ ابن حجر العسقلانى (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) – المطبعة السلفية بمصر .

١٠١ – الفتوحات الإلهية المعروف بحاشية الجمل (ت ١٢٠٤ هـ) على الجلالين – طبع عيسى الحلبى بمصر .

١٠٢ – فوائد فى مشكل القرآن لشيخنا العز بن عبد السلام – بتحقيق د. رضوان الندوى – طبع وزارة الأوقاف بالكويت – ١٩٦٧م.

١٠٣ – فوات الوفيات لابن شاكر الكتبى (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – جزءان – مطبعة السعادة بمصر – ١٩٥١م

(ق)

١٠٤ – قواعد الأحكام فى مصالح الأنام للعز – طبع دار الشرق – ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م .

(ك)

١٠٥ – كشف الأسرار عن حكم الطيور والأزهار لعز الدين عبد السلام المقدسى (ت ٦٧٨ هـ) – مطبعة وادى النيل – ١٢٨٧ هـ .

١٠٦ – كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة – طبعة المعارف الجليلة – تركية – ١٩٤١ م .

١٠٧ – الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب (٣٥٥ – ٤٣٧ هـ) تحقيق د. محيي الدين رمضان – جزءان – طبع مجمع اللغة العربية بدمشق .

(ل)

١٠٨ – اللباب فى تهذيب الأنساب لابن الأثير – ثلاثة أجزاء – نشره القدسى بالقاهرة – ١٣٥٧ هـ .

١٠٩ – لسان العرب لابن منظور (٦٣٠ – ٧١١ هـ) – طبعة مصورة عن طبعة بولاق – الناشر – الهيئة المصرية .

(م)

١١٠ – متشابه القرآن للقاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ) تحقيق د. عدنان زرزور – قسمان – طبع دار النصر بالقاهرة .

١١١ – المجازات النبوية للشريف الرضى (ت ٤٠٦ هـ) تحقيق طه محمد الزينى – الناشر مكتبة بصيرتى بِقُم فى إيران .

١١٢ – مجاز القرآن لأبى عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) – جزءان– تحقيق د. محمود فؤاد سزكين – مطبعة السعادة – ط : ١ سنة ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م .

١١٣ – مختار الصحاح لأبى بكر محمد بن عبد القادر الرازى (ت ٦٦٦هـ) – طبع عيسى الحلبى بمصر .

١١٤ – المختصر فى أخبار البشر لأبى الفداء – دار المعرفة للطباعة والنشر– بيروت .

١١٥ – مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) تحقيق ج . برجشتراسر – المطبعة الرحمانية بمصر – ١٩٣٤ م .

١١٦ – مسائل الطريقة فى علم الحقيقة للعز بن عبد السلام – مطبوع ضمن كتاب « تحفة الإخوان » لأحمد الدرديرى بمطبعة الجمهورية بالقاهرة .

١١٧ – مساجلة علمية بين الإمامين الجايلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح – تحقيق محمد ناصر الالبانى وزهير الشاويش – طبع المكتب الإسلامى بدمشق .

١١٨ – مسند الإمام أحمد (١٦٤ – ٢٤١ هـ) – ستة أجزاء – طبع الحلبى – كما رجعت إلى طبعة دار المعارف بتحقيق أحمد شاكر وهى غير كاملة .

١١٩ – مطالعات فى الشعر المملوكى والعثمانى للدكتور بكرى شيخ أمين – طبع دار الشروق بالقاهرة – ط : ١ – ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢م.

١٢٠ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١ هـ) تحقيق د. عبد الجليل شلبى – الناشر – المكتبة العصرية – بيروت – يقع فى جزأين .

١٢١ – معانى القرآن للفراء (ت ٢٠٧ هـ) تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى – ثلاثة أجزاء – طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب –١٩٧٢م.



١٢٢ — معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون — جزءان — الناشر مكتبة الخانجي بمصر — ط : ١ — ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م .

١٢٣ — المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، رتبه لفيف من المستشرقين ونشره الدكتور أ. ى . ونسنك — سبعة مجلدات من الحجم الكبير — طبعة بريل — ليدن — ١٩٣٦ م .

١٢٤ — معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) تحقيق عبد السلام هارون — ستة أجزاء — طبع مصطفى الحلبي بمصر — ط : ٢ — ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .

١٢٥ — المعرب من الكلام الأعجمي لأبي منصور الجواليقي (٤٦٥ — ٥٤٠) تحقيق أحمد محمد شاكر — طبع دار الكتاب بمصر — ط : ٢ — ١٣٨٩ هـ — ١٩٦٩ م .

١٢٦ — مع القائد الروحي للشعب سلطان العلماء لعلي الجمبلاطي وأحمد محمد حسن — طبع الأنجلو المصرية — ١٩٧١ م .

١٢٧ — المغول في التاريخ للدكتور فؤاد عبد المعطي الصياد — طبع مكتبة الشريف وسعيد رأفت بمصر — ١٩٧٥ م .

١٢٨ — مقاصد الصلاة للعز بن عبد السلام — خ — بمكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم ١٣٧٢ .

١٢٩ — مقدمتان في علوم القرآن وهما : مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية تحقيق آرثر جفري — مطبعة دار الصاوي بالقاهرة — ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م .

١٣٠ — مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ — ٧٢٨هـ) — المطبعة السلفية بمصر .

١٣١ — المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري — جزءان — مطبعة العاني — بغداد — ط : ١ — ١٣٩١ هـ — ١٩٧١ م .

١٣٢ — ملحة الاعتقاد للعز بن عبد السلام مطبوع في ترجمته في طبقات الشافعية لابن السبكي .





١٣٣ – مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقانى – جزءان – طبع عيسى الحلبى بمصر .

١٣٤ – منهج ابن عطية فى تفسير القرآن الكريم د. عبد الوهاب فايد – طبع الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة – ١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م .

١٣٥ – الموضوعات لابن الجوزى (٥١٠ – ٥٩٧ هـ) تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان – الناشر محمد عبد المحسن بالمدينة المنورة – ط : ١ ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م .

(ن)

١٣٦ – نبذة مفيدة فى الرد على القائل بخلق القرآن للعز – خ – بدار الكتب المصرية برقم (٢٠٧٤٠) .

١٣٧ – النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة لابن تغرى بردى (ت ٨١٣ – ٨٧٤ هـ) – ١٦ جزءاً – طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية – الناشر الهيئة العامة المصرية .

١٣٨ – النحو الوافى لعباس حسن – أربعة أجزاء – طبع دار المعارف بمصر – ط : ٤ .

(و)

١٣٩ – وصية شيخنا العز – خ – بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم(٥٢٥٨) .

١٤٠ – وفيات الأعيان لابن خلكان (٦٠٨ – ٦٨١ هـ) تحقيق د. إحسان عباس – طبع دار صادر – بيروت .

فهرس الموضوعات

صفحة

الفصل الثالث : اتجاهاته الفكرية

الفصل الرابع : التعريف بشيوخه وتلاميذه

الفصل الخامس : مؤلفاته وما نسب إليه



صفحة